

فهرست الجزء الثاني من المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله عنهم اجمعين)

صفحہ	صفحہ
٢ كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى	٤٦ في المسافر تحمل عليه الزكاة في السفر
٢ في زكاة الذهب والورق	٤٦ في اخراج الزكاة من بلد الى بلد
٥ باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه	٤٧ في زكاة المعادن
بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته	٥٠ في معادن أرض الصالح وأرض العنوة
٥ في زكاة الحلي	٥٠ ما جاء في الركاز
٨ في زكاة أموال العبيد والمكاتبين	٥٤ في الركاز يوجد في أرض الصالح وأرض العنوة
٩ ما جاء في أموال الصبيان والمجانين	٥٢ في الجوهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في دفن الجاهلية
١١ في زكاة السلع	٥٢ في زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والعنبر
١٤ في زكاة الذي يدير ماله	٥٤ والفوس ومعادن النحاس والرصاص
١٦ في زكاة القرض وجميع الدين	٥٤ في زكاة الخضر والفراكة
٢٠ زكاة الفائدة	٥٥ في قسم الزكاة
٣٢ في زكاة المديان	٥٧ فيمن لا يقسم عليه الرجل زكاته من أقاربه
٣٣ في زكاة القراض	٥٩ في العتق من الزكاة
٣٨ في زكاة تجار المسلمين	٥٩ في اعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة
٤٠ في تمشير أهل الذمة	٥٩ في تكفين الميت واعطاء اليهودي والنصراني والعبد من الزكاة
٤٢ ما جاء في الجزية	٦٠ فيمن يعطى مكان زكاة الذهب والورق
٤٤ في أخذ الامام الزكاة من المانع الزكاة	عرضا
٤٤ في تعجيل الزكاة قبل حولها	
٤٥ في دفع الزكاة الى الامام العدل وغير العدل	

صحيحه	صحيحه
٦٠ في الرجل له الدين على الرجل فيتصدق به عليه ينوى بذلك زكاة ماله	٩٤ في النعم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها ويأكل ثم يأتيه الساعي
٦٠ في قسم خمس الركاز	٩٥ في الذي يهرب بما شئته عن الساعي
٦١ ما جاء في النبي	٩٦ زكاة الماشية يغيب عنها الساعي
٦٦ (كتاب الزكاة الثاني من المدونة الكبرى)	٩٨ في إبان خروج السعاة
٦٦ في زكاة الابل	٩٨ في زكاة الماشية المنصوبة
٧٠ في زكاة البقر	٩٩ في أخذ الساعي قيمة زكاة الماشية
٧٢ في زكاة النعم	٩٩ في اشتراء الرجل صدقته
٧٤ في زكاة النعم التي تشتري للتجارة	٩٩ في زكاة النخل والثمار
٧٥ في زكاة ماشية القراض	١٠١ في الرجل يحرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يجتد
٧٥ في زكاة ماشية الذي يدير ماله	١٠٢ ما جاء في الخرص
٧٦ في زكاة الضأن والمعز والبقر والجواميس اذا اجتمعت	١٠٣ في زكاة الخلطاء في الثمار والزروع والاذهاب
٧٧ في زكاة ماشية المديان	١٠٣ في زكاة الثمار المحبسة والابل والاذهاب
٧٩ في زكاة ثمن النعم اذا بيعت	١٠٤ في جمع الثمار بعضها الى بعض في الزكاة
٨٠ في تحويل الماشية في الماشية	١٠٤ في الذي يجد نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلف
٨٢ في زكاة فائدة الماشية	١٠٥ في زكاة الزرع
٨٦ في الرجل يموت بعد ما حال الحول على ماشيته ولم يأتيها المصدق ويوصى بزكاتها	١٠٦ في زكاة الزرع الأخضر يموت صاحبه ويوصى بزكاته
٨٧ في الدعوى في الفائدة	١٠٨ في زكاة الزرع الذي قد أفرك
٨٧ في دفع الصدقة الى الساعي	
٨٩ في زكاة ماشية الخلطاء	

صحيفه

صحيفه

- ١٠٨ في جمع الجبوب والقطاني بعضها الى
بعض في الزكاة
- ١٠٩ في زكاة حب الفجل والجلجلان
- ١٠٩ في اخراج المحتاج زكاة الفطر
- ١١٠ في اخراج زكاة الفطر قبل القدو
الى المصلى
- ١١٠ في اخراج المسافر زكاة الفطر
- ١١٠ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده
- ١١١ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن
رفيقه الذي اشترى للتجارة
- ١١١ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الا بق
- ١١١ في اخراج زكاة الفطر عن رفيق
القراض
- ١١٢ في اخراج زكاة الفطر عن العبد
الخدم والجارح والمرهون
- ١١٢ في اخراج زكاة الفطر عن العبد
يباع يوم الفطر
- ١١٢ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الذي
يباع بالخيار
- ١١٣ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الذي
يباع ببيعاً فاسداً
- ١١٣ في اخراج زكاة الفطر عن العبد
الذي يورث
- ١١٤ في اخراج زكاة الفطر عن الذي
يسلم يوم الفطر وعن المولود يوم الفطر
وعمن يموت ليلة الفطر
- ١١٥ فيمن لا يلزم الرجل اخراج زكاة
الفطر عنه
- ١١٥ فيمن يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه
- ١١٦ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن ابويه
- ١١٦ في اخراج الرجل زكاة الفطر عن
عبيد ولده الصغار
- ١١٧ في اخراج زكاة الفطر عن اليتيم
- ١١٧ في اخراج القمح والذرة والارز
والتمر في زكاة الفطر
- ١١٧ في اخراج القطنية والذيق والتين
والعروض في زكاة الفطر
- ١١٨ في قسم زكاة الفطر
- ١١٩ في الرجل يخرج زكاة الفطر ليؤديها
فتتلف
- ١٢٠ ﴿كتاب الحج الاول﴾
- ١٢٠ في الافراد بالحج والتمتع
- ١٢٠ رسم في القران في الحج والغسل للاحرام

صحيحة

صحيحة

- ١٢١ رسم في وقت الاحرام
 ١٢١ فيمن توجه ناسيا لتلبيته وادهان المحرم
 عند الاحرام
 ١٢٢ رسم في لبس المصبغ للاحرام ولبس
 التسخان (هو شئ يشبه الطيالة)
 ١٢٣ رسم في غسل المحرم رأسه
 ١٢٣ في المحرم يمس رأسه في الماء وفي
 الاحرام قبل الوقت
 ١٢٣ رسم في استلام الاركان وقطع التلبية
 ١٢٤ في الصلاة بالمشر الحرام
 ١٢٥ رسم في قطع التلبية للذى يفوته
 الحج وغيره وفي المحصر
 ١٢٦ فيمن أحصر بعد و همل عليه هدى
 ١٢٦ رسم في التلبية في المسجد الحرام
 ١٢٦ في قطع التلبية ورفع الصوت بالتلبية
 والتلبية عن الصبي
 ١٢٨ فيمن دخل مراهاقا وهو محرم بالحج
 وحج الوضى بالتييم
 ١٢٩ في الغلمان الذكور يحرم بهم في
 أرجلهم الخلاخل وفي كراهية الخلق
 للصبيان واحرام أهل مكة والحكم
 في الصيد
- ١٣٠ رسم فيمن أضاف العمرة الى الحج أو
 طواف الزيارة ومن أدخل عمرة على
 حجة أو حجة على عمرة
 ١٣١ رسم في قران أهل مكة وموضع
 الاحرام ومجاوزته
 ١٣١ فيمن أحرم من وراء الميقات
 ١٣٣ في مكى أحرم من مكة بالحج وفيمن
 فاته الحج
 ١٣٤ فيمن اعتمر في غير أشهر الحج
 ١٣٥ رسم فيمن أدخل عمرة على حجة
 والمراهق وغيره
 ١٣٥ في مكى أحرم بالحج من خارج الحرم
 ١٣٦ رسم في تأخير الطواف للمكي والمعتمر
 والمواقيت لاهل المدينة وغيرهم
 ١٣٧ رسم في دخول مكة بغير إحرام
 ١٣٨ رسم في القران
 ١٣٩ فيمن تعدى الميقات
 ١٣٩ رسم في الميقات وفيمن أقسد حجة
 ودخول مكة بغير إحرام عامداً أو
 جاهلا
 ١٤٠ رسم في النصراني يسلم بعد دخول
 مكة وحج العبد والصبي

صحيفه

صحيفه

- ١٤١ فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن
أفسد حججه
- ١٤٢ رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها
فاعتمر وخج ومن ساق الهدى
- ١٤٣ فيمن دخل معتمراً في أشهر الحج
رسم في الهدى إذا عطب واستحقاق
- ١٤٤ الهدى الذي يكون مضموناً ولا كل منه
رسم في الهدى يدخله عيب بعد ما قلده
- ١٤٥ ويشعر أو قبل ذلك وفي الضحايا
رسم فيمن تداوى بدواء
- ١٤٦ رسم فيمن حل من عمرته ثم أحرم
بعمره أخرى
- ١٤٨ رسم فيمن غسل يديه بأشنان ومن
غسل رأسه بالخطمي ودخول الحمام
- ١٤٩ رسم في الصيام في الحج والعمره
رسم في موضع الطعام والهدى إذا
- عطب ما يصنع به
- ١٥١ في هدى التطوع إذا عطب
رسم فيمن سعى بعض السعي للعمره
- ١٥٢ ثم أحرم بالحج
رسم في هذا الدم ما يصنع به
- ١٥٣ رسم في المسكي إذا قرن الحج والعمره
ومن أين يحرم من أفسد حججه وعمرته
- ١٥٤ فيمن تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز
الميقات والتكبير في العيدين
- ١٥٥ رسم فيمن طاف للعمره وسعى بعض
السعي فهل عليه شوال وفي الرمل
- في الزحام
- ١٥٦ في الابتداء بالاستلام قبل الطواف
رسم فيمن طاف في الحجر
- ١٥٨ رسم في الموضع الذي يقف به الرجل
بين الصفا والمروة وفي الدعاء ورفع
- اليدين
- ١٥٩ رسم في موضع الإبطح وفي الطواف
للقارن ومن نسي بعض الطواف
- ١٦١ في إحرام أهل مكة والمعتمين
في تقليد الهدى وتشعيره
- ١٦٢ رسم في تقصير المرأة
رسم في الطواف على غير وضوء
- ١٦٥ فيمن أخر طواف الزيارة
رسم فيمن طاف بعض طوافه في الحجر
- ١٦٨ رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة
واستلام الأركان ومن طاف في
- سقائف المسجد ومن رمل في سعيه كله

صحيفه

صحيفه

- ١٦٩ فيمن ترك السعي بين الصفا والمروة حتى رجع الى بلده والجنب يسمى بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة راكبا
- ١٧٠ رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على جنازة وهو يسمى أو يحدث ومن أصابه حقن وهو يسمى
- ١٧٠ رسم فيمن لبس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وترك المبيت بمنى
- ١٧١ في الاذان يوم عرفة متى يكون والامام اذا ذكر صلاة وهو يصلي بالناس يوم عرفة
- ١٧٣ رسم في الوقوف بعرفة والدفع والمنع على
- ١٧٤ رسم فيمن وقف بعرفة جنباً أو على غير وضوء والرافض للحج
- ١٧٤ فيمن قرن الحج والعمرة بخامع فيها فأفسدها
- ١٧٥ فيمن وطئ بعد رمي جرة العقبة ومن مر بعرفة ماراً ولم يقف ومن دخل مكة بغير احرام
- ١٧٦ رسم فيمن أدخل حجاً على حج أو عمرة على عمرة ومن صلى المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة
- ١٧٧ رسم فيمن ترك الوقوف بالمزدلفة
- ١٧٨ رسم في الوقوف بالمشعر الحرام قبل انفجار الصبح وبعد ومن أتى المزدلفة منى عليه
- ١٧٨ رسم في دخول مكة ومن حلق قبل أن يرمي أو ذبح ومن ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى الليل
- ١٧٩ رسم فيمن ندى بعض رمي الجمار
- ١٨١ رسم فيمن رمى العقبة من أسفلها ورمى الجمرتين ومن رمى الحصيات كلها جميعاً
- ١٨٢ رسم فيمن وضع الحصاة وضعا أو طرحها طرحا
- ١٨٢ فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند الجمرتين وفي الرمي عند الزوال
- ١٨٣ رسم في الرمي ماشياً أو راكباً
- ١٨٣ رسم في رمي الجمار عن المريض والصبي
- ١٨٤ في احرام الصغير والصبي يصيد صيداً
- ١٨٥ رسم في أخذ الرجل من شعره

صحيفه

صحيفه

- ١٨٦ ﴿كتاب الحج الثاني﴾
 ١٨٦ فيمن عت بدكره فأترل الماء
 ١٨٦ رسم فيمن أحصر بعدو في بعض المناهل
 ١٨٧ ما جاء في الافرع
 ١٨٨ رسم في تقليم أظفار الحرم
 ١٨٨ في الحرم الحجام يخلق حراما أو حجام
 محرم حجم حلالا
 ١٨٩ رسم فيمن أخر الحلاق
 ١٨٩ فيمن أحصر بدو وليس معه هدى
 ١٩٠ في الطيب قبل الافاضة وما يذبح
 للمحرم إذا حل أن يأخذ من شعر
 جسده وأظفاره
 ١٩٠ في محرم أخذ من شارب
 ١٩١ رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء
 الصيد
 ١٩٢ فيمن رمى حرة العقبة
 ١٩٢ رسم فيمن مرض فتعالج
 ١٩٢ فيمن قتل صيدا أو دل عليه محرما
 أو حلالا
 ١٩٣ فيمن أصاب الصيد كيف يقوم ومن
 طرد صيدا
 ١٩٥ رسم فيمن رمى صيدا
 ١٩٦ في محرم ذبح صيدا أو أرسل كلبه
 أو بازه على صيد
 ١٩٦ فيما أصاب المحرم من بيض الطير
 الوحشى والصيد
 ١٩٧ في محرم ضرب بطن عز من الأطباء
 ١٩٩ في محرم نصب شركا للذئب أو للسنيع
 ١٩٩ فيمن أحرم وفي يده صيد أو في يده
 ٢٠١ رسم في الحكمين في جزاء الصيد
 ٢٠٢ في المحرم يقتل سبع الوحش من
 غير أن تؤذيه وما يجوز له أن يقتل منها
 ٢٠٣ رسم فيمن أصاب حمام الحرم
 ٢٠٤ فيمن حلف بهدى ثوب أو ثي بعينه
 ٢٠٥ رسم في صيد المحرم ما في البحر
 ٢٠٧ رسم في الرجل يطأ بعيره على ذباب
 أو ذر أو نمل أو يطرح عن بعيره
 القراد أو غير ذلك
 ٢٠٨ في تقويم الطعام في جزاء الصيد
 ٢١٠ فيمن أحصر بمرض ومعه هدى
 ٢١١ فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج
 ٢١١ رسم في قطع شجر الحرم والرعي فيه
 ٢١٢ رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي
 ٢١٣ رسم فيمن بعث معه الهدى هل

صحيفه

صحيفه

يجوز له أن يأكل منه

٢٢٨ رسم في الشركة في الهدى والضحايا

٢١٣ رسم فيمن أحصر بعد ما طاف وسعى

٢٢٩ في الاستثناء في الحلف بالمشي الى

٢١٤ رسم فيمن أخر الحلاق أو أحصر

بيت الله وغير ذلك

بعد ما وقف بعرفة

٢٣١ في حمل الحرم نفقته في المنطقة أو

نفقة غيره

٢١٤ رسم فيمن جامع أهله في الحج

٢٣٢ فيمن قال ان كنت فلانا فأنا محرم

٢١٥ رسم في الحرم يدهن أو يشم

بحجة أو بعمره فغث متى يحرم

٢١٧ رسم في الحرم يكتحل أو يتداوى

٢٤٣ كتاب الحج الثالث

أو يختضب

٢٤٥ كيف ينحر الهدى

٢٢٠ رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره

٢٤٥ اذا ذبح الضحية أو الهدى غير صاحبه

٢٢٢ رسم في تغطية الرأس والوجه والذقن

أو يهودي أو نصراني

للمحرم والحرمه

٢٤٧ من لا تجب عليهم الجمعة

٢٢٣ رسم الكفارة في فدية الاذى

٢٤٧ ما نحر قبل الفجر

٢٢٣ في لبس المحرم الجورين والنملين

٢٤٨ عيوب الهدى

والخفين وحمله على رأسه وتغطية

٢٤٩ من لا يجزئ نملين ويجزئ دراهم

رأسه وهونائم

٢٤٩ فيمن ندى ركعتي الطواف

٢٢٥ في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله

٢٥١ باب في الوصية بالحج

فيحنت

المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الإصبغى

رواية الإمام سحنون بن سعيد التوشى
عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقى
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

المجلد الثانى

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد قنديل سني المغربي النشوي

(التاجر بالنجمين بمصر)

تنبية

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً يذنب تاريخها عن
تماماً سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله
للحصول عليها بعد ذلك المجهود وصرف باهظ النفقات ووجد في حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب فيها
له أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٦٣ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

— كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى —

— في زكاة الذهب والورق —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم ما قول مالك فيما زاد على المائتين من الدراهم أيؤخذ منه فيما قلّ أو أكثر بحسب ذلك (فقال) نعم ما زاد على المائتين قلّ أو أكثر يكفيه ربع عشره ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك بن أنس في رجل له عشرة دنانير ومائة درهم (فقال) عليه الزكاة ﴿ قلت ﴾ فما قوله في رجل له مائة درهم وتسعة دنانير قيمة التسعة الدنانير مائة درهم (فقال) لا زكاة عليه فيها ﴿ قال ﴾ ونال مالك بن أنس إنما ينظر في هذا إلى العدد إذا تكافأ كل دينار بعشرة دراهم قلت الدنانير أو كثرت إنما يجعل كل دينار بعشرة دراهم على ما كانت عليه الدراهم في الزمان الاول فإن كانت تسعة دنانير وعشرة دراهم ومائة درهم وجبت فيها الزكاة فأخذ من الفضة ربع عشرها ومن الدنانير ربع عشرها وهكذا جميع هذه الوجوه ولا تقام الدنانير بالدراهم ﴿ قال ﴾ أشهب ﴿ وإن زكاة العين يجمع فيها الذهب والفضة كما يجمع في زكاة الماشية الضأن إلى المعز والجواميس إلى البقر والبخت إلى الإبل العرب ﴾ ﴿ سحنون ﴾ وهي في البيع أصناف مختلفة ولكنها تجمع في الزكاة والعشرة دراهم بالدينار أبداً والدينار بعشرة دراهم في الزكاة أبداً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق زكاة والأوقية من الفضة أربعون درهماً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرين ديناراً نصف دينار فسلم أن الدينار بعشرة دراهم سنة ماضية ﴿ قال ﴾ وقال

مالك بن أنس من كانت عنده دنانير وتبر مكسور يكون وزن التبر تمام عشرين ديناراً كانت فيه الزكاة وأخذ من الدنانير ربع عشرها ومن التبر كذلك وكذلك الدراهم والتبر ﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس من كانت له دنانير وجبت فيها الزكاة فأراد أن يخرج ما وجب عليه من زكاة الدنانير دراهم بقيمتها فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ رأيت الدنانير تكون عند الرجل عشرة دنانير فيتجر فيها فتصير عشرين ديناراً قبل الحول يوم أيزكيها إذا حال الحول قال نعم ﴿ قلت ﴾ لِمَ وليس أصل الدنانير نصاباً (قال) لأن ربح الدنانير هاهنا من المال بمنزلة غذاء الغنم منها التي ولدتها ولم يكن أصلها نصاباً فوجب فيها الزكاة بالولادة فكذلك هذه الدنانير تجب فيها الزكاة بالربح فيها ﴿ قلت ﴾ فإن كانت له عشرة دنانير حال عليها الحول عنده فاشتري بخمسة منها سلعة وأنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بأيام أو بعد سنة أو سنتين بخمسة عشر ديناراً (قال) فإنه يزكي الخمسة عشر ديناراً نصف دينار وإنما ذلك بمنزلة رجل كان له عشرون ديناراً فأقرضها رجلاً ثم اقتضى منها خمسة بعد سنة ثم اقتضى الخمسة عشر الباقية بعد ذلك بأيام أو سنة أو سنتين فإنه يزكيها ساعة يقبضها نصف دينار ﴿ قلت ﴾ فإن أنفق خمسة من العشرة ثم اشترى سلعة بالخمسة الباقية فباعها بعد أيام أو بعد سنتين بخمسة عشر ديناراً (قال) لا شيء عليه حتى يبيعها بعشرين ديناراً ﴿ وقال سحنون ﴾ وقد احتج من يخالفه في هذه العشرة التي حال عليها الحول فاشتري سلعة بخمسة وأنفق خمسة أو أنفق خمسة واشترى سلعة بخمسة فباعها بخمسة عشر إن ذلك سواء لأنه مال واحد وأصل واحد حال على جميعه الحول وإن كانت العشرة لم يحل عليها الحول حتى اشترى بخمسة منها ساعة ثم أنفق الخمسة أو أنفق الخمسة ثم اشترى بالخمسة الباقية سلعة لم يكن عليه في ثمن السلعة شيء إلا أن يبيعها بعشرين لأن ما أنفق قبل الحول لا يحسب فكما لا يحسب ما أنفق قبل الحول فكذلك لا يترك أن يحسب ما أنفق بعد الحول قبل الشراء أو بعد الشراء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألنا مالكا عن الذهب يكون للرجل عشرة دنانير فبيعها بعد ما حال

عليها الحول بمائتي درهم هل ترى فيها الزكاة (قال) نعم ساعتئذ ولا يؤخر ذلك وإنما ذلك بمنزلة رجل كانت عنده ثلاثون ضائنة حلوبا أو عشرون من الجواميس أو أربعة من البخت فباع الضأن بعد الحول وقبل أن يأتيه الساعي بأربعين من المزد وهي من غير ذوات الدر أو باع الجواميس بثلاثين من البقر أو باع البخت بمشرة من العراب فإن الساعي يأتيه فيزكيها لأنها ابل كلها وبقر كلها وغنم كلها وستتها في الزكاة أنه لا يفرق بينها وإن كانت في البيوع مختلفة ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصدقة في شيء من الزرع أو النخل أو البكرم حتى يكون خمسة أوسق ولا في الرقة ^(١) حتى تبلغ مائتي درهم ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن أخيه عن صفوان بن سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقالا ذهباً نصف مثقال ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني جرير بن حازم والحارث بن نبهان عن الحسن بن عمار عن أبي اسحاق الهمداني عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال هاتوا إلي ربع العشر من كل أربعين درهما وليس عليك شيء حتى تكون لك مائتا درهم فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء حتى تكون لك عشرون دينارا فإذا كانت لك وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فإذا زادت فبحساب ذلك . قال فلا أدرى أعلى يقول بحساب ذلك أم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن جريرا قال في الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في كل مائتي درهم خمسة دراهم فإذا زاد فبحساب ﴿ابن مهدي﴾ وذكر سفيان وشعبة عن المغيرة

(١) (الرقة) قال في المنتقى الرقة اسم للورق وحكي القاضي عياض أن من اصحابنا من قال هو اسم للذهب والورق قال والرقة بالتخفيف . والتشديد فيها غلط اهـ من هامش الاصل

عن ابراهيم بمثل قول علي فما زاد

— ﴿باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته﴾ —

﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس ولو أن رجلاً كانت عنده عشرون ديناراً فحال عليها الحول فابتاع بها سلعة ولم يكن أخرج زكاتها فأقامت السلعة بعد الحول عنده حتى حال عليها حول آخر ثم باعها بأربعين ديناراً (فقال) يزكي عشرين ديناراً للسنة الأولى نصف دينار ثم يزكي للسنة الثانية تسعة وثلاثين ديناراً ونصف ديناراً ﴿قلت﴾ ولم لا يزكي الأربعين كلها للسنتين (فقال) لأن المال إذا أخذ منه نصف دينار نقص فأنما يزكي ما بعد نقصه لأن النصف حين أعطاه المساكين فكأنه إنما أعطاه يوم حال عليه الحول وصارت عليه الزكاة فيما بقي للسنة الثانية ﴿ابن عتاب﴾ قال أشهب وإن كان عنده عرض يكون قيمته نصف دينار أو أكثر زكي الأربعين للسنة الأولى ديناراً وزكي للحول الأول نصف دينار لأن التفريط يحسب عليه شبه الدين وله عرض يحمل دينه ﴿قال﴾ وقال لي مالك بن أنس وإن اشتري سلعة بالعشرين الدينار بعد الحول ولم يكن زكي العشرين حتى مضى الحول ثم باع السلعة بعد ذلك بستة أشهر بثلاثين ديناراً (قال) لا زكاة عليه إلا في العشرين الدينار ويستقبل بالتسعة والعشرين الدينار ونصف دينار حولاً من يوم حال الحول على العشرين ﴿قلت﴾ أرايت لو كانت لرجل مائة دينار حال عليها الحول فاشتري بها خادماً فأت الخادم عليه الزكاة في الدنانير (قال) نعم لأنه حين اشتري الخادم بعد ما حال الحول على المائة ضمن الزكاة ﴿قال﴾ قلت وهذا قول مالك بن أنس قال نعم ﴿قلت﴾ فإن حال الحول وهي عنده ففطر في زكاتها حتى ضاعت (قال) عليه الزكاة وإن كان لم يفطر فلا زكاة عليه فيها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن أنس قال نعم

— ﴿في زكاة الحلي﴾ —

﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس كل حلي هو للنساء اتخذنه اللبس فلا زكاة عليهن فيه

﴿قال﴾ فقلنا لما لك فلو أن امرأة اتخذت حلياً تكسبه عليه الدراهم مثل الجيب ^(١) وما أشبهه تكسبه للعرائس لذلك عملته (فقال) لا زكاة فيه ﴿قال﴾ وما أنكسر من حلين فخبسته ليعدنه أو ما كان للرجل من حلي يلبسه أهله وأمهات أولاده وخدمه والاصل له فلا زكاة عليه فيه وما أنكسر منه مما يريد أن يعيده لهيته فلا زكاة فيه عليه وما ورث الرجل من أمه أو من رض أهله فخبسه للبيع أو لحاجة إن احتاج إليه يرصده لعله يحتاج إليه في المستقبل ليس يخبسه للبس (فقال) أرى عليه فيما فيه من الذهب والورق الزكاة إن كان فيه ما يزكي أو كان عنده من الذهب والورق ما تم به الزكاة (قال) ولا أرى في حلية السيف ولا المصحف ولا الخاتم زكاة ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن اشترى حلياً للتجارة وهو ممن لا يدير التجارة فاشترى حلياً فيه الذهب والفضة والياقوت والبرجد واللؤلؤ فقال عليه الحول وهو عنده (فقال) ينظر إلى ما فيه من الورق والذهب فيزكيه ولا يزكي ما فيه من اللؤلؤ والبرجد والياقوت حتى يبيعه فإذا باعه زكاه ساعة يبيعه إن كان قد جال عليه الحول (قال) وإن كان ممن يدير ماله في التجارات إذا باع اشترى قوم ذلك كله في شهره الذي يقوم فيه ماله فزكاه لؤلؤه وزبرجده وياقوته وجميع ما فيه إلا التبر الذهب والفضة فإنه يزكي وزنه ولا يقومة ﴿وقد روى﴾ ابن القاسم وعلي بن زياد وابن نافع أيضاً إذا اشترى رجل حلياً أو ورثه فخبسه لبيع كلما احتاج إليه باع أو لتجارة زكاه ﴿وروى﴾ أشهب فيمن اشترى حلياً للتجارة معهم ^(٢) وهو مربوط بالحجارة

(١) (قوله مثل الجيب) هو حلي يوضع في الصدور على موضع الجيب اهـ من هامش الاصل
(٢) (قوله زكاه) ليس هذا اللفظ ثابتاً في كل رواية وقد ذكر ابن أبي زمنين أنه ثبت في بعض الروايات وبشبهه تصح المسئلة عند بعض الشيوخ ويكون هذا الحلي غير مربوط بحجارة ورأيت لبعض الشيوخ ما تأولته اهـ ولفظ معهم مضروب عليه في بعض الروايات وإذا ثبت لم يثبت لفظ زكاه وإذا ثبت زكاه لم يثبت معهم اهـ ومعني معهم أن أشهب قاله مع ابن القاسم وعلي بن نافع المتقدم ذكرهم وإذا ثبت معهم أيضاً خرج منها من قول ابن القاسم أن الحلي المربوط بالحجارة لا يحرق وزنه للزكاة ويكون حكمه حكم العروض والمعروف من قول ابن القاسم أنه يزكي وزنه إن كان يقدر على زعه دون مضرة وزكي قيمته إذا كان فيه مضرة اهـ ابن رشد اهـ من هامش الاصل

ولا يستطيع نزعها فلا زكاة عليه فيه حتى يبيعه وان كان ليس بمربوط فهو بمنزلة العين يخرج زكاته في كل عام ﴿وقال أشهب﴾ وابن نافع في روايتهما انه بمنزلة العرض يشتري للتجارة وهو ممن يدير أولا يدير يزكي قيمته في الادارة ويزكي عنه اذا باع زكاة واحدة اذا بلغ ما يجب فيه الزكاة اذا كان ممن لا يدير ﴿قلت﴾ فان كان ممن يدير ماله في التجارة أولا يدير فاشترى آنية من آنية الفضة أو الذهب وزنها أقل من قيمتها أيزكي قيمتها أم ينظر الى وزنها (قال) ينظر الى وزنها ولا ينظر الى قيمتها ﴿قلت﴾ فان كانت قيمة هذه الآنية ألف درهم للصياغة التي فيها ووزنها خمسمائة درهم (قال) انما ينظر الى وزنها ولا ينظر الى الصياغة ﴿قلت﴾ فهل تحفظ هذا من مالك ﴿قال﴾ قال مالك كل من اشترى حليا للتجارة ذهباً أو فضة فانه يزنه ويخرج ربع عشرة ولم يقل يقومه ﴿قال ابن القاسم﴾ ومما يدلك على هذا انه لو اشترى اناء مصوغا فيه عشرة دنانير وقيمه بصياغته عشرون دينارا فخال عليه الحول انه لا زكاة عليه فيه الا ان يبيعه بما يجب فيه الزكاة فان باعه بما يجب فيه الزكاة وقد حال على الاناء عنده الحول زكاه ساعة يبيعه لان هذا عندي بمنزلة مال لا يجب فيه الزكاة فخال عليه الحول فرج فيه فباعه بتمام ما يجب فيه الزكاة فانه يزكيه مكانه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك قال حدثني عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبس بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلى فلا تخرج منه الزكاة ﴿أشهب﴾ عن سليمان ابن بلال أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابراهيم بن أبي المغيرة أخبره انه سأل القاسم بن محمد عن زكاة الحلى فقال ما أدركت أو مارأيت أحداً صدقه ﴿قال ابن وهب﴾ قال يحيى فسألت عمرة عن صدقة الحلى فقالت مارأيت أحداً يصدقه ولقد كان لي عقد قيمته اثنتا عشرة مائة فاكنت أصدقته ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة حدثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك كانا يقولان ليس في الحلى زكاة اذا كان يمار ويتنفع به ﴿ابن وهب﴾ قال ابن لهيعة وأخبرني

عميرة بن أبي ناجية حدثه عن زريق بن حكيم^(١) أنه قال كان عندي حلي فسألت ابن المسيب عن زكاته فقال ان كان موضوعا لا يلبس فزكه ﴿ابن وهب﴾ قال ابن لبيعة وأخبرني خالد بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس في الحلي زكاة اذا كان يمار ويلبس وينتفع به ﴿أشهب﴾ عن المنذر بن عبد الله أن هشام بن عروة حدثه عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت عميس انه كان لها حلي فلم تكن تركه قال هشام ولم أر عروة يزكي الحلي ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعبد الله بن مسعود والقاسم بن محمد وسعيد ابن المسيب وربيع بن أبي عبد الرحمن وعمرة ويحيى بن سعيد قالوا ليس في الحلي زكاة ﴿ابن مهدي﴾ عن هشام عن قتادة عن سعيد والحسن وعمر بن عبد العزيز قالوا زكاة الحلي أن يمار ويلبس ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ان الحلي اذا كان يوضع كنزاً فان في كل مال يوضع كنزاً الزكاة وأما حلي تلبسه المرأة فلا زكاة فيه

— في زكاة أموال العبيد والمكاتبين —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في أموال العبيد والمكاتبين وأمهات الاولاد أعليهم صدقة في عبيدهم وحروثهم وفي ناضهم وفيما يديرون للتجارة زكاة فقال لا ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم هو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ليس عليهم اذا عتقوا وأموالهم في أيديهم زكاة حتى يحول الحول على أموالهم التي في أيديهم من يوم عتقوا ﴿قال﴾ وقال مالك ليس في مال العبد والمكاتب والمدير وأم الولد زكاة لافي أموالهم ولا في مواشيهم ولا في حروثهم ﴿قال﴾ وقال مالك ليس في أموال العبد زكاة لاعلى العبد ولا على السيد ﴿قلت﴾ أرايت ان قبض الرجل مال عبده أيزكيه مكانه أم حتى يحول عليه الحول (قال) لا زكاة على السيد فيه حتى يحول الحول عليه من يوم قبضه

(١) (زريق بن حكيم) بالتصغير فيهما وزريق هذا هو والد عبد الرحمن بن خالد الاسكندراني صاحب ابن القاسم اه من هامش الاصل

﴿قُلْتُ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ أرايت المكاتب عليه عشر ما أخرجت
 الارض قال لا ﴿قُلْتُ﴾ وليس عليه في شئ من الاشياء زكاة (قال) نعم قال مالك
 ليس عليه في شئ من الاشياء زكاة ﴿قُلْتُ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ فهل
 يؤخذ من عبيد المسلمين اذا تجروا أو مكاتبتهم زكاة فقال لا ﴿قُلْتُ﴾ وهذا قول
 مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ أرايت العبد أو المكاتب أن يكون في شئ من أهوالهم الزكاة
 في ماشية أو حرث أو في ناض في قول مالك فقال لا ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على العبد ولا على المكاتب زكاة في ماله
 ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وسليمان بن
 يسار وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن الاعرج وعمر بن عبد العزيز ويحيى
 ابن سعيد وعبد الله بن أبي سامة وابن قسيط مثله ﴿قال ابن مهدي﴾ وحدثنى حماد
 ابن سامة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال ليستأذن مولاه فان أذن له زكى ﴿ابن
 مهدي﴾ عن صخر بن جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر قال ليس على العبد في
 ماله زكاة ولا يصالح أن أن يعطى الا باذن سيده شيئاً من ماله ولا يتصدق الا أن
 يأكل بالمعروف أو يكتدي أو ينفق على أهله ان كان له أهل ﴿ابن وهب﴾ قال ابن
 مهدي وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء
 وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب أنهم قالوا ليس على المكاتب في ماله زكاة ﴿ابن
 مهدي﴾ قال أبو عوانة عن أبي الجهم أنه سأل ابن المسيب فقال لا وسألت ابن
 جبير فقال لا فقلت ان عنده وفاء وفضلاً قال وان كان عنده فضل ملء ذاً وأشار يده
 يعني ما بين السماء والارض ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن عمرو بن ميمون
 عن أبيه أن جدته مرث على مسروق بالسلسلة وهي مكتوبة فلم يأخذ منها شيئاً

————— ﴿ما جاء في أموال الصبيان والمجانين﴾ —————

﴿قُلْتُ﴾ هل في أموال الصبيان والمجانين زكاة (فقال) سألنا مالكا عن الصبيان
 فقال في أموالهم الصدقة وفي حروثهم وفي ناضهم وفي ماشيتهم وفيما يدرون للتجارة

قال ابن القاسم رحمه الله والجانين عندي بمنزلة الصبيان رحمه الله أشهب رحمه الله عن ابن لهيعة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اضربوا
 بأموال اليتامى واتجروا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة رحمه الله أشهب رحمه الله وقال مالك بلغني
 أن عمر بن الخطاب قال مثل ذلك سواء رحمه الله ابن وهب رحمه الله عن ابن لهيعة عن عقيل عن
 ابن شواب أن عمر بن الخطاب قاله رحمه الله أشهب رحمه الله عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة
 أن عبد الرحمن بن القاسم حدثهما عن أبيه أنه قال كانت عائشة تليني أنا وأخالي
 يقيمون في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة رحمه الله ابن وهب رحمه الله عن سليمان بن
 بلال أن عبد الرحمن بن الحارث حدثه أنه سمع القاسم بن محمد يقول كنا يتامى في
 حجر عائشة وكانت لنا عندها أموال فكانت تقارض أموالنا فتخرج من الربح قدر
 الزكاة رحمه الله ابن وهب رحمه الله عن الليث أن نافعا حدثه أن ابن عمر كان يكون عنده اليتامى
 فيخرج صدقة أموالهم من أموالهم رحمه الله قال أشهب رحمه الله قال أبو الزناد وجدني الثقة أن
 ابن عمر أتى بمال يقيم أخواله من بني جمح وهو موسى بن عمر بن قدامة فأبى أن يقبله
 إلا أن يؤدي زكاة ماله كل عام فأبوا فأبى رحمه الله وقال ابن وهب رحمه الله عن يزيد بن عياض
 عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اضربوا لليتامى في أموالهم
 ولا تضعوها فتذهب بها الزكاة رحمه الله قال ابن وهب رحمه الله وأخبرني رجال من أهل العلم
 أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن وعطاء كانوا يقولون تخرج من مال اليتيم الزكاة رحمه الله أشهب رحمه الله عن
 ابن لهيعة أن سليمان بن يسار وابن شهاب قالوا في مال المجنون الزكاة رحمه الله ابن مهدي رحمه الله
 عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن لابي رافع قال باع لنا علي بن أبي
 طالب أرضا ثمانين ألفا فاعطاناها فاذا هي تنقص فقال اني كنت أركبها رحمه الله ابن
 مهدي رحمه الله عن شعبة بن الحجاج عن الحكم قال ولي علي مال بنى أبي رافع فكان
 يزكيه رحمه الله ابن مهدي رحمه الله عن أبي عوانة عن الحكم بن عيينة أن عمر وعليا وعائشة كانوا
 يزكون أموال اليتامى رحمه الله ابن مهدي رحمه الله عن إسرائيل بن يونس عن عبد العزيز بن

رفيع عن مجاهد قال قال عمر بن الخطاب اتجروا بأموال اليتامى وأعطوا صدقتها

❦ في زكاة السلع ❦

❦ قال ❦ وقال مالك اذا كان الرجل انما يشتري النوع الواحد من التجارة أو الانواع وليس ممن يدير ماله في التجارات فاشتري سلعة أو سلعا كثيرة يريد بيعها فبارت عليه ومضى الحال فلا زكاة عليه فيها وان مضى لذلك أحوال حتى يبيع فاذا باع زكي زكاة واحدة وانما مثل هذا مثل الرجل يشتري الحنطة في زمان الحصاد فيريد البيع في غير زمان الحصاد ليربح فتبور عليه فيحبسها فلا زكاة عليه فيها ❦ قال علي بن زياد ❦ قال مالك الامر عندنا في الرجل يكون له من الدين ما يجب فيه الزكاة فيغيب عنه سنين ثم يقبضه انه ليس عليه فيه الا زكاة واحدة اذا قبضه قال والدليل على أنه ليس على الرجل في الدين يغيب عنه سنين ثم يقبضه الا زكاة واحدة وفي العروض يتباعها للتجارة فيمسكها سنين ثم يبيعها أنه ليس عليه الا زكاة واحدة أنه لو وجب على رب الدين أن يخرج زكاته قبل أن يقبضه لم يجب عليه أن يخرج في صدقة الدين الا دينا يقطع به لمن يلي ذلك على الترماء يتبعهم به ان قبض كان له وان تلف كان منه من أجل أن السنة أن يخرج صدقة كل مال منه (قال سحنون) وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحرث والعين والماشية فليس في العروض شيء حتى تصير عينا ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا كانت عنده دابة للتجارة استهلكها رجل فضمن قيمتها فأخذ منه رب الدابة سلعة بقيمتها التي وجبت له أن يكون عليه في قيمة هذه السلعة التي للتجارة زكاة (فقال) ان كان نوى بالسلعة التي أخذ التجارة زكي ثمنها ساعة يبيعها اذا كان الحال قد حال على أصل هذا المال من يوم زكي أصل هذا المال وهو ثمن الدابة المستهلكة وان كان حين أخذ السلعة بقيمة الدابة المستهلكة لم ينو بها التجارة ونوى بها القنية فلا شيء عليه فيها وان باعها حتى يحول الحال على ثمنها من يوم باعها وان كان أخذ في قيمة الدابة المستهلكة دنائير أو دراهم وقد حال الحال على الأصل زكي الدنانير والدرهم ساعة يقبضها وان لم يكن حال الحال ثم اشترى بتلك

الدنانير والدرهم سلعة فان نوى بها التجارة فهي للتجارة وان نوى بها حين اشتراها
القنية فهي على القنية لازكاة عليه في ثمنها اذا باعها حتى يحول على ثمنها الحول ﴿قلت﴾
وهو قول مالك (فقال) قول مالك في البيع مثل هذا ورأيت أنا هذه المسئلة في
الاستهلاك مثل قول مالك في البيع ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً كانت عنده سلعة
فباعها بعد ما حال عليها الحول بمائة دينار (فقال) اذا قبض المائة زكاهامكانه ﴿قلت﴾
فان لم يقبض المائة ولكنه أخذ بها ثوباً قيمته عشرة دنانير (فقال) لا شيء عليه في
الثوب حتى يبيعه ﴿قلت﴾ فان باع الثوب بشرة دنانير (قال) لا شيء عليه فيها وقد
سقطت الزكاة عنه الا أن يكون له مال قد جرت فيه الزكاة اذا أضافه كان فيها
الزكاة ﴿قلت﴾ فان باعها بمشرين ديناراً (فقال) يزكي يخرج ربع عشرها نصف
دينار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت عبداً اشتراه رجل للتجارة
فكاتبه فكسك عنده سنين يؤدى فاقتضى منه مالا ثم عجز فرجع رقيقاً فباعه مكانه
أيؤدى من ثمنه زكاة التجارة أم هو لما رجع اليه صار فائدة (فقال) اذا عجز فرجع رقيقاً
رجع الى الاصل وكان للتجارة ولا تنقض الكتابة ما كان ابتاعه له لان ملكه لم
يزل عنه وانما مثل هذا عندي مثل ما لو أنه باع عبداً له من رجل فأفلس المشتري
فأخذ عبده أو أخذ عبداً من غريمه في دينه فانه يرجع الى الاصل ويكون للتجارة
كما كان ﴿قال﴾ وكذلك لو أن رجلاً اشترى داراً للتجارة فوآجرها سنين ثم باعها
بعد ذلك فأنها ترجع الى الاصل وزكيتها على التجارة ساعة يبيع ﴿قلت﴾ رأيت
الرجل يشكركى الارض للتجارة ويشترى الحنطة فيزرعها يريد بذلك التجارة (فقال)
قال لي مالك في هذا اذا اشترى الرجل الارض واشترى حنطة فزرعها يريد
بذلك التجارة فاذا حصد زرعه أخرج منه العشر ان كان مما يجب فيه العشر أو
نصف العشر ان كان مما يجب فيه نصف العشر فان مكثت الحنطة عنده بعد
ما حصدها وأخرج منها زكاة حصادها حولاً ثم باعها فعليه الزكاة يوم باعها
وان كان باعها قبل الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة

حصادها وان كان تَكَارَى الارض وزرعها بطعامه فخصده وأدى زكاته حين حصده ورفع طعامه فأكل منه وفضلت منه فضلة فباعها كانت فائدة ويستقبل بها حولا من يوم نض في يديه. وان كانت له الارض فزرعها للتجارة فانه اذا رفع زرعه وحصده زكاه مكانه ولم يكن عليه اذا باع في ثمنه زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم قبض ثمنه ﴿ قلت ﴾ أرايت من اكرت أرضا للتجارة واشترى حنطة وهو ممن يدير التجارة فزرع الارض أيكون عليه عشر ما أخرجت الارض قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان هو أخرج عشر ما أخرجت الارض فحال عليه الحول أين كي زكاة التجارة وهو ممن لا يدير ماله في التجارة (فقال) لا حتى يبيع الحنطة بمد الحول فاذا باع زكي الثمن مكانه ﴿ قلت ﴾ فن أين تحسب السنة أمن يوم اشتري الحنطة للتجارة واكرت الارض أم من يوم أدى زكاة الزرع (فقال) من يوم أدى زكاة الزرع ﴿ قلت ﴾ فان هو باع الحنطة قبل ان يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة عشر ما أخرجت الارض (فقال) ينتظر حتى تأتي السنة من يوم أخرج العشر ﴿ قلت ﴾ فان كان هذا يدير ماله في التجارة (فقال) اذا رفع زرعه زكي العشر ويستقبل من يوم زكي الزرع سنة كاملة فاذا جاءت السنة فان كان له مال سوى هذا الناض ناض في سنته هذه زكي هذه الحنطة وان لم يبعها وهذا مخالف للذم لا يدير ماله لان الذي يدير ماله هذه الحنطة في يديه للتجارة وعنده مال ناض غير هذه الحنطة فلما حال الحول على هذه الحنطة لم يكن له بد من أن تقوم هذه الحنطة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى عرضا للتجارة فبدا له فجعل ذلك جمال بيته واقتناه أنسقط عنه زكاة التجارة قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال ان بارت عليه المروض ولم يخلص اليه ماله فليس عليه صدقة حتى يخلص اليه وانما فيه اذا خلس العرض والدين وصار عينا ناضاً صدقة واحدة ﴿ وقال ﴾ عطاء بن ابي رباح ويحيى بن سعيد مثل قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن

﴿ في زكاة الذي يدير ماله ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كان رجل يدير ماله في التجارة كلما باع اشترى مثل الخناطين والبرازين والزبائن ومثل التجار الذين يجهزون الامتعة وغيرها الى البلدان (فقال) ليجعلوا اركانهم شهراً من السنة فاذا جاء ذلك الشهر قوموا ما عندهم مما هو للتجارة وما في أيديهم من الناض فزكوا ذلك كله ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فان كان له دين على الناس (فقال) يزكيه مع ما يزكي من تجارته يوم يزكي تجارته ان كان ديناً يرتجى اقتضاؤه ﴿ قال ﴾ فقلت له فان جاء عام آخر ولم يقتض (فقال) يزكيه أيضاً (قال) ومعنى قوله في ذلك ان العروض والدين سواء لان العروض لو بارت عليه وهو ممن يقوم يريد من يدير التجارة زكى العروض السنة الثانية فالدين والعروض في هذا سواء فلو لم يكن على الدين شيء في السنة الثانية لم يكن على العروض شيء في السنة الثانية لانه لا زكاة في عرض على من لا يدير التجارة حتى يبيع ولا في دين حتى يقتضى فلما كان الذي يدير التجارات الذي لا يشتري الا باع يزكي عروضه التي عنده فكذلك يزكي دينه الذي يرتجى اقتضاؤه ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كان الرجل يدير ماله في التجارة فجاء يومه الذي يقوم فيه وله دين من عروض أو غير ذلك على الناس لا يرجوه (فقال) اذا كان لا يرجوه لا يقومه وانما يقوم ما يرجيه من ذلك ﴿ قال مالك ﴾ ويقوم الرجل الخاط اذا اشتراه للتجارة اذا كان يدير ماله في التجارة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يقوم الثمر لان الثمر فيه زكاة الثمر فلا يقومه مع ما يقوم من ماله ولانه غلة بمنزلة خراج الدار وكسب العبد وان اشترى رقبتهما للتجارة وهي بمنزلة غلة النعم ما يكون من صوفها ولبنها وسمنها وان كانت رقبتهما للتجارة أو للقيمة ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلاً كان يدير ماله للتجارة لا ينض له شيء فاشترى بجميع ما عنده حنطة فلما جاء شهره الذي يقوم فيه كان جميع ماله الذي يتجر فيه حنطة فقال أنا اؤدى الى المساكين ربع عشر هذه الحنطة كيلاً ولا أقوم (فقال) قال لى مالك بن أنس اذا كان رجل يدير ماله في التجارة ولا ينض له شيء انما يبيع

العرض بالعرض فهذا لا يقوم ولا شيء عليه اى لا زكاة ولا يقوم حتى ينض له بعض ماله
﴿قال مالك﴾ ومن كان يبيع بالعين والعرض فذلك الذى يقوم ﴿قال سحنون﴾
وكذلك روى ابن وهب عن مالك في الذى لا ينض له شيء انما يبيع العرض بالعرض
﴿قلت﴾ ارايت ان كان يدير ماله للتجارة خالت عليه احوال لا ينض له منها شيء
ثم انه باع منها بدرهم واحد ناض (فقال) اذا نض مما في يديه من العروض بعد
الحول وان درهما واحداً فقد وجبت الزكاة ويقوم الدرض مكانه حين نض هذا
الدهرم فيزكيه كاه ويستقبل الزكاة من ذي قبل ﴿قلت﴾ فان آت السنة من
ذى قبل وليس عنده من الناض شيء وماله كله في العروض وقد كان في وسط السنة
وفي أولها وآخرها قد كان ينض له الا أنه لما حال الحول ذلك اليوم لم يكن عنده من
الناض شيء وكان جميع ما في يديه عرضاً (فقال) يقوم ويؤزكى لان هذا قد كان يبيع في
سنته بالعين والعروض ﴿قلت﴾ فان هو باع من ذى قبل بالعرض ولم ينض له
شيء حتى أتى الحول وجميع ما عنده عرض أيقوم (فقال) لا يقوم لان هذا لم ينض
له شيء في سنته هذه وانما كان رجل يبيع العرض بالعرض فلا تقوم عليه ولا زكاة
حتى ينض له مما في يديه شيء من يوم زكى الى أن يحول الحول من ذي قبل
﴿قلت﴾ فان باع بعد الحول فنض له وان درهما واحداً زكاة فقال نعم ﴿قلت﴾
ويكون هذا اليوم الذى زكى فيه وقته ويستقبل حولا من ذى قبل ويلغى الوقت
الاول (فقال) نعم لان مالكاً قال لي لا يقوم من يبيع العرض بالعرض لا ينض له
شيء ﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن يحيى بن سعيد
عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه أنه كان يبيع الجلود والقرون^(١) فاذا فرغ منها
اشتري مثلها فلا يجتمع عنده أبداً ما يجب فيه الزكاة فرب به عمر بن الخطاب وعليه
جلود يحملها للبيع فقال له زك مالك يا حسان فقال ما عندي شيء يجب فيه الزكاة
فقال قوم فقوم ما عنده ثم أدي زكاته ﴿قال سحنون﴾ قال عمرو بن الحارث وقال

(١) (والقرون) هي جماع البتل واحدا قرن وهي من جلد اه من هامش الاصل

يحيى بن سعيد إنما هذا للذي يدير ماله نلو أنه كان لا يقوم ماله لم يزك أبداً وأما الذي
تكسب سلعته فلا زكاة عليه حتى يبيع

— في زكاة القرض وجميع الدين —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني أقرضت رجلاً مائة دينار قد وجبت عليّ زكاتها فلم أخرج
زكاتها حتى أقرضتها فكنت عند الذي أقرضتها إياه سنتين ثم ردها ما ذا يجب عليّ
من زكاتها (قال) زكاة عامين وهي الزكاة التي وجبت عليك وزكاة عام بعد ذلك
أيضاً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ديناً لي على رجل أقرضته مائة دينار فأقام
الدين عليه أعواماً فاقضيت منه ديناراً واحداً أتري أن أركي هذا الدينار فقال لا
﴿قلت﴾ فإن اقتضيت منه عشرين ديناراً (فقال) تركي نصف دينار ﴿قلت﴾ فإن
اقتضيت منه ديناراً بعد العشرين الدينار (قال) تركي من الدينار ربع عشره ﴿قلت﴾
فإن كان قد أتلف العشرين كلها ثم اقتضى ديناراً بعد ما أتلفها (فقال) نعم يزكيه وإن
كان أتلف العشرين لأنه لما اقتضى العشرين صار ما لا تجب فيه الزكاة فما اقتضى
بعد هذا فهو مضاف إلى العشرين وإن كانت العشرون قد تلفت ﴿قلت﴾ ولم لا
يزكي إذا اقتضى ما دون العشرين (فقال) لأننا لا ندري لعلمه لا يقتضي غير هذا
الدينار والزكاة لا تكون في أقل من عشرين ديناراً ﴿قلت﴾ أليس يرجع هذا
الدينار إليه على ملكه الأول وقد حال عليه الحول فلم لا يزكيه (قال) لأن الرجل
إذا كانت عنده مائة دينار فضى لها حول فلم يفرط في زكاتها حتى ضاعت كلها
إلا تسعة عشر ديناراً لم يكن عليه فيها زكاة لأنها قد رجعت إلي ما لا زكاة فيه
وكذلك هذا الدين حين اقتضى منه ديناراً قلنا لا زكاة عليك حتى تقبض ما تجب
فيه الزكاة لأننا لا ندري لملك لا تقتضي غيره فتركي ما لا تجب فيه الزكاة وإن كان
اقتضى ما تجب فيه الزكاة زكاه ثم يزكي ما اقتضى من الدين من قليل أو كثير
﴿قلت﴾ أ رأيت إن كانت عنده عشرون ديناراً وله مائة دينار دين على الناس أيزكي
العشرين إن كان الدين قد حال عليه الحول ولم يحل على العشرين الحول (فقال) لا

﴿قلت﴾ فإني اقتضى من الدين أقل من عشرين ديناراً أفيز فيه مكانه قال لا
 ﴿قلت﴾ لم فقال لأن العشرين التي عنده ليست من الدين وهي فائدة لم يحل عليها
 الحول ﴿قلت﴾ فإن حال الحول على العشرين التي عنده وقد كان اقتضى من الدين
 أقل من عشرين ديناراً (فقال) يزكي العشرين الدينار الآن وما اقتضى من الدين جميعاً
 ﴿قلت﴾ فإن كانت عنده العشرون الدينار ولم يقبض من الدين شيئاً حتى حال الحول
 على العشرين ثم اقتضى من الدين ديناراً واحداً يزكي الدينار الذي اقتضى قال نعم
 ﴿قلت﴾ فإن تلفت العشرون فاقتضى ديناراً بعدها يزكيه قال نعم ﴿قلت﴾ وما
 الفرق بين ما اقتضى من الدين وبين الفائدة جملة ما اقتضى من الدين تجب فيه
 الزكاة يزكي كل ما اقتضى بعد ذلك وإن كان الذي اقتضى أولاً قد تلف وجملته في
 الفائدة إن تلفت قبل أن يحول عليها الحول ثم اقتضى من الدين شيئاً لم يزكه إلا أن
 يكون اقتضى من الدين ما تجب فيه الزكاة (فقال) لأن الفائدة ليست من الدين إنما
 تحسب الفائدة عليه من يوم ملكها وما اقتضى من الدين يحسب عليه من يوم ملكه
 وقد كان ملكه لهذا الدين قبل السنة فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ ولأن رجلاً كانت له مائة دينار فأقامت في يديه ستة أشهر
 ثم أخذ منها خمسين ديناراً فابتاع بها سلعة فباعها بثمن إلى أجل فإن بقيت الخمسون
 في يديه حتى يحول عليها الحول زكاهما ثم ما اقتضى بعد ذلك من ثمن تلك السلعة
 من قليل أو كثير زكاه وإن كانت الخمسون قد تلفت قبل أن يحول عليها الحول
 وتجب فيها الزكاة فلا زكاة عليه فيما اقتضى حتى يبلغ ما اقتضى عشرين ديناراً فإن
 بقيت الخمسون في يديه حتى يزكيها ثم أنفقها بعد ذلك فأقام دهنماً ثم اقتضى من الدين
 ديناراً فصاعداً فإنه يزكيه لأن هذا الدينار من أصل مال قد وجبت فيه الزكاة وهي
 الخمسون التي زكاهما فالدين على أصل تلك الخمسين لأنه حين وجبت الزكاة في الخمسين
 صار أصل الدين وأصل الخمسين واحداً في وجوب الزكاة ويفترقان في أحوالهما وإنما
 مثل ذلك مثل الرجل يبيع السلعة بمائة دينار ولا مال له غيرها فنفق سنة في يد المشتري

ثم يقتضي منها عشرين ديناراً فيخرج منها نصف دينار ثم يستهلكها ثم يقتضي بعد ذلك من ذلك الدين شيئاً فما اقتضى من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة لأن أصله كان واحداً (قال) وكل مال كان أصله واحداً أقرضت بمضه أو ابتعت ببعضه سلعة فبعتها بدين ويبقى بعض المال عندك وفيما أبقيت ما تجب فيه الزكاة فلم تتلفه حتى زكته فهو والمال الذي أقرضت أو ابتعت به سلعة فبعت السلعة بدين فهو أصل واحد يعمل فيها كما يعمل فيه لو ابتيع به كله فإذا اقتضى مما ابتيع به كله عشرين ديناراً وجب فيه نصف دينار وما اقتضى بعد ذلك من قليل أو كثير ففيه الزكاة وإن كان قد استهلك العشرين التي اقتضى قال وهذا قول مالك بن أنس رحمهم الله قال ابن القاسم رحمهم الله وكل مال كان أصله واحداً فأسلفت بمضه أو ابتعت ببعضه سلعة وأبقيت منه في يدك ما لا تجب فيه الزكاة فحال عليه الحول وهو في يدك ثم أتلفته فإنه يضاف ما اقتضيت إلى ما كان في يدك مما لا زكاة فيه فإذا تم ما اقتضيت إلى ما كان في يدك مما أنفقت بعد الحول فإنه إذا تم عشرين ديناراً فعليك فيه الزكاة ثم ما اقتضيت بعد ذلك من قليل أو كثير فعليك فيه الزكاة وكل مال كان أصله واحداً فابتعت ببعضه سلعة أو أسلفت بمضه وأبقيت في يدك ما لا تجب فيه الزكاة ثم استهلكته قبل أن يحول عليه الحول فإنه لا يضاف شيء من مالك خارجاً من دينك إلى شيء منه وما اقتضيت منه قبل أن يحول عليه الحول واستهلكته قبل أن يحول عليه الحول فهو كذلك لا يضاف إلى ما بني لك من دينك ولكن ما حال عليه الحول في يدك مما فيه الزكاة أولاً زكاة فيه فإنه يضاف إلى دينك فإن كان الذي في يدك مما فيه الزكاة فإنك تزكي ما اقتضيت من قليل أو كثير من دينك وإن كنت قد استهلكته وإن كان لا تجب في مثله الزكاة مما حال عليه الحول فاستهلكته بعد الحول فإنك لا تزكي ما اقتضيت حتى تم ما اقتضيت وما استهلكك بعد الحول عشرين ديناراً فتخرج زكاتها ثم ما اقتضيت بعد ذلك من قليل أو كثير فعليك فيه الزكاة رحمهم الله قلت رحمهم الله ما قول مالك في الدين يقيم على الرجل أعواماً لكم يزكيه صاحبه إذا قبضه (قال) لعام

واحد ﴿قلت﴾ وإن كان الدين مما يقدر على أخذه فتركه أو كان مفلساً لا يقدر على أخذه منه فأخذه بعد أعوام أهدا عند مالك سواء (قال) نعم عليه زكاة عام واحد إذا أخذه وهذا كله عند مالك سواء ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً كانت له دنائير على الناس فخال عليها الحول فأراد أن يؤدي زكاتها من ماله قبل أن يقبضها (فقال) لا Ingram يقدم زكاتها قبل أن يقبضها ﴿قال﴾ وقد قال لي مالك في رجل اشترى سلعة للتجارة فخال عليها الحول قبل أن يبيعها فأراد أن يقدم زكاتها (فقال) مالك لا يفعل ذلك ﴿قال﴾ فقلت له إن أراد أن يتطوع بذلك (قال) يتطوع في غير هذا ويدع زكاته حتى يبيع عرضه والدين عندي مثل هذا ﴿قال ابن القاسم﴾ فإن قدم زكاته لم يحزه فرأيت الدين مثل هذا ﴿ابن وهب﴾ وأشهب عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن دينار حدثه عن ابن عمر أنه قال ليس في الدين زكاة حتى يقبض فإذا قبض فأنما فيه زكاة واحدة لما مضى من السنين ﴿أشهب﴾ قال وأخبرني ابن أبي الزناد وسليمان بن بلال والزنجي مسلم بن خالد^(١) أن عمر مولى المطلب حدثهم أنه سأل سعيد بن المسيب عن زكاة الدين فقال ليس في الدين زكاة حتى يقبض فإذا قبض فأنما فيه زكاة واحدة لما مضى من السنين ﴿قال ابن القاسم﴾ وابن وهب وعلى بن زياد وابن نافع وأشهب عن مالك عن يزيد بن خصيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه الزكاة فقال لا ﴿ابن وهب﴾ عن غير واحد عن نافع وابن شهاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون ليس في الدين زكاة وإن كان في ملاء حتى يقبضه صاحبه ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال ليس في الدين زكاة إذا لم يأخذه صاحبه زماناً ثم يأخذه إن يزكيه إلا مرة ﴿ابن مهدي﴾ عن الربيع بن صبيح عن الحسن مثله ﴿قال﴾ علي بن زياد قال أشهب قال

مالك بن أنس والدليل على أن الدين ينسب أعواماً ثم يقبضه صاحبه فلا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة العروض تكون عند الرجل أعواماً للتجارة ثم يبيعها فليس عليه في أثمانها إلا زكاة واحدة وذلك أنه ليس عليه أن يخرج زكاة ذلك الدين أو العروض من مال سواه ولا يخرج زكاة من شيء عن شيء غيره

— زكاة الفائدة —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن كانت عند رجل خمسة دنانير فلما كان قبل الحول يوم أفاد عشرين ديناراً بميراث أو بصدقة أو بهبة أو بغير ذلك إذا لم يكن ذلك من ربح المال (فقال) لا زكاة عليه فيها ﴿قلت﴾ لم قال لان هذا المال الذي أفاد بهبة أو بما ذكرت ليس من ربح المال فليس عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فإذا حال الحول عليه من يوم أفاد هذا المال جمع بعضه الى بعض فزكي ذلك المال كله لانه لما أفاد الذي ذكرت بهبة أو بما ذكرت صار كأنه أفاد ذلك المال كله لان الاول لم يكن فيه زكاة وليس هذا المال من ربح المال الاول والاول لا زكاة فيه والمال الثاني فيه الزكاة لانها عشرون ديناراً فصاعداً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كان عند الرجل دنانير تجب فيها الزكاة فكشفت عنده ستة أشهر ثم أفاد بعد ذلك ذهباً تجب فيها الزكاة أو لا تجب فيها الزكاة لم يضيفها الى ذهبه الاول التي كانت فيها الزكاة فزكي الذهب الاول على حوله وركبي ذهبه الآخرة على حوله اذا كانت الذهبان في كل واحد منهما عشرون ديناراً وان كانت الذهب الآخرة ليس فيها عشرون ديناراً زكاها أيضاً على حوله ولم يضيفها الى الاول فكلما مضى للاول سنة من حين يزكيها زكاها على حياها اذا حال عليها الحول وكلما مضى للذهب الثانية سنة من يوم أفادها زكاها أيضاً على حياها اذا حال عليها الحول من يوم زكاها فلي هذا يكون سبيل الذهبين لا يجتمعان أبداً يزكي كل واحدة من الذهبين على ما وجب عليه من وقتها حتى ترجع الذهبان جميعاً الى ما لا زكاة فيه فاذا رجعتا جميعاً هذان الذهبان الى ما لا زكاة فيه اجتمع الذهبان جميعاً

وبطل ما كان قبل ذلك من وقتها عنده وخطبهما واستقبل بهما حولاً مستقبلاً كأنه
 ذهب أفادهما مكانه فيصير سبيلها سبيل ذهب أفادهما لا زكاة فيها فان أفاد اليها ذهباً
 أخرى ليس من ربحها تكون هذه الفائدة وما بقي في يديه من الذهب الأولى يبلغ
 ما تجب فيه الزكاة ضمها اليها واستقبل بها حولاً من يوم أفاد الآخرة ثم لا زكاة
 عليه فيهما حتى يحول عليه الحول وفيما في يديه كله ما تجب فيه الزكاة إلا أن يكون
 تجر في بقية المال الأول فيتم عشرين ديناراً فيزكيه إذا حال عليه الحول من يوم كان
 زكاه حين رجع إلى ماله لا زكاة فيه ولا ينتظر به إلى أن يحول عليه الحول من يوم
 ربح فيه والربح هاهنا كما وصفت لك هو مخالف للفائدة وهذا الربح لا يبالي من أي
 بقية المالين كان من الأول أو من الآخر الذي كان لهما وقت لكل مال على حدة فهو
 يوجب عليه الزكاة في جميع المال وهما على وقتها إذا ربح فيهما أو في أحدهما ما تجب
 فيه الزكاة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أفاد ماله لا تجب فيه الزكاة فلما مضى
 لذلك ستة أشهر أفاد أيضاً ماله أن جمعه إلى ماله الأول لم تجب فيه الزكاة فتجر في
 المال الثاني بعد ستة أشهر من يوم أفاد المال الثاني فربح فيه حتى صار بربحه إلى ما
 تجب فيه الزكاة (قال) يضم المال الأول إلى المال الثاني لأنه كانه رجلاً كانت له خمسة
 دنانير فأنفد فمضى لها ستة أشهر فلما مضى لها ستة أشهر أفاد أيضاً خمسة دنانير فتجر
 في المال الثاني فربح فيه خمسة عشر ديناراً فأنه يضيف المال الأول إلى المال الثاني فإذا
 حال الحول على المال الثاني من يوم أفاده زكى المال الأول والمال الآخر جميعاً لأن
 الفائدة الآخرة كأنها كانت خمسة عشر ديناراً من يوم أفادهما والخمسة الزائدة التي
 فيها فضل فان كان أنما تجر في المال الأول وهو خمسة دنانير فربح فيه خمسة عشر ديناراً
 فصارت بربحه تجب فيه الزكاة فأنه يحتسب من يوم أفاد المال الأول حولاً فيزكيه
 ويحتسب للمال الثاني من يوم أفاده أيضاً سنة فيزكيه فيزكي المالين كل مال على حiale
 إذا كان الربح في المال الأول كما وصفت لك في صدر هذا الكتاب وإن كان الربح في
 المال الثاني أضاف المال الأول إلى المال الثاني فزكى الأول مع الثاني لأن المال الأول لم

تكن تجب فيه الزكاة فلما يزكيه من يوم يزكي المال الذي كما وصفت لك (قال) وهذا كاه قول مالك بن أنس ﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن أقدماة دينار فأقرض منها خمسين دينارا ثم ضاعت الخمسون الأخرى في يديه مكانها قبل أن يحول الحول عليها عنده ثم اقتضى من الخمسين الدينار عشرة دنانير بمد ما حال عليها الحول من يوم ملكها (قال) قال مالك لا شيء عليه في هذه العشرة التي اقتضى ﴿قلت﴾ فإن أنفق هذه العشرة التي اقتضى ثم اقتضى عشرة أخرى بمدها (فقال) يزكي هذه العشرة الدنانير التي اقتضاها الساعة والعشرة التي أنفقها ﴿قلت﴾ لم يزكي العشرين جميعاً وقد أنفق إحداها قبل أن يقتضى الثانية ولم لم توجب عليه الزكاة في العشرة الأولى حين اقتضاها وأوجبت عليه الزكاة في العشرة الثانية والعشرة الأولى حين اقتضى العشرة الثانية (فقال) لأن المال كان أصله مائة دينار فتلفت الخمسون التي كانت بقيت عنده قبل أن يحول عليها الحول وأقرض الخمسين فحال عليها الحول فلما اقتضى من الخمسين الدين بمد الحول عشرة دنانير قلنا لا ترك ولا شيء عليك فيها الساعة لانا لا ندرى لعل الدين لا يخرج منه أكثر من هذه العشرة دنانير فنحن ان أمرناه أن يزكي هذه العشرة الأولى حين خرجت يخشى أن تأمره أن يزكي ما لا تجب عليه فيه الزكاة لأن الدين لا يزكي حتى يقتضى ألا ترى أن الدين لو ضاع كله أو توى وقد حالت عليه أحوال عند الذي هو عليه لم يكن على رب المال فيه زكاة فكذلك إذا قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة لم يزك ذلك حتى يقبض ما تجب فيه الزكاة فلما اقتضى العشرة الثانية وجبت الزكاة في العشرة الأولى وفي هذه الثانية وإن كان قد أتلف العشرة الأولى لأنها قد حال عليها الحول من يوم ملكها قبل أن ينفقها مع مال له أيضا قد حال عليه الحول قبل أن ينفقه وهي هذه العشرة التي اقتضى ألا ترى أن هذه العشرة الثانية التي اقتضى ليست بفائدة وانما هي من مال قد كان له قبل أن يتفق العشرة الأولى فلا بد من أن تضاف العشرة الأولى التي أنفقها إلى هذه العشرة الثانية لأن الحول قد حال عليهما من يوم ملكهما فلا بد من أن يزكيهما وأما الخمسون التي أنفقها قبل أن يحول عليها الحول

عنده فلا يلتفت الى تلك لانه أخرجهما من ملكه قبل ان يحول عليها الحول وقبل ان تجب عليه فيها الزكاة فلا يلتفت الى تلك ﴿قلت﴾ فما خرج بعد هذه العشرين من هذا الدين الحسنيين وان درهما واحداً زكاه (قال) نعم لان هذا الدرهم الذي يقتضى من هذه الحسنيين قد حال عليه الحول ووجبت فيه الزكاة وهو مضاف الى مال عنده قد وجبت فيه الزكاة وهي تلك المشرون التي زكاها ﴿قلت﴾ أرايت لو أنه حين أقرض الحسنيين الدينار بقيت الحسنيين الأخرى عنده لم تضع منه حتى زكاها فأنفقها بعد ما زكاها مكانه ثم اقتضى من الحسنيين الدين ديناراً واحداً مكانه بعد ما زكى الحسنيين التي كانت عنده وبعد ما أنفقها واقتضى الدينار بعد ذلك يسير (فقال) يزكى هذا الدينار ساعة اقتضاه ﴿قلت﴾ ليم وانما اقتضى ديناراً واحداً وقد زعمت في المسئلة الأولى أنه لا يزكى حتى يقتضى عشرين ديناراً (فقال) لا تشبه هذه المسئلة الأولى لان هذه قد بقيت الحسنيين في يديه حتى زكاها والأولى لم تبقى في يديه الحسنيين حتى يزكيها فهذا لما بقيت الحسنيين في يديه حتى زكاها كانت بمنزلة مالو كانت المائة سلفاً كلها ثم اقتضى الحسنيين بعد الحول فزكاها ثم أنفقها فلا بد له من ان يزكى كل شئ يقتضى من ذلك الدين وان درهما واحداً لانه يضاف الى الحسنيين التي زكى وان كان قد أنفقها لان الزكاة لما وجبت عليه في الحسنيين الدينار التي كانت عنده وجبت عليه الزكاة في كل مال يملكه من الناض مما أفاد قبل الحسنيين مما تجب فيه الزكاة أولاً تجب فيه فهو لما زكى الحسنيين الدينار انما امتنع أن يزكى الدين لانه لا يدري أيخرج أم لا يخرج فلما خرج منه شئ وان درهما واحداً لم يكن له بد من أن يزكىه ﴿قلت﴾ وأصل هذا عند مالك أن كل مال أفدته مما لا تجب فيه الزكاة ثم أفدت بعده ما لا تجب فيه الزكاة أولاً يبلغ أن تكون فيه الزكاة الا أن يجمع بمضه الى بعض فتجب فيه الزكاة ان جمع فاتما يضاف المال الاول الى الآخر فيزكى اذا حال عليه الحول من يوم أفاد الفائدة الآخرة قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أنه أفاد عشرة دنانير فأقرضها رجلاً ثم أفاد بعدها بسنة خمسين ديناراً فحال الحول على الحسنيين عنده فزكى الحسنيين

ثم أتلفها ثم اقتضى من العشرة الدنانير ديناراً واحداً زكاه لانه يضاف هذا الى الحسنين التي أفادها بعد العشرة فزكاهما فقال نعم ﴿قلت﴾ وأصل هذا في قول مالك أنك تنظر اذا أفاد الرجل مما تجب فيه الزكاة فأقام عنده حولا فزكاه ينظر الى كل ما كان له قبل أن يفيد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة من الديون التي على الناس ومما قد كان بيده من الناض مما لم تجب عليه فيه الزكاة اذا حاز ذلك في ملكه قبل أن يفيد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فيضيفه الى هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فما كان في يديه من ذلك المال زكاه مكانه مع هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة وما كان من دين آخرته حتى تقتضيه فزكاه فكل شيء تقتضيه منه وان درهما واحداً فخرج ربع عشرة لانه انما امتنع من أن يزكي هذا الدرهم الذي اقتضاه من دينه يوم زكى ماله الذي وجبت فيه الزكاة لانه لم يكن في يديه فلما صار في يديه قلنا زكاه مكانك الساعة لان الزكاة قد كانت وجبت فيه يوم زكيت مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أنه أفاد دنانير أو دراهم تجب فيها الزكاة ثم أفاد بمدها بستة أشهر دراهم أو دنانير لا تجب فيها الزكاة فحال الحول على المال الذي تجب فيه الزكاة عنده فزكاه ثم أنفقه مكانه ثم حال الحول على المال الذي لا تجب فيه الزكاة أيزكاه الساعة أم لا في قول مالك (قال) لا زكاة عليه ﴿قلت﴾ ولم وقد زكى المال الاول الذي أنفقه يوم زكاه وهذا المال في يديه (قال) لان هذا المال فائدة بعد المال الاول والمال الاول كان مما تجب فيه الزكاة والمال الاول اذا كان مما تجب فيه الزكاة لا يضاف الى هذا المال الثاني ويكون المال الاول على حوله والمال الثاني على حوله ان كان المال الآخر مما تجب فيه الزكاة أو لم يكن مما تجب فيه الزكاة فهو سواء وهو على حوله لا يضاف الى المال الاول فاذا جاء حول المال الاول زكاه ثم اذا جاء حول المال الثاني نظرنا فان كان يبايع مما تجب فيه الزكاة زكاه وان كان مما لا تجب فيه الزكاة نظرنا فان كان له مال قد أفاد قبله أو معه معاً والمال الذي أفاد قبله أو معه لم يتلفه وهو اذا أضيف هذا المال الي ما أفاد قبله أو معه معاً يبلغ أن تجب فيه الزكاة ضم ذلك كله بعضه الى بعض فزكاه الا أن يكون قد زكى

المال الذي أفاد قبله أو معه فيزكي هذا وحده ربع عشرة وإن لم يكن في يديه مما أفاد قبله أو معه مما إذا أضيفت هذه الفائدة إليه يبلغ جميعه ما يجب فيه الزكاة لم يكن عليه في هذه الفائدة زكاة ﴿قلت﴾ فإن كان في يديه مال قد أفاده بعده فهو إذا أضاف هذه الفائدة إليه يبلغ ما يجب فيه الزكاة وليس في يديه شيء مما أفاد قبلها أضاف إلى ما أفاد بعدها فيزكيها مكنها أم لا في قول مالك (قال) لا يضاف إلى ما أفاد بعدها فيزكيها مكنها ولكنهما تضاف إلى ما أفاد بعدها فإذا حال الحول على الفائدة الآخرة من يوم أفادها نظرنا إلى كل ما بيده من يوم أفاد الفائدة الآخرة وقبل ذلك فيجمع بعضه إلى بعض فإن كان مما يجب فيه الزكاة زكاهما جميعاً إلا أن يكون منه شيء قد زكاه على حوله قبل أن تجب الزكاة في هذه الفائدة الآخرة فلا يزكيه مع هذه الفائدة الآخرة لأنه لا يزكي مال واحد في حول واحد مرتين ولكنه في الإضافة يضاف بعضه إلى بعض كل مال بيده قبل الفائدة الآخرة فيزكي الفائدة الآخرة وما لم يزك مما بيده قبل الفائدة الآخرة إلا ما كان قد زكي على حوله إذا كان جميع ما كان في يديه من الفائدة التي قد حال عليها الحول وما قبل ذلك مما يجب فيه الزكاة ولا يأنفقت إلى ما في يديه مما لم يحل عليه الحول من الفوائد التي أفاد بعد هذه الفائدة التي حال عليها الحول حتى يحول الحول على الفوائد التي بعدها أيضاً ﴿قلت﴾ وهذا الذي سألتك عنه قول مالك والذي كان يأخذه به في الزكاة قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أفاد عشرين ديناراً فلما مضى لها ستة أشهر أفاد عشرة دنانير فضت سنة من يوم أفاد العشرين الدنانير فزكي العشرين الدنانير فصارت العشرون إلى ما لا زكاة فيها ثم حال الحول على الفائدة أيزكيها أيضاً (فقال) إن كانت العشرون التي أخرج زكاتها بقيت في يديه إلى يوم حال الحول على العشرة أو بقي منها ما إذا أضفته إلى العشرة تجب الزكاة في جميعه زكي العشرة وحدها ولا يزكي العشرين التي أخرج زكاتها ولا ما بقي منها لأنه لا يزكي مال واحد في عام مرتين ﴿قلت﴾ ثم يزكيها على حوله حتى يرجع إلى ما لا زكاة فيه إذا جمعاً قال نعم ﴿قلت﴾

فان تجر في أحد هذين المالين بعد ما رجعا الى ما لا زكاة فيها اذا جمعا فربح في أحد هذين المالين فصار بربحه يجب فيه الزكاة (فقال) يزكيها جميعاً على حوليها كان الربح في المال الاول أو في الآخر فهو سواء اذا كانت الزكاة قد جرت فيهما جميعاً ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار فلما حال عليها الحول زكى المائة الدينار ثم انه أقرض منها خمسين ديناراً وتلفت منه الخمسون الدينار الباقية التي بقيت عنده قبل أن يحول عليها الحول ثم اقتضى من الخمسين التي أقرضها عشرة دنانير (فقال) لا يزكي هذه العشرة حتى يقتضي عشرين ديناراً إلا أن يكون عنده مال قد حال عليه الحول اذا أنت أضفته الى هذه العشرة التي اقتضى يبلغ ما تجب في كله الزكاة فيزكي جميعاً إلا أن يكون قد زكى الذي كان عنده قبل أن يقتضي هذه العشرة فلا يكون عليه أن يزكي الا هذه العشرة وحدها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار أقرضها كلها رجلاً فأقامت عند الرجل سنين ثم انه أفاد عشرة دنانير فحال على العشرة دنانير الحول أيزكي هذه العشرة حين حال عليها الحول مكانه أم لا (فقال) لا زكاة عليه في هذه العشرة الساعة لانه ليس في يديه مال تجب فيه الزكاة ألا ترى أنه لو اقتضى من المائة الدينار الدين بعد ما حال عليها أحوال عشرة دنانير لم تكن عليه زكاة في العشرة الدنانير حتى يقتضي عشرين اذا لم يكن عنده مال سوى العشرة التي اقتضى فكذلك هذه العشرة التي أفاد ﴿قلت﴾ فاذا اقتضى من المائة الدينار الدين عشرة دنانير بعد ما حال على هذه العشرة الفائدة الحول (فقال) يزكي العشرة التي اقتضى والعشرة الفائدة جميعاً ويصير حولهما واحداً ﴿قلت﴾ ولم أمرته أن يزكي العشرة الفائدة حين اقتضى العشرة من المائة الدين (قال) لان العشرة الفائدة حين حال عليها الحول عنده وله مائة دينار دين وجبت الزكاة في هذه العشرة ان خرج دينه أو خرج من دينه ما ان أضفته الى هذه العشرة يبلغ ما تجب فيه الزكاة وانما منعنا أن نلزمه الزكاة في العشرة التي أفاد بعد ما حال عليها عنده الحول لانا لا ندرى أيخرج من ذلك الدين شيء أم لا فلما خرج من الدين ما ان أضفته الى هذه

العشرة الفائدة التي حال عليها الحول وجبت فيها الزكاة وكان وقت ما خرج من الدين والعشرة الفائدة التي أتمها ما يخرج من الدين يصير حولها واحداً يوم زكاهما ثم ما اقتضى من الدين بعد ذلك زكي كل ما اقتضى منه من شيء ويصير كل ما اقتضى من المائة الدين على حوله من يوم يزكيه شيئاً بعد شيء فتصير أحوال كل ما قبض من الدين وأحوال العشرة الفائدة على ما وصفت لك وهو قول مالك ولو أنه استهلك الفائدة بعد أن حال عليها الحول ثم اقتضى بعد ذلك من الدين عشرة دنانير أوجبت عليه في الفائدة الزكاة وإن كان قد استهلكها أو استنفقها قبل أن يقتضى هذه العشرة إذا كان الحول قد حال عليها قبل أن يستنفقها أو أن يستهلكها ﴿قلت﴾ أرايت أن كاتب عبده على دنانير أو ابل أو بقر أو غنم فلم يقبضها منه حتى حال عليها الحول عند المكاتب (فقال) لا يزكيها حتى يقبضها من مكاتبه ويحول عليها الحول عنده بعد ما قبضها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك كل فائدة أفادها رجل من كتابة أو دية وجبت له أو من غير ذلك إذا كانت فائدة فليس على صاحبها فيها الزكاة حتى يحول الحول عليها من يوم قبضها ﴿قال مالك﴾ ولو أن رجلاً ورث مالا عن أبيه فلم يقبضه حتى حالت عليه أحوال كثيرة ثم قبضه بعد ذلك (فقال) يستقبل به سنة من ذى قبل وليس عليه فيه شيء للسنين الماضية لأنه لم يكن قبضه . وكذلك لو أن رجلاً ورث داراً عن أبيه فأقامت الدار في يديه سنين فباعها فكس الثمن عند المشتري سنين ثم قبض الثمن فليس عليه فيه زكاة حتى يحول الحول على الثمن من يوم قبضه قال وعلى هذا يحمل الفوائد كلها إنما تجب الزكاة عليه بعد سنة من يوم يقبض وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك كل سلمة كانت لرجل من ميراث أو صدقة أو هبة أو اشتراها لقنية من دار أو غيرها من السلع فأقامت في يديه سنين أو لم تقم ثم باعها بنقد أو إلى أجل فطل بالنقد أو باعها إلى أجل فلما حل الاجل مطل بالمال سنين أو أخره بعد ما حل الاجل ثم قبض الثمن فانه يستقبل به حولاً من يوم قبضه ولا يحتسب بشيء كان قبل ذلك ولو كان انما أسلف ناضباً كان

في يديه أو باع سلعة كان اشتراها للتجارة فكشفت عند المتساف أو المشتري سنين
ثم قبضه فانه يزكي المال يوم قبضه زكاة واحدة مكانه ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن
الرجل يكون له على الرجل الذهب وهو ممن لو شاء أن يأخذها منه أخذها منه فقيم
عنده الحول ثم يهبها له أترى على صاحبها الواهب فيها الزكاة (فقال) ليس على
الواهب ولا على الذي وهبت له فيها الزكاة حتى يحول عليها الحول في يدي الموهوبة
له ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى غيره أن عليه فيه الزكاة كان له مال أو لم يكن اذا
وهبت له ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان الموهوبة له ليس له مال غيرها فأما أن
لو كان له من العروض وفاء بها كانت عليه زكاتها وهبت له أو لم توهب له لأنها مضمونة
عليه حتى يؤديها وزكاتها عليه ان كان له مال وان لم يكن له مال فلا زكاة عليه
فيها لوبقيت في يديه ولم توهب له فلما وهبت له وصارت له صارت فائدة وجبت له
الساعة فيستقبل بها حولا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ما ورث الرجل من السلع
مثل الدواب والثياب والطعام والعروض كلها ما عدا الحلي الذهب والفضة فنوى به
التجارة حين ورثه أو وهب له أو تصدق به عليه فنوى به التجارة يوم قبضه فخال
عليه الحول ثم باعه أ تكون عليه الزكاة فيه فقال لا ﴿ قلت ﴾ لم فقال لا تكون
هذه السلعة للتجارة حتى يبيعها فاذا باعها استقبل بالثمن حولا من يوم باعها لانه
يوم باعها صارت للتجارة ولا تكون للتجارة بنيتها الا ما ابتاع للتجارة ﴿ قلت ﴾
فان كان ورث حليا مصوغا من الذهب والفضة فنوى به التجارة يوم ورثه فخال عليه
الحول أيزكيه (فقال) نعم والفضة والذهب في هذا مخالفان لما سواهما من العروض لانه
اذا نوى بهما التجارة صارتا بمنزلة الدين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك بن أنس قال نعم
﴿ قلت ﴾ فلو ورث آنية من آنية الذهب والفضة أو وهبت له أو تصدق بها عليه
أ يكون سبيلها سبيل الحلي (فقال) لا ولكن الآنية اذا وهبت له أو ورثها نوى بها
التجارة أو لم ينو اذا حال عليها الحول زكى وزنها ﴿ قلت ﴾ وما فرق بين الآنية في
هذا وبين الحلي (قال) لان مالكا كره اتخاذ الآنية من الذهب والفضة ولم يكره الحلي

فلما كره اتخاذ الآتية من الذهب والفضة صارت بمنزلة التبر المكسور ففيها اذا حال عليها الحول الزكاة نوي بها التجارة أو لم ينو ﴿قال مالك﴾ والسنة عندنا أنه ليس على وارث زكاة في مال ورثه في دين ولا عرض ولا عين ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول على ثمن ما باع وقبض الحول من يوم يقبضه ونض في يده لانه فائدة فأرى غلة الدور والرقيق والدواب وان ابتاع غلة فائدة لا تجب في شيء من ذلك الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه ﴿قال مالك﴾ ومن أجز نفسه فان اجارته أيضا فائدة ومهر المرأة على زوجها فائدة أيضا لا يجب فيه عليها الزكاة حتى تقبضه ويحول عليه الحول من يوم قبض وما فضل بيد المكاتب بعد عتقه من ماله فهو مثله لازكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول من بعد عتقه ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت على إبل بأعيانها فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند زوجها ثم قبضتها بعد الحول (فقال) أرى عليها زكاتها لانها كانت لها وأيضاً لو ماتت ضمننتها وليست هذه مثل التي بغير أعيانها لان التي ليست بأعيانها لم تجر فيها الزكاة لانها لا تعرف وانها مضمونة على الزوج. وقد قيل لمالك في المرأة تزوج بالعبد بعينه تعرفه ثم لا تقبضه حتى يموت العبد على من ضمانه فقال على المرأة ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت على دنانير فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ثم قبضتها بعد ما حال الحول على الدنانير عند الزوج أعليها أن تركها اذا هي قبضتها أم تستقبل بها حولا من يوم قبضتها (قال) بل تستقبل بها حولا من يوم قبضتها لانها فائدة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في مهر النساء اذا تزوجن على ما تجب فيه الزكاة من الدنانير أو الابل أو البقر أو النعم فلم تقبضها المرأة حتى حال عليها أحوال عند الزوج (فقال) اذا قبضت فلا شيء عليها حتى يحول عليها الحول من يوم تقبض قال ومهرها انما هو فائدة من الفوائد ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في قوم ورثوا داراً فباعها لهم القاضي ووضع ثمنها على يدي رجل حتى يقسم ذلك بينهم فأقامت الذهب في يدي الموضوعة على يديه سنين ثم دفعت اليهم أرى عليهم فيها الزكاة (فقال) لا أرى عليهم فيها الزكاة

حتى يحول عليها عندهم الحول من يوم قبضوها ﴿ثم سئل أيضا﴾ عن الرجل يرث المال بالمكان البعيد فيقيم عنه الثلاث سنين هل يزكيه اذا قبضه (فقال) اذا قبضه لا يزكيه حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه^(١) ﴿قيل﴾ له فلو بعث رسولا مستأجرا أو غير مستأجر فقبضه الرسول (فقال) رسوله بمنزلة يحسب له حولا من يوم قبضه رسوله وكذلك الاموال تكون للرجل ديناً فأمر من يتقاضاها له وهو عنها غائب فكل ما اقتضى له وكيله فانه يحسب له حولا من يوم قبضه . قال وكذلك ما ورث الصغير عن أبيه من العين فقبضه وصيه فن حين قبضه وصيه تحسب له سنة من يوم قبضه الوصي ﴿قلت﴾ أرأيت لو ورث ماشية تجب فيها الزكاة فخال عليها الحول قبل أن يقبضها وهي في يدي الوصي أو في غير يدي الوصي أعليه فيها الزكاة (فقال) نعم عليه فيها الزكاة وفيما ورث من ثمرة وإن أقام ذلك عنه سنين لا يعلم به أصلاً فإن الساعي يزكيها في كل سنة ويأخذ زكاة ثمرة كل سنة وليس هذا مثل العين في هذا ﴿قلت﴾ لأشهب فافرق ما بين الماشية والثمار وبين الدنانير في الزكاة (فقال) لي لأن السنة إنما جاءت في الضمار^(٢) وهو المال المحبوس في العين وإن السعاة يأخذون الناس بزكاة مواشيهم وثمارهم ولا يأخذونهم بزكاة العين ويقبل قولهم منهم في العين فلو كانت الماشية والثمار لرجل وعليه دين يفترق ماشية مثلها أو ثماره أو غير ذلك لم يمنع ذلك من أن يؤدي زكاة ماشيته وثماره ولو كانت لرجل دنانير أو دراهم أو ذهب أو فضة وعليه دين وليس له غيرها كان دينه فيها كائناً ذلك الدين ما كان عيناً أو عرضاً ولم يكن عليه فيه الزكاة والذي يرث الدنانير لا تصير في ضمانه حتى يقبضها ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يشتري النعم للتجارة فيجزها بعد ذلك

(١) قوله من يوم قبضه قال ابن رشد ولم يذكر في المدونة الفرق بين أن يعلم أو لا يعلم فقال مطرف إن لم يعلم استقبل به حولا بعد القبض وإن علم ولم يقدر على التخلص اليه زكاة لسنة واحدة وإن علم وكان قادراً على التخلص اليه زكاة ١١ ماضى من الاعوام وروي عن مالك أنه قال إن لم يعلم زكاة لسنة واحدة وإن علم زكاة لما مضى السنين (٢) قوله الضمار قال ابن حبيب الضمار في كلام العرب المال الغائب الغيبة الطويلة التي لا ترجى قال وسعت علي بن سعيد يقول هو المال المستهلك قاله عياض

بأشهر كيف ترى في ثمن أصوافها أتكون زكاة الصوف مع رقابها (قال) بل الصوف
 فائدة يستقبل به حولا من يوم يبيعه وينض المال في يديه وليس عليه يوم باع الصوف
 زكاة في ثمنه والغنم إن باعها قبل أن يحول عليها الحول يحسب من يوم زكى الثمن الذي
 اشتراها به فهي خلاف للصوف وإن أقامت في يديه حتى يحول عليها الحول ويأتيه
 المصدق زكى رقابها ولم تكن عليه زكاة التجارة فيها فإن باعها بعد ما زكى رقابها حسب
 من يوم أخذت منه زكاة الماشية فأكمل سنة من يومئذ ثم يزكى أثمانها والصوف إنما
 هو فائدة من الغنم والغنم إنما اشترت من مال التجارة فلذلك اقترقا ﴿قال مالك﴾
 وكذلك كراء المساكن إذا اشتراها للتجارة وكراء العبيد بهذه المنزلة وكذلك ثمر
 النخل ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يتناع النخل للتجارة فيثمر النخل ويكون فيها
 ثمر فيخرص ويجد وتؤخذ منها الصدقة ثم يبيع الحائط من أصله بعد ذلك ببيع
 الرقاب أنه يزكى ثمن الحائط حين باعه إذا كان قد حال الحول على ثمنه الذي ابتاع
 به الحائط ﴿فقيل﴾ له فالثمرة إذا باعها (فقال) لا زكاة عليه فيها حتى يحول على ثمن
 الثمرة الحول من يوم باع الثمرة وقبض الثمن فيصير حول الثمرة على حدة وحول المال
 الذي اشترى به النخل على حدة * ومما بين لك ذلك أيضاً أن صاحب الحائط الذي
 اشتراه للتجارة لو كان ممن يدير ماله في التجارة وله شهر يقوم فيه لقوم الرقاب ولم
 يقوم الثمرة لاث الثمرة إذا قومت سقط منها زكاة الخرص والخرص أملك بها
 ولا يصلح أن يطرح من الثمرة زكاة الخرص لمساكن زكاة التجارة فإذا صارت الثمرة
 بحال ما وصفت لك لم يكن بد من تحول الوقت في الزكاة في الثمرة والنخل وهما جميعاً
 للتجارة فكذلك الغنم الأولى التي وصفت لك إذا حال عليها الحول ﴿ابن القاسم﴾
 وابن وهب عن مالك عن محمد بن عقبة مولى الزبير بن العوام أنه سأل القاسم بن محمد
 عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم هل عليه فيه زكاة فقال القاسم إن أبا بكر الصديق
 لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال القاسم وكان أبو بكر إذا
 أعطى الناس أعطيتهم يسأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة

فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ماله ذلك وان قال لا أسلم اليه عطائه ولم يأخذ منه شيئاً ﴿قال مالك﴾ وحديثي عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قدامة بن مظعون أنه قال كنت اذا جئت عثمان بن عفان أخذ عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فان قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الي عطائي ﴿قال ابن القاسم﴾ حديثي مالك عن ابن شهاب أنه قال أول من أخذ من الاعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استفاد مالا فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عثمان وعلي بن أبي طالب وسالم بن عبد الله ويحيى بن سعيد وربيعة وعائشة زوج النبي عليه الصلاة والسلام كانوا يقولون ذلك ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول فاذا حال عليه الحول ففي كل مائتي درهم خمسة دراهم فاذا زاد فبالحساب (قال) وكذلك قال ابن عمر وعائشة مثل قول علي لا تجب زكاة في مال حتى يحول عليه الحول

❦ في زكاة المديان ❦

﴿قلت﴾ أرايت الرجل تكون له الدنانير فيحول عليها الحول وهي عشرون ديناراً وعليه دين وله عروض أين يجعل دينه (فقال) في عروضه فان كانت وفاء دينه زكى هذه العشرين الناضية التي حال عليها الحول عنده ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت عروضه ثياب جسده وثوبى جمعه وخاتمه وسلاحه وسرجه وخادما يخدمه وداراً يسكنها (فقال) أما خاتمه وداره وخادمه وسرجه وسلاحه فهي عروض يكون الدين فيها فان كان فيها وفاء بالدين زكى العشرين التي عنده قال وهو قول مالك (قال) وأصل هذا فيما جئنا من قول مالك أن ما كان السلطان يبيعه في دينه فانه يجعل دينه في ذلك ثم يزكى ما كان عنده بعد ذلك من ناض فاذا كان على الرجل الدين فان

السلطان يبيع داره وعروضه كلها ما كان من خادم أو سلاح أو غير ذلك إلا ما كان من ثياب جسده مما لا بد له منه ويترك له ما يعيش به هو وأهله الأيام ﴿قلت﴾ أرايت ثوبى جمعته أبيع عليه السلطان ذلك في دينه (فقال) ان كانا ليس لهما تلك القيمة فلا يبعهما وان كان لهما قيمة باعهما ﴿قلت﴾ وتحفظ هذا من مالك قال لا ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت من له مال ناض وعليه من الدين مثل هذا المال الناض الذي عنده وله مدبرون قيمتهم أو قيمة خدمتهم مثل الدين الذي عليه (فقال) يجعل الدين الذي عليه في قيمة المدبرين ﴿قلت﴾ قيمة رقابهم أو قيمة خدمتهم (فقال) قيمة رقابهم ويزكى الدنانير الناضة التي عنده ﴿قلت﴾ هذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿قلت﴾ فان كانت له دنانير ناضة وعليه من الدين مثل الدنانير وله مكاتبون (فقال) ينظر الى قيمة الكتابة ﴿قلت﴾ وكيف ينظر الى قيمة الكتابة (فقال) يقال ما قيمة ما على هذا المكاتب من هذه النجوم على محلها بالعاجل من العروض ثم يقال ما قيمة هذه العروض بالنقد لان ما على المكاتب لا يصلح أن يباع الا بالعرض اذا كان دنانير أو دراهم فينظر الى قيمة الكتابة الآن بعد التقويم فيجعل دينه فيه لانه مال له لو شاء أن يتعجله تعجله وذلك أنه لو شاء أن يبيع ما على المكاتب بما وصفت لك فعل فاذا جعل دينه في قيمة ما على المكاتب زكى ما في يده من الناض ان كانت قيمة ما على المكاتب مثل الدين الذي عليه وكانت الدنانير التي في يديه هذه الناضة تجب فيها الزكاة فان كانت قيمة ما على المكاتب أقل مما عليه من الدين جعل فضل دينه فيما في يديه من الناض ثم ينظر الى ما بقي بعد ذلك فان كان مما تجب فيه الزكاة زكاه وان كان مما لا تجب فيه الزكاة لم يكن عليه فيها شيء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك في هذه المسئلة في المكاتب (فقال) لم أسمع من مالك هذا كله ولكن مالك قال لو أن رجلا كانت له مائة دينار في يديه وعليه مائة دينار وله مائة دينار دينا رأيت أن يزكى المائة الناضة التي في يديه ورأيت أن يجعل ما عليه من الدين في الدين الذي له ان كان دينا يرتجيه وهو على مليء ﴿قلت﴾ فان لم يكن يرتجيه (فقال) لا يزكيه فمسئلة المكاتب

عندي علي مثل هذا لان كتابة المكاتب في قول مالك لو أراد أن يبيع ذلك بعرض
 يخالف لما عليه كان ذلك له فهو مال للسيد كانه عرض في يديه لو شاء أن يبيعه باعه
 ﴿قلت﴾ أرايت ان كان عليه دين وله عبيد قد أبقوا وفي يديه مال ناض أيقوم السيد
 الأباقي فيجعل الدين فيهم فقال لا ﴿قلت﴾ لم قال لان الأباقي لا يصلح بيعهم
 ولا يكون دينه فيهم ﴿قلت﴾ اتحفظ هذا عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأيي ﴿قلت﴾
 لاشبه فافرق ما بين الماشية والثمار والحبوب والدنانير في الزكاة (فقال) لان السنة
 انما جاءت في الضمائر وهو المال المحبوس في العين وان النبي عليه الصلاة والسلام
 وأبا بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز كانوا يبعثون الخراص في وقت الثمار
 فيخترصون على الناس لاحصاء الزكاة ولما للناس في ذلك من تعجيل منافعهم بثمارهم
 للاكل والبيع وغير ذلك ولا يؤمرون في ذلك بقضاء ما عليهم من دين لتحصيل
 أموالهم وكذلك السعاة يبعثونهم فيأخذون من الناس بما وجدوا في أيديهم
 ولا يسألونهم عن شيء من الدين ﴿قال سحنون﴾ وقد قال ابن نافع قال أبو الزناد
 كان من أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهي الى قوله منهم
 سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن
 الحارث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة
 سواهم من نظرائهم أهل فضل وقته وربما اختلفوا في الشيء فيؤخذ بقول أكثرهم
 انهم كانوا يقولون لا يصدق المصدق الا ما أتى عليه لا ينظر الى غير ذلك ﴿ابن نافع﴾
 قال أبو الزناد وهي السنة قال أبو الزناد وان عمر بن عبد العزيز ومن قبله من الفقهاء
 يقولون ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس هذا شهر
 زكاتكم فن كان عليه دين فليقضه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة فكان
 الرجل يحصى دينه ثم يؤدي بما بقي في يديه ان كان مابقي تجب فيه الزكاة ﴿ابن مهدي﴾
 عن أبي عبد الرحمن عن طلحة بن النضر قال سمعت محمد بن سيرين يقول كانوا
 لا يرصدون الثمار في الدين وينبغي للعين أن ترصد في الدين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد

ابن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين قال كان المصدق يجيء فأينما رأى زرعاً قاتماً أو إبلاً قاتماً أو غنماً قاتماً أخذ منها الصدقة ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كانت في يديه مائة دينار ناضبة خال عليها الحول وعليه مائة دينار ديناً مهرلاً امرأته أ يكون عليه فيما في يديه الزكاة فقال لا ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (فقال) قال لي مالك إذا فليس زوجها حاصت الغرماء وإن مات زوجها حاصت الغرماء فهو دين وهذا مثله ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كانت عنده مائة دينار خال عليها الحول وعليه زكاة كان قد فرط فيها لم يؤدها من زكاة المال والمالشية وما أثبتت الأرض أن تكون فيما في يديه الزكاة (قال) لا يكون عليه فيما في يديه الزكاة إلا أن يبقى في يديه بعد أن يؤدي ما كان فرط فيه من الزكاة ما يجب فيه الزكاة عشرون ديناراً فصاعداً فإن بقي في يديه عشرون ديناراً فصاعداً زكاه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي وذلك لأن مالكا قال لي في الزكاة إذا فرط فيها الرجل ضمنها وإن أحاطت بماله وهذا عندي مثله ﴿قلت﴾ أ رأيت رجلاً له عشرون ديناراً قد حال عليها الحول وعليه عشرة ذراهم نفقة شهر لامرأته قد كان فرضها القاضي عليه قبل أن يحول الحول بشهر (فقال) يجمل نفقة المرأة في هذه العشرين الدينار فإذا انحطت فلا زكاة عليه فيها ﴿قلت﴾ أ رأيت إن لم يكن فرض لها القاضي ولكنها أنفقت على نفسها شهراً قبل الحول ثم ابتغت نفقة الشهر وعند الزوج هذه العشرون الدينار (فقال) تأخذ نفقتها ولا يكون على الزوج فيها الزكاة ﴿قلت﴾ ويلزم الزوج ما أنفقت من مالها وإن لم يفرض لها القاضي (قال) نعم إذا كان الزوج موسراً فإن كان الزوج غير موسر فلا يضمن لها ما أنفقت ومسئلتك أنها أنفقت وعند الزوج عشرون ديناراً فالزوج يتبع بما أنفقت يقضى لها عليه بما أنفقت فإذا قضى لها بذلك عليه حطت العشرون إلى ما لا زكاة فيها فلا تكون عليه زكاة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) قال مالك أيما امرأة أنفقت وزوجها في حضر أو في سفر وهو موسر فما أنفقت فهو في مال زوجها إن ابتغته على ما أحب أو كره الزوج مضموناً عليه فلما ابتغته كان ذلك لها ديناً عليه فجعلناه في هذه العشرين فبطلت عنه الزكاة ﴿قلت﴾ أ رأيت

ان كانت هذه النفقة التي على هذا الرجل الذي وصفت لك انما هي نفقة والدين أو ولد
(قال) لا تكون نفقة الوالدين والولدين أبطل به الزكاة عن الرجل لان الوالدين والولد
انما تلزم النفقة لهم اذا ابتغوا ذلك وان أنفقوا ثم طلبوه بما أنفقوا لم يلزمه ما أنفقوا
وان كان موسراً والمرأة يلزمه ما أنفقت قبل أن تطلبه بالنفقة ان كان موسراً
﴿قلت﴾ فان كان القاضي قد فرض للأبوين نفقة معلومة فلم يعطهما ذلك شهراً
وحال الحول على ما عند هذا الرجل بعد هذا الشهر اتجمل نفقة الابوين هاهنا دينافيا
في يديه اذا قضى به القاضي قال لا (وقال غيره) وهو أشهب أحط عنه به الزكاة
وألزمه ذلك اذا قضى به القاضي عليه في الابوين لان النفقة لهما انما تكون اذا طلبا
ذلك (قال) ولا يشبهان الولد ويرجع على الأب بما تباين الولد أو أنفق عليه اذا كان
موسراً ويحط عنه ذلك الزكاة كانت بفريضة من القاضي أم لم تكن لان الولد لم
تسقط نفقتهم عن الوالد اذا كان له مال من أول ما كانوا حتى يبلغوا والوالدان قد
كانت نفقتهم ساقطة فانما ترجع نفقتهم بالقضية والحكم من السلطان والله أعلم
﴿قلت﴾ أرأيت رجلاً كانت عنده ذنابير قد حال عليها الحول تجب فيها الزكاة
وعليه اجارة أجراء قد عملوا عنده قبل أن يحول على ما عنده الحول أو كراء إبل أو
دواب أيحمل ذلك الكراء أو الاجارة فيما في يديه من الإناض ثم يزكي ما بقي (فقال)
نعم اذا لم يكن له عروض ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا
عن العامل اذا عمل بالمال قراضاً فرجح رجحاً وعلى العامل المقارض دين فاقسماه بعد
الحول فأخذ العامل برجه هل ترى الزكاة على العامل في حظه وعليه دين (فقال) لا الا
أن يكون له عروض وفاء بدينه فيكون دينه في العروض ويكون في برجه هذا الزكاة
فان لم يكن له عروض فلا زكاة عليه في برجه اذا كان الدين يحيط برجه كله ﴿ابن
وهب﴾ أشهب عن مالك وسفيان بن عيينة أن ابن شهاب حدثهما عن السائب بن
يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكائكم فمن كان عليه دين فليؤد حتى
تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لميعة عن عقيل عن

ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان على المنبر وهو يقول هذا شهر زكاتكم الذي تؤدون فيه زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه فان فضل عنده ماتجب فيه الزكاة فليؤد زكاته ثم ليس عليه شيء حتى يحول عليه الحول ﴿ابن القاسم﴾ وابن وهب عن مالك أن يزيد بن خصيفة حدثه أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أليه زكاة فقال لا ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب ونافع مثل قول سليمان بن يسار ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي الحسن عن عمرو بن حزم قال سئل جابر بن زيد ^(١) عن الرجل يصيب الدراهم وعليه من الدين أكثر منها فقال لا زكاة عليه حتى يقضى دينه

﴿ في زكاة القراض ﴾

﴿قلت﴾ رأيت الرجل يأخذ مالا قراضاً على أن الزكاة على رب المال زكاة الربح ورأس المال أو زكاة الربح ورأس المال على العامل أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز لرب المال أن يشترط زكاة المال على صاحبه ^(٢) ألا ترى أن العامل لو لم يربح في المال إلا ديناراً واحداً وكان القراض أربعين ديناراً فأخرج ذلك الدينار في الزكاة لذهب عمله باطلاً فلا يجوز هذا ﴿قال﴾ ولو اشترط صاحب المال على العامل أن عليه زكاة الربح لم يكن بذلك بأس ويجوز للعامل أن يشترط على رب المال زكاة الربح لأن ذلك يصير جزءاً مسمى كأنه أخذه على أن له خمسة أجزاء من عشرة ولصاحب المال أربعة أجزاء من عشرة وعلى رب المال الجزء الباقي يخرج من الربح عنهما للزكاة وكذلك إذا اشترط العامل في المساقاة الزكاة على رب الاصل فيكون ذلك جائزاً لأن ذلك يصير جزءاً مسمى وهو خمسة أجزاء من عشرة ولرب المال أربعة أجزاء من عشرة أجزاء والجزء الفاضل في الزكاة . وقد روي أيضاً أنه لاخير في اشتراط زكاة

(١) (جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء اه من هامش الاصل (٢) (صاحبه) اضافته لادني ملاسة

والمراد به العامل وحرر بكتبه مصححه

الربح من واحد منهما على صاحبه ولا في المساقاة أيضاً لأن المال ربما كان أصله لا تجب فيه الزكاة وإن كان أصله تجب فيه الزكاة وربما اغترقه الدين فأبطل الزكاة والمساقاة ربما لا تخرج الحائط إلا أربعة أوسق وربما أخرج عشرة فتختلف الأجزاء فيصير العامل على غير جزء مسمى ﴿وقال﴾ وسئل مالك عن الرجل يدفع إلى الرجل المال قراضاً فيتجربه إلى بلاد فيحول عليه الحول أترى أن يخرج زكاته المقارض (فقال) لا حتى يؤدي إلى الرجل رأس ماله وربحه ﴿قلت﴾ أرايت هذا المقارض إذا أخذ ربحه وإنما عمل في المال شهراً واحداً فكان ربحه الذي أخذ أقل من عشرين ديناراً أو عشرين ديناراً فصاعداً (فقال) لازكاة عليه فيه ويستقبل بما أخذ من ربحه سنة من ذي قبل بمنزلة الفائدة وإنما تكون الزكاة على العامل في القراض إذا عمل به سنة من يوم أخذه فتكون في المال الزكاة كانت حصّة العامل من ذلك ما تجب فيه الزكاة أو لا تجب فهو سواء يؤدي الزكاة على كل حال إذا عمل به سنة وهو قول مالك ﴿وقال﴾ مالك ولو حال على العامل من يوم قبض المال حول وأخذ ربحه وعليه من الدين ما يفتقر حصته من المال فإنه لا زكاة عليه فيه حال الحول في ذلك أو لم يحل ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وان كان على رب المال دين يفتقر رأس ماله وربحه لم يكن على العامل أيضاً في حصته زكاة وإن كان قد حال الحول على المال من يوم أخذه لأن أصل المال لا زكاة فيه حين كان الدين أولى به ﴿وقال ابن القاسم﴾ في الرجل يساقى نخله فيصير للعامل في الثمر أقل من خمسة أوسق حظه من ذلك فتكون عليه فيه الصدقة ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يزكي ماله ثم يدفعه إلى الرجل يعمل به قراضاً فيعمل فيه سبعة أشهر أو ثمانية أو أقل من الحول فيقتسمان فيدفع العامل إلى رب المال رأس ماله وربحه ويأخذ هو ربحه وفيما صار للعامل مافيه الزكاة أو لا يكون فيحول على مال رب المال وربحه الحول فيؤدي الزكاة هل ترى على العامل في المال فيما في يديه مما أخذ من ربحه زكاة (فقال) مالك إذا قاسمه قبل أن يحول على المال الحول من يوم زكاه ربه ودفع العامل إلى رب المال رأس ماله وربحه استقبل العامل بما في يديه سنة

مستقبله لانها في هذا الوجه فائدة ولا تجب عليه فيها الزكاة الا أن يحول عليها حول عنده من يوم قبض ربحه وفيه ما تجب فيه الزكاة ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الحر يأخذ من العبد المأذون له في التجارة مالا قراضاً فيعمل فيه سنة ثم يقاسمه فيصير في يدي الحر العامل في المال ربح تجب فيه الزكاة هل ترى عليه في ربحه الزكاة (فقال) لا حتى يحول عليه الحول عنده لان أصل المال كان للعبد ولا زكاة في أموال العبيد فلما لم يكن في أصل المال الذي عمل فيه هذا المقارض الزكاة كان ربحه فائدة فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول

— في زكاة تجار المسلمين —

﴿قلت﴾ أكان مالك يرى أن تؤخذ من تجار المسلمين اذا تجروا الزكاة فقال نعم ﴿قلت﴾ في بلادهم أم اذا خرجوا من بلادهم (فقال) بلادهم عنده وغير بلادهم سواء من كان عنده مال تجب فيه الزكاة زكاة ﴿قلت﴾ أفيسألهم اذا أخذ منهم الزكاة هذا الذي يأخذ عما في بيوتهم من ناضهم فيأخذ زكاته مما في أيديهم (فقال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً وأرى ان كان الوالي عدلاً أن يسألهم عن ذلك وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق ﴿قلت﴾ أفيسأل عن زكاة أموالهم الناض اذا لم يتجروا (فقال) نعم اذا كان عدلاً وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق كان يقول للرجل اذا أعطاه عطاءه هل عندك من مال قد وجبت عليك فيه الزكاة فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال وان قال لا أسلم اليه عطاءه ولا أرى أن يبعث في ذلك أحداً وانما ذلك الى أمانة الناس الا أن يعلم أحد أن لا يؤدي فتؤخذ منه ألا ترى أن عثمان كان يقول هذا شهر زكاتكم ﴿قلت﴾ فما قول مالك أين ينصب هؤلاء الذين يأخذون العشور من أهل الذمة والزكاة من تجار المسلمين (فقال) لم أسمع منه فيه شيئاً ولكني رأيته فيما يتكلم به أنه لا يعجبه أن ينصب لهذه المكوس أحد ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني يعقوب ابن عبد الرحمن من بني القارة حليف لبني زهرة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل المدينة أن يضع المكس فانه ليس بالمكس ولكنه البخس قال الله تعالى ولا تبخسوا

الناس أشياءهم ومن أتاك بصدقة فاقبلها ومن لم يأتك بها فإلله حسبي والسلام ﴿قلت﴾
 أليس إنما يؤخذ من تجار المسلمين في قول مالك الزكاة في كل سنة مرة وإن تجروا
 من بلد إلى بلد وهم خلاف أهل الذمة في هذا فقال نعم ﴿قال﴾ ومن تجر ومن لم
 يتجر فأنما عليه الزكاة في كل سنة مرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً خرج من مصر
 بتجارة إلى المدينة أيقوم عليه ما في يديه فتؤخذ منه الزكاة (فقال) لا يقوم عليه ولكن
 إذا باع أدى الزكاة (قال) ولا يقوم على أحد من المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 فقال نعم ﴿قلت﴾ وأهل الذمة أيضاً لا يقوم عليهم فإذا باعوا أخذ منهم البشعر قال
 نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من المسلمين
 قدم بتجارة فقال هذا الذي مبي مضاربة أو بضاعة أو على دين أو لم يحل على مال
 عندي الحول أيصدق ولا يخاف في قول مالك (فقال) نعم يصدق ولا يخاف

﴿ في تعشير أهل الذمة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصراني إذا تجر في بلاده من أعلاها إلى أسفلها ولم يخرج من
 بلاده إلى غيرها (فقال) لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من كرومهم ولا من زروعهم
 ولا من ماشيتهم ولا من نخلهم شيء فإذا خرج من بلاده إلى غيرها من بلاد المسلمين
 تاجر أ لم يؤخذ منه مما حمل قليل ولا كثير حتى يبيع فإن أراد أن يرده متاعه إلى بلاده
 أو يرتحل به إلى بلد آخر فذلك له وليس لهم أن يأخذوا منه شيئاً إذا خرج من عندهم
 بحال ما دخل عليهم ولم يبيع في بلادهم شيئاً ولم يشتروا عندهم شيئاً فإن كان قد اشترى
 عندهم شيئاً بمال ناض كان معه أخذ منه العشر مكانه من البسعة التي اشترى حين اشترى
 ﴿قلت﴾ أرايت أن هو باع ما اشترى بعد ما أخذ منه العشر حين كان اشتراه أيؤخذ
 من ثمنه أيضاً العشر (فقال) لا ولو أقام عندهم سنين بعد الذي أخذوا منه أول مرة
 يبيع ويشتري لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك أن أراد الخروج من بلادهم بما قد
 اشترى في بلادهم بعد أن أخذوا العشر منه مرة واحدة وقد اشترى وباع مراراً بعد
 ما أخذوا منه العشر فأراد الخروج لم يكن لهم عليه فيما اشترى شيء مما يخرج به من

بلادهم فقال نعم ﴿قلت﴾ وان دخل عليهم بغير مال ناض انما دخل عليهم بلادهم
 بمتاع متى يؤخذ منه . قال اذا باعه ﴿قلت﴾ فاذا باعه أخذ منه العشر مكانه من ثمن
 المتاع قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشترى بعد ذلك وباع فسيبيله سبيل المسئلة الاولى في
 الناض الذي دخل به فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك
 في النصراني يكرى إليه من الشام الى المدينة أيؤخذ منه في كرائتهم العشر بالمدينة اذا
 دخلها قال لا ﴿قلت﴾ فان أكرى من المدينة الى الشام راجعاً أيؤخذ منه العشر
 بالمدينة اذا أكرها قال نعم ﴿قلت﴾ فأيؤخذ من أهل الحرب اذا نزلوا بتجارة
 (فقال) يؤخذ منهم ما صالحوا عليه في سلمهم ليس في ذلك عنده عشر ولا غيره
 ﴿قلت﴾ أرايت الذمي اذا خرج بمتاع الى المدينة فباع بأقل من مائتي درهم أيؤخذ
 منه العشر قال نعم ﴿قلت﴾ يؤخذ منه مما قل أو أكثر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا تاجر عبيد أهل الذمة أخذ منهم كما يؤخذ من
 ساداتهم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا تاجر الذمي أخذ منه العشر من كل ما يحمل اذا باعه
 من ثمنه بزا كان أو غيره من العروض على ما فسرته لك ﴿قال سحنون﴾ وحدثنني
 ابن وهب عن ابن لبيبة ويحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية حدثهما عن ربيعة أن
 عمر بن الخطاب قال لأهل الذمة الذين كانوا يتجرون الى المدينة ان تجرتم في بلادكم
 فليس عليكم في أموالكم زكاة وليس عليكم الا جزيتكم التي فرضنا عليكم وان
 خرجتم وضررتم في البلاد وأدرتم أموالكم أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا
 جزيتكم فكان يأخذ منهم من كل عشرين نصف العشر كلما قدموا من مرة ولا
 يكتب لهم براءة مما أخذ منهم كما تكتب للمسلمين الى الحول فيأخذ منهم كلما جاؤا
 وان جاؤا في السنة مائة مرة ولا يكتب لهم براءة بما أخذ منهم (قال ابن وهب)
 وكذلك قال لي مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد روى علي بن زياد في تجار أهل الحرب
 العشر (وقال ابن نافع) مثل قول ابن القاسم انما هو ما راضاهم عليه المسلمون وليس في
 ذلك حد معلوم .

— ماجاء في الجزية —

﴿ قلت ﴾ أرايت نصارى بني تغلب أيؤخذ منهم في جزيتهم الصدقة مضاعفة (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً أحفظه قال ولو كانت الصدقة تؤخذ من نصارى بني تغلب مضاعفة/عند مالك ما جهلناه ولكننا نعرفه قال وماسمعت أحداً من أصحابه يذكر هذا ﴿ قلت ﴾ أفتحفظ عن مالك أنه قال تؤخذ الجزية من جاجم نصارى بني تغلب (فقال) ماسمعت من قوله في هذا شيئاً وتؤخذ منهم الجزية ﴿ وقال أشهب ﴾ وعلى كل من كان على غير الاسلام أن يؤخذ منهم الجزية عن يد وهم صاغرون وقد قال الله تبارك وتعالى ذلك في كتابه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن لا كتاب له من الجوس سنوا بهم سنة أهل الكتاب ﴿ قال سحنون ﴾ وذلك السنة والامر الذي لا اختلاف فيه عند أحد من أهل المدينة (قال سحنون^(١)) منه قول ابن القاسم وفيه قول غيره والمعنى كله واحد) ﴿ قلت ﴾ أرايت النصراني اذا أعتقه المسلم أ يكون على هذا المعتق النصراني الجزية فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (فقال) نعم هو قول مالك ﴿ قال مالك ﴾ ولو جعلت عليه الجزية لكان المعتق اذا أضر به ولم ينفعه العتق شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت النصراني اذا أعتق عبده النصراني أ تكون على العبد المعتق وهو نصراني الجزية أم لا (فقال) نعم تجعل عليه الجزية وقد سمعت من مالك بن أنس وهو يقول يؤخذ من عبيد النصاري اذا تجروا في بلاد المسلمين من بلد الى بلد العشر ﴿ قلت ﴾ أرايت النصراني تعصى به السنة فلم تؤخذ منه الجزية لسنته هذه حتى أسلم أ تؤخذ منه جزية هذه السنة وقد أسلم أم لا ﴿ فقال ﴾ سمعت مالكا وقد سئل عن أهل حصن هادنوا المسلمين ثلاث سنين على أن يعطوا المسلمين في كل سنة شيئاً معلوماً فأعطوهم سنة واحدة ثم أسلموا قال مالك أرى أن يوضع عنهم ما بقى عليهم ولا يؤخذ منهم ولم أسمع من مالك في مسئلتك شيئاً وهو عندي مثله لا أرى أن

(١) (قوله قال سحنون الى قوله والمعنى كله واحد) وجد في الاصل بين قوسين وكتب عليه بهامشه مانصه (العلم عليه لابن وضاح) كتبه مصححه

يؤخذ منهم شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا المال الذي هادناهم عليه أئخمنس أم ما يصنع به (فقال) ماسمعت فيه شيئاً وأراه مثل الجزية ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا أسلم الذي أنسقط الجزية عن حجمته وعن أرضه في قول مالك أم لا ﴿ قال ﴾ قال مالك ان كانت أرضه أرض صلح سقطت الجزية عن حجمته وعن أرضه وتكون أرضه له وإن كانوا أهل عنوة لم يكن له أرضه ولا ماله ولا داره وسقطت عنه الجزية ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد وعن هشام عن اسماعيل عن الشعبي في مسلم أعق عبداً من أهل الذمة قال ليس عليه جزية وذمته ذمة مولاة ﴿ وقد قال أشهب ﴾ بلغني عن علي بن أبي طالب أنه قال في النصراني يمتق لاجزية عليه ولم يفسر من أعقته ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك أنه قال بلغنا أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون ﴿ قال مالك ﴾ وهي السنة التي لا اختلاف فيها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وكان ابن عمر وابن عباس ومالك بن أنس وغير واحد يكرهون بيع أرض العنوة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن شهاب إذا أسلم رجل من أهل العنوة لم يكن له أرضه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب أن عمر بن عبد العزيز قال لنصارى كلب وتغلب لا تأخذ الصدقة منكم وعليكم الجزية فقالوا أتجعلنا كالمبيد قال لا تأخذ منكم إلا الجزية قال فتوفي عمر وهم على ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عمر بن عبيد الله مولى غفرة ^(١) أن الاشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضاً لهم فاشترطوا عليه رضا عمر فجاءه الاشعث فقال يا أمير المؤمنين اني اشتريت أرضاً بسواد الكوفة واشترطوا علي أن أنت رضيت فقال عمر ممن اشتريتها فقال من أهل الارض فقال عمر كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن هشام عن الحسن وعن داود بن أبي هند عن محمد بن سيرين أن عمر نهى أن يتابع أهل الذمة وأرضهم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن منصور عن رجل عن عبد الله بن مغفل قال لا يشتري

(١) (مولى غفرة) هي أخت بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ من هامش الأصل

أرض من دون الجبل الا من بنى صَيَاتِيَا وأهل الحيرة فان لهم عهداً ﴿ ابن وهب ﴾
 عن محمد بن عمر وعن ابن جريج أن رجلاً أسلم على عهد عمر فقال ضعوا الجزية عن
 أرضي فقال عمر لا ان أرضك أخذت عنوة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن معمر
 عن أبي الحكم عن ابراهيم أن رجلاً أسلم من أهل السواد فقال ^(١) ارفع عن أرضي
 الخراج فقال عمر ان أرضك أخذت عنوة وقال له رجل ان أرضك كذا وكذا تطيق
 أكثر مما عليها من الخراج فقال ليس عليهم سبيل انما صالحناهم

﴿ في أخذ الامام الزكاة من المانع الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يعلم الامام أنه لا يؤدي زكاة ماله الناض أثرى
 أن يأخذ منه الامام الزكاة (فقال) ان قتل علم ذلك ^(٢) أخذ منه الزكاة ﴿ قلت ﴾
 أرايت قوما من الخوارج غلبوا على بلد من البلدان فلم يؤدوا زكاة مواشيهم أعواما
 آیاخذ منهم الامام اذا كان عدلا زكاة تلك السنين اذا ظفر بهم فقال نعم ﴿ قلت ﴾
 وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ زكاة الحب والثمار بهذه المثلثة (فقال) أرى ان
 يكون مثل هذا وانما سمعت مالكا يقول في زكاة الماشية ﴿ قال سحنون ﴾ وقد
 قال غيره الا أن يقولوا انا قد أدينا ما قبلنا لانهم ليسوا بمنزلة من فرّ بزكاته وانما
 هؤلاء خرجوا على التأويل الا صدقة العام الذي يظفر بهم فيه فانها تؤخذ منهم

﴿ في تعجيل الزكاة قبل حولها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يعجل زكاة ماله في الماشية أو في الابل أو في الزرع أوفى
 المال السنة أو السنتين أيجوز ذلك فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾
 وقال مالك الا أن يكون قرب الحول أو قبله بشئ يسير فلا أرى بذلك بأساً
 وأحب الى أن لا يفعل حتى يحول عليه الحول ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يعجل صدقة

(١) (فقال) أي لعمر ارفع الخ بدليل ما قبله وما بعده اه مصححه (٢) (قوله قتل علم ذلك) أي أحاط به خبراً وقوى علمه به قال في القاموس وقتل الشيء خبراً علمه اه كتبه مصححه

ماشيته لسنين ثم يأتيه المصدقُ يأخذ منه صدقة ماشيته أم يجزئه ما قبل من ذلك
 (فقال) قال لي مالك لا يجزئه ما قبل من ذلك ويأخذ منه المصدق زكاة ما وجد عنده
 من ماشيته ﴿ وقال أشهب ﴾ قال مالك وإن الذي أداها قبل أن يتقارب ذلك فلا تجزئه
 وإنما ذلك بمنزلة الذي يصلي الظهر قبل أن تزول الشمس ﴿ أشهب ﴾ وقال الليث
 لا يجوز ذلك ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر
 إلى الذي كانت تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث
 أن عبد الرحمن بن خالد حدثه عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أمر الناس أن يخرجوا زكاة يوم الفطر قبل أن يخرجوا إلى الصلاة فإذا
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراجها يوم الفطر قبل الخروج إلى الصلاة فلا
 يخرج يوم الفطر حتى يطلع الفجر

— في دفع الزكاة إلى الامام العدل وغير العدل —

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان الامام يعدل لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض
 ولا غير ذلك ولكن يدفع زكاة الناض إلى الامام وأما ما كان من الماشية وما أثبتت
 الأرض فإن الامام يبعث في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت قوما من الخوارج غلبوا على بلد
 فأخذوا الصدقات والخراج ثم قتلوا أتوخذ الجزية والصدقات منهم مرة أخرى (قال)
 لا أرى ذلك أن تؤخذ منهم ثالثة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن سهيل بن
 أبي صالح عن أبيه أن أبا سعيد الخدري وسعد بن مالك وأبا هريرة وعبد الله بن عمر
 قالوا اكلمهم يجرى ما أخذوا وإن فعلوا ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن
 منصور عن إبراهيم قال يحسب ما أخذ العاشر ﴿ ابن مهدي ﴾ عن قيس بن الربيع
 عن سالم الأقيس عن سعيد بن جبيرة مثله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن عبد الوارث بن
 سعيد عن عبد العزيز عن أنس بن مالك والحسن قال ما أعطيت في الجسور والطرق
 فهي صدقة ماضية ﴿ قال الحسن ﴾ ما استطعت أن تحبسها عنهم حتى تضعها حيث
 أمرك الله فافعل .

— في المسافر تحمل عليه الزكاة في السفر —

﴿قال﴾ وسئل مالك بن أنس عن المسافر تجب عليه الزكاة وهو في سفر أيقسمها في سفره في غير بلده وإن كان ماله وراءه في بلده قال نعم ﴿قيل له﴾ أنه قد يخاف أن يحتاج في سفره ولا قوت معه (فقال) أرى أن يؤخر ذلك حتى يقدم بلده ﴿قيل له﴾ فإن وجد من يسلفه حتى يقدم بلاده أرى أن يقسم زكاته فقال نعم هو أحب إلى ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يكون من أهل مصر فيخرج إلى المدينة بتجارة وهو ممن يدير التجارة وله مال ناض بمصر ومال بالحجاز (فقال) لا أرى بأساً أن يزكي بموضعه الذي هو به مامعه وما خلفه بمصر ﴿قال﴾ فقلنا له وإن كان ماله خلفه بمصر وهو يجد من يسلفه زكاته حيث هو (فقال) فيتسلف وليؤد حيث هو ﴿قال﴾ فقلنا له فإن كان يحتاج وليس معه قوت ذلك (قال) فليؤخر ذلك حتى يقدم بلده وقد كان يقول يقسم في بلاده ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض كبراء أصحاب مالك وهو أشهب إن كان ماله وراءه في بلاده وكانت تقسم في بلاده عاجلاً عند حلولها وما أشبه ذلك فلا أرى أن يقسمها في سفره وأرى ذلك أفضل إلا أن يكون بأهل الموضع الذي هو به من سفره حاجة ملحة ونازلة شديدة فأحب إلى أن يؤدي زكاة ماله في مكانه الذي هو به إن كان يجد ذلك إلا أن يخاف أن يؤدي زكاة ماله ببلده فلا أرى ذلك عليه

— في اخراج الزكاة من بلد إلى بلد —

﴿قلت﴾ أ رأيت صدقة الابل والغنم والبقر وما أخرجت الارض من الحب والقطنية أو الثمار أتقل هذه الزكاة من بلد إلى بلد في قول مالك (قال) سئل مالك عن قسم الصدقات أين تقسم فقال في أهل البلد التي تؤخذ فيها فإن فضل عنهم فضل نقلت إلى أقرب البلدان إليهم ولو أن أهل بلد كانوا أغنياء وبلغ الامام عن بلد آخر مجاعة نزلت بهم أصابهم سنة أذهب مواشيهم أو ما أشبه ذلك فنقل إليهم بعض تلك الصدقة وأيت ذلك صواباً لأن المسلمين أسوة فيما بينهم إذا نزلت بهم الحاجة

﴿قال﴾ فقلت له فلو أن رجلاً من أهل مصر حلت زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة أترى أن يقسم زكاته بالمدينة قال نعم ﴿قال﴾ ولو أن رجلاً لم يكن من أهل المدينة أراد أن يقسم زكاته فبلغه عن أهل المدينة حاجة فبعث إليهم من زكاة ماله ما رأيت بذلك بأساً ورأيت صواباً ﴿قال﴾ وقال مالك تقسم الصدقة في مواضعها فإن فضل عنهم شيء فأقرب البلدان إليهم وقد نقل عمر بن الخطاب ^(١) ﴿قال﴾ سحنون ﴿وذكر أشهب عن مالك أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص عام الرمادة وهو بمصر واغوثاه للعرب جهز إليّ عيراً يكون أولها عندي وآخرها عندك تحمل الدقيق في الباء فكان عمر يقسم ذلك بينهم على ما يرى ويوكل بذلك رجلاً ويأمرهم بحضور نحر تلك الابل ويقول ان العرب تحب الابل وأخاف أن يستحيوها فليجروا وليأندموا بلحومها وشحومها وليلبسوا الباء التي أتى بالدقيق فيها

﴿في زكاة المعادن﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في زكاة المعادن إذا خرج منها وزن عشرين ديناراً أو وزن مائتي درهم أخذت منه الزكاة مكانه ولم يؤخر وما خرج منها بعد ذلك أخذ منه بحساب ما يخرج ربع عشره إلا أن يقطع نيل ذلك الغار ثم يعمل في طلبه أو ابتداء في شيء آخر ثم يدرك فلا شيء عليه حتى يكون فيما يصيب وزن عشرين ديناراً أو وزن مائتي درهم قال وإنما مثل ذلك مثل الزرع إذا رفع من الأرض خمسة أوسق أخذ منه فما زاد فبحساب ذلك ﴿قلت﴾ رأيت معادن الذهب والفضة يؤخذ منها الزكاة (فقال) قال مالك نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في المعادن ما نيل يعمل فقيه الزكاة ﴿فقيل﴾ له فالتدرة توجد في المعدن من غير كبير عمل (فقال) أرى فيها الخس ﴿فقيل﴾ له أنه قد تكلف فيه عملاً (قال) ودفن الجاهلية يتكلف فيه عملاً فإذا كان العمل خفيفاً ثم وجد هذا الذي وصفت لك من التدرة وهي القطعة التي تندر من الذهب والورق

(١) (قوله وقد نقل عمر الخ) أي نقل ما فضل من الصدقات عن موضع وجوبها إلى ذوي الحاجة في أقرب الجهات إليه أه كُتِبَ مصححه

فأنا أرى فيها الخمس ولا أرى فيها الزكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما نيل من المعادن
بعمل يتكلف فيه وكانت فيه المؤنة حتى أصاب مثل الذي وصفت لك من النادرة
فإنما فيه الزكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما نيل من المعادن مما لم يتكلف فيه عمل
أو تكلف فيه عمل يسير فأصيب فيه مثل هذه النادرة ففيه الخمس وما تكلف فيه
العمل والمؤنة والطلب ففيه الزكاة ﴿ وقال أشهب ﴾ في المعدن يوجد فيه الذهب
الثابت لا عمل فيه فقال لي كلما كانت المعادن فيها الزكاة لما تكلف فيها من المؤنة
فكذلك ما وجد فيها من الذهب ثابتاً لا عمل فيه يكون ركازاً ففيه الخمس ﴿ قلت ﴾
أرأيت المعادن تظهر في أرض العرب (فقال) ما زالت المعادن تظهر في أرض العرب
ويعمل فيها الناس وتكون زكاتها للسلطان وقد ظهرت معادن كثيرة بعد الإسلام
قال فأرأيت ذلك يختلف عند مالك وما كان منها في الجاهلية ﴿ قال ﴾ ولو اختلف
ذلك عند مالك في أرض العرب أو عند أحد منهم لعلمت ذلك من قوله إن شاء الله
وما شأن ما ظهر في الجاهلية وشأن ما ظهر في الإسلام إلا سيان واحد ﴿ قال ﴾
وبلغني عن مالك وسئل عن معادن البربر التي ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك إلى
السلطان يليها ويقطع بها من يليها ويأخذ منها الزكاة ﴿ قلت ﴾ أرأيت قول مالك
تؤخذ الزكاة من المعدن مما خرج منه (فقال) قال مالك ذلك بعد ما يخرج ذهبه
أو فضته ﴿ قلت ﴾ فالذي يؤخذ منه خمسة الذي ينال بغير عمل (فقال) ذلك إنما هو
فضة كله يؤخذ منه خمسة إذا خرج ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك يؤخذ مما خرج من
المعدن وإن كان الذي خرج به عليه دين لم ينظر في دينه وأخذت منه الزكاة إذا كان
ما يخرج له مائتي درهم أو عشرين ديناراً فصاعداً قال وهو مثل الزرع ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ما خرج من المعدن لم جعل فيه مالك الزكاة لأن كان مغماً إنما ينبغي أن يكون فيه
الخمس وإن كان إنما فيه الزكاة لأنه فائدة فإنه ينبغي أن لا يؤخذ منه شيء حتى
يحول عليه الحول من يوم أفاده (فقال) قال مالك إنما هو مثل الزرع إذا حصد كانت
فيه الزكاة مكانه إذا كان فيه ما يجب فيه الزكاة ولا ينتظر به شيء إذا حصد قال وكذلك

المعدن اذا خرج منه ما يبلغ أن تكون فيه الزكاة زكى مكانه ولم ينتظر به حتى يحول عليه الحول **قال** **﴿** وقال أشهب أنها لما كانت ذهباً وفضة وكانت تعتمل كما يعتمل الزرع وكان أصله النابت كنبات الزرع جعلته بمنزلة الزرع وقد قال الله تبارك وتعالى وآتوا حقه يوم حصاده فكما كان يكون في الزرع الزكاة اذا حصده وان لم يحل عليه الحول اذا بلغ ما فيه الزكاة كان في المعدن الزكاة مكانه حين أخرجه وصفاه وان كان لم يحل عليه الحول من يوم أخرجه أو من يوم عمل فيه اذا بلغ ما يجب فيه الزكاة مع ما فيه من الآثار **﴿** قلت **﴿** رأيت زكاة المعدن أن تُفَرَّقَ في الفقراء كما تُفَرَّقُ الزكاة أم تصير مثل الجزية **﴿** فقال **﴿** بل تُفَرَّقُ في الفقراء كما تُفَرَّقُ الزكاة **﴿** قلت **﴿** وهذا قول مالك **﴿** قال **﴿** لما قال مالك فيما خرج من المعدن الزكاة ويحمله يحمل الزكاة علمنا أنه في الفقراء وهو مثل الزكاة يحمله يحمل الزكاة **﴿** ابن القاسم **﴿** عن مالك عن ربيعة وغير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية ^(١) وهي من ناحية الفرع فملك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم **﴿** أشهب **﴿** عن ابن أبي الزناد أن أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن ربع العشر الا أن تأتي نذرة ^(٢) فيكون فيها الخمس كان يعد النذرة الركزة ^(٣) فيخمسها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس **﴿** قال أبو الزناد **﴿** والركزة أن يصيب الرجل النذرة من ذهب أو فضة يقع عليها ليس فيها كبير مؤنة **﴿** ابن مهدي **﴿** عن سفيان بن عيينة قال سمعت عبد الله بن أبي بكر يذكر أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن من كل مائتي درهم خمسة دراهم

(١) (القبلية) بفتح القاف والباء الموحدة موضع من الفرع بقرب المدينة (والفرع) وزان قتل عمل من أعمال المدينة الصفراء إله مصباح (٢) (نذرة) النذرة بفتح النون مشددة وسكون الدال المهملة القطعة من الذهب توجد في المعدن اه (٣) (الركزة) بكسر الراء وسكون الكاف قال في القاموس الركزة بهاء واحدة الركز وهو ما ركزه الله في المعدن أي أحدثه ودفين أهل الجاهلية وقطع عظام من الفضة والذهب تخرج من المعدن اه كتيبه مصححه

❦ في معادن أرض الصالح وأرض العنوة ❦

❦ قلت ❦ أرايت المعادن تظهر في أرض صالح عليها أهلها (فقال) أما ما ظهر فيها من المعادن فذلك لاهلها أن يمنوا الناس أن يعملوا فيها وان أرادوا أن يأذنوا للناس كان ذلك لهم وذلك أنهم صالحوا على أرضهم فهي لهم دون السلطان (قال) وما افتتحت عنوة فظهر فيها معادن فذلك الى السلطان يصنع فيها ماشاء ويقطع بها لمن يعمل فيها لان الارض ليست للذين أخذوا عنوة

❦ ماجاء في الركاز ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا أصاب ركازا في أرض العرب أيكون للذي أصابه في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت من أصاب ركازا وعليه دين أيمس أم لا (فقال) أرى أن يمس ولا يلتفت الى دينه ❦ قال ❦ وقال مالك ما يبل من دفن الجاهلية بعمل أو بغير عمل فهو سواء وفيه الخمس ❦ وقال ❦ قال مالك أكره حفر قبور الجاهلية والطلب فيها ولست أراه حراما فأنيل فيها من أموال الجاهلية ففيه الخمس ❦ قال ❦ وقد بلغني عن مالك أنه قال انما الركاز ما أصيب في أرض العرب مثل الحجاز واليمن وفيافي البلدان من دفن الجاهلية فهو ركاز وفيه الخمس ولم يجعله مثل ما أصيب في الارض التي صالح عليها أهلها وأخذت عنوة ❦ قلت ❦ أرايت ما أصيب في أرض العرب أليس انما فيه الخمس في قول مالك ويأخذ الذين أصابوه أربعة أخماسه قال نعم ❦ قلت ❦ أليس الركاز في قول مالك ما قل منه أو أكثر من دفن الجاهلية فهو ركاز كله وان كان أقل من مائتي درهم قال نعم ❦ قلت ❦ ويخرج خمسة وان كان فقيرا قال نعم ❦ قلت ❦ وان كان فقيرا وكان الركاز قليلا أيسمه أن يذهب به جميعه لمكان فقره فقال لا

❦ في الركاز يوجد في أرض الصلح وأرض العنوة ❦

❦ قال ❦ وبلغني أن مالكا قال كل كنز وجد من دفن الجاهلية في بلاد قوم صالحوا

عليها فأراه لاهل تلك الدار الذين صالحوا عليها وليس هو لمن أصابه وما أُصيب في أرض العنوة فأراه لجماعة مسلمي أهل تلك البلاد الذين افتتحوها وليس هولن أصابه دونهم ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو بين لان مافي داخلها بمنزلة مافي خارجها فهو لجميع أهل تلك البلاد ويخمس ﴿قلت﴾ وأرض الصلح في قول مالك ان جميعه للذين صالحوا على أرضهم لا يخمس ولا يؤخذ منهم شيء قال نعم ﴿قلت﴾ وأرض العنوة يكون أربعة أخماسه للذين افتتحوها وخمسه يقسم في مواضع الخمس (قال) نعم قال مالك وذلك أنهم دخلوها بصلح فليس لاحد أن يأخذ منها شيئاً مما وجد فيها ﴿قلت﴾ وان أصابه في دار رجل في أرض الصلح أ يكون لرب الدار في قول مالك (فقال) قال مالك هو للذين صالحوا على الارض ﴿قال ابن القاسم﴾ ان كان رب الدار هو الذي أصابه وكان من الذين صالحوا على تلك الارض فهو له وان كان رب الدار من غير الذين صالحوا فهو للذين صالحوا على تلك الارض وليس لرب الدار من ذلك شيء وما وجد في أرض العنوة فهو لاهل تلك الدار الذين افتتحوها وليس هولن وجده . ومما يبين لك ذلك أن عمر بن الخطاب قال في السفطين اللذين وجدا من كثر النخيران^(١) حين قدمهما عليه فأراد أن يقسمهما بالمدينة فرأى عمر أن الملائكة تدفع في صدره عنها في المنام فقال ما أرى هذا يصلح لي فردتهما الى الجيش الذين أصابوه وقد كان ذاك السفطان انما هو كنز دل عليه بعد ما فتحت البلاد وسكن الناس واتخذوا الاهلين فكتب عمر أن يباعا فتعطى المقاتلة والعيال ﴿قال﴾ وقال مالك من أصاب في أرض الحرب من دفن الجاهلية شيئاً فأراه بين جماعة الجيش الذين معه لانه انما نال ذلك بهم ﴿قال سحنون﴾ وفي حديث عمر دليل على أن ما أُصيب في أرض

(١) (النخيران) هو وزير كسرى وكانت له امرأة شابة وكان كسرى يخالفه اليها فوجد النخيران يوماً خفيه (أي خفي كسرى) عند امرأته فساها عنها فأخبرته أن الملك يأسيها فاعتزلها فأخبرت بذلك الملك فقال له كسرى وكان جالسا عنده بلغني ان عندك عينا عذبة وأنت لا تزدها فقال وجدت فيها أثر الأسد فحفت على نفسي فعند ذلك أعطاه هذين السفطين لما أعجبه من قوله
اه من هامش الاصل

العنوة أنه ليس لمن أصابه وإنما هو للذين افتتحو البلاد ﴿ابن مهدي﴾ عن هشيم بن بشير عن مجالد واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن رجلاً أصاب ألفاً وخمسمائة درهم في خربة فأتى بها علي بن أبي طالب فقال إن كانت قرية تحمل خراج تلك القرية ^(١) فهم أحق بها والا فالخمس لنا وسائر ذلك لك وسأطيب لك البقية

﴿ في الجوهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في دفن الجاهلية ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ كان مالك يقول في دفن الجاهلية مما يصاب فيه من الجوهر والحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجميع الجواهر أرى فيه الخمس ثم رجع فقال لا أرى فيه شيئاً لا زكاة ولا خمساً ثم كان آخر ما فارقناه أن قال عليه الخمس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب ما فيه إلى أن يؤخذ منه الخمس من كل شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية وإنما اختلاف قوله في الجوهر والحديد والنحاس وأما ما أصيب من ذهب أو فضة فيه فإنه لم يختلف قوله فيه أنه ركاز وفيه الخمس

﴿ في زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والعنبر والفلس ومعادن ﴾

﴿ النحاس والرصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت معادن الرصاص والنحاس والحديد والزئبق وما أشبه هذه المعادن (فقال) قال مالك بن أنس لا يؤخذ من هذه المعادن شيء ولا أرى أنها فيها شيئاً قال وليس في الجوهر واللؤلؤ والعنبر زكاة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو كانت عند رجل فلس في قيمتها مثلاً درهم فقال عليها الحول ما قول مالك في ذلك (قال) لا زكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون ممن يدير فيحمل محل العروض ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالدنانير والدراهم نظرة ^(٢) أو يباع الفلس بالفلسين (فقال) مالك إنى أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهية ﴿ سحنون ﴾

(١) قوله إن كانت قرية تحمل خراج تلك القرية (معناه إن كانت قرية خربة تحمل خراجها قرية عابرة فهم أحق بها الخ قاله محمد اه من هامش الأصل (٢) نظرة (وزان فرحة هي التاخير في الأمر ويقال نظره إذا باعه بنظرة اه كتبه مصححه

عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال ليس في الغنبر زكاة إنما هو شيء دسره البحر ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة قال سمعت ابن عباس يقول ليس الغنبر بركاز إنما هو شيء دسره البحر ﴿قال سحنون﴾ وحدثني الوليد بن مسلم قال أخبرني ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس قال ليس في الغنبر زكاة إنما هو شيء دسره البحر ﴿قال أشهب﴾ وإن الزنجي مسلم بن خالد حدثه أن عمرو بن دينار حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول ليس في الغنبر زكاة ﴿أشهب﴾ عن داود بن عبد الرحمن المكي يقول قال ابن عباس ليس في الغنبر خمس لانه إنما ألقاه البحر ﴿قال أشهب﴾ وقد أخطأ من جعل في معادن الرصاص والصفير والزرنيخ وما أشبهها من المعادن كلها زكاة أو خمساً لانه ليس بركاز ولا من دفن الجاهلية وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس ﴿قال أشهب﴾ أخبرنا مالك والليث بن سعد وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة ^(١) بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس ﴿أشهب﴾ عن ابن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن الحارث حدثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الكنز من كنز الجاهلية نجده في الآرام ^(٢) أو في الخرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وفي الركاز الخمس ﴿وقال﴾ لي مالك سمعت أهل العلم يقولون في الركاز إنما هو دفن الجاهلية ما لم يطالب بمال ولم يتكلف فيه كبير عمل فأما ما طاب بمال أو تكلف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس هو بركاز وهذا الامر عندنا ﴿ابن وهب﴾ عن

(١) (دسره البحر) أي دفعه كأنه أشار إلى أن حكم ما يوجد ويستفاد من البحر بخلاف ما يستفاد في البر من أموالها من هاشم الأصل (٢) (أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف أحد فقهاء المدينة العشرة من التابعين رضي الله عنهم أجمعين اهـ من هاشم الأصل (٣) (الآرام) على وزن أنشاع هي الأعلام واحدها إرم ككتب وأرم ككتف وتجمع أيضاً على أروم كضلوع وهي حجارة تنصب في المغازة علماً يهتدى وخمس بعضهم بها أعلام قوم عاد التي كانوا يبنونها كهشة القبور اهـ لسان كتبه مصححه

أسامة بن زيد اللائي أنه سمع القاسم بن محمد يقول ليس في اللؤلؤ زكاة الا ما كان منه للتجارة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في اللؤلؤ والياقوت والخرز مثل ذلك ﴿وقال مالك﴾ مثل قول ابن شهاب وعبد الله بن عمرو بن العاص

— في زكاة الخضر والفواكه —

﴿قال﴾ وقال مالك الفواكه كلها الجوز واللوز والتين وما كان من الفواكه كلها مما يبس ويدخر ويكون فاكهة فليس فيها زكاة ولا في أثمارها حتى يحول على أثمارها الحول من يوم تقبض أثمارها ﴿قال مالك﴾ والخضر كلها القصب^(١) والبقل والقرط^(٢) والقصيل والبطيخ والقثاء وما أشبه هذا من الخضر فليس فيها زكاة ولا في أثمارها حتى يحول على الاثمان الحول ﴿وقال مالك﴾ ليس في التفاح والمان والسفرجل وجميع ما أشبه هذا زكاة ﴿قال مالك﴾ وليس الزكاة الا في العنب والتمر والزيتون والحب الذي ذكرت لك والقطنية ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني غير واحد عن عطاء ابن السائب عن موسى بن طلحة بن عبيد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضر زكاة ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عمر بن الخطاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر الايلي أنه قال عن ربيعة ليس في الجوز والاوز والفاكهة اليابسة والرطبة والتوابل كلها زكاة ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله ابن عمرو بن العاص وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني أنهم قالوا ليس في البقل والبطيخ والتوابل والزعفران والقصب والكرسف^(٣) والعصفر والاترنج والتفاح والخرز^(٤) والتين والمان والفرسك^(٥) والقثاء وما أشبه ذلك زكاة وبخسهم

(١) القصب (بفتح القاف وسكون الصاد المعجمة) هو التصص وهو نبات يشبه البرسيم يعاف للدواب (٢) القرط (هو بكسر القاف وسكون الراء نوع من الكراث يعرف بكرات المسادة) (٣) الكرسف (بضم الكاف وسكون الراء وضم السين هو القطن) (٤) الخرز (بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة نوع من البطيخ) (٥) والفرسك (بكسر الفاء والسين بينهما راء ساكنة آخره كاف هو الخوخ أو ضرب منه أحمر أجود اهـ كتبه ص ٢٠٠ ح ٢٠٠)

يسمى ما لم يسم بعض ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله الليث ومالك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن
سفيان بن عيينة عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة أن معاذ بن جبل أخذ الصدقة
من كذا ومن كذا ولم يأخذ من الخضر صدقة

— في قسم الزكاة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت زكاة مالي ان لم أجد الا صنفاً واحداً من ذكر الله في الكتاب
أيجزئني أن أجمعها فيهم (فقال) قال مالك ان لم يجد الا صنفاً واحداً أجزأه أن يجمعها
فيهم ﴿ قال مالك ﴾ واذا كنت تجد الاصناف كلها التي ذكر الله في كتابه وكان
منها صنف هم أحوج أوثر أهل الحاجة حيث كانوا حتى تسد حاجتهم وإنما يتبع في
ذلك في كل عام الحاجة حيث كانت وليس في ذلك قسم مسمى ﴿ قال ﴾ وسألناه
عن الرجل تكون له الدار والخادم هل يعطى من الزكاة (فقال) ان الدور تختلف فان
كانت داراً ليس في ثمنها فضل ان بيعت اشترى من ثمنها داراً وفضلت فضلة يعيش
فيها رأيت أن يعطى ولا يبيع مسكنه وان كانت داره داراً في ثمنها ما يشترى به
مسكناً ويفضل له فضلة يعيش فيها لم يعط منها شيئاً والخادم كذلك ﴿ قال ﴾ وسألنا
مالكاً عن الرجل يكون له أربعون درهماً يعطى من الزكاة يكون له عيال وعدد
ورب رجل يكون عياله عشرة أو شبه ذلك فلا تكون تلك الأربعون لهم شيئاً فأرى
أن يعطى مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً له ألف درهم وعليه ألفا درهم ديناً
وله خادم ودار ثمنها ألفا درهم أ يكون من الغارمين وتحل له الصدقة (فقال) لا ويكون
دينه في عروضة في داره وخادمه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾
فان أدى الالف التي عنده في دينه وبقيت عليه مئاة درهم وبقيت داره وخادمه
أ يكون من الغارمين والفقراء (قال) نعم اذا لم يكن في الخادم والدار فضل عن دار
تغنيه أو خادم يغنيه كان من الفقراء والغارمين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم
﴿ قال ﴾ وقال مالك أرى أن يؤثر بالزكاة أهل الحاجة حيث كانوا ﴿ قلت ﴾ فهل
كان مالك يقول ويرضخ لمن سوى أهل الحاجة من الذين لا يستحقون الزكاة

(قال) ما علمت أنه قال يرضخ لهؤلاء ﴿قلت﴾ فهل يرفع من الزكاة الى بيت المال شيء في قول مالك (قال) لا ولكن تفرق كلها ولا يرفع منها شيء وإن لم يجد من يفرق عليه في موضعه الذي أخذ مافيه فأقرب البلدان اليه ﴿قال﴾ ولقد حدثني مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كنت مع ابن زرارة باليمامة حين بعثه عمر بن عبد العزيز مصدقاً قال فكتب اليه في أول سنة أن اقسم نصفها ثم كتب اليه في السنة الثانية أن اقسمها كلها ولا تحبس منها شيئاً (قال) فقلت لمالك والشأن أن تقسم في موضعها إلا أن تكون كثيرة فيصرفها الى أقرب المواضع اليها قال نعم ﴿قال مالك﴾ ولقد بلغني أن طاوساً بعث مصدقاً وأعطى رزقه من بيت المال قال فوضعه في كوة في منزله قال فلما رجع سأله أين ما أخذت من الصدقة قال قسمته كله قالوا فالذي أعطيناك قال هاهو ذا في بيتي موضوع قال فذهبوا فأخذوه ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني أن عمر بن الخطاب بعث معاذ بن جبل مصدقاً فلم يأت بشيء ﴿قال مالك﴾ ووجه قسم المال أن ينظر الوالي الى البلدة التي فيها هذا المال ومنها جبي فإن كانت البلدان متكافئة في الحال آثر أهل ذلك البلد قسم عليهم ولم يخرج منهم الى غيرهم إلا أن يفضل عنهم فضلة فتخرج الى غيرهم فإن قسم في بلاده آثر الفقراء على الأغنياء (قال) وإن بلغه عن بعض البلدان حاجة وفاقه نزلت بهم من سنة مستهم أو ذهاب أموالهم وزراعتهم وقط السماء عنهم فإن للامام أن ينظر الى أهل ذلك البلد الذي جبي فيهم ذلك المال فيعطيه من ويخرج جل ذلك الى أهل تلك البلاد الذين أصابتهم الحاجة وكذلك بلاد الاسلام كلهم حقهم في هذا الشيء واحد يحمل هذا الشيء اليهم من غير بلادهم اذا نزلت بهم الحاجة ﴿قال مالك﴾ والصدقات والزكاة كذلك كلها في قسمها مثل ما وصفت لك ﴿أشهب﴾ عن مسلم بن خالد الزنجي أن عطاء بن السائب حدثه عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في هذه الآية إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها الآية كلها إنما هو علم أعلمه الله فإذا أعطيت صنفاً من هذه التسمية التي سماها الله أجراً لك وإن كان صنفاً

واحداً ﴿ قَالَ أَشْبَه ﴾ وقال الزنجي وحدثني سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس أنه كان يقول مثل ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن قول الله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فقال لا نعلمه نسخ من ذلك شيء الصدقات بين من سمى الله فأسعدهم بها أكثرهم عدداً أو أشدهم حاجة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الصدقة أيستعمل عليها غنى أو يخص بها فقير (فقال) لا بأس أن يستعمل عليها من استعمل من أولئك ونفقة من استعمل عليها في عمله من الصدقة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن المنهال بن عمرو عن زِرِّ بْنِ جَبَّيْنٍ عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ إِذَا وَضَعْتَهَا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ أَجْزَأُكَ ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سليمان بن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير قال إذا وضعت الصدقة في صنف واحد أَجْزَأُكَ ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بمثله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن شعبة عن الحكم قال قلت لأبراهيم أضع زكاة مالي في صنف من هذه الأصناف قال نعم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي قال لم يبق من المؤلفة قلوبهم أحد إنما كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف أبو بكر انقطعت الرشا ^(١) ﴿ قَالَ أَشْبَه ﴾ وبلغني عن عمر بن عبد العزيز فيمن له الدار والخادم والفرس أن يعطى من الزكاة

﴿ فيمن لا يقسم عليه الرجل زكاته من أقاربه ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ زَكَاةَ مَالٍ مِنْ لَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أُعْطِيَهَا إِيَّاهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ ﴾ قَالَ مَالِكٌ لَا تَعْطِهَا أَحَدًا مِنْ أَقَارِبِكَ مِمَّنْ تَلْزَمُكَ نَفَقَتُهُ ﴿ قَالَ ﴾ فَقُلْتُ لَهُ فَنَنْبَغِي لِي أَنْ تَلْزَمَنِي نَفَقَتُهُ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِي وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا (فقال) ما يعجبني أن يلي ذلك هو بالدفع اليهم وما يعجبني لأحد أن يلي قسمة صدقته لأن المحمدة تدخل فيه والثناء وعمل السر أفضل ولكني أرى أن ينظر رجلا ممن يثق به فيدفع إليه ذلك يقسمه عليه فإن رأى

(١) (الرشا) يعني بالرشا ما كانوا يعطون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مما كان يؤلفهم به اهـ

ذلك الرجل الذي من قرابته الذي لا يلزمه نفقته أهلاً لها أعطاه كما يعطى غيره من
 غير أن يأمره بشئ من ذلك ولكن يكون الرجل الذي دفع ذلك إليه ليفرقه هو
 الناظر في ذلك على وجه الاجتهاد ﴿قلت﴾ من تلزمني نفقته في قول مالك (فقال)
 الولد ولد الصلب دنيئاً تلزمك نفقته المذكور حتى يحتلموا فإذا احتلموا لم تلزمك نفقتهم
 والنساء حتى يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن فإذا دخل بها زوجها فلا نفقة لها عليه
 فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها ﴿قلت﴾ فإن هو طلقها قبل
 البناء بها (فقال) هي على نفقتها ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لأن
 نكاحها في يد الأب ما لم يدخل بها زوجها ﴿قلت﴾ فولد الولد (قال) لا نفقة لهم على
 جدهم وكذلك لا تلزمهم النفقة على جدهم ولا تلزم المرأة النفقة على ولدها وإنما يلزم
 الأب وحده النفقة على ولده وإن لم يكن لولدها مال وهي موسرة لم تلزم النفقة على
 ولدها وتلزم النفقة على أبيها وإن كانت ذات زوج وإن كره ذلك زوجها كذلك قال
 مالك ﴿قال﴾ والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم واحدة لامرأته ولا يلزمه من نفقة
 خدماً أكثر من نفقة خادم واحدة ولا يلزمه نفقة أخ ولا ذى قرابة ولا ذى رحم
 محرم منه ﴿قلت﴾ فالذين لا يجوز له أن يعطيهم من زكاة ماله أهم هؤلاء الذين
 ذكرت الذين تلزمه نفقتهم قال نعم ﴿قلت﴾ ومن وراء هؤلاء من قرابته فهم في
 زكاته والاجنبون سواء (قال) نعم على ما فسر لك إذا رأى الذي دفع إليه زكاته
 أن يعطيهم أعطاهم ﴿قلت﴾ أعطى المرأة زوجها من زكاتها قال لا ﴿قلت﴾ اتحفظه
 عن مالك قال لا وهذا أبين من أن أسأل مالكا عنه ﴿قال﴾ وقال مالك لا يعطي
 أهل الزمة من الزكاة شيئاً وأما قول مالك وعلى الوارث مثل ذلك^(١) فإن ذلك في
 الضرر على الوارث مثل ذلك أن لا يضار ﴿قال ابن وهب﴾ وقد قال ذلك ابن شهاب
 وقاله مالك وقد قال أشهب كان ابن عباس وغيره من أهل العلم يرون أن إعطاء
 المرأة قرابته من زكاته بوجه الصحة على وجه ما يعطى غيره من زكاة ماله مجزئ عنه
 وكان ابن المسيب وطاوس يكرهان ذلك وكان مالك أكثر شأنه فيه الكراهية

— في العتق من الزكاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من اشترى من زكاة ماله رقبة فأعتقها كما يعتق الوالي ان ذلك جائز ويجزئه من زكاته ويكون ولاؤه لجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يقول يشتري الوالي من الزكاة رقبا فيعتقهم (فقال) نعم ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين (قال) وحضرت مالكا يشير بذلك على من يقسم الصدقة ﴿ قال مالك ﴾ ويجوز للمبرء أن يعمل في زكاة نفسه كما يجوز للوالي أن يعمل في زكاة المسلمين ﴿ قلت ﴾ فإن اشتراه من زكاة ماله فأعتقه عن نفسه (قال) لا يجزئه ولم أسمع هذا من مالك ولكنه لا يجوز وعليه الزكاة تأية لان الولاء له فكانها زكاة لم يخرجها وانما اخراجها أن يكون ولاؤها لهم

— في اعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يعجبني أن يمان بها المكاتبون قال وما علمت أنه كان بهذا البلد أحد أقندي به في ديني يفعله أو قال نراه ولا بلني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان فعلوا ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك يعطى من الزكاة ابن السبيل وان كان غنيا في بلده اذا احتاج وانما مثل ذلك مثل الغازي في سبيل الله يعطى منها وان كان غنيا ﴿ قلت ﴾ فالحاج المنقطع به (فقال) قال مالك هو ابن السبيل يعطى من الزكاة ﴿ قلت ﴾ والحاج عند مالك ابن السبيل وان كان غنيا قال نعم ﴿ قال أشهب ﴾ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني الا لحاجة لغازي في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فيصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغني

— في تكفين الميت واعطاء اليهودي والنصراني والعبد من الزكاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس لا يجزئه أن يعطى من زكاته في كفن ميت لان الصدقة انما هي للفقراء والمساكين ومن سعى الله وليس للاموات ولا للبنيان المساجد

شيء ﴿قلت﴾ وقال مالك لا يعطى من الزكاة مجوسى ولا نصرانى ولا يهودى ولا عبد وكما لا يمتق في الكفارات غير المؤمنين فكذلك لا يطعم منها غير المؤمنين وكما لا يمتق في الزكاة غير المؤمنين فكذلك لا يعطى منها غير المؤمنين وقد قال لا يمتق في الكفارات الا مؤمنة ﴿ربعة وعطاء﴾ مؤمنة صحيحة ﴿وقال﴾ نافع وربعة لا يطعم من الزكاة نصرانى ولا يهودى ولا عبد الا أن نافعا لم يذكر اليهودي ولا العبد

﴿فيمن يعطى مكان زكاة الذهب والورق عرضا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أعطى زكاة ماله وقد وجبت عليه وهى ألف درهم كانت عنده حال عليها الحول فأعطى مكان زكاتها حنطة أو شعيراً أو عرضاً من العروض قيمته ربع عشر هذه الألف (فقال) قال مالك لا يعطى عرضاً ولكن يعطى ورقاً أو قيمة ذلك ذهباً وقد كرهه غير واحد اشتراء صدقة ماله عمر بن الخطاب وابن عمر وجابر بن عبد الله وقال يحيى من الناس من يكره اشتراء صدقته

﴿في الرجل له الدين على الرجل فيتصدق به عليه ينوى بذلك زكاة ماله﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكون لى عليه الدين فتجب على الزكاة فأصدق عليه بذلك الدين وهو من الفقراء أنوى به أنه من زكاة مالى. (فقال) قال مالك فيما بلغنى لا يعجنى ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لأنه لو اذ كان على فقير ولا يجزئه أن يعطى تأويها وهو عليه ولو جاز هذا لجاز للرجل أن يعطى في زكاة ماله أقل من القيمة مما وجب عليه لان ما على الفقير لا قيمة له وان كانت له قيمة فقيمتها دون

﴿في قسم خمس الركاز﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أصاب ركازاً وكان له أقارب فقراء منهم من يضمه الحاكم نفقته ومنهم من لا يضمه الحاكم نفقته أيجعل خمس هذا الركاز فيهم أم لا (فقال) لا يخصهم بذلك ولكن يعطيهم كما يعطى غيرهم من الفقراء فقراء موضعه

وذلك أن مالكا كره أن يعطي الرجل زكاته أقاربه الذين لا بدّ من نفقتهم لمكان
محمدتهم إياه وقضاء مذمة أن كانت عليه ودفع صلات بهذا أن كانوا يرجونها منه فلو
صح ذلك عنده لم ير بذلك بأساً (قال) وإنما كان يقول لنا مالك إنما أخاف بذكر هذه
الاشياء أن يحمده عليها ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ فهذا الحسّ لمن كان لا يدفع
به شيئاً مما وصفت لك من مذمة ولا يجرّبه محمّدة إلا على وجه الاجتهاد لهم كاجتهاده
في غيرهم فلا أرى بذلك بأساً . فأما ولد أو والد فلا يعجبني ذلك لأن نفقتهم تلزمه
فهو إذا أعطاهم دفع عن نفسه بمطيتهم نفقتهم وإن كانوا أغنياء ففسيرهم أحقّ بذلك
منهم . وقد قال غيره إذا أعطاهم كما يعطي غيرهم من الأبعد على غير إيثار جاز لأن
الحسّ فيّ وليس هو مثل الزكاة التي لا تحلّ لنفّي والنفّي يحلّ للنفّي والفقير إلا أن
الفقير يؤثر على النفّي ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت هذا الحسّ لم لا يعطيه ولده
ووالده الذين يضمن نفقتهم فيغنيهم بذلك ويدفع عنه نفقتهم وهذا الحسّ عندك
إنما هو فيّ وهؤلاء فقراء (فقال) ينبغي له أن ينظر إلى من هو أفقر من هؤلاء الذين
يضمن هو نفقتهم فهم أولى بذلك لأن الوالدين لو كانا فقيرين^(١) أحدهما لمن ينفق عليه
والآخر ليس له من ينفق عليه فكذلك هذا الرجل ﴿ وسئل ﴾ مالك وأنا قاعد عن
رجل محتاج له أب موسر أرى أن يعطى من القسم شيئاً (فقال) إن كان لا يناله
معروف أبيه فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإن كان يناله معروف أبيه
لفغيره من أهل الحاجة بمن لا يناله معروف أحد أولى بذلك ﴿ قلت ﴾ أي شيء هذا
القسم (فقال) هو الزكاة

— ما جاء في النفّي —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في هذا النفّي أيسوى بين الناس فيه أو يفضل
بعضهم على بعض (قال) قال مالك يفضل بعضهم على بعض ويبدأ بأهل الحاجة
حتى ينفوا منه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت جزية جاجم أهل الذمة وخراج الارضين
ما كان منها عنوة ووفاء صالح أهلها عليه ما يصنع بهذا الخراج (قال) قال مالك

هذا جزية (قال ابن القاسم) والجزية عند مالك فيما نعلم من قوله فيء كله ﴿قلت﴾ لابن القاسم فيمن يعطى هذا الفيء وفيمن يوضع (قال) قال مالك على أهل كل بلد فتحوها عنوة أو صالحوا عليها هم أحق به يقسم عليهم يبدأ بقبرائهم حتى يغنوا ولا يخرج منهم إلى غيرهم إلا أن تنزل بقوم حاجة فينقل إليهم منه بمد أن يعطى أهلها منه . يريد ما يغنيهم على وجه النظر والاجتهاد (قال ابن القاسم) وكذلك كتب عمر ابن الخطاب لا يخرج فيء قوم منهم عنهم إلى غيرهم (قال) ورأيت مالكا يأخذ بالحديث الذي كتب به عمر بن الخطاب إلى عمار بن ياسر وصاحبيه إذ ولاهم العراق وحين قسم لأحدهم نصف شاة وللآخرين ربما ربما فكان في كتاب عمر بن الخطاب انما مثلي ومثلكم في هذا المال كما قال الله تبارك وتعالى في مال اليتيم فن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ﴿قال﴾ وسألناه عن الرجل يودي بالنفقة في سبيل الله قال يبدأ بأهل الحاجة الذين في سبيل الله قال وكلته في غير شيء فرأيت قوله أنه يبدأ في جميع ذلك بالفقراء ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك يبدأ بالفقراء في هذا الفيء فان بقي شيء كان بين الناس كلهم بالسوية إلا أن يرى الوالي أن يجبسه لنوايب تنزل به من نوايب أهل الاسلام فان كان ذلك رأيت ذلك له ﴿قال ابن القاسم﴾ والناس كلهم سواء عربيه ومولاهم وذلك أن مالكا حدثني أن عمر بن الخطاب خطب الناس ثم قال أيها الناس اني عملت عملا وان صاحبي عمل عملا فان بقيت إلى قابل لألحقن أسفل الناس بأعلامهم ﴿قال﴾ وقال مالك بلغني أن عمر بن الخطاب قال ما من أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه حتى لو كان راعيا أو راعية بمدن (قال) ورأيت مالكا يعجبه هذا الحديث ﴿قال ابن القاسم﴾ وسمعت مالكا يقول قد يعطي الوالي الرجل يميزه للأمر يراه فيه على وجه الدين أي وجه الدين من الوالي يميزه لقضاء دينه بجائزة أو لأمر يراه قد استحق الجائزة فلا بأس على الوالي بجائزة مثل هذا ولا بأس أن يأخذها هذا الرجل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أي يعطى المنفوس من هذا المال (قال) نعم وقد أخبرني مالك أن

عمر بن الخطاب مرة ليلة فسمع صبيها يبكي فقال لأهله ما لكم لا ترضعونه. قال فقال أهله ان عمر بن الخطاب لا يفرض للمنفوس حتى يطمأ وانا فطمناه قال فولى عمر بن الخطاب وهو يقول كدت والذي نفسي بيده أن أقتله^(١) ففرض للمنفوس من ذلك اليوم مائة درهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان المنفوس والده غنياً أبدأ بكل منفوس والده فقير قال نعم ﴿قلت﴾ له أفكان يعطى النساء من هذا المال فيما سمعت من مالك (قال) سمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يقسم للنساء حتى أن كان ليعطين المسك ﴿قلت﴾ لابن القاسم ويبدأ بالفقيرة منهن قبل الغنية قال نعم ﴿قلت﴾ له أرايت قول مالك يسوي بين الناس في هذا النية الصغير والكبير والمرأة والرجل فيه سواء (قال) تفسيره أنه يعطى كل انسان قدر ما يغنيه الصغير قدر ما يغنيه والكبير قدر ما يغنيه والمرأة قدر ما يغنيها هذا تفسير قوله عندي يسوي بين الناس في هذا المال ﴿قلت﴾ له فان فضل الآن بعد ما استغنى أهل الاسلام من هذا المال فضل (قال) ذلك على اجتهد الامام ان رأى أن يحبس ما بقي لنوايب أهل الاسلام حبسه وان رأى أن يفرقه على أغنيائهم فرقه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهذا النية حلال للأغنياء قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ ولقد

(١) قوله كدت والذي نفسي بيده أن أقتله) بهامش الاصل هنا ما نصه حدثنا عمر بن الحسين قال حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا أبو عقيل يحيى بن المنوكل قال حدثنا عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر عن أبيه قال قدمت رفقة من التجار فزلوا المصلى فقال لعبد الرحمن بن عوف هل لك ان نحرسهم الليلة من السرقة فباتا يحرسهم ويصليان ما كتب الله لهما فسمع عمر بكاء صبي فتوجه نحوه فقال يا أمة الله أحسني الى صبيك ثم عاد الى مكانه فسمع بكاءه فعاد اليها فقال لها مثل ذلك ثم عاد الى مكانه فلما كان في آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال ويحك اني لأرى أم سوء مالي لا أرى ابنك يقر هذه الليلة قالت يا عبد الله قد أبرمني هذه الليلة أريده على الطعام فيأتي قال ولم قالت لأن عمر لا يفرض الا لفطيم فقال فكم له قالت كذا وكذا شهرا قال ويحك لا تعجله قال فصل النجس وما يستين الناس قراءته من غابة البكاء فلما سلم قال يا بؤس لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ثم أمر مناديا فنادى لا تعجلوا صبيانكم عن الطعام فانما يفرض لكل مولود في الاسلام فكتب بذلك الى الآفاق أن يفرض لكل مولود في الاسلام اه

حدثني مالك بن أنس أنه أتى ببال عظيم من بمض النواحي في زمان عمر بن الخطاب فصب في المسجد فبات عليه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنهم فلما أصبح كشف عنه أنطاع ومسوح كانت عليه فلما مسته الشمس أثلق^(١) وكان فيه تيجان قال فبكي عمر بن الخطاب فقال له عبد الرحمن بن عوف يا أمير المؤمنين ليس هذا حين بكاء إنما هذا حين شكر فقال اني أقول انه ما فتح الله بهذا على قوم قط الا سفكوا دماءهم وقطعوا أرحامهم ثم قال لابن الأرقم اكتب لي الناس قال قد كتبتهم ثم جاءه بالكتاب قال فقال له هل كتبت الناس قال نعم قد كتبت المهاجرين والانصار والمهاجرين من العرب والمحززين يعني المعتقين قال ارجع فاكتب فلعلك قد تركت رجلا لم تعرفه ارادة أن لا يترك أحداً. فهذا يدل على أن عمر كان يقسم لجميع الناس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا وهو يذكر أن عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص وهو بمصر في زمان الرمادة فقلنا لمالك وما زمان الرمادة أكانت سنة أو سنتين قال ابن القاسم بلغني أنها كانت ست سنين قال فكتب اليه واغوثاه واغوثاه قال فكتب اليه عمرو بن العاص لييك لييك قال فكان يبعث اليه العير عليها الدقيق في العباء فكان يقسمها عمر فيدفع الجمل كما هو الى أهل البيت فيقول لهم كلوا دقيقه والتحفوا العباء وانتحروا البعير وأتدموا بشحمه وكلوا لحمه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا وهو يذكر أن رجلا^(٢) رأى فيما يرى النائم في خلافة أبي بكر أن القيامة قد قامت وأن الناس حشروا قال فكانه ينظر الى عمر بن الخطاب قد فرع الناس^(٣) بسطة قال فقلت في مناهي بم فضل عمر بن الخطاب الناس قال فقيل لي بالخلافة والشهادة وأنه

(١) (قوله أثلق) في القاموس تألق البرق التمع كاثلق اه (٢) (ان رجلا) هو عوف بن مالك الأشجعي الانصاري ذكره ابن وضاح اه من هامش الاصل (٣) (قوله قد فرع الناس بسطة) أي علامه فضيلة وشرفاً بما جمع الله له من الخلافة والشهادة وكونه لا يخاف في الله لومة لائم ومن التوسع في العلم والكمال وغير ذلك اه كنبه مصححه

لا يخاف في الله لومة لائم قال فأتى الرجل حين أصبح فاذا أبو بكر وعمر قاعدان جميعا فقص عليهما الرؤيا فلما فرغ منها انتهره عمر ثم قال له قم أحلام نائم فقام الرجل فلما توفي أبو بكر وولى عمر أرسل اليه ثم قال له أعد على الرؤيا التي رأيته قال أو ما كنت رددتها على قال له أو ما كنت تستحي أن تذكر فضيأتي في مجلس أبي بكر وهو فيه قاعد قال فقصها الرجل عليه فقال بالخلافة قال عمر هذه أولتهن يريد قد نلتها ثم قال والشهادة فقال عمر أتى ذلك لى والعرب حولي فقال بلى وإن الله على ذلك لتقدير قال وأنه لا يخاف في الله لومة لائم قال عمر والله ما أبالي إذا قعد الخصمان بين يدي على من دار الحق فأديره ﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ سمعت مالكا يقول اختصم قوم في أرض قرب المدينة فرفعوا ذلك الى عثمان بن عفان قال فركب معهم عثمان بن عفان لينظر فيما بينهم قال فلما ركب وسار فقال له رجل من القوم يا أمير المؤمنين أترك في أمر قد قضى فيه عمر بن الخطاب قال فرد عثمان دابته وقال ما كنت لأنظر في أمر قد قضى فيه عمر ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يجبر الامام أحدا على أخذ هذا المال إذا أبي أخذه قال لا ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يذكر أن عمر بن الخطاب كان يدعو حكيم بن حزام فيعطيه عطاه قال فيأبى ذلك حكيم ويقول قد تركته على عهد من هو خير منك يريد النبي عليه الصلاة والسلام فيقول عمر اني أشهدكم عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ فلم يجبر عمر هذا على أخذ المال ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول انما تركه حكيم لحديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث الذي جاء ان خيرا لأحدكم أن لا يأخذ من أحد شيئا قالوا ولا منك يا رسول الله قال ولا مني

﴿تم كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم﴾



﴿وبليه كتاب الزكاة الثاني﴾

— كتاب الزكاة الثاني —

﴿ من المدونة الكبرى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه وسلم ﴾

— في زكاة الابل —

﴿ حدثنا ﴾ زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد بن أيوب وسليمان بن سالم عن سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم قال وقال مالك بن أنس في الساعي إذا أتى الرجل فأصاب له خمسا وعشرين من الابل ولم يجد فيها بنت مخاض ولا ابن لبون ذكر ان رب الابل يشتري للساعي بنت مخاض على ما أحب أو كره الا أن يشاء رب الابل أن يدفع منها ما هو خير من بنت مخاض فليس للمُصَتَّق أن يرد ذلك اذا طابت بذلك نفس صاحب الابل قال وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد رب المال أن يدفع ابن لبون ذكر اذا لم يوجد في المال بنت مخاض ولا ابن لبون (قال) ذلك الى الساعي ان أراد أخذه أخذه وإلا ألزمه بنت مخاض وليس له أن يمتنع من ذلك. قال مالك في الابل مثل أن يكون للرجل المائتا بعير فيكون فيها خمس بنات لبون أو أربع حقائق فقال لي مالك اذا كان السنان في الابل كان المُصَتَّق مخيراً في أى السنين شاء أن يأخذ أخذ ان شاء خمس بنات لبون وان شاء أخذ أربع حقائق فاذا لم يكن إلا سن واحدة لم يكن للساعي غيرها ولم يجبر رب المال على أن يشتري له السن الأخرى ﴿ قال مالك ﴾ واذا لم يكن في المال السنان جميعاً فالساعي مخير أى ذلك شاء كان على رب المال أن يأتيه به على ما أحب رب الابل أو كره ويجبر على ذلك قال والساعي في ذلك مخير ان شاء أخذ أربع حقائق وان شاء خمس بنات لبون وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يأمر بأن يباد في النعم بعد عشرين ومائة من الابل اذا أخذ منه حقتين فزادت (فقال) لم يكن مالك يقول يرجع الى النعم اذا صارت الفريضة في الابل لم يرجع في النعم ﴿ قال سحنون ﴾ الا أن ترجع الابل الى أقل من فريضة الابل فترجع الى

الغنم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما زاد على عشرين ومائة ففي كل
 أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والنبي عليه الصلاة والسلام ابتداءً الفرض من
 خمس ﴿ قال أشهب ﴾ وقاله عمر قال عمر في أربع وعشرين من الإبل فدونها الغنم
 في كل خمس شاة فأنما قال فدونها ثم قال وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض
 فإن لم تكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت
 لبون حتى انتهى إلى عشرين ومائة في تسمية أسنان الزكاة فقال فما زاد على عشرين
 ومائة من الإبل ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة ولم يقل فيما زاد على
 ذلك ففي كل خمس شاة إلى أربع وعشرين كما ابتداءً به الصدقة وقاله النبي عليه الصلاة
 والسلام وهو الذي ابتداءً تسعين الفريضة وسنتها ﴿ قلت ﴾ أليس إنما يأخذ مالك
 في صدقة الإبل بما في كتاب عمر بن الخطاب الذي زعم مالك أنه قرأه فقال نعم
 ﴿ قلت ﴾ أرايت قولهم في عشرين ومائة حقتان فما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي
 كل خمسين حقة إنما يعني بالزيادة ما زاد على عشرين ومائة والحقتان في الإبل كما هما
 (فقال) لا ولكن تسقط الحقتان ويرجع إلى أصل الإبل وتلغى الفريضة الأولى
 الحقتان اللتان وجبتا فيها إذا زادت على عشرين ومائة واحدة فصاعداً ويرجع إلى
 الأصل فيؤخذ من كل أربعين بنت لبون ويؤخذ من كل خمسين حقة ﴿ قلت ﴾
 فإن زادت على عشرين ومائة واحدة (فقال) المصدق بخير إن شاء أخذ ثلاث بنات
 لبون وإن شاء أخذ حقتين ﴿ قلت ﴾ له وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾
 وكان ابن شهاب يخالف مالكاً في هذه المسألة يقول إذا زادت واحدة على عشرين
 ومائة ففيها ثلاث بنات لبون إلى أن تبلغ ثلاثين ومائة وفي ثلاثين ومائة حقة وابتنا
 لبون وفي ثلاثين ومائة يتفق قول ابن شهاب ومالك ويختلفان فيما بين أحد وعشرين
 ومائة إلى تسع وعشرين ومائة لأن مالكاً يجعل المصدق بخيراً إن شاء أخذ حقتين
 وإن شاء أخذ ثلاث بنات لبون وابن شهاب كان يقول ليس المصدق بخيراً ولكنه
 يأخذ ثلاث بنات لبون لأن فريضة الحقتين قد انقطعت ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ورأيت

على قول ابن شهاب لان ذلك ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام وعن عمر اذا
 زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فأراهم
 ثلاث بنات لبون على كل حال كانت ثلاث بنات لبون في الابل أو لم تكن كانت
 فيها السنان جميعاً أو لم تكن إلا احدهما أو لم يكونا فيها جميعاً فذلك كله عندي
 سواء وعلى رب الابل أن يأتيه بثلاث بنات لبون على ما أحب أو كره وليس
 للساعي أن يأخذ الا ثلاث بنات لبون وان أراد أخذ الحقائق فليس ذلك له ﴿قال﴾
 وقال مالك اذا كانت الابل ثلاثين ومائة ففيها حقة وابنتا لبون في الخمسين منها
 حقة وفي الثمانين منها ابنتا لبون فاذا كانت أربعين ومائة فابنة لبون وحقتان في
 الاربعين بنت لبون وفي المائة حقتان فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق في
 كل خمسين حقة فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون في كل أربعين بنت
 لبون فاذا كانت سبعين ومائة فحقة وثلاث بنات لبون فاذا كانت ثمانين ومائة فحقتان
 وابنتا لبون فاذا كانت تسعين ومائة فثلاث حقائق وبنت لبون في كل خمسين حقة
 وفي الاربعين بنت لبون فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون
 فلما اجتمع فيها السنان كان المصدق الآن بالخيار ان شاء أخذ الحقائق وان شاء أخذ
 بنات لبون اذا كانت في الابل فان لم يجد الا حقائقاً أخذها وان لم يجد الا بنات لبون
 أخذها وان لم يجد واحداً من السنين كان الساعي غير آتي ذلك شاء كان على رب
 المال أن يأتيه به على ما أحب أو كره ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يجد المصدق في الابل
 السن التي وجبت فيها يأخذونها ويأخذ من رب المال زيادة دراهم أو غير ذلك تمام
 البسن التي وجبت له فقال لا ﴿قلت﴾ له فهل يأخذ أفضل منها ويرد على صاحب
 المال دراهم قدر ما زاد على السن التي وجبت له فيها (فقال) لا ألا ترى ان المصدق
 اشترى التي أخذ بالتى وجبت له وبالدراهم التي زاد ﴿قال ابن وهب﴾ وقال مالك في
 الرجل يشتري من الساعي شيئاً من الصدقة ان ذلك لا يصلح وان سعى له شيئاً من
 الاسنان لانه لا يدري ما نحوها ووصفها قال وذلك قبل أن يخرج الساعي واذا اشترى

الرجل الصدقة التي عليه بدين الى أجل لم يصلح لانه دين بدين ﴿قال أشهب﴾ وقد قال ابن أبي الزناد ان أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يكتب في عهود عماله على الساعي خصال كانت تكتب في عهود المال قبله قال أبو الزناد كنا نحدث أن أصلها كان من عمر بن الخطاب فكان منها أن ينهاتهم أن يدعوا من أحد فريضة أو شاة تحمل عليه بدين قليل أو كثير ﴿قلت﴾ له هذا قول مالك (فقال) نعم هو قوله وذلك أنه نهى عن أن يأخذ المصدق فيها دراهم من رباها أو يشتريها رباها من المصدق وان رسول الله عليه الصلاة والسلام قال العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله ابن لهيعة عن عمارة بن غزية الانصاري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم الانصاري أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فريضة الابل ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا ففيها شاة الى تسع فاذا بلغت عشرة ففيها شاتان الى أربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه الى أربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فان لم توجد بنت مخاض فان لبون ذكر فا زاد الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فا زاد الى ستين ففيها حقة طروقة الاجل فا زاد الى خمس وسبعين ففيها جذعة وما زاد الى تسعين ففيها ابنتا لبون فا زاد الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الاجل فا زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال نسخة كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام الذي كتب في الصدقة وهي عند آل عمر بن الخطاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبيد الله ابني ابن عمر حين أمر على المدينة فأمر عماله بالعمل بها ثم ذكر نحو هذا الحديث ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن قال نهى عمر بن الخطاب أن يشتري الرجل فريضته من الابل أو صدقته ﴿قال ابن وهب﴾ هو قاله عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله ﴿قال أشهب﴾ وقاله

عبد الله بن عمر لرجل سألته عن ذلك فقال لا تشتريها ولا تعد في صدقتك ولكن سلمها واقترب من غنم جارك وابن عمك مكانها ﴿ قال أشهب ﴾ وقال مالك وأحب إلى أن يترك المرء شراء صدقته وإن كان قد دفعها وقبضت منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً كانت عنده خمس من الإبل فلما كان قبل الحول بيوم هلكت منهن واحدة ثم نتجت منهن واحدة من يومها فحال عليها الحول وهي خمس بالتي نتجت فقال فيها شاة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإذا كانت الإبل لرجل ببعض البلدان وهي شئق^(١) قال قتلنا للمالك وما الشئق فقال هي الإبل التي لم تبلغ فريضة الإبل مثل الخمس والعشر والخمس عشرة والعشرين قال فيأتيه الساعي فيجده عنده ضأناً ومعزاً أو يجمده عنده ضأناً ولا يجمده عنده معزاً أو يجمده عنده معزاً ولا يجمده عنده ضأناً قال ينظر المصدق في ذلك فإن كان أهل تلك البلاد إنما أموالهم الضأن وهي جل أغنامهم وما يكسبون كانت عليهم الضأن فيأجب في الإبل يأتون بها وإن لم يجمده صاحب المال إلا معزاً فليبه أن يأتي بالضأن قال وإن كانت أموالهم المعز ووجد المصدق عند صاحب الإبل ضأناً لم يكن له على صاحب الضأن إلا المعز ولم يكن للمصدق أن يأخذ من الضأن إلا أن يرضى بذلك صاحب الضأن فيعطيه الضأن إنما عليه أن يأتي بالمعز (قال) وإذا بلغت الفريضة أن تؤخذ من الإبل فقد خرجت من أن تكون شئقاً

❦ في زكاة البقر ❦

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم يأخذ مالك بجديته الذي يذكر عن طاوس عن معاذ بن جبل في البقر قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي جاء في البقر في الأربعين مسنة أيؤخذ

(١) قوله (وهي شئق) الشئق فتح الشين المعجمة وفتح الدون هو ما بين الفريضتين في الإبل خاصة والأوقاص في البقر والغنم وقال أبو عبيد والشئق الوقص ما بين الفريضتين من الماشية وإنما سمي شئقاً لأن الساعي يكلف رب الإبل أن يأتيه بما ليس عنده ويشتهد عليه في ذلك وإن شق عليه مأخوذة من شئق البعير الذي يشق به ويضغط ويحمل على غير اختياره قاله محمد بن رشد اه من هامش الأصل مع بعض زيادة من كتب اللغة

فيها الذكر والاني (قال) أما الذي جاء في الحديث فإنه يأخذ مسنة وليس له أن يأخذ
 الا أنثى ﴿قلت﴾ والذي جاء في ثلاثين تبع أهو ذكر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك قال نعم ﴿أشهب﴾ عن سليمان بن بلال قال أخبرني يحيى بن سعيد أن طاوسا
 الجبائي حدثه قال بعث رسول الله عليه الصلاة والسلام معاذ بن جبل فأمره أن يأخذ
 من البقر الصدقة من كل ثلاثين تبيعا ومن كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ستين
 تبعين ومن كل سبعين تبيعا وبقرة مسنة على نحو هذا ﴿أشهب﴾ عن الزنجي أن
 اسماعيل بن أمية حدثه أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال لا يؤخذ من بقر حتى
 تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تابع جذع أو جذعة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت
 أربعين ففيها بقرة مسنة ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان ومحمد بن جابر عن أبي اسحاق
 عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب بمثل فعل معاذ بن جبل في ثلاثين تبع وفي
 أربعين مسنة ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم أن
 معاذاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء ﴿وقال ابن
 مهدي﴾ عن سفيان الثوري ومالك أن الجواميس من البقر ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد
 الوارث بن سعيد عن رجل عن الحسن مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة
 ابن غزيرة عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام
 لعمر بن حزم فرائض البقر ليس فيما دون ثلاثين من البقر صدقة فإذا بلغت ثلاثين
 ففيها عجل رابع جذع إلى أن تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة إلى أن
 تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها بقرة مسنة وعجل جذع حتى تبلغ ثمانين فإذا
 بلغت ثمانين ففيها مستتان ثم على نحو هذا بعد ما كان من البقر ان زاد أو نقص فعلى
 نحو فرائض أولها ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن رسول الله
 عليه الصلاة والسلام حين بعث معاذ بن جبل أمره بهذا وإن معاذاً صدق البقر كذلك
 ﴿قال ابن وهب﴾ وقال الليث سنة الجواميس في السعاية وسنة البقر سواء

— في زكاة النعم —

﴿قال﴾ وقال مالك إذا كانت النعم ربني كلها أو ما خضا كلها أو أكلة كلها أو خولا كلها لم يكن للمصدق أن يأخذ منها شيئاً وكان على رب المال أن يأتيه بجذعة أو ثنية مما فيه وفاء فيدفعها إلى المصدق وليس للمصدق إذا أناه بما فيه وفاء أن يقول لأقبلها ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يقول يأخذ ما فوق الثني أو ماتحت الجذع (فقال) لا يأخذ إلا الجذع أو الثني إلا أن يشاء رب المال أن يعطيه ما هو أفضل من ذلك ﴿قلت﴾ الجذع من الضأن والمغن في أخذ الصدقة سواء قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الذي يؤخذ في الصدقة من النعم الجذع أهو في الضأن والمغن سواء قال نعم ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤخذ تيس والتيس هو دون الفحل إنما يعد مع ذوات العوار والهرمة والسخال ﴿قال﴾ فقلت لمالك فما ذات العوار فقال ذات العيب ﴿قال﴾ وقال مالك إن رأى المصدق أن يأخذ ذات العوار أو التيس أو الهرمة إذا كان ذلك خيراً له أخذها ﴿قلت﴾ هل يحسب المصدق النماء والمريضة البين مرضها والعرجاء التي لا تالحق على رب النعم ولا يأخذها قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك يحسب على رب النعم كل ذات عوار ولا يأخذ منها والعمياء من ذات العوار ولا تؤخذ فيها ولا من ذوات العوار ﴿قلت﴾ وإن كانت النعم كلها قيد جربت قال على رب المال أن يأتيه بشاة فيها وفاء من حقه ﴿قلت﴾ وكذلك ذوات العوار إذا كانت النعم ذوات عوار كلها قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لا يأخذ المصدق من ذوات العوار إلا أن يشاء المصدق أن يأخذ إذا رأى في ذلك خيراً وأفضل ﴿قال﴾ وقال مالك إذا كانت عجائيل كلها أو فصلانا كلها أو سخالا كلها وفي عدد كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فعلى صاحب الأربعين من السخال أن يأتي بجذعة أو ثنية من النعم وعلى صاحب الثلاثين من البقر إذا كانت عجولا كلها أن يأتي ببيع ذكر وإن كانت فصلانا خمسا وعشرين فعليه أن يأتي بابة مخاض ولا يؤخذ من هذه الصغار شيء لأن عمر بن الخطاب قال نأخذ الجذعة والثنية ولا نأخذ الماخض ولا الأكلة ولا الربني ولا الخل

الغنم وذلك عدل بين غداء المال وخياره ﴿قال مالك﴾ وكذلك لو لم يكن عنده الا
 بزل (١) اشترى له من السوق ولم يعطه منها فكذلك اذا كان عنده الدون اشترى له
 من السوق فرة يكون ذلك خيراً مما عنده ومرة يكون شراً مما عنده ﴿قال مالك﴾
 ليس في الاوقاص من الابل والبقر والغنم شيء وانما الاوقاص فيما بين واحد الى تسعة
 ولا يكون في العقد وقص يريد بالعقد عشرة وقد سأل معاذ النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء ﴿قلت﴾ ارايت لو أن رجلاً له ثلاثون من
 الغنم توالدت قبل أن ياتي المصدق يوم فصارت أربعين اترى أن يزيكها عليه الساعي
 أم لا (فقال) يزيكها عليه لانها قد صارت أربعين حين أتاه ﴿قلت﴾ ولم وقد كان
 أصلها غير نصاب (قال) لانها توالدت فاذا توالدت فأولادها منها وفيها الزكاة وان
 كانت قبل ذلك غير نصاب لانها لما زادت بالولادة كانت كالنصاب وهو قول
 مالك ﴿قلت﴾ هل كان مالك يعزف أن المصدق يجمع الغنم ثم يفرقها فيخير رب
 المال أى الفرقتين شاء ثم يأخذ هو من الفرقة الاخرى (فقال) لم يعرفه وأكره
 قال مالك قد كان محمد بن مسلمة الانصارى لاتساق اليه شاة فيها وفاء من حقه الا
 أخذها ﴿قال﴾ وقال مالك من كانت له غنم أو بقر أو ابل يعتمل عليها ويعلفها ففيها
 الصدقة ان بلغت ما تجب فيها الصدقة ﴿قال﴾ وكان مالك يقول العوامل وغير
 العوامل سواء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزينة عن عبد الله بن أبي
 بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم في صدقة
 الغنم ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة فاذا بلغت أربعين شاة ففيها شاة الى
 عشرين ومائة فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها شاتان الى مائتي شاة فاذا
 كانت شاة ومائتي شاة ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة شاة فما زاد في كل مائة

(١) (بزل) البزل جمع بازل وهو كالكليل من الرجال قاله عياض رحمه الله تعالى اه من
 هامش الأصل وفي القاموس ناقة بازل وبزول جمعها بزل كركع وكتب وبوازل وذلك في ناسع
 سنه وليس بعده سن تسمي اه

شاة ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا يخرج في الصدقة
هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق وما كان من خليطين فانهما
يتراجعان بينهما بالسوية ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن
سالم وعبيد الله ابني ابن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام بنحو ذلك
﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن هشام بن عروة أخبره عن عروة بن الزبير
أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال في أول ما أخذ الصدقة للمصدقين لا تأخذوا
من حزرات الناس ^(١) شيئاً ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك وغيره وقد نهى عمر بن
الخطاب عن ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن ثور بن زيد الديلي عن ابن لعبد الله
ابن سفيان الثقي عن جده سفيان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقاً فكان
يعد على الناس بالسخلة فقالوا تعد علينا بالسخلة ولا تأخذها منا فلما قدم على عمر بن
الخطاب ذكر له ذلك فقال له عمر نعم تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها
ولا تأخذ الرثي ^(٢) التي وضعت ولا الأكولة ^(٣) شاة اللحم ولا الماخض الحامل ولا خل
الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء المال ^(٤) وخياره

❦ في زكاة الغنم التي تشتري للتجارة ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى غنم للتجارة فبارت عليه وأقامت عنده سنين
أيقومها كل سنة فيزكيها زكاة التجارة أم يزكيها زكاة السائمة كلها حال عليها الحول
عنده وجاءه المصدق (فقال) بل يزكيها زكاة السائمة كلها حال عليها الحول عنده وجاءه
المصدق أخذ منها صدقة السائمة ﴿قلت﴾ فإن أخذ منها المصدق اليوم زكاة السائمة
وباعها صاحبها من الغد أعليه في ثمنها زكاة (فقال) لا شيء عليه في ثمنها حتى يحول الحول

(١) (من حزرات الناس) الحزرات جمع حزرة بفتح الحاء وسكون الزاي هي خيار المال أي لا تأخذوا
من خيار أموال الناس شيئاً اهـ (٢) (الرثي) على وزن فعلى بضم الفاء هي الشاة وضعت حديثاً ويطلق أيضاً
على الشاة التي مات ولدها اهـ (٣) (قوله ولا الأكولة) في القاموس الأكولة العاقرة من الشياه والشاة تعزل
إلا كل اهـ (٤) (غذاء المال) غداء الغنم صغارها واحدها غذي كغني وخيارها كبارها اهـ كتبه مصححه

من يوم زكاها المصدق فاذا حال عليها الحول من يوم زكاها المصدق زكى ثمنها وهذا كله قول مالك فعلى هذا ققس ما يرد عليك من هذه الوجوه

— في زكاة ماشية القراض —

﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً أخذ مالا قراضاً فاشتري به غنماً فحال الحول على الغنم وهي عند المقارض فإن الزكاة على رب المال في رأس ماله ولا يكون على العامل شيء

— في زكاة ماشية الذي يدير ماله —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت من كان يدير ماله في التجارة فاشتري غنماً للتجارة فحال عليها الحول وجاءه شهره الذي يزكى فيه ماله ويقوم فيه ما عنده من السلع أيقوم هذه الغنم التي اشتراها مع سلعه التي عنده أم لا (فقال) لا يقوم الغنم مع السلع لأن في رقابها الزكاة زكاة السائمة فلا تقوم مع هذه السلع وإنما يقوم ما في يديه من السلع التي لبس في رقابها زكاة مثل العروض والريق والدواب والطعام والثياب لأنى إذا قومت الغنم فجاء حولها أردت أن أسقط عنها الزكاة فلا ينبغي أن أسقط عنها زكاة الماشية وهي غنم فأصرفها إلى زكاة التجارة فتقيم سنين هكذا وللغنم فريضة في الزكاة وسنة قائمة ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يتبع الغنم بالذهب للتجارة بعد ما زكى الذهب بثلاثة أشهر أو بأربعة أشهر متى يزكى (فقال) يستقبل بها حولا من يوم ابتاعها وإن كان اشتراها للتجارة فهذا يدل على ما قبله أن الغنم إذا اشترت خرجت من زكاة المال إلى زكاة الغنم . فكان ينبغي لهذا إذا كان عنده مال فضى للمال عنده ستة أشهر ثم اشترى به غنماً أنه يزكى الغنم إذا مضى لها ستة أشهر لأن المال قد مضى له ستة أشهر عنده فلما قال لنا مالك يستقبل بالغنم حولا من يوم اشتراها واسقط مالك عنه شهور الدنانير علمت أن الغنم إذا اشترت خرجت من زكاة المال وصارت إلى زكاة الغنم على كل حال وإن علمت كان المال يدار ولم أحفظ عن مالك أنه قال لى أن كان ممن يدير وإن كان ممن لا يدير ﴿ قلت ﴾ أ رأيت حين أمرته أن لا يقوم الغنم

مع عروضه التي عنده أرايت ان هو يباع النعم قبل أن يأتيه المصدق أنسقط عنه زكاة الماشية وزكاة التجارة (فقال) لا ولكن تسقط عنه زكاة الماشية ويرجع في زكاتها الى زكاة الذهب التي ابتاعها به فهو يزكيها من يوم أفاد الذهب وزكائها (قال) وهذا قول مالك (قال) وهذا بين لك أن النعم قد خرجت حين اشتراها من شهر زكاتها اذا حال عليها الحول وصارت أشهرها على حدة

— في زكاة الضأن والمعز والبقر والجواميس اذا اجتمعت —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكون عنده المعز والضأن يكون عنده من الضأن سبعون ومن المعز ستون قال عليه شاتان من الضأن واحدة ومن المعز أخرى ﴿قلت﴾ فإن كانت الضأن سبعين والمعز ستين (قال) يأخذ من الضأن ولا يأخذ من المعز لانه انما عليه شاة وانما يأخذ من الاكثر وانظر أبدا فإذا كان للرجل ضأن ومعز فان كان في كل واحدة اذا افرقت ما تجب فيه الزكاة أخذ من كل واحدة وان كان في واحدة ما تجب فيه الزكاة والاخرى لا تجب فيها الزكاة أخذ مما تجب فيها الزكاة ولم يأخذ من الاخرى مثل أن يكون له سبعون ضائلة وستون معزة فجميعها مائة وثلاثون ففيها شاتان فالسبعون لو كانت وحدها كانت فيها شاة والستون لو كانت وحدها كانت فيها شاة واذا كانت سبعين ضائلة وخمسين معزة فجميعها مائة وعشرون فانما فيها شاة واحدة فالقليلة تبع للكثيرة في هذا الموضع لانها انما فيها شاة واحدة فتؤخذ من الضأن وهي الاكثر ولو كانت ستين من هذه وستين من هذه أخذ المصدق من أيهما شاء ومثل ذلك الرجل تكون له مائة شاة وعشرون ضائلة وأربعون معزة فعليه شاتان في الضأن واحدة وفي المعز واحدة . ولو كانت ثلاثين معزة كانت عليه في الضأن شاتان ولم يكن عليه في المعز شيء لانها لو كانت وحدها لم يكن عليه فيها شيء وكذلك اذا كانت له ثلاثمائة ضائلة وتسعون معزة فانما عليه ثلاث شياه من الضأن ولم يكن عليه من المعز شيء لانها في هذا الموضع وقص ولو لم يكن عنده معز لم ينقص من الثلاث شياه شيئا ولا يكون في المعز حتى تبلغ مائة فتكون فيها شاة

وكذلك لو كانت ثلاثمائة ضائنة وخمسين ضائنة وخمسين معزة كان على رب الغنم أربع شياه تكون ثلاث ضائعات ويكون الساعي مخيراً في الرابعة ان شاء أخذ من الضأن وان شاء أخذ من الماعز لان هذه الشاة اعتدت فيها الضأن والمعر وان كانت الضأن ثلاثمائة وستين والمعر أربعين أخذ الأربعة من الضأن لان الرابعة من الضأن انما تمت بالمعر وكانت مثل ما لو كانت له ستون ضائنة وأربعون معزة فانما يؤخذ من الأكثر وهي الستون ولو كانت المعز ستين والضأن ثلاثمائة وأربعين أخذ ثلاث ضائعات ومعزة وان كانت مائتي ضائنة ومائة معزة أخذ منها ثلاثاً ضائتين ومعزة وان كانت ثلاثمائة وخمسين مائتي ضائنة وخمسين ومائة معزة أخذ من الضأن اثنتين ومن المعز واحدة وان كانت سبعين ومائة ضائنة وستين ومائة معزة أخذ ضائتين ومعزة وان كانت مائة وخمسا وسبعين ضائنة ومائة وخمسا وسبعين معزة أخذ منها ثلاثاً ضائنة ومعزة وكان المصدق مخيراً ان شاء أخذ الشاة الباقية من المعز وان شاء أخذها من الضأن وكذلك الذي تكون له الابل العرب والبخت على ما فسرنا في الغنم وكذلك الذي تكون له البقر الجواميس والبقر الأخرى ان يكون له عشرون من الجواميس وعشرة من غير الجواميس فعليه تباع من الجواميس ولو كانت أربعين جاموساً وثلاثين من البقر الأخرى أخذ من الجواميس مسنة ومن الأخرى تبعا منها ولو كانت أربعين جاموساً ومن الأخرى عشرين أخذ تبعين من الجواميس واحداً ومن الأخرى آخر وان كانت من الجواميس عشرين ومن الأخرى عشرين فالمصدق مخير ان شاء أخذ من هذه وان شاء من هذه فان كانت ثلاثين وثلاثين أخذ من هذه تبعا ومن هذه تبعا فلي هذا خذ هذا الباب ان شاء الله

— في زكاة ماشية المديان —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من كان عليه دين وله ماشية تجب فيها الزكاة والدين يحيط بقيمة الماشية ولا مال له غير هذه الماشية ان عليه الزكاة فيها ولا تبطل الزكاة عنه فيها للدين الذي عليه ابلا كانت أو بقرراً أو غنماً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وليس لأرباب الدين أن

يمنعوا المصدق أن يأخذ صدقته من أجل دينهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم
 هو قوله ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كانت عنده غنم قد حال عليها الحول وجاءه
 المصدق وعليه من الدين غنم مثلها بصفقتها وأسنانها أو كانت ابلاً وعليه من الدين ابل
 مثلها أو كانت بقرًا وعليه من الدين بقر مثلها (فقال) قال مالك عليه الزكاة ولا يضع
 عنه ما عليه من الدين الزكاة في الماشية وإن كان الدين مثل الذي عنده ﴿قلت﴾ فإن
 رفع رجل من أرضه حبًا أو تمرًا وعليه من الدين حب مثل مارع أو تمر مثل مارع
 (فقال) قال مالك لا يضع عنه دينه زكاة مارع من الحب والتمر وإنما يضع عنه من
 الدنانير والدراهم بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فإن كان لرجل عبد فضى يوم الفطر
 والعبد عنده وعليه من الدين عبد مثله بصفته (قال) لا زكاة عليه إذا لم يكن له مال
 ﴿قال﴾ والاموال الناضية بخالفة لهذا الذي ذكرت لك من الماشية والتمر والحب لأن
 الدنانير إذا كانت لرجل خال عليها الحول وعليه دين ثياب أو حيوان أو حب وما
 كانت من العروض والناض حسب الدين في الناض الذي عنده فإن بقي بعد دينه
 في يديه ما يجب فيه الزكاة زكاه والا لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال
 نعم ﴿قلت﴾ وما الفرق بين العين والماشية والثمار (فقال) لأن السنة إنما جاءت في
 الضمارة وهو المال المحبوس في العين وإن السعاة إنما يأخذون الناس بزكاة مواشيهم
 وثمارهم ولا يأخذونهم بزكاة العين ويقبل منهم قولهم في العين ألا ترى أن رسول الله
 عليه الصلاة والسلام وأبا بكر وعمر وعثمان والخلفاء كانوا يبعثون الخراس في الثمار
 أول ما تظيب فيخرون على الناس لاحضاء الزكاة . ولما للناس في ذلك من تعجيل
 منافعهم بثمارهم ولا يؤمرون فيه بقضاء ما عليهم من الدين ثم يخرص عليهم وكذلك
 في المواشي تبعث السعاة وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس هذا شهر زكاتكم
 فمن كان عليه دين فليقضه حتى تحصل أموالكم فتؤدوني منها الزكاة فكان الرجل
 يحصى دينه ثم يؤدي مما بقي في يديه إن كان مابق في يديه تجب فيه الزكاة ﴿ابن
 مهدي﴾ عن أبي عبد الرحمن عن طلحة بن النضر قال سمعت محمد بن سيرين يقول

كانوا لا يرصدون الثمار في الدين وينبغي للعين أن ترصد في الدين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين قال كان المصدق يحيى فأين مارأى زرعاً قائماً أو ابلاً قائماً أو غنماً قائمة أخذ منها الصدقة

﴿ في زكاة ثمن الغنم اذا بيعت ﴾

﴿ وسألت ﴾ ابن القاسم عن الرجل تكون له الغنم تجب في مثلها الزكاة فيحول عليها الحول فيبيعها قبل أن يأتيه المصدق (فقال) لا زكاة عليه فيها للمصدق ولكن يزكي الثمن مكانه لان الحول قد حال على الغنم وانما يحسب للمال من يوم أفاد الغنم ثم يحسب للمال من ذي قبل سنة من يوم زكى المال ثم تجب فيه الزكاة أيضاً ان كان عشرين ديناراً فصاعداً قال وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو كانت لرجل أربعون شاة فحال عليها الحول فاستهلكها رجل بعد ما حال عليها الحول قبل أن يأتيه المصدق فأخذ قيمتها دراهم (فقال) يزكى الدراهم مكانه لان الحول قد حال على الغنم ﴿ قلت ﴾ فان أخذ قيمة غنمه ابلاً (قال) فقال يستقبل بالابل حولاً من ذى قبل ولا شئ عليه حتي يحول الحول على الابل من ذى قبل ﴿ قلت ﴾ وتكون عليه زكاة القيمة ان كانت القيمة تبلغ ما تجب فيه الزكاة لانه اذا قبض الابل صار قابضاً للدين (قال) لا لان مالكا قال لى في رجل كانت عنده دراهم فابتاع بها سلعة للتجارة ثم باعها بعد الحول بذهب تجب في مثلها الزكاة فلم يقبض تلك الذهب حتى أخذ بها عرضاً من العروض للتجارة (قال) لا زكاة عليه حتى يبيع العروض وينض ثمنها في يديه وكذلك الابل والبقر اذا أخذت من قيمة الغنم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أخذ قيمتها بقرأ قال نعم لا شئ فيها ﴿ قلت ﴾ فان أخذ في قيمتها غنماً فكانت أقل من أربعين (فقال) لا شئ فيها ﴿ قلت ﴾ فان أخذ قيمتها غنماً عددها أربعون فصاعداً (قال) لا شئ عليه فيها وقد كان عبد الرحمن يقول عليه في الغنم التي أخذ الزكاة (وقوله) لا زكاة عليه هو أحسن وكانه باع الغنم بغيره والثلث لثمنه ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يرث الغنم أو يبتاعها فقيم عند حوله ثم يبيعها (فقال) قال لى مالك ان كان ورثها أو اشتراها لثمنها ولم

يشتريها للتجارة فلا أرى عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم قبض ثمنها إذا كان المصدق لم يأت به وقد حال عليها الحول فباعها فلا زكاة عليه فيها ولا في ثمنها حتى يحول الحول على ثمنها (قال) ولا أرى عليه الشاة التي كانت وجبت عليه في زكاتها إلا أن يكون باعها فراراً من الساعي فإن كان باعها فراراً من الساعي فعليه الشاة التي كانت وجبت عليه وهو أحسن من القول الذي روى عنه وأوضح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال لي مالك بعد ذلك أرى عليه في ثمنها الزكاة إن كان باعها بعد ما حال عليها الحول كان اشتراها لقنية أو ورثها قال ومعنى القنية السائمة فأرى في ثمنها الزكاة يوم يبيعها مكانه ولا ينتظر أن يحول الحول على الثمن ﴿ قال ﴾ فقلت له فإن باعها بعد ستة أشهر من يوم ورثها أو ابتاعها (قال) أرى أن يحتسب بما مضى من الشهور ثم يزكى الثمن (قال) فرددتها عليه عاماً بعد عام فثبت على قوله هذا ولم يختلف فيه وهذا قوله الذي فارقه عليه آخر ما فارقه وهو أحب قوليه إلى ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو كانت عندي أربعة من الإبل فحال عليها الحول فبعتها بعد ما حال عليها الحول أ يكون علي في ثمنها زكاة يوم بعتها فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهي عندك مخالفة للتي كانت تجب فيها الزكاة إذا بعتها بعد الحول قبل أن أزكيها (قال) نعم قال وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن كانت هذه الإبل تجب فيها الزكاة فلما حال عليها الحول صدقتها ثم بعتها بدنانير بعد ما أخذت صدقتها بأشهر متى أزكي ثمنها (فقال) حتى يحول على الدنانير الحول من يوم زكيت الإبل قال وهو قول مالك ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أ رأيت الرجل يكون عنده الذهب فيبتاع بها غنماً أو إبلًا أو بقرًا متى يزكيها (فقال) حتى يحول الحول على الغنم من يوم اشتراها أو البقر أو الإبل ولم يجعلها مثل الغنم التي تباع بالدنانير

❦ في تحويل الماشية في الماشية ❦

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك فالغنم تباع بالإبل أو البقر والبقر تباع بالغنم (قال) ليس في شيء من هذه زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم اشتري الإبل أو البقر والغنم التي صارت في يديه وإنما شراؤه الإبل بالغنم وإن مضى للغنم عنده ستة أشهر بمنزلة

مالو كان عنده ذهب أو ورق فأقامت عنده ستة أشهر ثم اشترى بها الإبل أو بقراً أو
 غنماً فانه يستقبل بالماشية من يوم اشتراها حولاً ولا ينظر في هذا إلى اليوم الذي أفاد
 فيه الدنانير والدرهم وإنما ينظر في هذا إلى يوم اشترى الماشية بالدنانير والدرهم فيحسب
 من ذلك اليوم حولاً ثم يزكى قال مالك لأن حول الأولى قد انتقض ﴿ قال مالك ﴾
 وإن اشترى بالغنم بعد ماضى لها ستة أشهر من يوم أفادها غنماً فعليه زكاة الغنم كما هي
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت الغنم التي أفاد لما مضى لها عنده ستة أشهر باعها وكانت
 عشرين ومائة فباعها بثلاثين شاة (فقال) لا زكاة عليه فيها إذا حال عليها الحول ﴿ قلت ﴾
 له فإن باعها بأربعين (فقال) إذا مضى لها ستة أشهر من يوم اشتراها زكاتها شاة واحدة
 وذلك أن هذه الستة الأشهر أن أضيفت إلى الستة الأشهر التي كانت الغنم الأولى
 عنده فيها فزكى هذه التي عنده لأن كل من باع غنماً بغنم وإن كانت مخالفة لها فكأنها
 هي لأن ذلك مما إذا أفيد ضم بمضيه إلى بعض وزكى زكاة واحدة وهو مما يجمع في
 الصدقة ولو باعها بابل لم يكن عليه زكاة واستقبل بها حولاً لأنها صنفان لا يجمعان
 في الزكاة فلما كانا لا يجمعان في الزكاة انتقض حول الأولى وصارت هذه الثانية فائدة
 شراء كرجل كانت عنده دنانير تجب فيها الزكاة فأقامت ستة أشهر فاشترى بها إبلًا
 تجب فيها الزكاة أو غنماً فانتقض حول الدنانير لأن الدنانير وما اشترى مما لا يجمع
 بمضيه إلى بعض في الزكاة فلما كان لا يجمع بمضيه إلى بعض انتقض حول الدنانير وكان
 ما اشترى من الإبل والبق والغنم فائدة شراء يستقبل بها حولاً من يوم اشتراها
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن كان له نصاب إبل فباعها قبل الحول بنصاب غنم أنه لا
 يزكى الغنم حتى يحول على الغنم الحول من يوم اشتراها وليس عليه في الإبل شيء إذا لم
 يحل الحول على الإبل (قال) فإذا حال الحول على الإبل فباعها بنصاب ماشية يريد
 بذلك الهرب من الزكاة أخذ منه المصدق زكاة الإبل ﴿ قلت ﴾ فإن كانت زكاة الغنم
 أفضل وخيراً للمصدق (قال) لا يأخذ من الغنم شيئاً ولكن يأخذ من الإبل لأن
 الغنم إنما تجب فيها الزكاة من يوم اشتراها فإذا ذهب المصدق يأخذ من الغنم لم

تجب له الزكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ لم إذا باعها بعد الحول وهي مما تجب فيها الزكاة هذه الابل بنصاب من الغنم ولم يكن فاراً أسقطت عنه الزكاة (قال) لان حوله عند مالك هو اتيان المصدق وليس السنة ﴿قلت﴾ أرايت لو باعها بدنانير بعد ما حال عليها الحول ولم يكن فاراً أكانت تجب عليه الزكاة في الدنانير ساعة باعها (قال) نعم قال وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ والدنانير مخالفة لما سواها مما بيعت به هذه الابل ﴿قلت﴾ أرايت ان أقام الثمن ثمن هذه الابل على المشتري ولم يكن قبضه البائع أعواماً (قال) يزكيه زكاة واحدة وهي التي كانت وجبت عليه حين باع الابل وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان قد أخذ الثمن فأسلمه فأقام سنتين ثم أخذه (قال) يزكيه الآن زكاة سنتين

﴿ في زكاة فائدة الماشية ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك من كانت له ماشية ابل أو بقر أو غنم ورثها بعد ما حال عليها الحول عند الميت ثم جاءه المصدق فليس على من ورثها شيء حتى يحول عليها الحول عند من ورثها من ذي قبل فاذا مر بها الساعي وهي عند من ورثها لم يفرقوها أخذ منها الصدقة عنهم وكانوا بمنزلة الخطاء يترادون فيها اذا كان الورثة غير واحد فن كان شاؤه ما تجب فيه الصدقة فهو خليط لمن تجب عليه الصدقة ولمن هو أكثر غنماً ومن لم يكن شاؤه تجب فيه الصدقة فليس هو بخليط ولا غرم عليه ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك الابل والبقر ﴿ قال مالك ﴾ وان كانوا يفرقونها أخذت من كل واحد منهم صدقته على حساب ما يؤخذ من الرجل اذا لم يكن خليطاً اذا كانت في ماشية كل واحد منهم ما تجب فيه الصدقة ﴿ قال مالك ﴾ ومن ورث غنماً فكانت عنده فجاءه المصدق قبل أن يحول عليها الحول من يوم ورثها فليس عليه فيها شيء وليس عليه شيء فيما يستقبل حتى يمر به الساعي من عام قابل فيصدقته مع من يصدق ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا مر به الساعي قبل أن يستكمل السنة فاستكمل السنة بعد ما مر به الساعي أيجب عليه أن يصدقها (فقال) لا يجب عليه أن يصدقها الا أن يأتي الساعي من

السنة المقبلة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك من كان له نصاب ماشية من غنم فأفاد قبل أن يحول عليه الحول ابلا تجب في مثلها الزكاة أولا تجب في مثلها الزكاة أنه انما يزكي الغنم وحدها وليس عليه أن يضيف الابل الى الغنم ولكن ان كانت الابل مما تجب في مثلها الزكاة زكاها اذا مضى لها سنة من يوم أفاد الابل (قال) وانما تضاف الغنم الى الغنم والبق الى البقر والابل الى الابل اذا كان الاصل الذي كان عند ربها قبل أن يفي هذه الفائدة نصاب ماشية فانه يضيف ما أفاد من صنفها اليها اذا كان الاصل نصابا فيزكي جميعها وان لم يقد الفائدة قبل أن يحول الحول الا يوم زكاها مع النصاب الذي كان له ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أفاد ماشية وله نصاب ماشية فأفادها بعد الحول قبل أن يأتيه المصدق انه يزكي ما أفاد بعد الحول مع ماشيته اذا كان ذلك قبل أن يأتيه المصدق فان آناه المصدق وماشيته مائتا شاة وشاة فزله فهلك منها شاة قبل أن يسعى عليه بعد ما نزل به فانه يزكي على ما بقي ولا يزكي مامات منها ﴿قلت﴾ فلو كانت عنده ثلاثون شاة فورث قبل أن يأتيه الساعي بيوم عشرة من الغنم (فقال) لا زكاة عليه في شيء من هذه حتى يحول الحول من يوم أفاد العشرة ﴿قلت﴾ لم فقال لي لان هذه لم تكن نصابا ولان الفائدة لم تكن ولادة الغنم وانما الفائدة ها هنا غنم غير هذه الغنم ولا تشبه هذه الفائدة ما ولدت الغنم لان كل ذات رحم فولدها بمنزلها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا كانت له نصاب ماشية تجب فيها الزكاة فلما كان قبل الحول بيوم رجعت الى مالا زكاة فيها ثم أفاد من يومه ذلك ما ان أضافه اليها كانت فيها الزكاة (فقال) لا زكاة فيها ﴿قلت﴾ لم فقال لان الفائدة ليست منها ولانها لما رجعت الى مالا زكاة فيها قبل ان يحول عليها الحول فكأنه لم يكن له في الاصل غيرها ﴿قلت﴾ فان لم يكن هلك منها قبل الحول شيء ولكنها حال عليها الحول فزكاها ثم هلك بعضها فرجعت الى مالا زكاة فيها ثم أفاد قبل الحول من يوم زكاها ما ان جمعها اليها وجبت فيها الزكاة أيضا فيهما اليها ويزكي جميعهما أم لا (فقال) لا زكاة عليه فيها اذا انقصت الاولى مما تجب فيه

الزكاة بعد ما زكاهها أو قبل أن يزكياها فإنه يضم الأولى إلى الفائدة الآخرة ثم
 يستقبل بهما حولاً من يوم أفاد الفائدة الآخرة فإن حال الحول وفيها ما تجب فيه
 الزكاة زكاهما وإن حال الحول وفيها ما لا تجب فيه الزكاة ثم أفاد فائدة أخرى ضم
 المالين جميعاً إلى الفائدة الآخرة واستقبل بهذا المال كله حولاً من يوم أفاد الفائدة
 الآخرة وكذلك الدنانير والدرهم والابل والبقر ﴿قالت﴾ وهذا قول مالك قال نعم
 ﴿قالت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قتل والده فقفى له على عاقلة القاتل بمائة من الابل
 فلم يقبضها إلا من بعد أعوام أيزكياها ساعة قبضها أم ينتظر حتى يحول الحول عليها
 (قال) ينتظر حتى يحول عليه الحول من يوم قبضها ﴿قالت﴾ وهذا قول مالك
 قال نعم ﴿قالت﴾ أرأيت المرأة إذا تزوجت على ابل بأعيانها خمسين من الابل فلم
 تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ثم قبضتها بعد الحول (فقال) عليها أن تزكياها
 وليست التي بأعيانها كالتي بغير أعيانها لأن التي بغير أعيانها انما ضمناها من الزوج
 وهذه التي بأعيانها قد ملكتها بأعيانها يوم عقدة النكاح وضمناها منها وهذا رأي (قال)
 وذلك أني سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة بمدين تعرفها عنده فوجب النكاح
 ثم هلك الرأسان قبل أن تقبضهما ممن هلاكما أمن الزوج أم من المرأة (فقال) بل
 من المرأة ﴿قالت﴾ أرأيت ان تزوجت على ابل بأعيانها أو على غنم بأعيانها أو على
 نخل بأعيانها فأثمرت النخل عند الزوج وحال الحول على الماشية عند الزوج ثم قبضت
 المرأة ذلك من الزوج بعد الحول (فقال) عليها زكاتها حين قبض ولا تؤخر حتى
 يحول الحول من يوم قبض وليس الابل وما ذكرت اذا كانت بأعيانها مثل الدنانير
 لأن هذه الابل وما ذكرت اذا كانت بأعيانها فتلقها من المرأة اذا هي تلفت ﴿قالت﴾
 أتحفظ عن مالك أنه جعل عليها زكاتها اذا هي قبضتها ولا يأمرها أن تنتظر حولاً
 مثل ما أمرها في الدنانير (قال) لا أحفظه عن مالك ولكن مالك قال لي اذا ورث
 الرجل غنماً زكاهها اذا حال الحول عليها ولم يقل لي قبض أو لم يقبض ﴿قال﴾ وقال
 لي مالك في القوم يرثون الغنم وقد أقامت عندهم حولاً انه لا زكاة على أيهم فيها

وانهم لا تجب عليهم فيها الزكاة حتى يمر بها حول فاذا مر بهم حول كانوا بمنزلة
الخطاء ولم يقل قبضوا أو لم يقبضوا ﴿قَالَ﴾ وقال مالك في الدنانير اذا هلك رجل
فاوصى الى رجل فباع تركته وجمع ماله فكان عند الوصي ما شاء الله انه لا زكاة
عليهم فيما اجتمع عند الوصي ولا فيما باع لهم ولا فيما نض في يده من ذلك حتى
يقسموه ويقبضوه ثم يحول الحول بعد ما قبضوا وهذا اذا كانوا كباراً فان كانوا
صغاراً كان الوصي قابضاً لهم وكانت عليهم الزكاة من يوم نض ذلك في يد الوصي
﴿قَالَ﴾ فان كانوا صغاراً وكباراً فلا يكون على الصغار زكاة أيضاً فيما نض في يد
الوصي حتى يقاسم لهم الكبار فاذا قاسم لهم الكبار كان الوصي قابضاً لهم لحصتهم
فيستقبل بحصتهم حولاً من يوم قاسم الكبار ويستقبل للكبار أيضاً حولاً من يوم
قبضوا فقال نعم ﴿قَالَ﴾ وهو قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ولكن قال لي
مالك ليس على الكبار زكاة حتى يقسموا ويقبضوا فاذا كانت المقاسمة بين الصغار
والكبار كان ذلك مالا واحداً حتى يقسموا لأنه مائل منه فهو من جميعهم فلا يكون
قبض الوصي قبضاً للصغار الا بعد المقاسمة اذا كان في الورثة كبار فلي هذا فقس
كل فائدة فيدها صغير أو كبير أو امرأة من دنانير أو دراهم ﴿قَالَ﴾ أرايت
لو أن رجلاً ورث مائة دينار غائبة عنه فخال عليها أحوال كثيرة قبل أن يقبضها وهي
عند الوصي ثم قبضها أعلى الزكاة فيها لما مضى (فقال) لاشئ عليه فيها ويستقبل بها
حولاً من يوم قبضها الا أن يكون وكل قبضها أحداً فان كان وكل قبضها أحداً
فزكاتها تجب عليه من يوم قبضها الوكيل وان لم تصل اليه من بعد قبض الوكيل
حتى حال عليها الحول فعليه فيها الزكاة ﴿قَالَ﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قَالَ﴾
فلو ورث رجل مائة تجب فيها الزكاة فخال عليها الحول قبل أن يقبضها وهي في يد
الوصي أعلى الزكاة فقال نعم ﴿قَالَ﴾ فما فرق بين هذه النعم والدنانير (فقال)
لا تشبه النعم الدنانير لان النعم لو كانت لرجل وعليه دين يفرقها زكي النعم والدنانير
اذا كانت لرجل وعليه دين يفرقها وليس له غير ما كان دينه فيها لم تكن عليه

الزكاة والذي ورث الدنانير لا تصير الدنانير في ضمانه حتى يقبضها فانما تكون عليه
 فيها ورث من الدنانير الزكاة اذا صارت الدنانير في ضمانه ويحول عليها بعد ذلك حول
 فاما ما لم تصر في ضمانه فلا زكاة عليه فيها * ومما بين لك أيضاً الفرق بينهما أن الرجل
 لو ورث مالا ناضاً غائباً عنه لم يكن ينبغي أن يزكى عليه وهو غائب عنه خوفاً أن
 يكون صاحبه الذي ورثه مدياناً أو يرهقه دين قبل محل السنة والغنم لو ورثها وهي
 غائبة عنه أو حاضرة ثم لحقه دين لم يضع الدين عنه ما وجب عليه من الزكاة فهذا
 يدلك أيضاً * ابن وهب * عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما قالوا
 ليس في الابل المتفرقة صدقة الا أن تضاف الى ابل فيها صدقة وقال يحيى أما زكاة
 الابل والبقر والغنم فانها تصدق جميعاً في زمان معلوم وان كان اشترى بعضها قبل
 ذلك بشهر

❦ في الرجل يموت بعد ما حل الحول على ماشيته ولم يأتها المصدق ويوصى بزكاتها ❦

❦ قلت ❦ رأيت من له ماشية تجب فيها الزكاة لحال عليها الحول ولم يأتها المصدق
 فهلك رب الماشية وأوصى بأن يخرج صدقة ماشيته فجاء الساعي أنه يأخذ صدقة
 الماشية التي أوصى بها الميت (فقال) ليس للساعي أن يأخذ من الورثة الصدقة ولكن
 على الورثة أن يفرقوها على المساكين وفيمن تحمل لهم الصدقة الذين ذكر الله ❦ قلت ❦
 لم لا يكون للمصدق أن يأخذ من الورثة الصدقة وقد أوصى بها الميت (فقال) لان
 مالكاً قال اذا جاء المصدق وقد هلك رب الماشية فلا سبيل للمصدق على الماشية وان
 كان الحول قد حال عليها قبل أن يموت ربها (قال مالك) وليست مثل الدنانير فلما
 أوصى الميت بأن يخرج صدقتها فانما وقعت وصيته للذين ذكر الله تبارك وتعالى
 لهم في كتابه الذين تحمل لهم الصدقة وليس لهذا العامل عليها سبيل ❦ قلت ❦ أكان
 مالك يجعل هذه الوصية في الثلث فقال نعم ❦ فقلت ❦ فبدأ وصيته هذه في الماشية
 على الوصايا في قول مالك فقال لا ❦ قلت ❦ لم فقال لان الزكاة لا تجب عليه الا
 بآتيان الساعي ولا يكون ذلك على من ورث ذلك وذلك أن المشتري والموهوب له

والوارث كل مفيد فلا زكاة عليهم في فائدة الا أن يضاف ذلك الى ابل أو بقر أو غنم تجب فيها الصدقة تضاف الغنم الى الغنم والبقر الى البقر والابل الى الابل ولا تضاف الابل الى البقر ولا الى الغنم ولا تضاف الغنم الى الابل ولا الى البقر ولا تضاف البقر الى الابل ولا الى الغنم فإذا مات الرجل قبل أن يأتيه الساعي وأوصى بها فليست بمبدأة وإنما تكون مبدأة في قول مالك ما قد وجب على الميت قبل موته مثل الدنانير يموت الرجل وعنده دنانير أو دراهم قد وجبت فيها الزكاة فليس على الورثة أن يؤدوا عن الميت زكاة الدنانير التي قد وجبت عليه الا أن يتطوعوا بذلك أو يوصى بذلك الميت فإن أوصى بذلك الميت كان ذلك في رأس ماله ﴿قال﴾ فقلت للمالك فالرجل يهلك ويترك عليه زكاة وعق رقبة من ظهار أو قتل نفس وقد أوصى الميت بأن يؤدي جميع ذلك بأيهم يبدأ إذا لم يكن يحمل الثلث جميع ذلك (قال) يبدأ بالزكاة ثم بالعق الواجب من الظهار أو قتل النفس ولا يبدأ أحدهما على صاحبه ويبدآن على العتق التطوع والعتق التطوع بميته يبدأ على ماسواه من الوصايا

❦ في الدعوى في الفائدة ❦

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يأتيه المصدق وفي ماشيته ما يجب في مثلها الزكاة فيقول إنما أفدتها منذ شهرين أو نحو ذلك أو أقل من ذلك (فقال) مالك إذا لم يجد أحداً يعلم ذلك غيره كان القول قوله وصدقه فيما قال ولم يأخذ منها شيئاً

❦ في دفع الصدقة الى الساعي ❦

﴿قلت﴾ أرأيت إذا كان مصدق يعدل على الناس فأتى المصدق الى رجل له ماشية تجب في مثلها الزكاة فقال له الرجل قد أدت صدقتها الى المساكين (فقال) لا يقبل قوله هذا لان الامام عدل فلا ينبغي لأحد أن يمنعه صدقتها ﴿قلت﴾ هذا قول مالك قال نعم إذا كان مثل عمر بن عبد العزيز ﴿قلت﴾ أرأيت إذا حال الحول على ماشية الرجل عنده أوجب عليه أن يزكها أم ينتظر الساعي حتى يأتي (قال) ان خفي له

فليضعها مواضعها اذا كان الوالى ممن لا يعدل وان كان من أهل العدل انتظره حتى يأتي له ولا ينبغي له أن يخرجها وان كان ممن لا يعدل وخاف أن يأتيه ولا يقدر على أن يخفيها عنهم فليؤخر ذلك حتى يأتيه ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا خفي لرب الماشية أمر ماشيته عن هؤلاء السعاة ممن لا يعدل فليضعها مواضعها ان قدر على ذلك فان أخذوها منه أجزأه قال وأحب الي أن يهرب بها عنهم ان قدر على ذلك ﴿ قال ﴾ وأخبرني مالك أن ابن هريرة كان اذا جاءت غنم الصدقة المدينة امتنع من شراء اللحم من السوق تلك الايام ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أن أبا سعيد الخدري وسعد بن مالك وأبا هريرة وعبد الله بن عمر قالوا كلهم يجرى ما أخذوا وان فعلوا ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال ابراهيم النخعي وسعيد بن جبیر يحسب ما أخذ العاشر ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال أنس والحسن ما أعطيت في الطرق والجنور فهو صدقة ﴿ ابن لهيعة ﴾ والليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن حدثه عن أنس بن مالك قال أتى رجل من بني تميم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اذا أديت الزكاة الى رسولك فقد تبرأت منها الى الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اذا أديتها الى رسولى فقد تبرأت منها ولك أجرها وأنها على من بدلها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني من أثق به عن رجال من أهل العلم أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال أما والله لولا أن الله قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ما تركتها جزية عليكم تؤخذون بها يدي ولكن أدوها اليهم فلكم برها وعليهم ثمنها ثلاث مرات ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وجابر ابن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وحذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وأبا قتادة وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة وعائشة وأم سلمة ومحمد بن كعب القرظي ^(١) ومجاهدا

(١) محمد بن كعب القرظي ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن له حجة قاله الترمذي

وعطاء والقاسم وسالما ومحمد بن المنكدر وعروة بن الزبير وربيعة بن أبي عبد الرحمن
ومكحول والقمقاع بن حكيم وغيرهم من أهل العلم كلهم يأمر بدفع الزكاة الى
السلطان ويدفعونها اليهم

❦ في زكاة ماشية الخطاء ❦

❦ قلت ❦ ما الذي يكون به الناس في الماشية خطاء (قال) سألنا مالكا عن أهل
قرية تكون لهم أغنام فإذا كان الليل انقلب الى دور أصحابها والدور مفترقة تبنت
عندهم يحلبونها ويحفظونها فإذا كان النهار غداها رعاها أو راع واحد فجمعوها من
بيت أهلها فانطلقوا بها الى مراعيها فرعوها بالنهار وسقوها فإذا كان الليل راحت
الى أربابها على حال ما وصفت لك أيكون هؤلاء خطاء (فقال) نعم وإن اقرقوا في
المبيت والحلاب إذا كان الدلو والمراح والراعي واحداً وإن اقرقوا في الدور فأراهم
خطاء ❦ قلت ❦ أرايت أن فرقها الدلو فكان هؤلاء يسقون على ما يمتعون منه
أصحابهم وأصحابهم يسقون على ما يمتعونهم منه (فقال) سمعت مالكا يقول إذا
كان الدلو والمراح والراعي واحداً وإن تفرقوا في المبيت والحلاب فهم خطاء قال
والرعاة عندي وإن كانوا رعاة كثيرة يتعاون فيها فهم عندي بمنزلة الراعي الواحد
وأما ما ذكرت من اقرار الدلو إذا كانت مجتمعة فذلك عندي بمنزلة المراح مثل
قول مالك لي هي مجتمعة وإن فرقها الدلو بحال ما ذكرت ❦ قلت ❦ فإن كان راعي
هؤلاء أجرته عليهم خاصة وراعي هؤلاء الآخرين أجرته عليهم خاصة إلا أن المسرح
يجمعهم يخلطون الغنم ويجمعون في حفظها (فقال) قال مالك هم بمنزلة الراعي الواحد
إن كان أربابها جمعوها أو أمروهم يجمعها فجمعوها حتى كان المراح والدلو والمسرح
واحداً فهم خطاء وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت أن اختلطوا في أول السنة واقرقوا
في وسطها واختلطوا في آخر السنة (فقال) إذا اجتمعوا قبل انقضاء السنة بشهرين فهم
خطاء عند مالك وقد وصفت لك ذلك في أول الكتاب وإنما ينظر مالك في ذلك الى
آخر السنة ولا ينظر الى أولها ❦ قلت ❦ فإن جمعها الدلو في أول السنة ففرقها

في وسط السنة وجمعها في آخر السنة (فقال) هذا بمنزلة ما وصفت لك من اجتماعهم
 واقتراحهم وإنما ينظر مالك الى آخر السنة ولا ينظر الى أولها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان
 اجتمعت في آخر السنة لأقل من شهرين لاني سمعتك تذكر شهرين ونحوها (فقال)
 اني سألت مالكا عن الشهرين فقال أراهم خطأ ولم أسأله عن أقل من ذلك وأنا
 أرى أنهم خطأ في أقل من شهرين ما لم يتقارب الحول ويقربا فيه الى أن يكونا
 خليطين فراراً من الزكاة وما نرى أنه نهى عن مثله في حديث عمر بن الخطاب
 ﴿قلت﴾ والفحل ان فرقها في بعض السنة وجمعها في آخرها بمنزلة ما وصفت لي في
 قول مالك (فقال) نعم اذا كان الدلو والمراح واحداً ﴿قلت﴾ أ رأيت ان جمع هذه
 النعم الدلو والفحل في الراعي وفرقها المبيت هذه في قرية وهذه في قرية أخرى أراهم
 خطأ في قول مالك (فقال) نعم كذلك قال لي مالك فيها ﴿قلت﴾ وترى هذه النعم
 وان فرقها هذه القرى في مراح واحد (قال) نعم هي بمنزلة المراح الواحد وقد قال
 لي مالك وان فرقها المبيت ﴿قلت﴾ فأرى مالكا قد ضعف المبيت قال نعم كذلك
 قال مالك ﴿قلت﴾ فان جمع المراح والراعي والمبيت والفحل وفرقها الدلو (قال ابن
 القاسم) وكيف يفرقها الدلو ﴿قلت﴾ يكون جميعها في مراحها وراعيها وغنلها واحداً في
 موضع واحد حتى اذا كان يوم سقيها أخذ هؤلاء ماشيتهم فسقوها على ماثمهم وهؤلاء
 ماشيتهم فسقوها على ماثمهم ثم جمعوها بعد ذلك فكانوا في جميع الاشياء كلها خطأ
 لا تفرق النعم الا في يوم وردها (فقال) أراهم على ما قال مالك لي في المراح انهم
 خطأ وهذا أهون عندي من تفرقة المبيت فأراهم خطأ ﴿قلت﴾ فأين قولهم في
 الدلو والفحل والمراح والراعي (فقال) إنما أريد بهذا الحديث ليعرف به انهم خطأ
 وأنهم متعاونون وان أمرهم واحد ولم يريدوا بهذا الحديث اذا انخرم منه شيء أن لا
 يكونوا خطأ ﴿قلت﴾ أتحفظ هذا التفسير من مالك (فقال) لا ولكن هذا رأيي
 (وقال مالك) الخليطان في البقر بمنزلة الخليطين في النعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن
 الخليطين يتخالطان بينهما قبل أن يحول الحول بشهرين أو ثلاثة أ يكونان خطأ

أم لا يكونان خلطاء إلا أن يتخالطوا من أول السنة (فقال) مالك نعم هما خليطان
 وإن لم يتخالط الا قبل أن يأتيهما الساعي بشهرين أو نحو ذلك وقد يتخالط الناس
 قبل محل السنة بشهرين وما أشبه هذا فإذا خلطوا رأيتهم خلطاء وأخذ منهم المصدق
 الزكاة زكاة الخلطاء إذا أتاهم وهم خلطاء وإن كان ذلك بعد شهرين من يوم خلطوا
 ﴿قلت﴾ فالخليطان إذا بلغت ابليها عشرين ومائة أي أخذ منها المصدق حقتين قال نعم
 ﴿قلت﴾ فإن كان لاحدهما خمس من الابل وللآخر خمسة عشر ومائة من الابل كيف
 يترادان (فقال) ينظر الى قيمة الحقتين ذلك فإن كانت قيمتهما مائتي درهم نظر
 الى الخمس التي لاحد الرجلين من الابل ما هي من الجميع فوجدناها ربع السدس وهو
 نصف جزء من اثني عشر جزءاً فيقسم قيمة الحقتين على أربعة وعشرين جزءاً فأصاب
 جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين فهو على صاحب الخمس ومأصاب ثلاثة
 وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين فهو على صاحب الخمسة عشر والمائة فعلى هذا الحساب
 يتراد الخلطاء قال وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك إذا كان لرجل تسع من
 الابل وخليطه خمس كانت على صاحب الخمس شاة وعلى صاحب التسع شاة وكان
 يقول لو أمرتها يترادان لغرم صاحب الخمس أقل من شاة ثم رجع فقال لا أرى
 ذلك قال مالك وأراها خليطين يترادان وإن صار على صاحب الخمس أقل من
 شاة لأن ذلك تفسير قول عمر بن الخطاب ﴿قال مالك﴾ وإنما يكونان خليطين
 إذا كان في ماشية كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاة فإن كان في ماشية أحدهما
 ما تجب فيه الزكاة ولم يكن في ماشية الآخر ما تجب فيه الزكاة فليسا بخليطين إنما
 ينظر المصدق الى الذي في ماشيته ما تجب فيه الزكاة فيأخذ منه ويترك الذي ليس
 له ما تجب فيه الزكاة ولا يحسب المصدق ماشية الذي لا تبلغ ما تجب فيه الزكاة عليه
 ولا على صاحبه ولا يعرض لها ﴿قال﴾ فقلت للمالك فإن كانت غنمهم كلها لا تجب
 فيها الصدقة فتعدي المصدق فأخذ منها شاة وفي جميعها إذا اجتمعت ما تجب فيه
 الصدقة أثرها على الذي أخذت من غنمه خاصة أو على عدد الغنم (فقال) بل أراها

على عدد الغنم يتراد أن فيها لا على عدد غنمهما ﴿قلت﴾ فإن كانوا ثلاثة رجال
 لواحد أربعون وللآخر خمسون وللآخر واحدة فأخذ الساعي منهم شاة وهم خطأ
 (فقال) من كان منهم له دون الأربعين فلا شيء عليه والشاة على صاحب الأربعين
 والخمسين على تسعة أجزاء وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فإن أخذ الساعي شاة صاحب
 الشاة في الصدقة (قال) يرجع بها على شريكه على صاحب الخمسين بخمسة أسباعها
 وعلى صاحب الأربعين بأربعة أسباعها فيأخذها منهما ﴿قلت﴾ فإن كانا خليطين
 لواحد عشرة ومائة وللآخر إحدى عشرة فأخذ الساعي شاتين (فقال) يلزم كل
 واحد منهما على قدر ما لكل واحد منهما من الغنم وإنما ذلك بمنزلة مالو كان لكل
 واحد منهما عشرون عشرون فصارت أربعين فعليهما جميعاً شاة ألا ترى أن صاحب
 العشرة ومائة لولا خلط صاحب إحدى عشرة لم تكن عليه الشاة فدخلت المضرة
 عليه منه كما دخلت على أصحاب الأربعين أدخل كل واحد منهما على صاحبه المضرة
 فزمنهما جميعاً فكذلك لزم هذين وإن الثلاثة الذين لأحدهم أربعون وللآخر
 خمسون وللآخر واحدة لم يدخل صاحب الواحدة عليهما مضرة لأن كل واحد منهما
 لو كان وحده كان عليه فرض الزكاة فلا خطأ لم يكن عليهما إلا شاة فلم يدخل عليهما
 من صاحب الشاة مضرة وكذلك لو كانا اثنين لواحد أربعون وللآخر ثلاثون فأخذ
 المصدق منهما شاة فأنما هي على صاحب الأربعين ولم يدخل عليه بصاحبه مضرة
 ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة على ابل أو بقر أو غنم بأعيانها فتمكث في يد
 الزوج حتى يحول الحول على الماشية قبل أن يدفع ذلك إلى المرأة ثم يطلقها قبل البناء
 بها وقبل أن يأتيها الساعي (فقال) إذا أتاهم المصدق فأنه إن أصابها مجتمعة وفيها
 ما يجب فيه الزكاة في حفظ كل واحد منهما أخذ منها زكاة الخليطين وإن أصابها وفي
 حفظ الزوج ما لا يجب فيه الزكاة في حفظ المرأة ما لا يجب فيه الزكاة وهي إذا اجتمعت
 كانت فيها الزكاة وهي مجتمعة فلا سبيل للساعي عليها وإن كان الزوج والمرأة قد
 اقتسماها قبل أن يأتيهما الساعي ولم يفرقاها نظر فإن كان في حفظ أحدها ما يجب فيه

الزكاة والآخرة لا تجب في حظه. الزكاة لقلة عدد ما أخذ من الغنم لارتفاع قيمتها
وفضلها على الأخرى لقلة قيمة الأخرى زكى المصدق الذي يجب في عدد ماشيته
الصدقة ولم يزك ماشية الآخر ﴿قال﴾ وإنما كان على الزوج الزكاة فيما رجع إليه
من هذه الماشية ولم يجعل ما رجع إليه منها فائدة لأنه كان له فيها شرك ويستدل على
شركته في الغنم أن الغنم لو ماتت قبل أن يطلقها ثم يطلقها لم يلزمها غرم شيء من الغنم
ولو مات بعضها وبقي بعض كان له نصف ما بقي ولو تمت أضفاف عددها قبل أن
يطلقها ثم يطلقها أخذ نصف جميع ذلك فأنما أخذ ذلك بالشرك الذي كان له فيها قبل
أن يطلقها كأنهما كانا شريكين (قال) وكذلك قال لى مالك فيما أصدق الرجل امرأته
من العروض والحيوان والدنانير أنه شريك لها في ذلك في النماء والنقصان إلا ما باعت
من ذلك أو اشترت للتجارة من صداقها أو لغير ما تجهزت به من صداقها فإن ذلك
لها تمامؤه وعليها نقصانه إن نقص أو تلف (قال) والمسألة الأولى عنده مثل هذا ﴿قلت﴾
أرأيت أن كان رجل خليطاً لرجل في غنم له وله غنم أخرى ليس له فيها خليط (فقال)
سألنا مالكا عنها فقلنا له ما تقول في رجل له أربعون شاة مع خليط له وخليطه أيضاً
أربعون شاة وله في بلاد أخرى أربعون شاة ليس له فيها خليط فقال يضم غنمه التي
ليس له فيها خليط إلى غنمه التي له فيها خليط فيصير في جميع غنمه خليطاً فيصير
عليه ثلثا شاة في الثمانين ويصير على صاحبه ثلث شاة في الأربعين فهكذا يتراجعان
في هذا الوجه كله ﴿قال أشهب﴾ وكذلك قرأ عمر بن الخطاب وما كان من خليطين
فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية . ذكره أشهب عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن
عمر عن عمر بن الخطاب ﴿قال أشهب﴾ وأخبرناه مالك أنه قرأه في كتاب عمر بن
الخطاب فهما خليطان ﴿قال ابن وهب﴾ وإن ابن لهيعة يحدث عن عمارة بن غزيرة
عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا في كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام
لعمر بن حزم في صدقة الغنم ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
الصدقة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق

وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية ﴿ قال ابن وهب ﴾ وان يونس ذكره عن ابن شهاب عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام نحو ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال حدثني الليث بن سعد أنه سمع يحيى ابن سعيد يقول الخليلان في المال لا يفرق بينهما في الصدقة وهو ما اجتمع على الفحل والحوض والراعي ﴿ قال ابن وهب ﴾ وان الليث ومالك قالوا الخليلان في الابل والبقر والغنم سواء ﴿ قال ابن وهب ﴾ وان مالك قال اذا كان الدلو والحوض والراعي والراح والفحل واحداً فها خليطان ﴿ قال ﴾ ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة فان كان لأحدهما ما لا تجب فيه الصدقة كانت الصدقة على الذي له ما تجب فيه الصدقة ولم يكن على الآخر شيء وان كان لأحدهما الف شاة أو أقل وللآخر أربعون شاة أو أكثر كانا خليطين ثم يترادان الفضل بينهما بالسوية ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله ابن يزيد بن هرمز وعبد العزيز بن أبي سلمة مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لي مالك تفسير ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة انما يعني بذلك أصحاب المواشي وتفسير ذلك أن ينطق النفر الثلاثة الذين لكل واحد منهم أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم في غنمه الصدقة فيجمعونها اذا أظلم الساعي ثلاثاً يكون عليهم فيها الا شاة واحدة فنهوا عن ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال لي مالك ولا يفرق بين مجتمع تفسير ذلك أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما في ذلك ثلاث شياه فاذا أظلم الساعي فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما الا شاة فنهوا عن ذلك فتبيل لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين شيء مفترق خشية الصدقة هذا الذي سمعت في ذلك

— في الغنم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها ويأكل ثم يأتيه الساعي —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن رجلاً كانت عنده غنم فحال عليها الحول فذبح منها وأكل ثم ان المصدق أتاه بتد ذلك وقد كان حال عليها الحول قبل أن يذبح انه لا ينظر الى

ما ذبح ولا الى ما أكل بعد ما حال عليها الحول وانما يصدق المصدق بما وجد في يديه ولا يحاسبه بشئ مما مات أو ذبح فأكل ألا ترى أن ابن شهاب قال اذا أتى المصدق فانه ما هجم عليه زكاه وان جاء وقد هلكت الماشية فلا شئ له (وقال ابن شهاب) ألا ترى انها اذا ثبتت^(١) لا تكون الا من بقية المال ﴿قال سحنون﴾ أولاً ترى الى حديث ابن أبي الزناد عن السبعة أنه قال وكانوا يقولون لا يصدق المصدق الا ما أتى عليه لا ينظر الى غير ذلك

— في الذي يهرب بما شئته عن الساعي —

﴿قال﴾ وسألنا عن الرجل يهرب بما شئته من الساعي وشاؤه ستون فيقيم ثلاث سنين وهي على حالها ثم يفيد بعد ذلك مائتي شاة فيضمها اليها فيقيم بذلك سنتين أو ثلاثاً ثم يأتي وهو يطلب التوبة ويخبر بالذي صنع من فراره ويقول ما ترون علي أن أؤدى (فقلت) لمالك ما الذي ترى عليه (فقال) عليه أن يؤدي كل عام زكاة ما كان عنده من الغنم ولا يؤدي عما أفاد أخيراً في العامين لما مضى من السنين وذلك أني رأيت مالكا انما قال ذلك لي لان الذي فر كان ضامناً لها لو هلكت ماشيته كلها بعد ثلاث سنين ولم يضع عنه الموت ما وجب عليه من الزكاة لانه ضمنها حين هرب بها وان الذي لم يهرب لو هلكت ماشيته وجاءه المصدق بعد هلاكها لم يكن عليه شئ فلما كان الذي هرب بها ضامناً لما هلك منها فأفاد اليها فلايس منها وكما كان الذي لم يهرب لم يضمن مامات منها فما ضم اليها فهو منها وهو أمر بين وقد نزلت هذه المسئلة واختلفنا فيها فسالنا مالكا عنها غير مرة فقال فيها هذا القول وهو أحب قوليه الي ﴿قلت﴾ أرايت من هرب بما شئته من المصدق وقد حال عليها الحول وقد تماوتت كلها أ يكون عليه زكاتها لانه هرب بها من المصدق فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم

﴿ زكاة الماشية يغيب عنها الساعي ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلنا لما لك لو أن اماما شغل عن الناس فلم يبعث المصدق سنين كيف يزكي السنين الماضية (فقال) يزكي السنين الماضية كل شيء وجدته في أيديهم من الماشية لما مضى من السنين ﴿ وقال مالك ﴾ إذا كانت غنم فئاب عنها الساعي خمس سنين فوجدتها حين جاءها ثلاثا وأربعين شاة أخذ منها أربع شياه لأربع سنين وسقطت عن ربها سنة لأنه حين أخذ منها أربع شياه صارت الى أقل مما تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيها وإن كانت قبل ذلك مائتين من الغنم لم يضمن له شيئا مما تلف منها ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت خمسا من الابل فضى لها سنون خمس لم يأتها فيها المصدق فأناؤه بعد الخمس سنين (فقال) عليه خمس شياه ﴿ قلت ﴾ فلم يكون عليه خمس شياه ولم يجعل في الغنم حين صارت الى مالا زكاة فيها شيئا (فقال) لأن الابل في هذا خلاف الغنم الابل زكاتها من غيرها هاهنا إنما زكاتها في الغنم والغنم إنما زكاتها فلما رجعت الغنم الى مالا زكاة فيها حين أخذ المصدق منها ما أخذ لم يكن له عليها شيء وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ فلو كان لرجل ألف شاة فضى لها خمس سنين لم يأتها فيها المصدق وهي ألف شاة على حاملها فلا كان قبل أن يأتها المصدق بيوم هلكت فلم يبق منها الا تسع وثلاثون شاة (فقال) ليس عليه فيها شيء ﴿ قلت ﴾ وكذلك الابل والبقر إذا رجعت الى مالا زكاة فيها فلا شيء للمصدق وإن كان بقي منها ما تجب فيه الزكاة زكى هذه البقية التي وجد للسنين الماضية حتى تصير الى مالا زكاة فيها ثم يكف عنها ولا يكون له عليها سبيل إذا رجعت الى مالا زكاة فيها فقال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك فإن كانت الغنم في أول عام غاب عنها المصدق وفي العام الثاني والثالث والرابع أربعين ليست بأكثر من أربعين في هذه الاعوام الأربعة فلما كانت في العام الخامس أفاد غنما أو اشتراها فصارت ألف شاة فأناؤه المصدق وهي ألف شاة (فقال) يزكي هذه الألف للاعوام الماضية كلها الخمس سنين ولا يلتفت الى يوم أفادها

وكذلك الابل والبقر والغنم (قال مالك) لان الفتنة^(١) نزلت حين نزلت فأقام الناس ست سنين لإسعاة لهم فلما استقام أمر الناس لما مضى من السنين ولم يسألوهم عما كان في أيديهم قبل ذلك مما مات في أيديهم ولا مما أفادوا فيهذا أخذ مالك قال وهو الشأن ﴿قلت﴾ أرايت لو كانت لرجل خمسة وعشرون من الابل قد مضى لها خمسة أعوام لم يأتها فيها المصدق (فقال) يأخذ منها اذا جاء بنت مخاض وست عشرة شاة للسننة الاول بنت مخاض وللسننة الثانية أربع شياه وللسننة الثالثة أربع شياه وللسننة الرابعة أربع شياه وللسننة الخامسة أربع شياه فذلك ست عشرة شاة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت له عشرون ومائة من الابل فضى لها خمس سنين لم يأتها فيها المصدق ثم جاء كم يأخذ منه (فقال) يأخذ منه لاول سنة حقتين وللسننة الثانية حقتين وللسننة الثالثة حقتين وللسننة الرابعة حقتين وللسننة الخامسة حقتين فذلك عشر حقاى ﴿قلت﴾ فان كانت احدى وتسعين من الابل فضى لها خمس سنين ثم جاء المصدق كم يأخذ منها (فقال) يأخذ لاول سنة حقتين وللسننة الثانية بنتي لبون وللسننة الثالثة بنتي لبون وللسننة الرابعة بنتي لبون وللسننة الخامسة بنتي لبون فيصير ذلك ثمان بنات لبون وحقتين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) نعم فعلى هذا فقس جميع زكاة الماشية اذا غاب عنها المصدق ﴿قال أشهب﴾ ألا ترى أن ابن أبي الزناد يخبر عن أبيه انه حدثه قال كان من أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهى الى قوله منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم ابن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار في مشيخة سوامم من نظرائهم أهل فقه وفضل وربما اختلفوا في الشيء فأخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأيا قال أبو الزناد فكان الذي وعيت عنهم على هذه الصفة أنهم كانوا يقولون لا يصدق

(١) قوله لان الفتنة نزلت الخ قال في الواحة يعني الفتنة التي كانت بين علي ومعاوية رضى الله تعالى عنهما والحرب التي كانت بين ابن الزبير وعبد الملك بن مروان اهـ من هامش الاصل

المصدق إلا ما أتى عليه ووجد عنده من الماشية يوم يقدم على المال لا يلتفت الى شيء سوى ذلك (قال) أبو الزناد وكان عمر بن عبد العزيز ومن كان من قبله من الفقهاء يقولون ذلك

❦ في إيان خروج السعاة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك سنة السعاة أن يبعثوا قبل الصيف ^(١) وحين تطلع الثريا ويسير الناس بمواشيهم الى مياههم ❦ قال مالك ❦ وعلى ذلك العمل عندنا لان في ذلك رفقا للناس في اجتماعهم على الماء وعلى السعاة لاجتماع الناس

❦ في زكاة الماشية المغصوبة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا غصب ماشية أو ظلمها ثم ردت عليه بعد أعوام أتكون عليه فيها الزكاة لتلك الاعوام أم لعام واحد أم لا زكاة عليه فيها ويستقبل بها حولا (فقال) إذا غصبها أو ظلمها ثم ردت عليه بعد أعوام لم يزكها الا زكاة واحدة لعام واحد (وقال) غير ابن القاسم انه وان غصبها فلم تزل ماله وما أخذت السعاة منها أجزأ عنه فأرى اذا ردت عليه ولم يأخذ السعاة شيئا منها أن يزكها لما مضى من السنين على ما توجد عليه عنده وليس هي بمنزلة المال المين ألا ترى أنهما يختلفان في غير هذا يختلفان في الذي عليه الدين أولا ترى أيضا أن أمرا لو غصب حائظه فأثمر سنين في يد المغتصب ثم ردت عليه وما أثمر لكنت عليه صدقة ماردة منه فكذلك هذا عليه صدقة ماشيته اذا ردت عليه لما مضى من السنين لانه ماله بمينه والصدقة تجزئ فيه وليست بمنزلة المين اذا اغتصبه عاد ليس بمال له وصار المغتصب غارما لما اغتصب ❦ قال سحنون ❦ والعين هو الضمار الذي يرد زكاته الدين فهذا فرق ما بينهما وقد قاله عبد الرحمن أيضا

(١) (قوله قبل الصيف) بصحيتين أى أوله اه كتبه مصححه

— في أخذ الساعي قيمة زكاة الماشية —

﴿قال﴾ وسمعت مالكا قال في رجل أجبر قوما وكان ساعيا عليهم على أن يأخذ منهم دراهم فيما وجب عليهم من صدقاتهم (فقال) أرجو أن يجزي عنهم إذا كان فيها وفاء لقيمة ما وجب عليهم وكانت عند محلها ﴿قال سحنون﴾ وإنما أجزأ ذلك عنهم لأن الليث ذكر ذلك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول من الناس من يكره اشتراء صدقة ماله ومنهم من لا يرى به بأسا فكيف بمن أكره.

— في اشتراء الرجل صدقته —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يشتري الرجل صدقة حائظه ولا زرعه ولا ماشيته إلا ترى أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله كرهوا ذلك

— في زكاة النخل والثمار —

﴿قلت﴾ أرايت النخل والثمار كيف تؤخذ منها صدقتها (قال) إذا أثمر وجد أخذ منه المصدق عشرة أن كان يشرب سيعا أو تسقيه السماء أو يملا وإن كان ما يشرب بالغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قلت﴾ فالكرم أي شيء يؤخذ منه قال خرصه زيبيا ﴿قلت﴾ وكيف يخرص زيبيا (فقال) قال مالك يخرص عنباً ثم يقال ما ينقص هذا العنب إذا ترب فيخرص نقصان العنب وما يبلغ أن يكون زيبيا فذلك الذي يؤخذ منه (قال) وكذلك النخل أيضاً يقال ما في هذا الرطب ثم يقال ما فيه إذا جد وصار تمراً فإن بلغ ثمرته خمسة أوسق فصاعداً كانت فيه الصدقة ﴿قلت﴾ وهذا كله الذي سألتك عنه في الثمار أهو قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان لا يكون هذا النخل تمراً ولا هذا العنب زيبيا (فقال) يخرص فإن كان فيه خمسة أوسق أخذ من ثمنه وإن بيع بأقل مما تجب فيه الزكاة بشيء كثير أخذ منه العشر إن كان مما تسقى السماء والعيون والأنهار وإن كان مما تسقى السواني ففيه نصف العشر وإن كان إذا خرص لا يبلغ خرصه خمسة أوسق وكان ثمنه إذا بيع

أكثر مما فيه الزكاة بأضعاف لم يؤخذ منه شيء وكان فائدة لا يجب على صاحبه فيه شيء حتى يحول على ثمنه الحول من يوم يقبضه ﴿قَالَ﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قَالَ﴾ وسئل مالك عن نخل يكون باحلاً لا يزهى وهذا شأنه كذلك يباع ويؤكل أترى فيها الزكاة (فقال) نعم اذا بلغ خرصها خمسة أوسق (فقيل) له في ثمرها أوفي ثمنها (فقال) بل في ثمنها وليس في ثمرها ﴿قَالَ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكون حائطه برنيا كله أيؤخذ منه أم يؤدي من وسط التمر (فقال) بل يؤخذ منه ولا يؤخذ من وسط التمر ﴿قَالَ﴾ فقلت للمالك أرايت ان كان كاه جعرورا ^(١) أو مصران الفأرة أيؤخذ منه أو يؤخذ من وسط التمر (فقال) بل يؤخذ منه ولا يؤخذ من وسط التمر ولا يلزمه أن يشتري له أفضل مما عنده ﴿قَالَ﴾ وانما رأيت مالكا يأمر بأن يؤخذ من وسط التمر اذا كان الحائط أصنافاً من التمر فقال يأخذ من وسط التمر ﴿قَالَ﴾ أشهب ﴿وَأَخْبَرَنِي اللَّيْثُ وَابْنُ لُحَيْعَةَ أَنَّ بَكِيْرًا حَدَّثَهُمَا عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غَرَضَ الزَّكَاةَ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْبَعْلُ وَفِيمَا سَقَتِ الْعَيُونُ الْعَشْرَ وَفِيمَا سَقَتِ السَّوَادِي نِصْفَ الْعَشْرِ﴾ ابن وهب ﴿عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَتَابَ بْنَ أُسَيْدٍ حِينَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى مَكَّةَ فَتَمَلَّأَ خَرْصَ الْعَنْبِ كَمَا تَخْرَصُ النَّخْلُ ثُمَّ خَذَ زَكَاةَهَا مِنَ الزَّيْبِ كَمَا تَأْخُذُ زَكَاةَ التَّمْرِ مِنَ النَّخْلِ﴾ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ ﴿وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْجَلِيلِ بْنُ حَمِيدٍ الْيَحْصَبِيُّ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنِيْفٍ فِي الْآيَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَلَا تَتَّبِعُوا الْغَلِيظَ مِنْهُ تَتَّقُونَ (قَالَ) هُوَ الْجَمْرُورُ وَلَوْ حَبِيقٌ ^(٢) فَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ يُوْخُنَا فِي الصَّدَقَةِ﴾ ابْنُ وَهْبٍ ﴿عَنْ

(١) (أوجعرورا) بضم الجيم وسكون العين المهملة بزنة عصفور هو نوع ردي من التمر اذا جف صار حشفاً (أو مصران الفأرة) بضم الميم وسكون الصاد المهملة جمع مصرير كزئيف ورغفان ضرب من ردي التمر أيضاً وسمى بذلك لأن ما على النوى منه قشرة رفيعة تجلد المصران

(٢) (ولون حبيق) بجاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مصغر على وزن زبر هو الدقل محركة وهو أردأ التمر اه كتبه مصححه

محمد بن عمرو عن ابن جريح أن عمر بن عبد العزيز كتب أن يؤخذ البرني من البرني واللون من اللون ولا يؤخذ البرني من اللون وأن يؤخذ من الجرن^(١) ولا يضمنوها الناس ابن مهدي عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمارة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام لا صدقة في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة أوسق

— في الرجل يخرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يُجَدَّ —

﴿قلت﴾ أ رأيت رجلا خرصت عليه ثمرة كرمه أو نخله فمات قبل أن يبلغ ويجد وقد خرصت عليه عشرة أوسق فمات قبل بلوغ الثمرة فصار في ميراث الورثة في حفظ كل واحد منهم مالا تجب فيه الصدقة (فقال) اذا خرصت فقد وجبت فيها الصدقة ولا ينظر في هذا الى موت الرجل ولا الى حياته لانها اذا خرصت فقد وجبت فيها الصدقة ﴿قلت﴾ فتى تخرص (فقال) اذا أزهت وطابت وحل بيعها خرصت وأما قبل أن ترهى فلا تخرص ﴿قلت﴾ فان مات رهبا قبل أن تخرص وبعد أن أزهت وحل بيعها فمات رهبا فصار في حظ الورثة لكل واحد منهم مالا تجب فيه الزكاة (قال) اذا أزهت وطابت وحل بيعها وان لم تخرص فقد وجبت فيها الزكاة وان مات رهبا فالزكاة لازمة في الثمرة وان لم يصير لكل واحد من الورثة الاوسق وسق وانما ينظر في هذا الى الثمرة اذا أزهت وطابت ولا ينظر الى الخرص اذا أزهت وطابت ثم مات صاحبها فقد وجبت فيها الصدقة ولا يلتفت الى ما يصير الى الورثة ﴿قلت﴾ وجميع هذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان مات رب النخل والكرم قبل أن يرهى الرطب ويعطى العنب فصار لكل وارث مالا تجب فيه الصدقة (فقال) لاشئ عليهم الا من يلفت حصته ما تجب فيها الصدقة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم

(١) (الجرن) بضم الجيم وسكون الراء ويقال جر بن كابر وجر بن كنب هو البيدر وهو الموضع الذي يجمع فيه التمر والطعام ويداس فيه الطعام اه كنبه مصححه

ما جاء في الخرص

﴿قلت﴾ أرايت الكرم متى يخرص (قال) اذا طاب وحل بيعه خرص ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالنخل متى يخرص (فقال) اذا ازهت وطابت وحل بيعها خرصت وأما قبل أن تزهي فلا تخرص ﴿قلت﴾ أرايت من لم يبلغ مائتي نخله خمسة أوسق أيخرص أم لا (فقال) قال مالك لا يخرص ﴿قلت﴾ فهل يترك الخراص لأصحاب الثمار مما يخرصون شيئاً لمكان ماياً كلون أو لمكان الفساد (فقال) قال مالك لا يترك لهم شيء من الخرص وإن لم يكن في الخرص الا خمسة أوسق أخذ من الحصة ولم يترك لهم شيء ﴿قلت﴾ فان خرص الخراص أربعة أوسق فجاء صاحب النخل منه خمسة أوسق (فقال) قال مالك أحب الي أن يؤدي زكاته قال لان الخراص اليوم لا يصيدون فأحب الي أن يؤدي زكاته قال وكذلك في العنب ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يبعث عبد الله بن رواحة فيخرس ثمر النخل حين يطيب أول شيء منه قبل أن يؤكل شيء منه ثم يخير اليهود (وقال ابن شهاب) وإنما كان رسول الله عليه الصلاة والسلام أمر بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن يؤكل الثمر ويفرق فكانوا على ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك الزيتون لا يخرص ويؤمن عليه أهله كما يؤمنون على الحب فاذا بلغ ما رفعوا منه خمسة أوسق لكل إنسان منهم أخذ من زيتة (قال) فان كان زيتونا لا يكون له زيت وليس فيه زيت مثل زيتون مصر ففي ثمنه على حساب ما فسررت لك في الكرم والنخل ﴿قلت﴾ فان كان هذا الزيتون مما يكون فيه الزيت فباعه قبل أن يعصره (فقال) يؤخذ منه من الزيت مثل عشر ما كان يخرج منه من الزيت أو نصف العشر يأتي به وكذلك اذا باع نخله رطباً اذا كان نخلاً يكون تمرأ أو باع كرمه عنباً اذا كان كرمأ يكون زبيباً فعليه أن يأتي بركة ذلك تمرأ أو زبيباً قال وهذا اذا كان نخلاً أو عنباً أو زيتوناً يكون زيتاً أو تمرأ أو زبيباً فأما ما لا يكون زيتاً ولا تمرأ ولا زبيباً فاعلم عليه عشر ثمنه أو نصف عشر ثمنه اذا بلغ خمسة أوسق وهذا مخالف للذي يكون

تمرّاً أو زبيباً أو زيتاً ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إنما أخذ من الخنطة والشعير والزبيب والتمر ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد فيه والسلت ﴿ابن مهدي﴾ عن عمران عن ليث عن طاوس عن ابن عباس مثله وزاد فيه والزيتون عن نفسه ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري مثل قول ابن عباس ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن الاوزاعي عن الزهري قال في الزيتون الزكاة

— في زكاة الغلطاء في الثمار والزرع والاذهاب —^(١)

﴿قال﴾ وقال مالك في الشركاء في الزرع والنخل والكرومات والزيتون والذهب والورق والمماشية لا يؤخذ من شيء منه الزكاة حتى يكون لكل واحد منهم ما يجب فيه الزكاة وإن كان مما يخرص بخمسة أوسق في حظ كل واحد منهم وإن كان مما لا يخرص بخمسة أوسق إذا صار لكل واحد منهم فإن صار في حظ كل واحد منهم ما لا يجب فيه الزكاة لم يجب فيه الزكاة

— في زكاة الثمار المحبسة والابل والاذهاب —

﴿قال﴾ وقال مالك تؤدى الزكاة عن الحوائط المحبسة لله في سبيله وعن الحوائط المحبسة على قوم بأعينهم وبغير أعيانهم ﴿قلت﴾ لملك فرجل جعل ابلاله في سبيل الله يحنس رقابها ويحمل على نساها أتؤخذ منها الصدقة كما تؤخذ من ابل التي ليست بصدقة (قال) نعم فيها الصدقة . فقلت لملك أو قيل له فلو أن رجلاً خبس مائة دينار موقوفة يسلفها الناس ويردونها على ذلك جعلها حبساً هل ترى فيها الزكاة (فقال) نعم أرى فيها الزكاة ﴿قلت﴾ له فلو أن رجلاً جعل مائة دينار في سبيل الله تفرق أو على المساكين خال عليها الحول هل تؤخذ منها الزكاة (فقال) لا هذه

(١) (والاذهاب) جمع ذهب ويجمع أيضاً على ذهب وذهبان بضم أوله اهـ كتبه مدححه

كلها تفترق وليست مثل الاولى وكذلك الابل والبقر والغنم اذا كانت في سبيل الله تفرق أو تباع فتقسم أثمنها فيدرکہا الحول قبل أن تفرق فلا تؤخذ منها زكاة لانها تفرق ولا تترك نسبلة وهو رأي في الابل اذا أمر أن تباع ويفرق ثمنها مثل ما قال مالك في الدناير ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لحيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أنه قال في النخل التي هي صدقة رقابها فيها الصدقة تخرص كل عام مع النخل ﴿قال﴾ وقال ذلك مالك وقد تصدق عمر بن الخطاب وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصدقة تؤخذ من صدقاتهم

﴿في جمع الثمار بعضها الى بعض في الزكاة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك يجمع الثمر كله بعضه الى بعض في الزكاة ويجمع الغنم كله بعضه الى بعض في الزكاة ﴿قال﴾ وقال مالك وان كانت كرومه مفترقة في بلدان شتى جمع بعضها الى بعض ﴿قال﴾ وكذلك الغنم وجميع الماشية وكذلك الحب

﴿في الذي يحصد نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلف﴾

﴿قلت﴾ أرايت النخل يحصد الرجل منها خمسة أوسق فصاعداً أو الارض يرفع منها خمسة أوسق فصاعداً من الحب فضاع نصف ذلك أو جميعه قبل أن يأتي المصدق (فقال) سألت مالكا عنها فقال ذلك في ضمانه حتى يؤديه وان تلف فلا يضع عنه التلف شيئاً مما وجب عليه اذا جدد وأدخله منزله أو حصده فأدخله منزله ﴿قلت﴾ أرايت حين حصد الزرع وجد الثمر ان لم يدخله بيته الا أنه في الانادر وهو في عمله فضاع أيلزمه ذلك فقال لا ﴿قلت﴾ فان درسه وجمعه في أندره وجد النخل وجمعه في جريته ثم عزل عشرة ليفرقه على المساكين فضاع (فقال) لا شيء عليه اذا لم يأت منه تقريط ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يخرج زكاة ماله عند محلها ليفرقها فيضيع منه انه ان لم يفرط فلا شيء عليه فهذا يجمع لك كل شيء ﴿قلت﴾ أرايت الحنطة والشعير والتمر والسلت اذا أخرج زكاته قبل أن يأتيه المصدق فضاع أهو ضامن (قال)

كذلك قال مالك في هذا ﴿وقال﴾ في المال أنه إذا لم يفرط فضاء المال أنه لا يضمن كذلك قال مالك ﴿وقال﴾ في الماشية ما ضاع منها قبل أن يأتيه المصدق فضاء أنه لا يضمن (قال) وكذلك قال مالك في هذا ﴿قلت﴾ فما باله ضمنه في الحنطة والشعير والسلت والتمر ما ضاع من زكاتها قبل أن يأتيه المصدق ﴿قال﴾ قال مالك إذا ضاع ذلك ضمنه لأنه قد أدخله بيته فالذي أرى أنه إذا أخرجه وأشهد عليه فتأخر عنه المصدق فلا ضمان عليه وقد بلغني أن مالكا قال في ذلك إذا لم يفرط في الجوب فلا ضمان عليه ﴿قال سحنون﴾ وقد قاله المخزومي إذا عزله وجسه السلطان فكان الله تبارك وتعالى الذي غلبه عليه ولم يتلفه هو فلا شيء عليه لأنه لم يكن عليه أكثر مما صنع وليس عليه إليه دفعه

— في زكاة الزرع —

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت أرضاً من أرض الخراج أعلى من العشر شيء وهل فيما أخرجت الأرض من عشر (قال) قال مالك نعم فيه العشر على المتكاري الزارع ﴿وقال﴾ وقال مالك من كان عليه في أرضه الخراج أو زرع في أرض غيره وهي أرض خراج فعليه الزكاة مما خرج له من الأرض ولا يضع عنه الخراج زكاة ما أثبتت الأرض ﴿قال مالك﴾ ومن زرع زرعاً في أرض أكثرها فزكاة ما أخرجت الأرض على الزارع وليس على رب الأرض من زكاة ما أخرجت الأرض شيء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أخرجت أرضه طعاماً كثيراً تجب فيه الزكاة فباعه ثم أتاه المصدق أنه أن يأخذ من المشتري شيئاً أم لا (فقال) لا ولا سبيل له على المشتري ولكن يأخذ من البائع العشر أو نصف العشر طعاماً ﴿قال ابن القاسم﴾ فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذه منه ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك ليس على المشتري شيء لأن البائع كان له البيع جائزاً ﴿قال سحنون﴾ وهذا عندي أعدل ﴿قلت﴾ أرايت ان باع رجل أرضه وزرعه وفي الأرض زرع

قد بلغ على من زكاته (قال) على البائع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن
 باع أرضه وفيها زرع أخضر اشترطه المشتري على من زكاته (فقال) على المشتري
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إن أكرت أرضي من ذي
 أو منحتها ذمياً فزرعها أ يكون على من العشر شيء في قول مالك (قال) لا شيء
 عليك لأن العشر إنما هو زكاة وإنما الزكاة على من زرع وليس عليك أنت من ذلك
 شيء إذا لم تزرع ألا ترى أنك لو لم تزرع لم يكن عليك شيء ﴿قلت﴾ أرأيت لو
 أتي منحت أرضاً أو أجزتها من عبد فزرعها أ يكون على العبد من عشرها شيء أم
 على في قول مالك (قال) لا شيء عليك ولا على العبد ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي إذا
 منح أرضاً فزرعها أو زرع أرضاً لنفسه أ يكون عليه فيه العشر في قول مالك (قال) نعم
 لأن الصغير في ماله الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم منهم سفيان
 الثوري ويحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح وسعيد بن أبي أيوب عن عمر بن عبد العزيز
 أنه قال من أخذ أرضاً بجزيتها لم يمنعه أن يؤدى عشورها ما يؤدى من الجزية وعليه
 أن يعطى عشور ما يزرع وإن أعطى الجزية ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن
 ربيعة قال زكاة الزرع على من زرع وإن تكادى من عربى أو ذمي ﴿قال ابن وهب﴾
 وقال يحيى بن سعيد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لم يزل
 المسلمون في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام وبعدة يعاملون على الأرض
 ويستكرونها ثم يؤدون الزكاة مما خرج منها فترى أرض الجزية على نحو هذا

— في زكاة الزرع الأخضر يموت صاحبه ويوصى بزكاته —

﴿قلت﴾ أرأيت إن مات الميت والزرع أخضر فأوصى أن تؤدى زكاته (فقال)
 تجمل زكاته في ثلثه ولا تبدأ على ما سواها من الوصايا لأنها ليست بزكاة واجبة عليه
 وإنما هي وصية (قال) ولا تضع وصيته حين أوصى الميت أن يؤدوا الزكاة عنه
 فأدوها لا يوضع ذلك عن الورثة أن يؤخذ منهم الزكاة لأنه كأنه رجل استثنى عشر
 زرعه لنفسه وما بقي فلورثه ﴿قلت﴾ فإن كان في حظ الموصى لهم ما يجب فيها الزكاة

زكى عنهم فقال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان في حظ كل وارث منهم وحده ما يجب فيه الزكاة زكى عليهم قال نعم ﴿قلت﴾ فإن لم يكن في حصة كل واحد منهم ما يجب فيه الزكاة لم يكن عليه شيء (قال) نعم وإنما مثل ذلك مثل ما لو قال عشر مالى لفلان فإنا هى وصية جعل صاحب العشر شريكاً لورثته ﴿قلت﴾ فهل ترجع المساكين الذين أوصى لهم الميت بركاة زرعه على الورثة بما أخذ منهم المصدق إذا كان الثالث يحمل أن يرجع عليهم فقال لا ﴿قلت﴾ لم قال لأن المساكين لما قاسموا الورثة صار الذى أخذوه كأنه شيء بعينه أوصى لهم به فلما استحق المصدق بعضه لم يرجعوا به على الورثة لأن الميت لو أوصى بشيء بعينه لرجل فاستحق لم يرجع على الورثة بقيمة ذلك الشيء ﴿قلت﴾ أرأيت المساكين لم جعلت المصدق يأخذ منهم وهم إنما يصير لكل رجل منهم مئة مئة أو مدان مدان فلم أمرت المصدق أن يأخذ منهم وأمرته أن لا يأخذ من الورثة وما فى يد كل وارث أكثر مما فى يد كل مسكين (فقال) لأن الرجل لو أوصى بثمر حائطه قبل أن يبلغ أو بزرع أرضه قبل أن يبلغ كله للمساكين لم تسقط زكاته وإن لم يصير لكل مسكين من ذلك الامد واحد والورثة لا يشبهون المساكين فى هذا لأن الورثة حين ورثوه وهو أخضر كأنهم هم زرعه فإذا لم يبلغ حفظ كل واحد منهم ما يجب فيه الزكاة لم يكن عليهم فيه شيء والمساكين الذين صار لهم إنما هو مال الميت والميت رجل واحد حفظ المساكين على أصل المال كما كان عند الميت فإذا كان فى ذلك ما يجب فيه الزكاة أخذه منه المصدق لأن الوصية إنما هى مال الميت ومما يبين ذلك أيضاً لو أن رجلاً قال ثمرة حائطه سنتين أو ثلاثاً للمساكين أخذت منه الصدقة فلا يشبه هذا ما أوصى به لرجل بعينه ولا ما يرثه الرجل بعينه (قال) لأن فلاناً الذى أوصى له بعينه قبل أن يبدو صلاح الزرع صار بمنزلة الورثة والزرع أخضر والمساكين إنما يستحقون ذلك بعد بلوغه وسقيه وعمله بمنزلة الحبس حفظ المساكين من ذلك هو على الأصل كما هو على الميت حتى يقبضوه وقد كانت أحباس عمر وأصحاب النبي عليه الصلاة والسلام تؤخذ منها الزكاة

﴿ في زكاة الزرع الذي قد أفرك واستغنى عن الماء يموت صاحبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان زرع رجل زرعاً فأفرك واستغنى عن الماء فأت رب هذا الزرع ما قول مالك في ذلك (فقال) قال مالك قد وجبت فيه الزكاة اذا أفرك واستغنى عن الماء اذا كان فيه خمسة أوسق فصاعداً أو صى به الميت أو لم يوص به ﴿ قال مالك ﴾ واذا مات ولم يفرك الزرع ولم يستغن عن الماء فليست عليه فيه الزكاة والزكاة على من ورثه تؤخذ منهم على قدر موارثهم فمن كانت حصته تبلغ خمسة أوسق فصاعداً أخذت منه على حساب ذلك ومن كانت حصته لا تبلغ خمسة أوسق فلا زكاة عليه فيه لانه لو كان هو زارء فلم يبلغ ما يرفع خمسة أوسق لم يكن عليه فيه شئ

﴿ في جمع الحبوب والقطاني بعضها الى بعض في الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك القمح والشعير والسلت هذه الثلاثة الاشياء يضم بعضها الى بعض والذرة والارز والدخن لا تضم الى الحنطة ولا الى الشعير ولا الى السلت ولا يضم بعضها الى بعض ولا يضم الارز الى الذرة ولا الى الدخن ولا يضم الذرة أيضاً الى الارز ولا الى الدخن ولا يضم الدخن أيضاً الى الذرة ولا الى الارز ولا يؤخذ من الارز ولا من الذرة ولا من الدخن حتى يكون في كل واحد منها خمسة أوسق والقمح والشعير والسلت يؤخذ من جميعها اذا بلغ ما فيها خمسة أوسق يؤخذ من كل واحد منها بحساب ما فيه والقطاني كلها الفول والعدس والحمص والجلبان واللوبياء وما ثبت معرفته عند الناس أنه من القطاني فانه يضم بعضها الى بعض فاذا بلغ جميعه خمسة أوسق أخذ من كل واحد منها بحصته من الزكاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي عمير عن عمار بن غزيرة أن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم وفي النخل والزرع قمحه وسلته وشعيره فما سقى من ذلك بالرشا نصف العشر وما سقى بالعيون أو كان عثرياً ^(١) تسقيه السماء أو بمالا

(١) (قوله عثرياً) ورد ما يقتضى انه ما يشرب بعروقه وفي القاموس العثري هو ما سقته السماء اهـ

لا يسق العشر من كل عشرة واحد وليس في ثمر النخل صدقة حتى يبلغ خرصها خمسة أوسق فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة كما كتبنا صدقة البعل والسقي ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يرى في القطنية الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن يحيى بن سعيد حدثه قال كتب عمر بن عبد العزيز أن تؤخذ من الحمص والعقد الزكاة ﴿ابن وهب﴾ قال يحيى بن سعيد وإن ناساً ليرون ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال لا نرى بأخذ الزكاة من القطنية بأساً وذلك لأنها تجرى في أشياء مما يدخر بمنزلة القمح والذرة والدخن والارز ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل عن عياش قال وآتوا حقه يوم حصاده قال قال سعيد بن المسيب هي الزكاة المفروضة وإن ناساً ليرون ذلك

— في زكاة حب الفجل والجلبان ^(١) —

﴿قلت﴾ أ رأيت الفجل هل فيه زكاة (فقال) قال مالك فيه الزكاة إذا بلغ حبه خمسة أوسق أخذ من زيتة ﴿قلت﴾ فالجلبان هل فيه زكاة (فقال) قال مالك إذا كان يصر أخذ من زيتة إذا بلغ مارع منه من الحب خمسة أوسق (قال) فإن كان قوم لا يصرونه وهذا شأنهم إنما يديمونه جبالاً للذين يزيثونه للادهان ويحملونه إلى البلدان فأرجو إذا أخذ من حبه أن يكون خفيفاً

— في اخراج المحتاج زكاة الفطر —

﴿قلت﴾ أ رأيت من تحمل له زكاة الفطر أيؤديها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالرجل يكون محتاجاً أيكون عليه زكاة الفطر (فقال) قال لي مالك وإن وجد فيؤد فيقال ﴿قلت﴾ فقلنا له فإن وجد من يسلفه قال فليتسلف وليؤد ﴿قلت﴾ أ رأيت هذا المحتاج أن لم يجد من يسلفه ولم يكن عنده شيء حتى مضى لذلك أعوام ثم أيسر

(١) (والجلبان) بميمين مضمومتين بعد كل جيم لام هو السهم في قشره قبل أن يحصد قاله في شرح الموطن وقال في القاموس والجلبان بالضم ثمر الكزبرة وحب السهم اهـ كتبه مصححه

أيؤدي عما مضى عليه من السنين صدقة الفطر أم لا فقال لا ﴿قلت﴾ هذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك من آخر زكاة الفطر حتى مضى لذلك سنون فانه يؤدي ذلك كله

﴿في إخراج زكاة الفطر قبل الندو إلى المصلي﴾

﴿قلت﴾ متى يستحب مالك إخراج زكاة الفطر (فقال) قبل الندو إلى المصلي قال وان أخرجهما قبل ذلك يوم أو يومين لم أر بذلك بأساً ﴿قال مالك﴾ ويستحب للرجل أن يأكل قبل غدوه إلى المصلي يوم الفطر ﴿قال﴾ وقد أخبرني مالك قال رأيت أهل العلم يستحبون أن يخرجوا صدقة الفطر اذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل الندو إلى المصلي ﴿قال مالك﴾ وذلك واسع ان شاء أنت يؤدي قبل الصلاة أو بعدها ﴿قال مالك﴾ وأخبرني نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو بثلاثة

﴿في إخراج المسافر زكاة الفطر﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن هو من أهل إفريقية وهو بمصر يوم الفطر أين يؤدي زكاة الفطر (فقال) قال مالك حيث هو (قال مالك) وان أدى عنه أهله بإفريقية أنجزه

﴿في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده﴾

﴿قال﴾ وقال مالك على الرجل أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر ولا يؤدي المكاتب عن نفسه ﴿قلت﴾ أرايت العبد المعتق نصفه ونصفه عبد كيف تؤدي عنه زكاة الفطر (فقال) سألت مالكا عنها فقال يؤدي الذي له نصفه نصف صدقة الفطر عن نصفه وليس على العبد أن يؤدي النصف الآخر عن نفسه ﴿قال﴾ فقلنا له لم لا يؤدي عن نصفه الآخر وهذا النصف حر (فقال) لأنه لا زكاة عليه في ماله فلما كان لا زكاة عليه في ماله لم تكن عليه زكاة الفطر ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن

العبد يكون بين الرجلين كيف يخرجان عنه زكاة الفطر (قال) يخرج كل واحد منهما صدقة الفطر ﴿قلت﴾ فإن كان لاحدهما سدس العبد وللآخر خمسة أسداسه (قال) فلي الذي له سدس العبد سدس الصدقة وعلى الذي له خمسة أسداسه خمسة أسداس الصدقة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك يؤدي كل واحد منهما عما يملك من العبد بقدر ماله فيه من الرق ﴿قلت﴾ أرايت من كان له عبد أعمى أو مجنون أو مجذوم أيؤدي عنهم صدقة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن أهل البلاء من العبيد هل يمتقون على ساداتهم لما أصابهم من البلاء مثل المجذوم والاعمى ونحوهما (قال) لا يمتقون فلما قال لنا لا يمتقون علمنا أن عليه فيهم صدقة الفطر ولم نشك في ذلك ولم نسأله عنه بعينه لانا سمعناه يقول في عبيده عليه فيهم الصدقة الا في المشركين منهم ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب من يؤدي عنه صدقة الفطر (قال) قال مالك يؤدي عنه سيده ﴿قلت﴾ ولم قال مالك يؤدي عنه سيده والمكاتب لا تلزم نفقته سيده (قال) لانه عبده بعد

❦ في خراج الرجل زكاة الفطر عن رقيقه الذين اشترى للتجارة ❦

﴿قلت﴾ هل على في عبيدي الذين اشتريت للتجارة زكاة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ هو قول مالك (قال) نعم ان كانوا مسلمين ﴿قال﴾ وقال مالك من كان عنده رقيق للتجارة مسلمون فعليه فيهم صدقة الفطر ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى عبداً للتجارة لا يساوي مائتي درهم أيكون عليه فيه زكاة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم

❦ في اخراج زكاة الفطر عن العبد الآبق ❦

﴿قال﴾ وقال مالك في العبد الآبق اذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته فليؤد عنه زكاة الفطر وان كان قد طال ذلك وأيس منه فلا أرى أن يؤدي عنه

❦ في اخراج زكاة الفطر عن رقيق القراض ❦

﴿قال﴾ وسألنا مالكاً عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضاً فيشتري به رقيقاً

فيحضر الفطر على من زكاهم أم المالك أم على صاحب المال (فقال) بل على صاحب المال
﴿قال﴾ وقال مالك نفقة عبيد المفارضة من مال القراض عنهم ﴿قال أشهب﴾ وإذا
بيع رقيق القراض نظر فإن كان فيهم فضل نظر كم ذلك الفضل فإن كان يكون ربع
المال أو ثلثه وقراضهم على النصف فقد صار للعامل نصف ربع العبد وهو ثمنه أو نصف
ثلثه وهو سدس العبد فيكون عليه من زكاة العبد بقدر الذي صار له من العبد لأنه
قد كان شريكاً يومئذ

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد المخدم والجراح والمرهون﴾

﴿قلت﴾ أرايت الموصى بربقته لرجل وبخدمته لرجل آخر على من زكاة الفطر فيه
(فقال) أرى ذلك على الذي أوصى له بربقته إذا قبل ذلك وإنما هو عندى بمنزلة مالوأن
سيده أخدمه رجلاً فأرى صدقة الفطر على سيده الذي أخدمه ﴿قلت﴾ أرايت العبد
يجزى جناية عمداً فيها نفسه فلم يقتل حتى مضى يوم الفطر والعبد عند سيده أعليه فيه
صدقة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وذلك أن مالكا قال لي
في هذه النفقة على سيده فعلى هذا قلت لك وهو رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد
المرهون نفقته على سيده الذي رهنه وزكاة الفطر أيضاً على سيده الذي رهنه

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد يباع يوم الفطر﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع عبده يوم الفطر بعد ما أصبح على من زكاة العبد
(فقال) سألت مالكا عنها فقال لي غير مرة أراه على الذي ابتاعه أن كان ابتاعه يوم
الفطر ثم رجع عنه فقال أراه على البائع ولا أرى فيه على المتباع شيئاً لأن الزكاة
قد وجبت على البائع قبل أن يبيعه قال وهو أحب قوليه الي ﴿قال﴾ وسألت مالكا
عن الرجل يبيع عبده يوم الفطر على من زكاه أعلى المشتري أم على البائع فقال على البائع

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يباع بالخيار﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع عبده قبل يوم الفطر على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام أو

المشتري بالخيار ثلاثة أيام فمضى يوم الفطر والعبد في يد المشتري ثم رده بعد يوم الفطر
 بالخيار الذي كان له على من صدقة الفطر في هذا العبد (فقال) على البائع رده بالخيار أو
 أمضى البيع ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن العبد لومات في هذه الثلاثة الأيام كان من البائع لأن
 ضمانه من البائع عندنا فلما رأيت نفقته على البائع رأيت صدقة الفطر فيه على البائع ﴿قلت﴾
 وهذا قول مالك قال نعم قال وقال مالك الضمان في الثلاثة الأيام من البائع
 أيهما كان له بالخيار ﴿قال﴾ وقال مالك في الجارية تباع فيتواضعها للحبضة أن النفقة على
 البائع حتى تخرج من الاستبراء (قال) فلا استبراء عندي مثل خيار هذا العبد الذي
 ذكرت ﴿قال ابن القاسم﴾ وصدقة الفطر في هذه الجارية ينبغي أن تكون في
 قول مالك على البائع لأن مالكا قال كل من ضمن الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر

❦ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يباع بيعاً فاسداً ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت لو اشتري رجل عبداً بيعاً فاسداً فمضى يوم الفطر وهو عنده ثم
 رده على سيده بعد يوم الفطر على من زكاة الفطر (فقال) على مشتريه لأن ضمانه كان
 على المشتري يوم الفطر ونفقته عليه فعليه فيه زكاة الفطر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 قال هذا رأيي ﴿قلت﴾ فلو أنه رده يوم الفطر على من صدقة الفطر (قال) على المشتري
 الذي رده ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي مثل ما قال مالك في البيع لأنه
 إذا باع عبده يوم الفطر فزكاته على البائع عند مالك

❦ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يورث ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً ورث عبداً فلم يقبضه حتى مضى يوم الفطر أ على
 الذي ورثه فيه زكاة الفطر أم لا (قال) نعم لأن نفقته كانت عليه قال وهذا رأيي قال ولو
 كان له فيه اشتراك كان على كل واحد منهم قدر حصته

❦ في اخراج زكاة الفطر عن الذي يسلم يوم الفطر ❦

❦ وعن المولود يوم الفطر وعمن يموت ليلة الفطر ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من أسلم بعد طلوع الفجر من يوم الفطر استحب له أن يؤدي زكاة الفطر (قال) والاضحى عندي أين أن ذلك عليه يعني الاضحية ❦ قال ❦ وقال مالك لا تؤدي عن الجبل زكاة الفطر قال وان ولدته يوم الفطر أو ليلة الفطر فعليه فيه الزكاة ❦ قال ❦ ومن أراد أن يعق عن ولده فانه ان ولد له بعد انشقاق الفجر لم يحتسب بذلك اليوم ويحسب سبعة أيام سواء ثم يعق يوم السابع ضحى قال وهي سنة الضحايا والعقائق والنسك (قال) فان ولد قبل طلوع الفجر احتسب بذلك اليوم لانه قد ولد قبل طلوع الفجر ❦ قلت ❦ أرأيت اذا انشق الفجر يوم الفطر وعند رجل ممالك وأولاد صغار وزوجة له وأبوان قد أئزم نفقتهم وخادم أهله فاتوا بعدما انشق الفجر يوم الفطر أعليه فيهم صدقة الفطر أم تسقط عنه صدقة الفطر فيهم لما ماتوا (فقال) بل عليه فيهم صدقة الفطر ❦ قلت ❦ أرأيت ان مات عبد لرجل قبل انشقاق الفجر من ليلة الفطر أتكون عليه فيه صدقة الفطر في قول مالك (فقال) نعم يلزمه ذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (فقال) سئل مالك عن رجل كان عنده ولد أو عبيد ونحو هذا ممن يلزم الرجل نفقته فات بعد ما انشق الفجر يوم الفطر فقال عليه صدقة الفطر ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن رجلاً مات بعد ما انشق الفجر من يوم الفطر أ يكون على ولده صدقة الفطر عنه في ماله (قال) يؤمرون ولا يجبرون عليه مثل زكاة ماله مثل الرجل يموت بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته انهم يؤمرون ولا يجبرون. فان أمر باخراجها أخرجت وكانت من رأس المال اذا مات ليلة الفطر وهو مثل الرجل تحمل زكاة ماله وهو مريض أو يأتيه مال غائث فيعلم ذلك بيقين فيأمر باخراج الزكاة منه فقال لى مالك يكون من رأس المال ولا يكون من الثلث اذا كان مثل هذا مما لم يفرط فيه وكذلك صدقة الفطر وانما يكون في ثلث ماله كل ما فرط فيه في حياته حتى يوصى به فيكون في ثلثه وكذلك سمعت مالكا ❦ قال ❦ وقال مالك والزكاة في

الثالث اذا أوصى بها مبدأة على العتق وغيره الا التديير في الصحة فانه مبدأ على التديير في المرض ﴿قال﴾ قفلت للمالك فلو أن رجلا مرض مرضا فجاءه مال كان غائبا عنه أو حلت عليه زكاة ماله يعرف ذلك وهو مريض فأمر بأداء زكته أترى أن ذلك في ثلثه (فقال) لا اذا جاء مثل هذا الامر بين وان كان مريضا فأراه من رأس ماله

— فيمن لا يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤدي الرجل عن عبيده النصراني صدقة الفطر ﴿قال﴾ وقال مالك لا يؤدي الرجل صدقة الفطر عن امرأته النصرانية ولا عن أم ولده النصرانية ولا يؤدي زكاة الفطر الا عن يحكم عليه بنفقتهم من المسلمين ﴿قلت﴾ أرايت عبد عبيد أعل في صدقة الفطر أم لا في قول مالك (قال) لا

— فيمن يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه —

﴿قال﴾ وقال مالك وكل من كان ولده جارية فعليه صدقة الفطر عنها حتى تنكح فاذا نكحت فلا صدقة عليه فيها ﴿قال﴾ وقال مالك والنكاح عند مالك الدخول الا أن يدعى الرجل الى الدخول بها فلا يفعل فتلزمه النفقة فاذا لزم الزوج النفقة كانت صدقة الفطر في هذه الجارية على الزوج وكذلك قال مالك قال والغلمان حتى يحتلموا قال ومن كان من هؤلاء له مال ورثه أو وهب له فلا يبي أن ينفق عليه منه وأن يؤدي عنه صدقة الفطر من ماله ويحاسبه بذلك في نفقته اذا بلغ فيأخذ ذلك من ماله ويضحي عنه من ماله ﴿قال مالك﴾ ويؤدي الرجل عن امرأته من ماله صدقة الفطر وان كانت ذات مال وليس على المرأة أن تؤدي عن نفسها اذا كان لها زوج انما صدقة الفطر فيها على زوجها لان نفقتها على زوجها ﴿قال مالك﴾ ويؤدي الرجل عن خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا تزوج امرأة على خادم بعينها ودفعها اليها والجارية بكر أو ثيب فضى يوم الفطر والخادم عند المرأة ثم طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على من زكاة هذه الخادم (فقال) عليها ان كان الزوج قد منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر وهي لها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) هذا رأيي

﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها علي هذه الخادم بعينها هي بكر في حجر أبيها ولم يحولوا بين الزوج وبينها وهذه الخادم ممن لا بد للمرأة منها ففرضي يوم الفطر والخادم عند المرأة ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل أن يبنى بها علي من زكاة هذه الخادم (قال) علي الزوج ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنها كانت هي وخادمها نفقتها علي الزوج حين لم يحولوا بين الزوج وبين أن يبنى بها والخادم لما لم يكن لها منها بد كانت نفقتها أيضاً علي الزوج فلما كانت نفقة الخادم علي الزوج كانت زكاة الفطر في الخادم علي الزوج لأنه كان ضامناً لنفقتها ﴿قلت﴾ فلو أنهم كانوا منعوا الزوج من البناء بها والمسئلة علي حالها (فقال) لا شيء علي الزوج في الخادم ولا في المرأة في زكاة الفطر وعلي المرأة أن تؤدي زكاة الفطر عن هذه الجارية الخادم وعن نفسها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم وهذا رأيي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان علي الناس علي كل أحد حرّاً أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ذكره نافع عن عبد الله ابن عمر بن الخطاب

— في اخراج الرجل زكاة الفطر عن أبيه —

﴿قال﴾ وقال مالك يؤدي الرجل عن أبيه اذا لزمه نفقتها صدقة الفطر ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الابوين اذا كان علي الابن أن ينفق عليهما لحاجتهما أليزمه أداء زكاة الفطر عنهما (قال) نعم

— في اخراج الرجل زكاة الفطر عن عبيد ولده الصغار —

﴿قلت﴾ أرأيت عبيد ولدي الصغار أعلّٰي فيهم زكاة الفطر اذا لم يكن لولدي الصغار مال (فقال) اذا حبسهم لخدمة ولده لم يكن له بد من أن ينفق علي هؤلاء العبيد فاذا لزمه نفقتهم لزمه أن يؤدي زكاة الفطر عنهم الا أن يؤجرهم فيخرج زكاة الفطر عنهم من اجارتهم وصدقة ولده أيضا ان شاء أخرجهما من اجارة عبيدهم ان كانت للعبيد اجارة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لنا مالك كل من تلمز الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر فمن هاهنا أوجب علي الرجل صدقة الفطر في عبيد ولده الصغار اذا كانوا كما ذكرت لك

فاذا حبس عبيد ولده كما ذكرت لزمته نفقتهم وتكون نفقتهم وزكاة الفطر من مال ولده لانهم أغنياء ألا ترى أن من له عبد فهو مال تسقط به النفقة عن أبيه لان له بيع العبد وإنفاق ثمنه عليه ﴿قلت﴾ فان كان لولده الصغار عبيد فأبي أن ينفق عليهم (فقال) يحبره السلطان على بيعهم أو الانفاق عليهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك من كان له عبيد فأبي أن ينفق عليهم أجبره السلطان على بيعهم أو ينفق فأرى عبيد ولده الصغار بهذه المنزلة لانه الناظر لهم والجائز الامر عليهم ويبيع جائر عليهم

❦ في اخراج زكاة الفطر عن اليتيم ❦

﴿قال﴾ وقال مالك يؤدي الوصي صدقة الفطر عن اليتامى الذين عنده من أموالهم وان كانوا صغاراً ويؤدي عن ممالئهم أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبيّاً في حجرى لست له بوصي وله في يدي مال أنفق عليه من ماله (قال) أرى أن ترفع ذلك الى السلطان فينظر له السلطان فان لم يفعل وأنفق عليه من ماله وباع الصبي نظر الى مثل نفقة الصبي في تلك السنين فصدت الرجل في ذلك ﴿قلت﴾ فان قال قد أدبت صدقة الفطر عنه في هذه السنين أيصدق على ذلك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ وان كانوا في حجر الوالدة أتراهم بهذه المنزلة (قال) نعم

❦ في اخراج القمح والذرة والارز والتمر في زكاة الفطر ❦

﴿قلت﴾ ما الذي يؤدي منه صدقة الفطر في قول مالك (فقال) القمح والشعير والسات والذرة والارز والدخن والتمر والزبيب والاقط ﴿قال﴾ وقال مالك لا أرى لاهل مصر أن يدفعوا الا البرّ لان ذلك جلّ عيشهم الا أن يفلو سعرهم فيكون عيشهم الشعير فلا أرى به بأساً (قال مالك) وأما ما ندفع نحن بالمدينة فالتمر

❦ في إخراج القطنية والدقيق والتين والعروض في زكاة الفطر ❦

﴿قلت﴾ أرايت من كانت له أنواع القطنية أيجزئه أن يؤدي من ذلك زكاة الفطر

(فقال) قال مالك لا ﴿قلت﴾: فإن كان في الذي دفع من هذه الفطنية الى المساكين قيمة صاع من حنطة أو قيمة صاع من شعير أو قيمة صاع من تمر (فقال) لا يجوز له عند مالك ﴿قال﴾: وقيل الملك فالديق والسويق قال لا يجوز له ﴿قلت﴾: فالتين قال بلغني عن مالك أنه كرهه (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه لا يجوز له ﴿قال ابن القاسم﴾: إذا كان شيء من الفطنية مثل اللويا أو شيء من هذه الأشياء التي ذكرنا أنه لا يجوز إذا كان ذلك عيش قوم فلا بأس أن يؤدوا من ذلك ويجزئهم ﴿قال﴾: وقال مالك ولا يجوز أن يحمل الرجل مكان زكاة الفطر عرضا من العروض قال وليس كذلك أمر النبي عليه الصلاة والسلام ﴿قال ابن القاسم﴾: وإن مالكا أخبرني أن زيد بن أسلم حدثه عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب ﴿ابن مهدي﴾: عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من زبيب ﴿ابن مهدي﴾: عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي رجاء قال سمعت ابن عباس يقول في صدقة الفطر صاعا من طعام ﴿ابن مهدي﴾: عن أبي عوانة عن عادم الاحول قال قال أبو العالية ومحمد بن سيرين وعامر صاع صاع ﴿قال ابن مهدي﴾: وقال ابن سيرين إن أعطى برا قبل منه وإن أعطى تمرا قبل منه وإن أعطى سلتا قبل منه وإن أعطى شعيرا قبل منه وإن أعطى زيبا قبل منه ﴿قال ابن مهدي﴾: وقال عامر وابن سيرين عن الصغير والكبير في الحر والملوك

﴿في قسم زكاة الفطر﴾

﴿قلت﴾: أرايت زكاة الفطر هل يبعث فيها الوالي من يقبضها (قال) قال مالك وسألته عنها سراً فقال أرى أن يفرق كل قوم زكاة الفطر في مواضعهم أهل القرى حيث هم في قراهم وأهل العمود حيث هم وأهل المدائن في مدائنهم فقال ويفر قوتها هم ولا يدفعونها الى السلطان إذا كان لا يعمل فيها (قال) وقد أخبرتك بقول مالك

إذا كان الامام يعدل لم يسع أحداً أن يفرق شيئاً من الزكاة ولكن يدفع ذلك الى الامام ﴿قلت﴾ أرايت ان كان عدلاً كيف يصنع بزكاة الفطر اذا رفعت اليه أيتها هو في المدينة حيث هو أو يرد زكاة كل قوم الى مواضعهم (قال مالك) لا يدفع أهل القرى الى المدائن الا أن لا يكون معهم أحد يستوجبها فيدفعها الى أقرب القرى اليه ممن يستوجبها وانما يقسم زكاة الفطر أهل كل قرية في قريتهم اذا كان فيهم مساكين ولا يخرجها عنهم ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يعطى صدقة الفطر عنه وعن عياله مسكيناً واحداً ﴿قال﴾ وقال مالك لا يعطى أهل الذمة ولا العبيد من صدقة الفطر شيئاً

— في الرجل يخرج زكاة الفطر ليؤديها فتتلف —

﴿وقال ابن القاسم﴾ من أخرج زكاة الفطر عند محله فضاقت رأيت أنه لا شيء عليه وزكاة الاموال وزكاة الفطر عندنا بهذه المنزلة اذا أخرجها عند محلها فضاقت انه لا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان أخرجت زكاة الفطر لأؤها فأهريقته أو تفتت أكون على ضمانها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من أخرج زكاة ماله ليدفعها عند محلها فذهبت منه فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك ومما بين لك ذلك أنه لا شيء عليه أنه لو لم يتبأله دفعها بعد ما أخرجها فرجع الى منزله فوجد ماله قد سرق لم يكن ليضع عنه اخراج ما أخرج من زكاته ليدفعها (قال) قال مالك فلذلك رأيت أن لا شيء عليه في الذي أخرج اذا ضاقت . قال مالك هذا في زكاة الاموال وزكاة الفطر عندنا بهذه المنزلة اذا أخرجها عند محلها ﴿قال﴾ وقال مالك ان كان انما أخرجها بعد إياها وقد كان فرط فيها فأخرجها بعد إياها فضاقت قبل أن يوصلها انه ضامن لها

— تم كتاب الزكاة الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه —

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم﴾

— وبالله كتاب الحج الاول —

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

كتاب الحج الاول

في الافراد بالحج والتمتع

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم أى ذلك أحب الى مالك القران أم الافراد بالحج أو العمرة (فقال) قال مالك الافراد بالحج أحب الى

رسم في القران في الحج والغسل للاحرام

﴿ قال ﴾ لابن القاسم هل يوسع مالك في ترك الغسل للرجل أو المرأة اذا أرادت الاحرام (قال) لا الا من ضرورة ﴿ قال ﴾ وقال مالك والنساء تغتسل والحائض تغتسل اذا أرادت الاحرام ولا تدع الغسل الا من ضرورة ﴿ قال ﴾ وكان مالك يستحب الغسل ولا يستحب أن يتوضأ من يريد الاحرام ويدع الغسل ﴿ قال مالك ﴾ ان اغتسل بالمدينة وهو يريد الاحرام ثم مضى من فوره الى ذي الحليفة فأحرم قال أرى أن غسله مجزئ عنه (قال) وان اغتسل بالمدينة غدوة ثم أقام الى العشي ثم راح الى ذي الحليفة فأحرم قال لا يجزئه الغسل وانما يجوز الغسل بالمدينة لرجل يغتسل ثم يركب من فوره أو رجل يأتي ذا الحليفة فيغتسل اذا أراد الاحرام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يقول لا يذكر ^(١) المحرم شيئاً سوى التلبية اذا أراد الاحرام أم تجزئه التلبية وينوى بها ما أراد من حج أو عمرة ولا يقول اللهم اني محرم بحجة أو بعمرة (قال) كان مالك يقول تجزئه التلبية وينوى بها الاحرام الذي يريد ولا يقول

اللهم انى محرم بحجة وكان ذلك أحب اليه من أن يشكم بحجة أو بمره.

سـ رسم في وقت الاحرام سـ

﴿قلت﴾ لابن القاسم متى يلبى في قول مالك أفى دبر صلاة مكتوبة أو فى دبر نافلة أو اذا استوت به راحلته بذى الحليفة أو اذا انطلقت به (قال) يلبى اذا استوت به راحلته ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو كنت فيما بين الظهر والعصر فأردت أن أحرم لم آمرنى مالك أن أصلى ركعتين وهو يأمرنى أن أحرم اذا استوت بى راحلتي ولا يأمرنى أن أحرم فى دبر صلاة (قال) كان يستحب أن يصلى نافلة اذا أراد الاحرام اذا كان فى ساعة يصلى فيها ﴿قلنا﴾ له فى هذه النافلة حد قال لا ﴿قلنا﴾ له فلو صلى مكتوبة ليس بمدى نافلة أيجزم بمدى قال نعم ﴿قلنا﴾ له فلو جاء فى ابان ليس فيه صلاة بعد الصبح أو بعد العصر وقد صلى الصبح أو العصر (قال) لا يبرح حتى يحل وقت صلاة فيصلّى ثم يحرم اذا استوت به راحلته الا أن يكون رجلاً مرافقاً يخاف فوات حجه أو رجلاً خائفاً أو ما أشبه هذا من العذر فلا أرى بأبسا أن يحرم وان لم يصل

سـ فيمن توجه ناسيا لتليته وادهان المحرم عند الاحرام سـ

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان توجه ناسيا لتليته من فناء المسجد أ يكون فى توجهه محرماً (قال ابن القاسم) أراد محرماً بليته فان ذكر من قريب لى ولا شئ عليه وان تناول ذلك منه أو نسيه حتى فرغ من حجه رأيت أن يزيق دما ﴿قال﴾ وقال مالك يدهن المحرم عند الاحرام وبعد حلاقة رأسه بالزيت وما أشبهه وبالابان السمح ^(١) وهو الابان غير المطيب وأما كل شئ يبتى ريحه فلا يعجنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يوسع فى توبيه اذا كانا غير جديدين اذا أراد الاحرام أن لا يغسلهما (قال) قال مالك عندى ثوب قد أحرمت فيه حججاً وما غسلته ولم

(١) (السمح) يفتح فسكون فمره وحاء مهملة وفي رواية بخاء معجمة وفسره لما ترى ولم نجد له فى القاموس معنى يناسب كتبه مصححه

يكن يرى بذلك بأساً

— رسم في لبس المصبغ للاحرام ولبس التسخان (١) —

﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل كان مالك يكره لبس الثوب المصبوغ بالعصفر للرجال والنساء أن يحرموا فيه (قال) قال مالك أكره الثوب المقدم^(٢) بالعصفر للرجال والنساء أن يحرموا في ذلك قال لأنه ينتفض (قال) وكرهه أيضاً للرجال في غير الاحرام ﴿قلت﴾ لابن القاسم أي المصبغ كان يكرهه مالك (قال) الورس^(٣) والزعفران والعصفر المقدم الذي ينتفض ولم يكن يرى بالمشق^(٤) والمورد بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يرى بأساً أن يحرم الرجل في البركانات^(٥) والطيايسة الكحلية (قال) لم يكن يرى مالك بشئ من هذا بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك أين احرام الرجل (قال) قال مالك احرام الرجل في وجهه ورأسه ﴿قال﴾ وكره مالك للجرم أن ينطلي ما فوق الذقن ﴿قلت﴾ فإن فصل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه شيئاً لما جاء عن عثمان بن عفان ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ما كان من مصبوغ بالورس والزعفران ففصل حتى صار لا ينتفض ولونه فيه هل كان مالك يكرهه (قال) نعم كان مالك يكره هذا الذي ذكرت من الثياب

(١) (التسخان) بفتح التاء المثناة وسكون السين المهملة ويقال له تسخن بفتح اوله وسكون ثانيه وكلاهما واحد التسخين على ان له واحداً وهو شيء يشبه الطيايسة وقيل لا واحد له اه
(٢) (المقدم) كمعظم أي المصبوغ المشيع (بالعصفر) بضم العين وهو نبات معروف بهزيء اللحم الغليظ وبزره القرمط اه (٣) (الورس) هو نبات كدسم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة ولبس الثوب المورس يعني المصبوغ بامقو على الباه اه (٤) (قوله بالمشق) كمعظم هو المصبوغ بالمشق بكسر الميم وفتحها وهو المغرة (٥) (البركانات) في التاموس يقال للكساء الاسود البر كان والبر كان مشددين والبركان كزعفران والبر نكافي جمعه براكن اه فلفظ البركانات هنا جمع تأنيث لبراكين الذي هو جمع لهذه المفردات (والطيايسة) جمع طيلسان وطيلىس مثله اللام عن عياض وغيره معرب تلسان والكحلية نسبة للكحل أي التي لوها كلون الكحل اه كتبه مصححه

المصبوغة بالورس والزعفران وان غسل الا أن يكون قد ذهب لونه فلم يبق فيه من لونه شيء فلا بأس به قال وان غلبه لونه وغسله فلم يخرج ولم يجد ثوبا غيره صبغه بالمشق وأحرم فيه اذا لم يجد غيره

❦ رسم في غسل المحرم رأسه ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمحرم أن ينسل رأسه بالخطمي (قال) نعم كان يكرهه

❦ في المحرم ينمس رأسه في الماء وفي الاحرام قبل الوقت ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لأحب للمحرم أن ينمس رأسه في الماء خشية أن يقتل الدواب وان أصابته جنابة صب على رأسه الماء وحركه بيده ولأحب أن ينمس رأسه ❦ قال مالك ❦ ولا أرى بأساً أن وجد المحرم حرّاً أن يصب على رأسه الماء ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ كان مالك يقول يحرم الرجل من الوقت في أي ساعة شاء من ليل أو نهار (قال) نعم الا في وقت لاصلاة فيه فليمتظر حتى يدخل وقت صلاة ثم يحرم بعد صلاة ان شاء مكتوبة وان شاء نافلة ❦ قال ❦ وأحب الى أن يحرم في دبر كل صلاة تطوع بعد ما تستوي به راحلته ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ كان مالك يكره للرجل أن يحرم من قبل أن يأتي الميقات قال نعم ❦ قلت ❦ فان أحرم قبل الميقات أ كان يلزمه مالك الاحرام قال نعم ❦ قلت ❦ وكان مالك يكره أن يحرم الرجل بالحج قبل أشهر الحج قال نعم ❦ قلت ❦ فان أحرم قبل أشهر الحج بالحج أ كان مالك يلزمه ذلك الاحرام قال نعم ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ كان مالك يستحب لمن جاء مكة ليلا ان لا يدخل حتى يصبح (قال) قال مالك ذلك واسع (قال) وكان يستحب أن يدخل نهراً

❦ رسم في استلام الاركان وقطع التلبية ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم كيف استلام الاركان عند مالك ❦ قال ❦ قال مالك لا يستلم الركنين الذين يلبانه الحجر بيد ولا يقبلان . ويستلم الركن الثاني باليد وتوضع اليد

التي استلم بها على النعم من غير أن يقبل يده . ولا يقبل الركن اليماني بفيه . ويستلم الحجر الاسود باليد وتوضع على النعم من غير تقبيل أيضاً . لا يقبل اليد في استلام الحجر الاسود . ولا في الركن اليماني وانما توضع على النعم من غير تقبيل . ويقبل الحجر الاسود بالضم وحده فمن لم يستطع أن يستلم الحجر الاسود فاذا حاذاه كبر ومضى ﴿ قال ﴾ قيل مالك فمذا الذي يقوله الناس اذا حاذوه إيماناً بك وتصديقاً بكتابك فأنكر ذلك ورأى أن ليس عليه العمل وقال إنما يكبر ويمضي ولا يقف ﴿ قالت ﴾ لابن القاسم أفكان يأمره أن يرفع يديه عند استلام الحجر اذا لم يستطع أن يستلمه فيكبر هل يرفع يديه في التكبير (قال) قال مالك يكبر ويمضي ولا يرفع يديه ﴿ قالت ﴾ لابن القاسم فما قول مالك فبين لم يستطع أن يستلم الركن اليماني لرحام الناس أيكبر ويمضي أم لا يكبر (قال) يكبر ويمضي ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أكان مالك يأمر بالرحام على الحجر الاسود عند استلامه (قال) نعم ما لم يكن ذلك . وذهباً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم متى يقطع الحرم التلبية في قول مالك (قال) اذا راح الى المسجد . يريد اذا زالت الشمس وراح يريد الصلاة قطع التلبية (قال) ووقفناه على هذا فأخبرنا بما أخبرتك . وكان مما ثبت به هذا عندنا وعلمنا أنه رأيه أنه قال لا يلي الإمام يوم عرفة على المنبر ويكبر بين ظهراني خطبته (قال) ولم يوقت لنا في تكبيره وقتاً وكان قبل ذلك يقول يقطع الحرم التلبية اذا راح الى الموقف وكانت يقول يقطع اذا زاعت الشمس ^(١) فلما وقفناه عليها قال اذا راح الى المسجد قطع . يريد اذا كان رواجه بعد أن زالت الشمس ﴿ قالت ﴾ لابن القاسم أكان مالك يأمر بالتكبير اذا قطع الحرم التلبية (قال) ما سألته عن هذا ولا أرى بأساً أن يكبر

— في الصلاة بالمشر الحرام —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الصلاة بالمشر الحرام أيكبر في دبرها في المغرب والعشاء والصبح (قال) لا

(١) (زاعت الشمس) في المختار زاعت الشمس مالت وذلك اذا فاء النية اه

— رسم في قطع التلبية للذي يفوته الحج وغيره وفي المحصر ^(١) —

«قلت» لابن القاسم متى يقطع الذي فاته الحج التلبية (قل) اذا دخل الحرم لانه قد صارت عمرة «قال» وقال لنا مالك والمحرّم بالحج لا يقطع التلبية حتى يروح الى الصلاة يوم عرفة الا أنه اذا دخل المسجد الحرام أول ما يدخل فطاف بالبيت يقطع التلبية حتى يسمى بين الصفا والمروة ثم يرجع الى التلبية حتى يروح يوم عرفة الى الصلاة (قال) وان ابي اذا دخل حول البيت الحرام لم أر ذلك ضيقا عليه ورأيت في سعة «نال» وقال مالك ولا بأس أن يابى في السعي بين الصفا والمروة وذلك واسع «قلت» لابن القاسم أكان مالك يكره له اذا دخل في الطواف الاول يوم يدخل مكة وهو مفرد بالحج أو قارن أن يابى من حين يتدئ الطواف بالبيت الى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة (قال) نعم من غير أن يراه ضيقا عليه ان ابي (قال) وكان مالك اذا أتى بهذا يقول لا يابى من حين يتدئ الطواف الى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة يقول على أثر ذلك وان ابي فربو في سعة (قال) واذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة عاد الى التلبية «قال ابن القاسم» قل مالك والمحرّم من ميقاته بعمرة يقطع التلبية اذا دخل الحرم ثم لا يدور اليها والذي يجرم من غير ميقاته مثل الجمرات والتيمم يقطعون اذا دخلوا بيوت مكة (قال) فقلت له أو المسجد قال أو المسجد كل ذلك واسع «قلت» لابن القاسم أرأيت المحصر بمرض في حجته من أين يقطع التلبية اذا فاته الحج (قال ابن القاسم) قال مالك لا يقطع التلبية حتى يدخل أول الحرم (قل) وقال مالك ولا يحله من أحرامه الا البيت وان تطاول ذلك به سنين «قلت» لابن القاسم فان تطاول به مرضه حتى جاء حج قابل فخرج فوافي

(١) قال في الصباح حصره العدو حصراً من باب قتل أحاطوا به ومنعوه من المغني لأمره وقال ابن السكيت وتعلب حصره العدو في منزله حبسه وأحضره المرض بالآلف منعه من السفر وقال الفراء هذا هو كلام العرب وعليه أهل اللغة وقال ابن القوطية وأبو عمرو الشيباني حصره العدو بالمرض وأحضره كلاماً بمعنى حبسه اه وعليه يمتدئ ما في هذا الباب من استعماله اسم المفعول من الثلاثي تارة ومن الرباعي أخرى وكذا الفعل كتبه مصححه

الحج وهو على احرامه الذي كان أحصر فيه وحج (قال) يجزئه من حجة الاسلام
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم ويكون عليه الدم في هذا (قال) لادم عليه في هذا وهذا قول
 مالك ﴿قال﴾ وقال مالك والمحصور بمدوّ يحل من موضعه الذي أحصر فيه وان كان
 في غير الحرم ويحلق أو يقصر ولا بدله من الخلق أو التقصير

﴿فمن أحصر بمدوّ هل عليه هدي﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أ كان مالك يأمر بالهدى اذا أحصر بمدوّ أن ينحر هديه الذي
 هو معه قال نعم ﴿قال﴾ قلت لمالك فان كان المحصور بمدوّ ضرورة أيجزئه ذلك من
 حجة الاسلام (قال) لا يجزئه وعليه حجة الاسلام من قابل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت
 هذا المحصور بمدوّ ان كان قد قضى حجة الاسلام ثم أحصر بمدوّ فصّد عن البيت
 أيكون عليه قضاء هذه الحجة التي صد عنها قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك ان صدّ عن
 العمرة بمدوّ حصّره (قال) نعم لا قضاء عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فان حصّر بمدوّ قبل أن تنقضي أيام الحج ويفوت الحج (قال) لا يكون
 محصوراً وان أحصره المدوّ حتى يفوته الحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان حصّر فصار
 ان حلّ لم يدرك الحج فيما بقي من الايام أ يكون محصوراً أو يحل مكانه ولا ينتظر
 ذهاب الحج (قال) نعم هو الآن محصور ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) ما أدري
 ماوقفته عليه وهو رأيي

﴿رسم في التلبية في المسجد الحرام﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أ يابى القارن والخارج في قول مالك في المسجد الحرام (قال) نعم

﴿في قطع التلبية ورفع الصوت بالتلبية والتلبية عن الصبي﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم متى يقطع التلبية المجامع في الحج (قال) يفعل كما يفعل الحاج
 في جميع أمره ولا يقطع الا كما يقطع الحاج قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ لابن
 القاسم هل كان مالك يكره أن يلبي الرجل وهو لا يريد الحج (قال) نعم كان يكرهه

ويراه خرقاً لمن فعله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليس في قول مالك من لبي يريد الاحرام فهو محرم ان أراد الحج فحج وان أراد عمرة فعمرة قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما حدث ما ترفع المرأة المحرمة صوتها عند مالك في التلبية (قال) قدر ما تسمع نفسها ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الصبي اذا كان لا يتكلم فحج به أبوه أليى عند أول ما يحرم في قول مالك (قال) لا ولكن يجرده قال مالك ولا يجرده اذا كان صغيراً هكذا حتى يدنو من الحرم ﴿قال مالك﴾ والصبيان في ذلك مختلفون منهم الكبير قد ناهز ومنهم الصغير ابن سبع سنين وثمان سنين الذي لا يحتب ما يؤمر به فذلك يقرب من الحرم ثم يحرم والذي قد ناهز فن الميقات لانه يدع ما يؤمر بتركه ﴿قال مالك﴾ والصغير الذي لا يتكلم اذا جرده أبوه يريد بتجريده الاحرام فهو محرم ويحنبه ما يحنب الكبير قال واذا طافوا به فلا يطوفن به أحد لم يطف طوافه الواجب لانه يدخل طوافين في طواف طواف الصبي وطواف الذى يطوف به ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما الطواف الواجب عند مالك (قال) طوافه الذى يصل به السعى بين الصفا والمروة ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك فيسمى بهذا الصبي بين الصفا والمروة من لم يسمع بينهما السعى الذى عليه (قال) السعى في هذا بين الصفا والمروة أخف عندى من الطواف بالبيت ويجزئه ذلك ان فعل ولا بأس به ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما كره مالك أن يجمعه لنفسه وللصبي في الطواف بالبيت لان الطواف بالبيت عنده كالصلاة وانه لا يطوف أحد الا وهو على وضوء والسعي بين الصفا والمروة ليس بتلك المنزلة قد يسمى من ليس على وضوء ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك ولا يرمى عن الصبي من لم يكن رمى عن نفسه يرمى عن نفسه وعن الصبي في فور واحد قال هو والطواف سواء حتى يرمى عن نفسه ويفرغ من رميه عن نفسه ثم يرمى عن الصبي وقال ذلك والطواف بالبيت سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا يجوز ذلك حتى يرمى عن نفسه ثم يرمى عن الصبي

﴿فَمِنْ دَخَلَ مَرَاهِقًا وَهُوَ مُحْرَمٌ بِالْحَجِّ وَحَجَّ الْوَدَىَّ بِالْيَتِيمِ﴾ -

﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ قَالَ مَالِكٌ فَمِنْ دَخَلَ مَرَاهِقًا وَهُوَ مُحْرَمٌ بِالْحَجِّ أَوْ قَارَنَ أَوْ مَتَمَعَهُ أَنَّهُ إِنْ خَافَ أَنْ طَافَ بِالْيَتِيمِ أَنْ يَفُوتَهُ الْحَجُّ قَالَ يَمُضِي لَوَجْهِهِ وَيُدْعِي الطَّوْفَ بِالْيَتِيمِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ أَوْ قَارَنًا وَإِنْ كَانَ مَتَمَعًا أَزْدَفَ الْحَجَّ أَيْضًا وَمَضَى لَوَجْهِهِ وَلَا يَطُوفُ بِالْيَتِيمِ وَيَصِيرُ قَارَنًا وَيَقْضِي حُجَّتَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا يَسِرُّ بِرَافِضٍ لِلْعُمْرَةِ فِي جَمِيعِ هَذَا وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ دَمٌ لَمَّا تَرَكَ مِنْ طَوَافِهِ بِالْيَتِيمِ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ لِأَنَّهُ كَانَ مَرَاهِقًا ﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ إِنْ دَخَلَ غَيْرَ مَرَاهِقٍ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ أَوْ قَارَنًا فَلَمْ يَطُفْ بِالْيَتِيمِ حَتَّى مَضَى إِلَى عَرَافَاتٍ فَإِنَّهُ يَهْرِيْقُ دَمًا لِأَنَّهُ فَرَّطَ فِي الطَّوَافِ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ ﴿قَالَ﴾ لِأَنَّ الْقَاسِمَ فَإِنْ دَخَلَ غَيْرَ مَرَاهِقٍ مُعْتَمِرًا أَوْ قَارَنًا فَلَمْ يَطُفْ بِالْيَتِيمِ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَفَرَضَ الْمُعْتَمِرُ الْحَجَّ وَخَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَمَضَى الْقَارَنُ وَلَمْ يَطُفْ حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ (قَالَ) يَكُونَانِ قَارِنَيْنِ جَمِيعًا وَيَكُونُ عَلَيْهِمَا دَمُ الْقَرَانِ وَيَكُونُ عَلَى الْقَارِنِ دَمٌ آخَرٌ لَمَّا أُخْرِجَ مِنْ طَوَافِهِ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَا يَسِرُّ عَلَى الْمُعْتَمِرِ غَيْرُ دَمِ الْقَرَانِ لِأَنَّهُ لَا يَضِيفُ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ مَا لَمْ يَطُفْ بِالْيَتِيمِ * ﴿قَالَ﴾ لِأَنَّ الْقَاسِمَ هَلْ الْوَدَىُّ إِذَا خَرَجَ بِالصَّبِيِّ بِمَنْزِلَةِ الْإِبِ (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا أَحْفَظُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْوَدَىِّ أَنْ يَحْجَّ بِالصَّبِيِّ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَذَلِكَ وَجْهٌ يَخَافُ الضَّيْعَةَ عَلَيْهِ وَلَا يَسِرُّ لَهُ مِنْ يَكْفَلُهُ فَإِنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ رَأَيْتُ أَنْ لَا يَضْمَنُ مَا أَنْفَقَ عَلَى الصَّبِيِّ مِنْ مَالِهِ وَيَجُوزُ لَهُ اخْرَاجُهُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الضَّيْعَةُ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْفَلُهُ فَذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَخْرِجَهُ وَيَنْفِقَ عَلَى الصَّبِيِّ مِنْ مَالِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَحْرِمَهُ ﴿قَالَ﴾ فَالْوَالِدَةُ فِي الصَّبِيِّ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ قَالَ نَعَمْ ﴿قَالَ﴾ لِأَنَّ الْقَاسِمَ أَرَأَيْتَ إِنْ حَجَّ بِهِ وَالِدُهُ أَيْنَفَقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ (قَالَ) لَا أَحْفَظُهُ عَنْ مَالِكٍ وَلَا يَنْبَغِي لَوَالِدِهِ أَنْ يَحْجَّ بِالصَّبِيِّ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يَخْشَى عَلَيْهِ مَا خَشِيَ الْوَدَىُّ فَيَجُوزُ مَا أَنْفَقَ عَلَى الصَّبِيِّ فَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ ضَيْعَةً وَوَجَدَ مَنْ يَكْفَلُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْرِجَهُ فَيَنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ فَعَلَ كَانَ ضَامِنًا لَمَّا اكْتَدَى لَهُ وَمَا أَنْفَقَ فِي

الطريق الا على قدر نفقته التي كان ينفقها عليه لولم يشخص به (قال) والام اذا خافت على الصبي الضيعة كانت بمنزلة الاب والوصى في جميع ما وصفت لك (قلت) لابن القاسم فان كان هذا البصبي لا يتكلم فأحرمه من ذكرت لك من أب أو ودي أو أم أو من هو في حجره من غير هؤلاء من الاجنبيين أو الاقارب (قال) قال مالك الصبي الذي رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم من المحفة انما رفعته امرأة فقالت لهذا حجب فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ولك أجر (قال) ولم يذكر أن معه والدًا (قال ابن القاسم) فاذا أحرمتها أمه في هذا الحديث جاز الاحرام فأرى كل من كان الصبي في حجره يجوز له ما جاز للأم

— في الثمان الذكور يحرم بهم في أرجلهم الخلاخل وفي كراهية —

«الحلى للصبيان واحرام أهل مكة والحكم في الصيد»

«قال ابن القاسم» وسئل مالك عن الثمان الصغار الذكور يحرم بهم في أرجلهم الخلاخل وعليهم الآسورة قال لا بأس بذلك (قلت) لابن القاسم أفكان مالك يكره للصبيان الذكور الصغار حلى الذهب (قال) نعم قد سألت عنه غير مرة فكرهه (قلت) لابن القاسم أهل مكة في التلبية كغيرهم من الناس في قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك أحب الي أن يحرم أهل مكة اذا أهل هلال ذى الحجة (قال) وكان مالك يأمر أهل مكة وكل من أنشأ الحج من مكة أن يؤخر طوافه الواجب وسعيه بين الصفا والمروة حتى يرجع من عرفات وان أحب أن يطوف بالبيت تطوعاً بعد ما أحرم قبل أن يخرج فليطف ولكن لا يسمى بين الصفا والمروة حتى يرجع من عرفات فاذا رجع طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ويكون هذا الطواف الذي وصل به السعي بين الصفا والمروة هو الطواف الواجب (قال) قلت لابن القاسم أرايت الاخرس اذا أحرم فأصاب صيداً أيحكم عليه كما يحكم على غيره قال نعم (قلت) أتحمظه عن مالك قال لا

سنة رسم فيمن أضاف العمرة الى الحج أو طواف الزيارة ۞
 ۞ ومن أدخل عمرة على حجة أو حجة على عمرة ۞

﴿ قات ﴾ لابن القاسم هل من أهل بالحج فأضاف اليه عمرة في قول مالك أتتزمه العمرة (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يفعل ﴿ قات ﴾ لابن القاسم فإن فعل ما قول مالك فيه أتتزمه العمرة أم لا (قال) بلغني عنه أنه قال لا تتزمه (قال ابن القاسم) ولا أرى العمرة تتزمه ولم يكن ينبغي له أن يفعل وليس عليه دم القران وقد سمعت ذلك عن مالك ﴿ قات ﴾ لابن القاسم أي شيء يجزئ من دم القران عند مالك (قال) شاة وكان يميزها على تكره يقول ان لم يجد وكان يستحب فيه قول ابن عمر (قال ابن القاسم) وكان مالك اذا اضطر الى الكلام قال تجزئ عنه شاة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتول ابن عمر الذي كان يستحسنه مالك فيما استيسر من الهدى البقرة دون البعير ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يكره أن يقول الرجل طواف الزيارة (قال) وقال مالك وناس يقولون زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فكان مالك يكره هذا ويعظمه أن يقال ان النبي عليه الصلاة والسلام يزار ﴿ قات ﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن أحرم بالحج أكان يكره له أن يحرم بالعمرة بعد ما أحرم بالحج من لدن يحرم بالحج حتى يفرغ من حجه ويحل (قال) نعم كان يكرهه له ﴿ قات ﴾ فان أحرم بالعمرة بعد ما طاف بالبيت أول ما دخل مكة أو بعد ما خرج الى منى أوفى وقوفه بعرفة أو أيام التشريق (قال) كان مالك يكرهه ﴿ قات ﴾ فتحفظ عن مالك أنه كان يأمره برفض العمرة ان أحرم في هذه الايام التي ذكرت لك (قال) لأحفظ أنه أمر برفضها ﴿ قات ﴾ فتحفظ أنه قال تتزمه (قال) لأحفظ أنه قال تتزمه ﴿ قات ﴾ فما رأيك (قال) أرى أنه قد أساء فيما صنع حين أحرم بالعمرة بعد إحرامه بالحج قبل أن يفرغ من حجه ولا أرى العمرة تتزمه وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قات ﴾ لابن القاسم ويكون عليه عمرة مكان هذه التي أحرم بها في أيام الحج بعد فراغه بهذه التي زعمت أنها لا تتزمه (قال) لا أرى عليه شيئاً ﴿ قات ﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم

بالعمرة ثم أضاف الحج الى العمرة أيلزمه الحج في قول مالك (قال) نعم والسنة اذا فعل أن يلزمه الحج ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فاقول مالك ان أحرم بالعمرة فطاف لها ثم أحرم بالحج (قال) تلزمه الحجة ويصير قارنا وعليه دم القران ﴿ قلت ﴾ فان أضاف الحج الى العمرة بمد ما سمي بين الصفا والمروة لعمرة (قال) قال مالك يلزمه الحج ويصير غير قارن ولا يكون عليه دم القران ويكون عليه دم لما أخر من حلاق رأسه في عمرته ويكون عليه دم لثبته ان كان حل من عمرته في أشهر الحج وان كان احلاله من عمرته قبل أشهر الحج لم يكن عليه دم لانه غير متمتع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك فمن تمتع من أهل مكة في أشهر الحج أو قرن فلا هدي عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لا يقرن الحج والعمرة أحد من داخل الحرم قال وقد كان مالك يقول لا يحرم أحد بالعمرة من داخل الحرم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والقران عندي مثله لانه يحرم بالعمرة من داخل الحرم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يقول احرام أهل مكة بالحج ومن دخل لعمرة من داخل الحرم ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن رجلا من أهل الأفاق دخل في أشهر الحج بعمرة فحل وعليه نفس فأحب أن يخرج الى ميقاته فيحرم منه بالحج كان أحب اليّ ولو أنه أقام حتى يحرم من مكة كان ذلك له

— رسم في قران أهل مكة وموضع الاحرام ومجاوزته —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن مكيا أتى الميقات أو جاوز الميقات الى مصر أو الى المدينة في تجارة أو غيرها فأقام بمصر أو بالمدينة ما شاء الله من غير أن يتخذ المدينة أو مصر وطناً يسكنها فرجع الى مكة وهي وطنه وقرن الحج والعمرة ﴿ قال مالك ﴾ يجوز قرانه ولا يكون عليه دم القران

— فيمن أحرم من وراء الميقات —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم من وراء الميقات الى مكة مثل أهل قديد

وأهل عسفان ^(١) ومرة الظهران ^(٢) أم عند مالك بمنزلة أهل مكة ولا يكون عليهم ان
 قروا الحج والعمره دم القران ^(٣) قال وقال مالك ان قروا فليهم دم القران ^(٤) قال
 وقال مالك ولا يكونون بمنزلة أهل مكة ان قروا في أشهر الحج فليهم دم القران
 قال وقال مالك والذين لا دم عليهم ان قروا أو تمتعوا في أشهر الحج إنما هم أهل
 مكة وذى طوى لا غيرهم ^(٥) قال ولو ان أهل منى الذين يسكنون منى أو غيرهم
 من سكان الحرم قروا الحج والعمره من موضع يجوز لهم أن يقرنوا الحج والعمره
 منه أو دخلوا بمكة ثم أقاموا بمكة حتى يحجوا كانوا متمتعين وليسوا كأهل مكة
 وأهل ذى طوى في هذا ^(٦) قلت لابن القاسم فما قول مالك من أين يهل أهل قديد
 وعسفان ومرة الظهران (قال) قال مالك من منازلهم ^(٧) قال وقال مالك ميتات كل
 من كان دون الميقات الى مكة من منزله ^(٨) قال وقال مالك ومن جاوز الميقات ممن
 يريد الاحرام جاهلا ولم يحرم منه فليرجع الى الميقات ان كان لا يخاف فوات الحج
 فليحرم من الميقات ولا دم عليه فان خاف فوات الحج أحرم من موضعه وعليه لما
 ترك من الاحرام من الميقات دم ^(٩) قال مالك وان كان قد أحرم حين جاوز
 الميقات وترك الاحرام من الميقات فليمض ولا يرجع مرافقا كان أو غير مرافق
 وإليه ريق دما (قال) وليس لمن تسدى الميقات فأحرم أن يرجع الى الميقات فيقضى
 احرامه ^(١٠) قلت لابن القاسم فأهل القرى الذين بين مكة وذى الحليفة عند مالك
 بمنزلة أهل الآفاق (قال) لا أحفظه عن مالك ولكنهم عندي بمنزلة أهل الآفاق
 لان مواقيتهم من منازلهم ^(١١) قلت لابن القاسم أرايت من جاوز الميقات الى مكة
 فأحرم بعد ما تعدى الميقات فوجب عليه الدم أيجزئه مكان هذا الدم طعام أو صيام في
 قول مالك (قال) لا يجزئه الطعام ويجزئه الصيام ان لم يجد الهدى ^(١٢) قال ابن القاسم

(١) (عسفان) على وزن عثمان موضع على مرحلتين من مكة (٢) (ومرة الظهران) ظهران
 بفتح فسكون واد قرب مكة يضاف اليه لفظة مرة بزنة كحب فيقال مرة الظهران كما في القاموس

قال مالك وإنما يكون الصيام أو الطعام مكان الهدى في فدية الاذى أو في جزاء الصيد وأما في دم المتعة اذا لم يجد فصيام ولا يكون موضع دم المتعة طعام ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل هدي وجب على رجل من رجل عجز عن المشى أو طئى أهله أو فاته الحج أو وجب عليه الدم لشيء تركه من الحج يجبر بذلك الدم ما ترك من حجه فانه يهدى فان لم يجد هديا صام ولا يرى الطعام موضع هذا الهدى ولكن يرى مكانه الصيام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فكيف يصوم مكان هذا الهدى (قال) يصوم ثلاثة وسبعة تحمل حمل هدى المتمتع وإنما يجعل له مالك في هذا كله أن يصوم مكان هذا الهدى اذا هو لم يجد الهدى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من كان وراء الميقات الى مكة فتدعى منزله وهو يريد الحج فأحرم بمد ما جاوز منزله الى مكة وتعداه أخرى عليه شيئاً (قال) أرى أن يكون عليه الدم قال لان مالكا قال لي في ميقات أهل عسفان وقديد وتلك المناهل انها من منازلهم فلما جعل منازلهم لهم ميقاتا رأيت ان هم تعدوا منازلهم فقد تعدوا ميقاتهم الا أن يكونوا تقدموا الحاجة وهم لا يريدون الحج فبدا لهم أن يحجوا فلا بأس أن يحرموا من موضعهم الذي بلغوه وان كانوا قد جاوزوا منازلهم فلا شيء عليهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وكذلك لو أت رجلان من أهل مبصر كانت له حنجة بعسفان فبلغ عسفان وهو لا يريد الحج ثم بدا له أن يحج من عسفان فليحج من عسفان ولا شيء عليه لما ترك من الميقات لانه قد جاوز الميقات وهو لا يريد الحج ثم بدا له بمد ما جاوز أن يحج فليحج وليعتمر من حيث بدا له وان كان قد جاوز الميقات ولا دم عليه

﴿ في مكى ﴾ أحرم من مكة بالحج وفيمن فاته الحج ﴿ ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في مكى أحرم من مكة بالحج فخصر بمرض أو رجل دخل مكة معتمراً ففرغ من عمرته ثم أحرم بالحج من مكة فخصر فبقيا محصورين حتى فرغ الناس من حجهم (قال) قال مالك يخرجان الى الحل فيأبأن من الحل ويفعلان ما يفعل المعتمر ويحلان وعليهما الحج من قابل والهدى مع حجهما

من قابل ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك لو أن رجلا فاته الحج فوجب عليه الهدي أين يجعل هذا الهدي (قال) في حجه من قابل الذي يكون قضاء لهذا الحج الفات (قال) فقلت لمالك فإن أراد أن يقدم هذا الدم قبل حج قابل خوفاً من الموت قال يجعله في حج قابل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليس إنما يهرقه في حج قابل في قول مالك بنى قال نعم ﴿قلت﴾ فإن فاته أن ينحره بنى اشتراه فسأته إلى الحل ثم قلده وأشعره في الحل إن كان مما يقلد ويشعر ثم أدخله مكة ونحره بها أيجزئ عنه قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم بالحج ففاته فأقبل من السنة المقبلة حاجاً يريد قضاء الحج الفات أله أن يقرن ويضيف إلى هذه الحجة التي هي قضاء لحجته عمرة (قال) لا ولكن يفرد كما كان حجه الذي أفسد مفردا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن كان قارناً فأفسد حجه أو فاته الحج ما قول مالك فيه إن أراد أن يفرق القضاء فيقضى العمرة وحدها ويقضى الحجة وحدها ولا يجمع بينهما ﴿قال﴾ قال مالك يقضيها جميعاً قارناً كما أفسدهما قارناً قال ابن القاسم ولا يفرق بينهما ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك في مكّي أحرم بحجة من الحرم ثم أحصر أنه يخرج إلى الحل فيلي من هناك لأنه أمر من فاته الحج وقد أحرم من مكة أن يخرج إلى الحل فيعمل فيما بقى عليه ما يعمل المعتمر ويحل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً دخل مكة معتمراً في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج فأراد الحج من عامه أله أن يعتمر بعد صمرته تلك عمرة أخرى قبل أن يحج (قال) قال مالك لا يعتمر بعد صمرته حتى يحج

﴿فيمن اعتمر في غير أشهر الحج﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من اعتمر في غير أشهر الحج لم لا يكون له أن يعتمر بعد صمرته (قال) لأن مالكا كان يقول العمرة في السنة إنما هي مرة واحدة ﴿قال﴾ وقال مالك ولو اعتمر للزمته ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليزمه إن اعتمر في قول مالك عمرة أخرى إن كان دخل بالأولى في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن مكياً أحرم بعمرة من مكة ثم أضاف إليها حجة

(قال) يلزمه جميعاً ويخرج الى الحل من قبل أن الحرم ليس بميقات للمعتمرين
﴿قلت﴾ ويصير قارناً في قول مالك (قال) نعم ولكنه مكّي وليس على المكّي دم
القران (قال ابن القاسم) وهو أن أحرم بحجة بعد ما سعى بين الصفا والمروة لعمرته
وقد كان خرج الى الحل فليس بقارن وعليه دم لما أخر من حلاق رأسه في العمرة
لانه قد كان قضى عمرته حين سعى بين الصفا والمروة فلم يكن بقی عليه الا الحلاق
فلما أحرم بالحج لم يستطع أن يحلق فأخر ذلك فصار عليه التأخير الحلاق دم (قال)
وهو قول مالك هذا الآخر في المكّي وغيره ممن تمتع الذي يحرم بالحج قبل أن
يقصر بعد ما سعى بين الصفا والمروة لعمرته يكون عليه دم لتأخير الحلاق

— رسم فيمن أدخل عمرة على حجة والمراهق وغيره —

﴿قلت﴾ لابن القاسم هذا قدر عرفنا قول مالك فيمن أدخل الحج على العمرة فما قوله فيمن
أدخل العمرة على الحج كيف يصنع (قال) ليس عليه في ذلك شيء ولا تلزمه العمرة في قول
مالك فيما سمعت عنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج أو بالعمرة من
الميقات ثم لم يدخل الحرم وهو غير مراهق أو دخل الحرم ولم يطف بالبيت وهو غير
مراهق حتى خرج الى عرفات (قال) أما قولك ولم يدخل الحرم فلا أجفظه من
قول مالك ولكن ان كان غير مراهق كان عليه الدم وان كان مراهقاً فلا دم عليه
لان مالكا قال فيمن دخل مكة معتمراً أو مفرداً بالحج نفثى ان هو طاف وسعى
أن يفوته الوقوف بعرفة فترك ذلك وخرج الى عرفات وفرض الحج هذا المعتمر
ومضى هذا الجاهل كما هو الى عرفات ولم يطف بالبيت انه لا دم عليه لانه كان
مراهقاً (قال ابن القاسم) وهذا الذي لم يدخل الحرم مثل هذا الذي ترك
الطواف بعد دخول الحرم اذا كان مراهقاً أن لا دم عليه وان كان غير مراهق
وهو يقدر على الدخول والطواف فترك فعليه الدم

— في مكّي أحرم بالحج من خارج الحرم —

﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن مكياً أحرم بالحج من خارج الحرم أو متمتاً

بالعمرة أحرم بالحج من خارج الحرم أن يكون عليه الدم لما ترك من الاحرام من داخل الحرم (قال) لا يكون عليه الدم ﴿ قلت ﴾ وان هو مضى الى عرفات ولم يدخل الحرم أن يكون عليه الدم لما ترك من أن يعود الى الحرم بعد احرامه اذا كان مرافقا (قال) لا يكون عليه الدم قال وهذا رجل زاد ولم ينقص لانه كان له أن يحرم من الحرم لانه كان مرافقا فلما خرج الى الحل فأحرم منه زاد ولم ينقص ﴿ قلت ﴾ أفيطوف هذا المكي اذا أحرم من التمتع اذا دخل الحرم من قبل أن يخرج الى عرفات بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويكون خلاف من أحرم من أهل مكة من الحرم لان من أحرم من الحل وان كان من أهل مكة اذا دخل الحرم وقد أحرم من الحل فلا بد له من الطواف بالبيت واذا طاف سعى بين الصفا والمروة (قال) نعم وهو قول مالك

سـ رسم في تأخير الطواف للمكي والمتمتع والمواقيت لاهل المدينة وغيرهم سـ ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا أحرم المكي أو المتمتع من مكة بالحج فليؤخر الطواف حتى يرجع الى مكة من عرفات فاذا رجع طاف وسعى بين الصفا والمروة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فقلنا لما لك فلو أن هذا المكي لما أحرم بالحج من مكة أو هذا المتمتع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه الى عرفات (قال) فاذا رجع من عرفات فليطف بالبيت وليسع بين الصفا والمروة ولا يجزئه طوافه الاول ولا سعيه بين الصفا والمروة ﴿ قال ﴾ فقلنا لما لك فلو أن هذا المتمتع لم يسع بين الصفا والمروة حين رجع من عرفات حتى خرج الى بلاده أن يكون عليه الهدي (قال) قال مالك نعم وذلك أيسر شأنه عندي (قال مالك) واذا ذات هكذا رأيت السعي الاول بين الصفا والمروة يجزئ ويكفي عليه الدم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أين المواقيت عند مالك قال ذو الحليفة لاهل المدينة ومن مر من غير أهل المدينة من أهل العراق وأهل اليمن وغيرهم من أهل خراسان والناس كلهم ما خلا أهل الشام وأهل مصر ومن وراءهم من أهل المغرب فتيقاتهم ذو الحليفة ليس لهم أن يتعدوها ﴿ قال مالك ﴾ ومن مر من أهل

الشام وأهل مصر ومن وزاءهم بذى الحليفة فأحب أن يؤخر احرامه الى الجحفة
فذلك له واسع ولكن الفضل له في أن يهل من ميقات النبي عليه السلام اذا مر به .
وأهل اليمن من يلمهم . وأهل نجد من قرن (قال مالك) ووقت عمر بن الخطاب
ذات عرق لاهل العراق (قال مالك) وهذه المواقيت لكل من مر بها من غير
أهلها فيقاته من هذه المواقيت ﴿ قال ﴾ فقيل لمالك فلو أن رجلا من أهل العراق
مر بالمدينة فأراد أن يؤخر احرامه الى الجحفة (قال مالك) ليس ذلك له انما الجحفة
ميقات أهل مصر وأهل الشام ومن وراءهم وليس الجحفة للعراقي ميقاتا فاذا مر
بذى الحليفة فاحرم منها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال لي مالك وكل من مر بميقات ليس
هو له بميقات فليحرم منه مثل أن يمر أهل الشام وأهل مصر قادمين من العراق
فعليهم أن يحرموا من ذات عرق وان قدموا من اليمن فن يعلم وان قدموا من نجد
فن قرن وكذلك جميع أهل الآفاق ومن مر منهم بميقات ليس له فليهل من
ميقات أهل ذلك البلد الا أن مالكا قال غير مرة في أهل الشام وأهل مصر اذا
سروا بالمدينة فأرادوا أن يؤخروا احرامهم الى الجحفة فذلك لهم ولكن الفضل في
أن يحرموا من ميقات المدينة قال ابن القاسم لانها طريقهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال
مالك لو أن نصرانياً أسلم ^(١) يوم الفطر رأيت عليه زكاة الفطر ولو أسلم يوم النحر
كان غندي بينا أن يضحي

• رسم في دخول مكة بنير احرام •

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من أراد حاجة الى مكة أنه أن يدخل مكة بنير احرام
(قال) قال مالك لا أحب لاحد من الناس أن يقدم من بلده الى مكة فيدخلها بنير
احرام (قال مالك) ولا يجزيني قول ابن شهاب في ذلك (قال مالك) وأنا أرى
ذلك واسعا مثل الذي صنع ابن عمر حين خرج الى قديد فبلغه خبر الفتنة فرجع

(١) (قوله قال مالك لو أن نصرانياً أسلم الخ) انظر ما وجه ذكره هنا مع أن مناسبتة ببيان زكاة
الفطر والضحية أقرب مما هنا فتأمل كتبه مصححه

فدخل مكة بغير احرام فلا أرى بمثل هذا بأساً ﴿قال﴾ وقال مالك ولا أرى بأساً لاهل الطائف وأهل عسفان وأهل جدة الذين يختلفون بالفاكهة والحنطة وأهل الخطب الذين يحتطبون ومن أشبههم لا أرى بأساً أن يدخلوا مكة بغير احرام لأن ذلك يكبر عليهم ﴿قال ابن القاسم﴾ وما رأيت قوله حين قال هذا القول الا ورأى أن قوله في أهل قديد وما هو مثلها من المناهل اذا لم يكن شأنهم الاختلاف ولم يخرج احدهم من مكة فيرجع لامر كما صنع ابن عمر ولكنه أراد مكة لحاجة عرضت له من منزله في السنة ونحوها مثل الحوائج التي تعرض لاهل القرى في مداشهم أنهم لا يدخلون الا باحرام وماسمعه ولكنه لما فسر لي ما ذكرت لك رأيت ذلك

﴿رسم في القران﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن قارنا دخل مكة في غير أشهر الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في غير أشهر الحج ثم يحج من عامه أيكون عليه دم القران أم لا (قال) قال مالك عليه دم القران وهو رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم لم أليس قد طاف لعمرة في غير أشهر الحج وحل منها الا أن الحلاق بقى عليه (قال) لم يحل منها عند مالك ولكنه على احرامه كما هو ولا يكون طوافه الذي طاف حين دخل مكة لعمرة ولكن طوافه ذلك لهما جميعاً وهذا قد أحرم بهما جميعاً فلا يحل من واحد منهما دون الآخر ولا يكون احلاله من عمرته الا اذا حل من حجته (قال) وان هو جامع فيهما فمليه حج وعمره مكان ما أفسد ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت أهل مكة أن قروا من المواقيت أو من غير ذلك أو تمتعوا هل عليهم دم القران في قول مالك (قال) قال لي مالك دم القران ودم المتعة واحد ولا يكون على أهل مكة دم القران ولادم المتعة أحرموا من الميقات أو من غير الميقات ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن أهل المناهل الذين بين مكة والمواقيت قروا أو تمتعوا أيكون عليهم في قول مالك الدم بما تمتعوا أو قروا (قال) نعم وانما الذين لا يكون عليهم هدى ان قروا أو تمتعوا أهل مكة القرية بعينها وأهل ذى طوى قال وأما أهل منى فليسوا

﴿ فيمن تعدى الميقات ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن تعدى الميقات ثم جمع بين الحج والعمرة (قال) عليه دم لترك الميقات في رأيي وهو قارن وعليه دم القران

﴿ رسم في الميقات وفيمن أفسد حجه ودخول مكة ﴾

﴿ بغير احرام عامداً أو جاهلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أهلاً من الميقات بمكة فلما دخل مكة أو قبل أن يدخل أحرم بحجة أضافها الى عمرته أيكون عليه دم لتركه الميقات في الحج قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم وقد جاوز الميقات ثم أحرم بالحج (قال) لانه لم يجاوز الميقات الا محرماً ألا ترى أنه جاوزه وهو محرم بمكة ثم بدله فأدخل الحج ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان تعدى الميقات ثم أهل بمكة بمد ما تعدى الميقات ثم دخل مكة أو قبل أن يدخلها أحرم بالحج أترى عليه الذي ترك من الميقات في العمرة دماً (قال) نعم لان مالكا قال لي من جاوز الميقات وهو يريد الاحرام فجاوزه متمداً فأحرم بمد ذلك ولم يقل لي في حج ولا عمرة ان عليه دماً (قال ابن القاسم) فذلك يكون على هذا دم وان كان يريد العمرة ولا يشبه عندي الذي جاء من عمل الناس في الذين يخرجون من مكة ثم يعتمرون من الجمرات والتنميم لان ذلك رخصة لهم في العمرة وان لم يبلغوا مواقيتهم فأما من أتى من بلده فجاوز الميقات متمداً فأرى عليه الدم كان في حج أو عمرة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من أحرم بالحج فجامع فأفسد حجه ثم أصاب بعد ذلك الصيد وحلق من الاذى وتطيب (قال) قال مالك يلزمه في جميع ما يصيب مثل ما يلزم الصحيح الحج ﴿ قلت ﴾ فان تأوّل بفهل وظن أن ليس عليه اتمام ما أغمد لما لزمه من القضاء وتطيب ولبس وقتل الصيد مرة بمدمرة

عامداً لفعله أتري أن الاحرام قد سقط عنه ويكون عليه فدية واحدة لهذا أول كل شيء فعله فدية (قال) عليه فدية واحدة تجزئه ما عدا الصيد وحده فان لكل صيد جزء * ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً من أهل بصر دخل مكة بنير احرام متعمداً أو جاهلاً ثم رجع الى بلده أيكون عليه لدخوله الحرم بنير احرام حجة أو عمره (قال) لا يكون عليه شيء ولكنه عصى وفعل ما لم يكن يذني له (قال ابن القاسم) وانما تركت أن أجعل عليه أيضاً حجة أو عمره لدخوله هذا للذي قال ابن شهاب * ان ابن شهاب كان لا يرى بأساً أن يدخل بنير احرام قال وانما قال مالك لا يعجبني أن يدخل بنير احرام ولم يقل ان فعل كذا فعليه كذا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت العبد أسيده أن يدخله مكة بنير احرام أو الجارية في قول مالك (قال) قال مالك نعم يدخلهما بنير احرام ويخرجهما الى عرفات وهما غير محرمين (قال) مالك ومن ذلك الجارية يريد بيعها أيضاً فيدخلها بنير احرام فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان أدخله سيده مكة بنير احرام ثم أذن له فأحرم من مكة أيكون على العبد دم لتركه الميقات قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي

— رسم في النصراني يسلم بعد دخول مكة وحج العبد والصبي —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت النصراني يسلم بعد ما دخل مكة ثم يحج من عامه أيكون عليه لتركه الوقت في قول مالك دم أم لا (قال) قال مالك في النصراني يسلم عشية عرفة فيحرم بالحج انه يجزئه من حجة الاسلام ولا دم عليه لتركه الوقت والعبد يمتقه سيده عشية عرفة انه ان كان غير محرم فأحرم بعرفة أجزأه ذلك من حجة الاسلام ولا شيء عليه لترك الوقت ﴿قال مالك﴾ وان كان قد أحرم قبل أن يمتقه سيده فأعتقه عشية عرفة فإنه على حجه الذي كان وليس له أن يجدد احراما سواه وعليه حجة الاسلام ولا تجزئه حجه هذه التي أعتق فيها من حجة الاسلام ﴿قلت﴾ أرايت الصبي يحرم بحجة قبل أن يحتلم وهو مراهق ثم احتلم عشية عرفة ووقف قبل عشية عرفة بعد ما أحرم أيجزئه من حجة الاسلام ﴿قال﴾ قال مالك

لا يجزئه من حجة الاسلام الا أن يكون لم يحرم قبل أن يحتلم ثم أحرم عشيبة عرفة بعد احتلامه أو احتلم قبل ذلك أحرم بعد ما احتلم فان ذلك يجزئه من حجة الاسلام ولا يجوز له أن يجدد احراما بعد احتلامه ولكن يغضى على احرامه الذي يحتلم فيه ولا يجزئه من حجة الاسلام ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿وقال مالك﴾ والجارية مثله اذا أحرمت قبل الحيض ﴿قلت﴾ لابن القاسم أى أيام السنة كان يكره مالك العمرة فيها (قال) لم يكن مالك يكره العمرة في شئ من أيام السنة كلها الا لاهل منى الحاج كان يكره لهم أن يمتروا في يوم النحر وأيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ﴿قال﴾ فقال له أرايت من تجل في يومين أو من خرج في آخر أيام التشريق حين زالت الشمس فوصل الى مكة ثم خرج الى التنعيم ليحرم (قال) لا يحرم أحد من هؤلاء حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ونهاهم عن ذلك قال وإن قفلوا الى مكة فلا يحرموا حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق (قال) وانما سأله عن ذلك حين رأينا بعض من يفعل ذلك وزعم أن بعض الناس أقتاهم بذلك (قال) فقلنا لمالك أفرأيت أهل الآفاق أيحرمون في أيام التشريق بالعمرة قال لا بأس بذلك وليسوا كأهل منى الذين حجوا لان هذا انما يأتي من بلاده وليس هو من الحاج وانما احلله بعد أيام منى وليس هو من الحاج ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو عندي سواء كان احلله بعد أيام منى أو في أيام منى وليس هو من الحاج

﴿فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن أفسد حجه﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت رجلا أهل بالحج فجامع امرأته ثم أهل بعد ما أفسد حجه باحرام يريد قضاء الذي أفسد وذلك قبل أن يصل الى البيت ويفرغ من حجه الفاسدة (قال) هو على حجه الاولى ولا يكون ما أحدث من احرامه نقضا لحجه الفاسدة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿قلت﴾ أف يكون عليه قضاء الاحرام الذى جدد قال لا ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك قال لا وهو رأيي ﴿قلت﴾

لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج ففاته الحج فلما فاته الحج أحرم بحجة أخرى أتزمه أم لا (قال) لا تزمه وهو على إحرامه الاول وليس له أن يردف حجاً على حج إنما له أن يفسخها في عمرة أو يقيم على ذلك الحج إلى قابل فتكون حجته تامة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج فجامع في حجه فأفسد حجه ثم أصاب صيداً بعد صيد ولبس الثياب مرة بعد مرة في مجالس شتى وحلق الاذى مرة بعد مرة وفعل مثل هذه الاشياء ثم جامع أيضاً مرة بعد مرة (قال) قال مالك عليه لكل شيء أصاب مما وصفت الدم بعد الدم للطيب كلما طيب به فعليه الفدية وان بلغ عدداً من الفدية وان لبس الثياب مرة بعد مرة فكذلك أيضاً وان أصاب الصيد حكم عليه بجزاء كل صيد أصابه ﴿قال﴾ وقال مالك والجماع خلاف هذا ليس عليه في الجماع الا دم واحد وان أصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت أو عبداً من النساء ليس عليه في جماعه إياهن الا كفارة واحدة دم واحد ﴿قال﴾ مالك عليه وان هو أكرهن فعليه الكفارة لهن عن كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعه إياهن كفارة واحدة قال وعليه أن يحجهن إذا أكرهن وان كان قد طلقهن وتزوجن الأزواج بعده فعليه أن يحجهن ﴿قال﴾ مالك عليه وان كان لم يكرهن ولكن طأعنه فعليه على كل واحدة الكفارة والحج من قابل وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إياهن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما حجة مالك في أن جعل عليه في كل شيء أصابه مرة بعد مرة كفارة بعد كفارة الا في الجماع وحده (قال) لان حجه من ذلك الوجه فسد فلما فسد من وجه الجماع لم يكن عليه من ذلك الوجه الا كفارة واحدة فأما ما سوى الجماع من لبس الثياب والطيب والقاء التثت وما أشبه هذا فليس من هذا الوجه فسد حجه فعليه لكل شيء فعله من هذا كفارة بعد كفارة

﴿رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها فاعتمر وحج ومن ساق الهدى﴾

﴿قال﴾ وسئل ابن القاسم عن الرجل يكون له أهل بمكة وأهل تبعض الآفاق فيقدم

مكة معتمراً في أشهر الحج (قال) قال مالك هذا من مشبهات الأمور والاحتياط في ذلك أعجب إلى (قال ابن القاسم) كأنه أراد أن يهريق دما لمتنته قال وهو رأيي

فيم دخل معتمراً في أشهر الحج

(قال) وسئل ابن القاسم عن الرجل يدخل معتمراً في أشهر الحج ثم ينصرف إلى بلد من البلدان ليس إلى البلد الذي فيه أهله ثم يحج من عامه ذلك أيكون متمتعاً أم لا (قال) قال مالك إذا كان من أهل الشام أو أهل مصر فرجع من مكة إلى المدينة ثم حج من عامه فإنه على تمتعه وعليه دم المتعة إلا أن يكون انصرف إلى أفق من الأفاق يتباعد من مكة ثم يحج من عامه فهذا لا يكون متمتعاً (قلت) لابن القاسم رأيت من كان من أهل المواقيت ومن وراءهم إلى مكة اعتمروا في أشهر الحج ثم أقاموا حتى حجوا من عامهم أي يكون عليهم دم المتعة (قال) قال مالك نعم عليهم دم المتعة (قال) وقال مالك لو أن رجلاً من أهل منى أحرم بعمره في أشهر الحج ثم لم يرجع إلى منى حتى حج من عامه أن عليه دم المتعة وأنه إن رجع إلى منى سقط عنه دم المتعة لأنه قد رجع إلى منزله (قلت) لابن القاسم رأيت المكي إذا أتى المدينة ثم انصرف إلى مكة فقرن الحج والعمره أيكون عليه دم القران (قال) قال مالك لا يكون عليه دم القران لأنه من أهل مكة وإن كان أهل من الميقات فإنه لا يكون عليه دم القران (قلت) لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً من أهل منى بعمره في أشهر الحج وساق معه الهدي فطاف لعمرته وسمى بين الصفا والمروة يؤخر الهدي ولا ينحره حتى يوم النحر ويثبت على إحرامه أم ينحره (قال) قال مالك ينحره ويحل ولا يؤخره إلى يوم النحر قال ولا يجوز له من دم المتعة هذا الهدي أن أخره إلى يوم النحر لأن هذا الهدي قد وجب على هذا الذي ساقه أن ينحره (قال مالك) ويحل إذا طاف لعمرته وينحر هديه (قلت) لابن القاسم فمتى ينحر هذا المتمتع في قول مالك هديه هذا (قال) إذا سعى بين الصفا والمروة نحره ثم حلق أو قصر ثم يحل وإذا كان يوم التروية أحرم (قال) وكان مالك يستحب أن يحرم في أول الشهر (قال)

ابن القاسم رحمه الله وقد قال مالك في هذا الذي تمتع في أشهر الحج وساق معه الهدي أنه إن أخر هديه وحل من عمرته فنحره يوم النحر عن متعته قال مالك فأرجو أن يكون مجزئاً عنه (قال) وقد فعل ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك ولكن الذي قلت لك من أنه ينحره ولا يؤخره أحب إلى رحمه الله قلت رحمه الله لابن القاسم ففي قول مالك إذا هو تركه حتى ينحره يوم النحر أثبت حراماً أم يحل (قال) قال مالك بل يحل ولا يثبت حراماً كذلك قال مالك وإن أخر هديه

— رسم في الهدي إذا عطب واستحقاق الهدي الذي يكون —

﴿ مضمونا والا كل منه ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الذي تمتع بالعمرة فساق الهدي معه في عمرته هذه فعطب هديه قبل أن ينحره (قال) هذا الهدي عند مالك هدي تطوع فلا يأكل منه وليتصدق به لأنه ليس بهدي مضمون لأنه ليس عليه بدله (قال ابن القاسم) وإن أكل منه كان عليه بدله وليحل إذا نسي بين الصفا والمروة ولا يثبت حراماً بتمكن هديه الذي ساق معه لأن هديه الذي ساقه معه لا يمنعه من الإحلال ولا يجزئه من هدي المتعة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت أن استحق رجل هذا الهدي الذي ساقه هذا المعتمر في عمرته في أشهر الحج لمتعته أي يكون عليه البدل (قال) نعم أرى أن يجعل ثمنه في هدي لأن مالكاً سئل عن رجل أهدي بدناً تطوعاً فأشعرها وقلدها وأهداها ثم علم بها عيباً بعد ذلك قال يرجع بقيمة العيب فيأخذها فقيل له فما يصنع بقيمة العيب قال يجعله في شاة يهديها فهذا عندي مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت الهدي الذي يكون مضموناً أي هدي هو عند مالك (قال) الهدي الذي إذا هلك أو عطب أو استحق كان عليه أن يبدله فهذا مضمون ﴿ قلت ﴾ فإن لم يعطب ولم يستحق حتى ينحره أي أكل منه في قول مالك قال نعم يأكل منه ﴿ قال ﴾ وقال مالك يأكل من الهدي كله إلا فدية الأذى وجزاء الصيد وما نذرته للمساكين ﴿ قال ﴾ وقال مالك يأكل من هديه الذي ساقه لفساد حجه أو لفوات حجه أو هدي

تتمتع أو تطوع ومن الهدى كله إلا ما سميت لك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك كل هدي مضمون أن عطب فليأكل منه صاحبه وليطعم منه الأغنياء والفقراء ومن أحب ولا يبيع من ثمنه ولا من جلده ولا من جلاله ولا من خُطْمه ولا من فلاته شيئاً وإن أراد أن يستعين بذلك في ثمن بدله من الهدى فلا يفعل ولا يبيع منه شيئاً ﴿ قال مالك ﴾ ومن الهدى المضمون ما أن عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه وهو أن بلغ محله لم يكن له أن يأكل منه فهو جزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين فهذا إذا عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه لأن عليه بدله . وإذا بلغ محله أجزأك عن الذي سقته له ولا يحجزك أن أكلت منه ويصير عليك البذل إذا أكلت منه

﴿ رسم في الهدى يدخله عيب بعد ما يقلد ويشعر أو قبل ذلك وفي الضحايا ﴾ ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما سقت من الهدى وهو مما لا يجوز في الهدى حين قلده وأشعرته فلم يبلغ محله حتى صار مثله يجوز له لو ابتدأ به مثل الأعرج البين العرج ومثل الدبّة العظيمة تكون به ومثل البين المرض ومثل الأعرج الذي لا يبقى وما أشبه هذا من العيوب التي لا تجوز فلم يبلغ محله حتى ذهب ذلك العيب عنه وصار صحيحاً يحجزه لو ساقه أول ما ساقه بحاله هذه فانه لا يحجزه وعليه البذل إن كان مضموناً ﴿ وقال مالك ﴾ وما سحاق من الهدى مما مثله يجوز فلم يبلغ محله حتى أصابته هذه العيوب عرج أو عور أو مرض أو دبر أو عيب من العيوب التي لو كانت ابتداء به لم يحجز في الهدى فانه جائز عنه وليس عليه بدله ﴿ قال مالك ﴾ والضحايا ليست بهذه المنزلة ما أصابها من ذلك بعد ما تشتري فان على صاحبها بدلها ﴿ قلت ﴾ لا إن القاسم أكان مالك يحجز للرجل أن يبدل ضحيته بخير منها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يحجز للرجل أن يبدل هديه بخير منه قال لا ﴿ قلت ﴾ فهذا يظن أن مالكا فرق بين الضحايا والهدي في العيوب اذا حدثت قال نعم ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يشتري الاضحية فتذهب فيجدها

بعد أن تذهب أيام الذبح هل عليه أن يذبحها . قال لا وإنما يذبح من هذه البدن التي
تسهر وتقلد لله فتلك اذا ضلت ولم توجد الا بعد أيام منى نحررت بمكة وان أصيبت
خارجا من مكة بعد أيام منى سيقت الى مكة فنحرت بمكة (قال مالك) وان لم توقف
هذه البدن بعرفة فوجدت أيام منى سيقت الى مكة فنحرت بها ﴿ قال ﴾ وان كانت قد
وقفت بعرفة ثم وجدت في أيام منى نحررت بمنى (قال) ولا ينحر بمنى الا ما وقف به
بعرفة وان أصيبت هذه التي وقف بها بعرفة بعد أيام منى نحررت بمكة ولم تنحر بمنى
لان أيام منى قدمضت ^(١) ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي هدي عند مالك ليس بمضمون
(قال) التطوع وحده ﴿ قلت ﴾ فصف لنا التطوع في قول مالك (قال) كل هدي
ساقه الرجل ليس بشئ وجب عليه من جزاء أوفدية أو فساد حج أو فوات حج أو
شئ تركه من أمر الحج أو تلذذ به من أهله في الحج أو في غير ذلك أولتمعة أو لقران
ولكنه ساقه لغير شئ وجب عليه أو يجب عليه في المستقبل وهذا تطوع ﴿ قلت ﴾
لابن القاسم أي هدي يجب على أن أقف به بعرفة في قول مالك (قال) كل هدي
لا يجوز لك أن تنحره ان اشتريته في الحرم حتى تخرجه الى الحل فتدخله الحرم أو
تشتريه من الحل فتدخله الحرم فهذا الذي يوقف به بعرفة لأنه ان فات هذا الهدي
الوقوف بعرفة لم ينحر حتى يخرج به الى الحل ان كان انما اشترى في الحرم ﴿ قلت ﴾
أرايت ان كان اشترى هذا الهدي في الحل وساقه الى الحرم وأخطأ الوقوف به بعرفة
أخرج به الى الحل ثانية أم لا في قول مالك (قال) لا يخرج به الى الحل ثانية ﴿ قلت ﴾
فأين ينحر كل هدي أخطأ الوقوف بعرفة أو اشتراه بعد ماضى يوم بعرفة و ليلة
عرفة ولم يقف به في قول مالك (قال) قال مالك ينحره بمكة ولا ينحره بمنى ﴿ قال ﴾
وقال مالك لا ينحر بمنى الا كل هدي وقف به في عرفة فأما ما لم يوقف به بعرفة
فينحره بمكة لا بمنى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي الأسنان يجوز في الهدي والبدن

(١) (قوله) قلت لابن القاسم أي هدي عند مالك (الح) من هنا الى آخر الرسم لم يذكر في

والضحايا في قول مالك (قال) الجذع من الضأن والثني من المزم والثني من الابل
والبقر ولا يجوز من الابل والبقر والمزم الا الثني فصاعداً (قال مالك) وقد كان ابن
عمر يقول لا يجوز الا الثني من كل شيء (قال مالك) ولكن النبي صلى الله عليه
وسلم قد رخص في الجذع من الضأن فأنا أرى ذلك أنه يجزئ الجذع من الضأن في
كل شيء في الاضحية والهدي (قلت) لابن القاسم فما البدن عند مالك (قال) هي الابل
وحدها (قلت) فالذكور والاناث عند مالك بدن كلها (قال) نعم وتجب مالك من
يقول لا يكون الا في الاناث . قال مالك وليس هكذا قال الله تبارك وتعالى في
كتابه قال والبدن جعلناها لكم ولم يقل ذكوراً ولا أنثى (قلت) لابن القاسم فالهدي
من البقر والغنم والابل هل يجوز من ذلك الذكر والانثى في قول مالك قال نعم
(قلت) لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً قال لله علي بدنة أتكون في قول مالك من
غير الابل (قال) قال مالك من نذر بدنة فأنما البدن من الابل الا أن لا يجذب بدنة
من الابل فجزئته بقرة فان لم يجذب بقرة فسبعا من الغنم الذكور والاناث في ذلك
سواء (قلت) لابن القاسم فلو قال لله علي هدي ما يجب عليه في قول مالك (قال) لم
أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن ان لم يكن له نية فالشاة تجزئها لانها هدي

— رسم فيمن تداوى بدواء —

(قلت) لابن القاسم أرايت ما كان من فدية الاذى من حلق الرأس أو احتاج الى
دواء فيه طيب فتداوى به أو احتاج الى لبس الثياب فلبس أو نحو هذا مما يحتاج اليه
فيفعله أيحكم عليه كما يحكم في جزاء الصيد (قال) لا في قول مالك قال ولا يحكم
عليه الا في جزاء الصيد وحده (قال مالك) وهذا والذي أماط الاذى عنه أو تداوى
بدواء فيه طيب أو لبس الثياب أو فعل هذه الاشياء مخيراً أن يفعل أي ذلك شاء مما ذكر
الله تبارك وتعالى في كتابه فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام
أو صدقة أو نسك (قلت) فان أراد أن ينسك فأين ينسك (قال) حيث شاء من البلاد
(قلت) فان أراد أن ينسك بمنى عليه أن يقف بنسكه هذا بمرفة قال لا (قلت)

ولا يخرججه الى الحل ان اشتراه بمكة أو بمنى وينجره بنى ان شاء يوم النحر من غير أن يقف به بعرفة ولا يخرججه الى الحل وينجره بمكة أن أحب حيث شاء قال نعم ﴿قلت﴾ وجميع هذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من لبس الثياب وتطيب في أحرامه من غير أذى ولا حاجة له الى الطيب من دواء ولا غيره الا أنه فعل هذا جهالة وحققاً يكون مخيراً في الصيام والصدقة والنسك مثل ما يخير من فعله من أذى قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك لو أن رجلاً دخل مكة في أشهر الحج بعمره وهو يريد سكنائها والاقامة بها ثم حج من عامه رأيت متمتعاً وليس هو عندي مثل أهل مكة لانه انما دخل يريد السكنى ولعله يبدو لها فأرى عليه الهدي

— رسم فيمن حل من عمرته ثم أحرم بعمره أخرى —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً أحرم بعمره من أهل الآفاق في غير أشهر الحج وحل منها في غير أشهر الحج ثم اعتمر عمره أخرى من التمتع في أشهر الحج ثم حج من عامه أو يكون عليه دم المتعة (قال) نعم وأرى أن يكون ذلك عليه وهو عندي مثل الذي أخبرتك من قوله في الذي يقدم ليسكن مكة فلما جعل مالك عليه الدم رأيت على هذا دم المتعة لان هذا عندي لم تكن اقامته الاولى سكنى وقد أحدث عمره في أشهر الحج وهذا عندي أين من الذي قال مالك في الذي يقدم ليسكن مكة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفتجعل بعمرته هذه التي أحدثها من مكة في أشهر الحج قاطعاً لما كان فيه وتجزئه عمرته هذه التي في أشهر الحج من أن يكون بمنزلة أهل مكة وان كان انما اعتمر من التمتع قال نعم

— رسم فيمن غسل يديه بأشنان ومن غسل رأسه بالخطمي ودخول الحمام —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من غسل يديه وهو محرم بأشنان مطيب أعليه كفارة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان بالريحان وما أشبهه غير المطيب فأراه

خفيفاً وأكره أن يفعله أحد ولا أرى على من فعله فدية فإن كان طيب الأثران بالطيب فعليه الفدية أى ذلك شاء فعل ﴿ قال ﴾ قفلنا لمالك فلا شئان وما أشبهه غير المطيب القاسم وأما أشبهه يغسل به المحرم يديه (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من غسل رأسه بالخطمي وهو محرم عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فأى الفدية شاء قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن دخل الحمام وهو محرم فتدلك فعليه الفدية ﴿ قال ﴾ وقال مالك من دهن عقيه وقدميه من شقوق وهو محرم فلا شئ عليه ﴿ قال ﴾ وإن دهنهما من غير علة أو دهن ذراعيه وساقيه ليحسنهما لا من علة فعليه الفدية ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن الصديغين يلصق عليهما مثل ما يصنع الناس إذا فعل ذلك المحرم (قال) قال مالك عليه الفدية ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن القروح تكون بالمحرم فيلصق عليها خرقة (قال) قال مالك أرى أن كانت الخرق صغاراً فلا شئ عليه وإن كانت كباراً فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من كان عليه هدى من جزاء صيد فلم ينخره حتى مضت أيام التشريق فاشتراه في الحرم ثم خرج به إلى الحل أيدخل محرماً لكان هذا الهدى أم يدخل حلالاً (قال) قال مالك يدخل حلالاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس أن يبعث بهديه هذا مع حلال من الحرم ثم يقفه في الحل فيدخله الحرم فينخره عنه

﴿ رسم في الصيام في الحج والعمرة ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الصيام في الحج والعمرة في أى شئ يجوز في قول مالك (قال) الصيام في الحج والعمرة عند مالك إنما هو في هذه الاشياء التي أوصف لك إنما يجوز الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج أن لم يجز هدياً صام قبل يوم النحر ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع فأن لم يصمها قبل يوم النحر صامها أيام التشريق يفطر يوم النحر الاول ويصومها فيما بعد يوم النحر فإن لم يصمها في أيام التشريق فليصمها بعد ذلك إذا كان معسراً وفى جزاء الضيد قال الله تعالى أو عدل ذلك صياماً وفى فدية الاذي قال الله تعالى فدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من وجب

عليه الدم من حج فائت أوجامع في حجه أو ترك رى الجار أو تعدى الميقات فأحرم
أو ما أشبه هذه الاشياء التي يجب فيها الدم فهو أن لم يجد الدم صام ﴿قلت﴾ لابن
القاسم فكم يصوم هذا الذي وجب عليه الدم في هذه الاشياء التي ذكرت لي اذا
هو لم يجد الدم في قول مالك (قال) ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع ﴿قال ابن
القاسم﴾ وقد قال لي مالك في الذي يمشى في نذر فيعجز انه يصوم متى شاء ويقضى
متى شاء في غير حج فكيف لا يصوم في غير حج ﴿قال ابن القاسم﴾ وكل ما كان
من نقص في حج من رى جرة أو ترك النزول بالمزدلفة فهو مثل العجز الا الذي
يصيب أهله في الحج فان ذلك يصوم في الحج ﴿قلت﴾ والذي يفوته الحج أليصوم
الثلاثة الايام في الحج اذا لم يجد هديا (قال) نعم يصوم في الحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم
أليس انما يجوز في قول مالك أن يصوم مكان هذا الهدي الذي وجب عليه في الجماع
وما أشبهه اذا كان لا يجد الهدي فان وجد الهدي قبل أن يصوم لم يجز له أن يصوم
(قال) نعم هو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المتمتع اذا لم يصم حتى مضت أيام العشر
وكان معسر أتم وجد يوم النحر من يسلفه أله أن يصوم أو يتسلف (قال) قال مالك
يتسلف ان كان موسرا ببلده ولا يصوم ﴿قلت﴾ فان لم يجد من يسلفه ولم يصم حتى
رجع الى بلاده وهو يقدر ببلاده على الدم أيجزئه الصوم أم لا (قال) قال لي مالك
اذا رجع الى بلاده وهو يقدر على الهدي فلا يجزئه الصوم وليبعت بالهدي ﴿قال﴾
وقال لي مالك وان كان قد صام قبل يوم النحر يوما أو يومين في صيام المتمتع فليصم
ما بقى في أيام التشريق ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكذلك الذي جامع أو ترك الميقات
وما أشبههم أيجزئهم أن يصوموا مثل ما يجزئ المتمتع بعض صيامهم قبل العشر
وبعض صيامهم بعد العشر ويجزئهم أن يصوموا في أيام النحر بعد يوم النحر الاول
قال نعم ﴿قلت﴾ وكل شئ صنعه في العمرة من ترك الميقات أو جامع فيها أو ما أوجب
به مالك عليه الدم في الحج وما يشبه هذا فعليه اذا فعله في العمرة الدم أيضا وان كان
لا يجد الدم صام ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك (قال) نعم في قول مالك ﴿قلت﴾ فان

وجد الهدى قبل أن يصوم لم يجزه الصيام قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجزي في شيء من هذا الهدى الذي ذكرت لك من الجماع وما أشبهه في قول مالك مما جعلته مثل دم المتعة الطعام (قال) نعم لا يجزه الطعام ﴿قلت﴾ وليس الطعام في شيء من الحج والعمرة في قول مالك إلا فيما ذكرت لي ووصفته لي في هذه المسائل قال نعم

— رسم في موضع الطعام والهدى إذا عطب ما يصنع به —

﴿قلت﴾ في أي موضع الطعام في قول مالك في الحج والعمرة صفه لي في أي المواضع يجوز له الطعام في الحج والعمرة ﴿قال﴾ قال مالك ليس الطعام في الحج والعمرة إلا في هذين الموضعين في فدية الأذى وجزاء الصيد فقط ولا يجوز الطعام إلا في هذين الموضعين ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل في الحج والعمرة في شيء مما إذا ترك أن يفعله المحرم هدى لا يجوز فيه إلا الهدى وحده لا يجوز فيه طعام ولا صيام (قال) قال مالك كل شيء يكون فيه الهدى لا يجده الحاج والمعتقر فالصيام يجزي. وضع هذا الهدى وما كان يكون موضع هذا الهدى صيام أو طعام فقد فسرته لك من قول مالك قبل هذه المسئلة

— رسم في هدى التطوع إذا عطب كيف —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت هدى التطوع إذا عطب كيف يصنع به صاحبه في قول مالك (قال) قال مالك يربي بقلاندها في دمها إذا نحرها ويخلى بين الناس وبينها ولا يأمر أحداً أن يأكل منها لا فقيراً ولا غنياً فإن أكل أو أمر أحداً من الناس بأكلها أو بأخذ شيء من لحمها كان عليه البدل ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما يصنع بحطمها وبجلاها (قال) يربي به عندها ويصير سبيل الجلال والخطم سبيل لحمها ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان ربه ليس معها ولكنه بثها مع رجل فعطبت أي أكل منها في قول مالك هذا الذي بثت معه كما يأكل الناس (قال ابن القاسم) سبيل هذا المبعوثه معه سبيل صاحبها لا يأكل منها كما يأكل الناس إلا أنه هو الذي

ينحرها أو يأمر بنحرها ويفعل فيها كما يفعل بها ربهما أن لو كان معها وإن أكلها لم أر عليه ضامنا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يأمر ربهما هذا المبعوثه معه هذه الهدية أن هي عطبت أن يأكل فإن فعل فهو ضامن لها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ألا ترى أن صاحب الهدى حين جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما أصنع بما عطبت منها قال انحرها وألق فلائدها في دمها وخل بين الناس وبنيها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت كل هدي وجب على في حج أو عمرة أو غير ذلك أيجوز لي في قول مالك أن أبعثه مع غيري قال نعم

— رسم فيمن سعى بمض السعي للعمرة ثم أحرم بالحج —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أهل بعمرة من الميقات فلما طاف بالبيت وسعى بمض السعي بين الصفا والمروة أحرم بالحج أكون قارنا وتلزمه هذه الحجة في قول مالك (قال) قال لنا مالك من أحرم بعمرة فله أن يأي بالحج ويصير قارنا ما لم يطف بالبيت ويسع بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من بدأ في الطواف بالبيت في قول مالك ولم يسع بين الصفا والمروة أو فرغ من الطواف بالبيت وسعى بمض السعي بين الصفا والمروة ثم أحرم بالحج أليس يلزمه قبل أن يسمى (قال) الذي كان يستحب مالك أنه إذا طاف بالبيت لم يجب له أن يزدف الحج مع العمرة (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن لا يفعل فإن فعل قبل أن يفرغ من سعيه رأيت أن يمضي على سعيه ويحل ثم يستأنف الحج وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ويركع فإذا طاف وركع فليس له أن يدخل الحج على العمرة وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت أن كان هذا المعتمر قد طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في عمرته ثم فرض الحج بعد فراغه من السعي بين الصفا والمروة ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يكون هذا قارنا وأرى أن يؤخر حلاق شعره ولا يطوف بالبيت حتى يرجع من منى إلا أن يشاء أن يطوف تطوعا ولا يسمى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى قال وعلى هذا الذي أحرم بالحج بعد ما سعى بين الصفا والمروة في

عمرته دم لتأخير الحلاق لانه لما أحرم بالحج لم يقدر على الحلاق فلما أخز الحلاق كان عليه الدم

❦ رسم في هذا الدم ما يصنع به ❦

❦ قلت ❦ فهذا الدم كيف يصنع به في قول مالك (قال) قال مالك يقلده ويشعره ويقف به في عرفة مع هدى تمتعه فان لم يقف به بعرفة لم يجزه ان اشتراه في الحرم الا أن يخرج به الى الحل فيسوقه من الحل الى مكة ويصير منحره بمكة ❦ قلت ❦ لابن القاسم ولِمَ أمره مالك أن يقف بهذا الهدي الذي جعله عليه لتأخير الحلاق بعرفة وهو ان حلق من أذى لم يأمره بأن يقف بهديه (قال) قال مالك ليس من وجب عليه الهدي لترك الحلاق مثل من وجب عليه النسك من اماطته الاذى لان الهدي اذا وجب لترك الحلاق قائما هو هدي وكل ما هو هدي فسيبيله سبيل هدي المتمتع والصيام فيه ان لم يجد ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد ذلك ولا يكون فيه الطعام. وأما نسك الاذى فهو مخير ان شاء أطعم وان شاء صام وان شاء نسك والصيام فيه ثلاثة أيام والنسك فيه شاة والطعام فيه لسته مساكين مدين مدين بمد النبي صلى الله عليه وسلم فهذا فرق ما بينهما ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت من دخل مكة معتمراً في غير أشهر الحج ثم اعتمر في أشهر الحج من مكة ثم حج من عامته أيكون متمتعاً قال نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك قال نعم

❦ رسم في المكي اذا قرن الحج والعمرة ومن أين يحرم ❦

❦ من أفسد حجه وعمرته ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت لو أن مكياً قدم من أفق من الآفاق فقرن الحج والعمرة أيكون قارناً في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يكون عليه الهدي وهو قارن يفعل ما يفعل القارن الا أنه مكّي ولا دم عليه ❦ قلت ❦ لابن القاسم فلو أن هذا المكي أحرم بعمرة فلما طاف بالبيت وصلى الركعتين أضاف الحج الى العمرة (قال) قد

أخبرتكم أن مالكا كان لا يرى لمن طاف وركع أن يردف الحج مع العمرة وأخبرتكم أن رأيي على ذلك أن يمضي على سعيه ويحل ثم يستأنف الحج وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ويركع فإذا طاف وركع فليس له أن يدخل الحج على العمرة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو دخل بعمرة فأضاف الحج ثم أحصر بمرض حتى فاته الحج فانه يخرج الى الحل ثم يرجع فيطوف ويحل ثم يقضي الحج والعمرة قابلا قارنا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أفسد حجه أو عمرته باصابة أهله من أين يقضيها (قال) قال مالك من حيث أحرم بهما إلا أن يكون أحرامه الأول كان أبعد من الميقات فليس عليه أن يحرم الثانية الا من الميقات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان تعدى الميقات في قضاء حجه أو عمرته فأحرم (قال) فأرى أن تجزئه من القضاء وأرى أن يهريق دما ﴿ قلت ﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال لي في الذي يتعدى الميقات وهو ضرورة ثم يحرم ان عليه الدم فليس يكون ما أوجب على نفسه مما أفسده أو جوب مما أوجب الله عليه من الفريضة . ومما بين ذلك أن من أفطر في قضاء رمضان متعمداً أنه لا كفارة عليه وليس عليه الا قضاء يوم

﴿ فمن تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز الميقات والتكبير في العيدين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز الميقات بالحج وليس بضرورة أعليه الدم في قول مالك (قال) نعم ان كان جاوز ميقاته حالاً وهو يريد الحج ثم أحرم فعليه الدم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت اذا خرج الرجل في العيدين أيكبر من حين يخرج من بيته في يوم الاضحي ويوم الفطر قال نعم ﴿ قلت ﴾ حتى متى يكبر (قال) يكبر حتى يبلغ المصلّي ويكبر في المصلّي حتى يخرج الامام فاذا خرج الامام قطع التكبير ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ والاضحي والفطر في هذا التكبير سواء عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يكبر اذا رجع من المصلّي الى بيته قال نعم لا يكبر ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فاذا كبر الامام بين ظهراني خطبته أيكبر بتكبيره (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وان

كبر خمسين وليكبر في نفسه قال وهذا رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا أو
سئل عن الرجل يأتي في صلاة العيدين وقد فاتته ركعة وبقيت ركعة كيف يقضي
التكبير اذا سلم الامام (قال) يقضى التكبير على ما فاتته ﴿قال﴾ فقل لما لك فلو أن
رجلا أدرك الامام في تشهد العيدين أيستحب له أن يدخل بأحرام أم يقعد حتى
إذا فرغ الامام قام فصلى (قال) بل يحرم ويدخل مع الامام فإذا فرغ صلى وكبر ستاً
وخمساً ﴿فقل﴾ له فلو أنه جاء بعد ما صلى الامام وفرغ من صلاته أترى أن يصلي تلك
الصلاة في المصلي (قال) نعم لا بأس به لمن فاتته وليكبر ستاً وخمساً أن صلى وحده ﴿وقال﴾
مالك ﴿لو أن اماماً نسي التكبير في العيدين حتى قرأ وفرغ من قراءته في الركعة
الاولى قبل أن يركع رأيت أن يعيد التكبير ويعيد القراءة ويسجد سجدة السهو
بعد السلام وان نسي حتى ركع مضى ولم يقض تكبير الركعة الاولى في الركعة
الثانية وسجد سجدة السهو قبل السلام وكذلك في الركعة الثانية ان نسي التكبير
حتى يركع مضى وسجد سجدة السهو قبل السلام (قال) وان نسي التكبير في الركعة
الثانية حتى يفرغ من قراءة الركعة الثانية الا أنه لم يركع بعد رجوع فكبر ثم قرأ ثم
ركع وسجد لسهوه بعد السلام ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما قال لنا مالك من نسي التكبير
كما فسرت لك ولم يقل لنا الركعة الثانية من الاولى ولكن كل ما كتبت من هذه
المسائل فهو رأيي

﴿رسم فيمن طاف للعمرة وسعى بعض السعي فهل عليه شوال﴾

﴿وفي الزمّل في الزحام﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً اعتبر في رمضان فطاف بالبيت في
رمضان وسعى بعض السعي بين الصفا والمروة في رمضان فهل هلال شوال وقد
بقي عليه بعض السعي بين الصفا والمروة (قال مالك) هو متنع إلا أن يكون قد
سعى جميع سعيه بين الصفا والمروة في رمضان فأما إذا كان بعض سعيه بين الصفا
والمروة في شوال فهو متنع ان حج من عامه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان قد

سعى جميع السعي ثم هل هلال شوال قبل أن يخلق (قال) اذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة فهل هلال شوال قبل أن يخلق الا أنه قد فرغ من سعيه بين الصفا والمروة ثم حج من عامه ذلك فليس بمتنع لان مالك قال لنا اذا فرغ الرجل من سعيه بين الصفا والمروة فلبس اثياب فلا أرى عليه شيئاً وان كان لم يقصر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن الرجل يزاحمه الناس في طوافه في الاشواط الثلاثة التي يرمل فيها ﴿ قال ﴾ قال مالك يرمل على قدر طاقته ﴿ قلت ﴾ فهل سمعت مالكا يقول اذا اشتد الزحام ولم يجد مسلكا انه يقف (قال) ماسمعت قال ابن القاسم ويرمل على قدر طاقته (وسئل) مالك عن رجل نسي أن يرمل أو جهل في أول طوافه بالبيت أو جهل أو نسي أن يسعى في بطن الوادي بين الصفا والمروة (قال) هذا خفيف ولا أرى عليه شيئاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد كان مالك قال مرة عليه الدم ثم رجع عنه بعد ذلك الى هذا أنه لا دم عليه سألناه عنه مرارا كثيرة كل ذلك يقول لا دم عليه ﴿ قال مالك ﴾ ويرمل من الحجر الاسود الى الحجر الاسود (قال مالك) ان شاء استلم الحجر كما مر وان شاء لم يستلم ولا أرى بأساً أن يستلم الحجر من لا يطوف يستلمه وان لم يكن في طوافه

— في الابتداء بالاستلام قبل الطواف —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الرجل أول ما يدخل مكة فابتدأ الطواف أول ما يدخل مكة كيف يطوف أيطوف بالبيت ولا يستلم الركن أو يبدأ فيستلم الركن (قال) قال مالك هذا الذي يدخل مكة أول ما يدخل يتدنى باستلام الحجر ثم يطوف ﴿ قلت ﴾ فان لم يقدر على استلام الحجر كبر ثم طاف بالبيت ولا يستلمه كلما مر به في قول مالك (قال) ذلك واسع في قوله ان شاء استلم وان شاء ترك ﴿ قلت ﴾ فان ترك الاستلام أترك التكبير أيضاً كما ترك الاستلام في قول مالك (قال) قال مالك لا يدع التكبير كلما جازاه كبر ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت هذا الذي دخل مكة طاف بالبيت الطواف الاول الذي أوجبه مالك الذي يصل به السعي بين الصفا

والمروة فأمره مالك بأن يستلم الأبن لا يقدر فيكبر ﴿قلت﴾ أرأيت ملطاف بعد هذا الطواف أيتدى باستلام الركن في كل طواف يطوفه بعد ذلك (قال) ليس عليه أن يستلم في ابتداء طوافه الا في الطواف الواجب الا أن يشاء ولكن لا يدع التكبير كلما مرّ بالحجر في كل طواف يطوفه من واجب أو تطوع ﴿قلت﴾ فالركن اليماني أيسلمه في كل مرة به في الطواف الواجب أو التطوع (قال) مالك ذلك واسع ان شاء استلمه وان شاء تركه ﴿قلت﴾ أفكبر ان ترك الاستلام (قال) مالك يكبر كلما مر به اذا ترك استلامه ﴿قال ابن القاسم﴾ سألت مالكا عن هذا الذي يقول الناس عند استلام الحجر إيمانا بك وتصديقا بكتابك فأنكره ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفزيد على التكبير في قول مالك أم لا عند استلام الحجر أو الركن اليماني (قال) لا يزيد على التكبير في قول مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان وضع الخدين والجهة على الحجر الاسود (قال) أنكره مالك وقال هذه بدعة

رسم فيمن طاف في الحجر

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف في الحجر أيتدّ به أم لا (قال) قال مالك ليس ذلك بطواف ﴿قلت﴾ فيلنيه في قول مالك وبني على ما كان طاف . قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألنا مالكا عن الركن هل يستلمه من ليس في طواف (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف بالبيت أول ما دخل مكة ثم صلى الركعتين فأراد الخروج الى الصفا والمروة أيرجع فيستلم الحجر قبل أن يخرج الى الصفا والمروة أم لا (قال) قال مالك نعم يرجع فيستلم الحجر ثم يخرج ﴿قلت﴾ وان لم يفعل أرى عليه مالك لذلك شيئا قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت ان طاف بالبيت بعد ما سعى بين الصفا والمروة فأراد أن يخرج الى منزله أيرجع الى الحجر فيستلمه كلما أراد الخروج (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا ولا أرى ذلك الا أن يشاء أن يستلمه فذلك له

﴿رسم في الموضع الذي يقف به الرجل بين الصفا والمروة﴾

﴿وفي الدعاء ورفع اليدين﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أي موضع يقف الرجل من الصفا والمروة (قال) قال مالك أحب إلى أن يصعد على أعلاها موضعا يرى منه الكعبة ﴿قال﴾ فقلنا لما لك فإذا دعا أيقعد على الصفا والمروة (قال) ما يعجني ذلك إلا أن يكون به علة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فالنساء (قال) ماسألتنا مالكا عنهن إلا كما أخبرتك ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأنا أرى أن النساء مثل الرجال أنهن يقفن قياما إلا أن يكون بهن ضعف أو علة إلا أنهن إنما يقفن في أصل الصفا والمروة في أسفلها وليس عليهن صعود عليهما إلا أن يخلوا فيصعدن﴾ ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يذكر على الصفا والمروة دعاء مؤقنا قال لا ﴿قلت﴾ فهل ذكر لكم مالك مقداركم يدعو على الصفا والمروة (قال) رأيته يستحب المسك في دعائه عليهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل كان يستحب مالك أن ترفع الأيدي على الصفا والمروة (قال) رفعا خفيفا ولا يمد يده رافعا ﴿قال﴾ ورأيت مالكا يستحب أن يترك رفع الأيدي في كل شيء ﴿قلت﴾ لابن القاسم إلا في ابتداء الصلاة (قال) نعم إلا في ابتداء الصلاة (قال) إلا أنه قال في الصفا والمروة إن كان رفعا خفيفا. وقال لي مالك في الوقوف بعرفة إن رفع أيضا رفعا خفيفا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يرفع يديه في المقامين عند الجريتين في قول مالك (قال) لأدري ما قوله ولا أرى أن يفعل ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وسئل مالك عن الإمام إذا أمر الناس بالدعاء وأمرهم أن يرفعوا أيديهم في مثل الاستسقاء والأمر الذي ينزل بالمسلمين مما يشبه ذلك قال فليرفعوا أيديهم إذا أمرهم قال وليرفعوا رفعا خفيفا وليجعلوا ظهورهم إلى وجوههم وبطونهم إلى الأرض﴾ ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأخبرني بعض من أتق به أنه رأى مالكا في المسجد يوم الجمعة ودعا الإمام في أمر وأمر الناس برفع أيديهم فرأى مالكا فعل ذلك رفع يديه ونصبهما وجعل ظاهرها مما يلي السماء﴾ ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿قال مالك أكره للرجل إذا انصرف من عرفات أن يمر في غير طريق

المأزمتين (قال) وأكره للناس هذا الذي يصنعون يقدمون أبنتهم إلى منى قبل يوم التروية وأكره لهم أيضاً أن يتقدموا هم أنفسهم قبل يوم التروية إلى منى (قال) وأكره لهم أن يتقدموا إلى عرفة قبل يوم عرفة هم أنفسهم أو يقدموا أبنتهم (قال مالك) وأكره البنيان الذي أحدثه الناس بمنى (قال) وما كان بعرفة مسجد مذ كانت عرفة وإنما أحدث مسجد بها بعد بنى هاشم بعشر سنين (قال مالك) وأكره بنيان مسجد عرفة لأنه لم يكن فيه مسجد منذ بعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) فقلنا للمالك فالإمام أين كان يخطب قال في الموضع الذي يخطب فيه ويصلي بالناس فيه كان يتوكأ على شئ ويخطب (قلت) لابن القاسم أتحفظ عن مالك أنه كره أن يقدم الناس أئمتهم من منى أو يقدم الرجل ثقله من منى (قال) لا أحفظه عن مالك ولا أرى به بأساً

— رسم في موضع الإبطح وفي الطواف للقارن ومن نسي بعض الطواف —

(قلت) لابن القاسم كيف الإبطح في قول مالك إذا رجع الناس من منى وأي موضع هذا الإبطح (قال) قال مالك إذا رجع الناس من منى نزلوا الإبطح فصلوا به الظهر والعصر والمغرب والعشاء إلا أن يكون رجل أدركه وقت الصلاة قبل أن يأتي الإبطح فيصلي الصلوات حينما أدركه الوقت ثم يدخل مكة بعد العشاء (قلت) لابن القاسم فتى يدخل مكة هذا الذي صلى بالإبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء في أول الليل أو في آخر الليل (قال) قال مالك يصلي هذه الصلوات التي ذكرت لك ثم يدخل (قال) وأرى أنه يدخل أول الليل (قلت) لابن القاسم فأين الإبطح عند مالك (قال) لم أسمع منه أين هو ولكن الإبطح معروف هو أبطح مكة حيث المقبرة وكانت مالك يستحب لمن يقتدى به أن لا يدع أن ينزل بالإبطح وكان يوسع لمن لا يقتدى به أنه إذا دخل مكة أن لا ينزل بالإبطح قال وكان يفتي بهذا سرّاً وأما علانية فكان يفتي بالنزول بالإبطح لجميع الناس (قال) وقال مالك من قرن الحج والعمرة أجزأه طواف واحد عنهما وهي السنة (قلت) لابن القاسم

أرأيت من دخل مكة معتمراً مراهقاً فلم يستطع الطواف بالبيت خوفاً أن يفوته
 الحج فغضى إلى عرفات وفرض الحج فرمى الجرة أيحلق رأسه أم يؤخر حلاق رأسه
 حتى يطوف بالبيت لمكان عمرته في قول مالك (قال) قال مالك هذا قارن وليحلق
 إذا رمى الجرة ولا يؤخر حتى يطوف بالبيت ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت رجلاً
 دخل مكة معتمراً فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ونسى الركعتين اللتين على
 أثر الطواف حتى انصرف إلى بلاده ووطئ النساء (قال) يركعهما إذا ذكر ويهدي
 هدياً ﴿قلت﴾ فإن ذكر أنه لم يكن طاف بالبيت الاستاكيف يصنع (قال) (يعيد
 الطواف بالبيت ويصلي الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويؤمر المولى على رأسه
 ويقضى عمرته ويهدي) ﴿قلت﴾ فإن كان حين دخل مكة طاف بالبيت وسمى ثم
 أردف الحج فلما كان بعرفة ذكر أنه لم يكن طاف بالبيت الاستاكيف يفعل (قال)
 هذا قارن يعمل عمل القارن ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره الحلاق يوم
 النحر بمكة (قال) قال مالك الحلاق بمنى يوم النحر أحب إليّ فإن حلق بمكة أجزأه
 ولكن أفضل ذلك أن يحلق بمنى (قال) وقال مالك في الذي تضل بدنته يوم النحر
 أنه يؤخر حلاق رأسه ويطلبها ﴿قلت﴾ فيطلبها نهاره كله يومه ذلك (قال) قال
 مالك لا ولكن ما بينه وبين أن تزول الشمس فإن أصابها والا حلق رأسه ﴿قلت﴾
 لابن القاسم أرأيت أن كانت هذه البدنة مما عليه بدلها أو كانت مما لا بدل عليه لها
 ففهما سواء (قال) نعم هما سواء عند مالك ولا يجوز أن عليه شيئاً وهو بمنزلة من لم يهد
 يفعل ما يفعل من لم يهد من وطئ النساء والافاضة وحلق رأسه ولبس الثياب كذلك
 قال مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ما أوقفه غيري من الهدى أيجزئني في قول
 مالك (قال) قال مالك لا يجزئ إلا ما أوقفته أنت لنفسك ﴿قلت﴾ هل توقف
 الإبل والبقر والغنم في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يات بما وقف من الهدى
 بعرفة وفي المشعر الحرام (قال) إن بات به فحسن وإن لم يات فلا شيء عليه ﴿قلت﴾
 فهل يخرج الناس بالهدى يوم التروية كما يخرجون إلى منى ثم يدفعون كما يدفعون إلى

عرفات (قال) لم أسمع من مالك أكثر من أن يقف بها بمرفة ولا يدفع بها قبل غروب الشمس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإن دفع بها قبل غروب الشمس فليس ذلك بوقوف ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن عاد بها فوقها قبل انفجار الصبح بمرفة أيكون هذا وقفاً (قال) نعم هو عندي وقف وذلك أن مالكا قال لي في الرجل يدفع قبل أن تنرب الشمس من مرفة قال ان أدرك أن يرجع فيقف بمرفة قبل أن يطلع الفجر كان قد أدرك الحج وإن فاتته أن يقف بمرفة قبل طلوع الفجر فقد فاتته الحج فعليه الحج من قابل وكذلك الهدى إلا أن الهدى يساق إلى مكة فينحر بها ولا ينحر بمعنى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ما اشتري من الهدى بمرفات فوقه بها أليس يجزئ في قول مالك قال نعم

❦ في إحرار أهل مكة والمعتمين ❦

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم من أين يستحب مالك للمعتمين وأهل مكة أن يحرموا بالحج (قال) من المسجد الحرام

❦ في تقليد الهدى وتشعيه ❦

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم متى يقلد الهدى ويشعر ويحجل في قول مالك (قال) قبل أن يحرم يقلد ويشعر ويحجل ثم يدخل المسجد فيصل ركعتين ولا يحرم في دبر الصلاة في المسجد ولكن إذا خرج فركب راخلة في فناء المسجد فإذا استوت به لبي ولم ينتظر أن يسير وينوي بالتلبية الإحرام ان حجاج حج وإن عمرة فعمرة ﴿ قلت ﴾ وإن كان قارنا (قال) قال مالك إذا كان قارنا فوجه الصواب فيه أن يقول لبيك بعمرة وخجة يبدأ بالعمرة قبل الحجة (قال) ولم أسأله أيتكلم بذلك أم ينوي بقلبه العمرة ثم الحجة إذا هو لبي إلا أن مالكا قال لي النية تكفيه في الإحرام ولا يسمى عمرة ولا حجة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في القارن أيضاً أن النية تجزئه ويقدم العمرة في نيته قبل الحج (قال) قال مالك فإن كان ماشياً فحين يخرج من المسجد ويتوجه للذهاب

يحرم ولا ينتظر أن يظهر بالبيداء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من قلد وهو يريد الذهاب مع هديه الى مكة أ يكون بالتقليد أو بالأشعار أو بالتجليل محرماً في قول مالك (قال) لا حتى يحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ يقلد ثم يشعر ثم يخلل في رأي كل ذلك واسع ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من ضفر أو عقص أو لبد أو أمره مالك بالخلق قال نعم ﴿قلت﴾ فلم أمره مالك بالخلق قال للسنة ﴿قلت﴾ فما معنى هذا القول عندكم ولا تشبهوا بالتليد (قال) معناه أن السنة جاءت فيمن لبد فقد وجب عليه الخلق وقيل من عقص أو ضفر فليخلق ولا تشبهوا أي لا تشبهوا علينا فإنه مثل التليد

— رسم في تقصير المرأة —

﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل ذكر لكم مالك كم تأخذ المرأة من شعرها في الحج أو العمرة (قال) نعم الشيء القليل وقال لنا مالك ولتأخذ من جميع قرون رأسها (قال) قال مالك ما أخذت من ذلك فهو يكفيها ﴿قلت﴾ فإن أخذت من بعض القرون وأبقت بعضها أيجزئها في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلاً قصر من بعض شعره وأبقى بمضه أيجزئه في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فإن قصر أو قصرت بعضاً وأبقى بعضاً ثم جامعها (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً وأرى عليهما الهدى ﴿قلت﴾ فكم حدة ما يقصر الرجل من شعره في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه حداً وما أخذت من ذلك يجزئه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يرى طواف الصدر واجباً (قال) لا ولكنه كان لا يستحب تركه وكان يقول ان ذكره ولم يتباعد فليرجع ويذكر أن عمر رد رجلاً من مر الظهران خرج ولم يطف طواف الوداع ﴿قلت﴾ فهل حدة لكم مالك أنه يرجع من مر الظهران (قال) لا لم يحدة لنا مالك أكثر من قوله ان كان قريباً

— رسم في الطواف على غير وضوء —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من طاف لعمرة وهو على غير وضوء ثم ذكر ذلك بعد

ما حل منها بمكة أو ببلاده (قال) قال مالك يرجع حراماً كما كان يطوف بالبيت
 وهو كمن لم يطف وان كان قد حلق بعد ما طاف لعمرته على غير وضوء فعليه أن ينسك
 أو يصوم أو يطعم ﴿قلت﴾ فإن كان قد أصاب النساء وتطيب وقتل الصيد (قال)
 عليه في الصيد ما حل المحرم لعمرته التي لم يحل منها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فإن وطئ مرة بعد مرة أو أصاب صيداً بعد صيد أو تطيب مرة بعد مرة
 أو لبس الثياب مرة بعد مرة (قال) أما الثياب والوطء فليس عليه إلا مرة واحدة
 لكل ما لبس مرة ولكل ما وطئ مرة لأن اللبس إنما لبسه على وجه النسيان ولم يكن
 بمنزلة من ترك شيئاً ثم عاد إليه حاجة إنما كان لبسه فوراً واحداً دائماً فليس عليه إلا كفارة
 واحدة وأما الصيد فعليه لكل ما فعل من ذلك فدية فدية ﴿قال ابن القاسم﴾ قال
 مالك إذا لبس المحرم الثياب يريد بذلك لبساً واحداً فليس عليه في ذلك إلا كفارة
 واحدة وإن لبس ذلك أياماً إذا كان لبساً واحداً أراده ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن
 كانت نيته حين لبس الثياب أن يلبسها لكي يروه^(١) فجعل يخلعها بالليل ويلبسها بالنهار
 حتى مضى لذلك من لباسه ثيابه عشرة أيام (قال) ليس عليه في هذا عند مالك إلا
 كفارة واحدة (قال) والذي ذكرت لك من أمر المعتمر الذي طاف على غير وضوء
 فلبس الثياب لا يشبه هذا لأنه لبس الثياب يريد بذلك لبساً واحداً فليس عليه في
 ذلك إلا كفارة واحدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت هذا الذي جعلت عليه كفارة في
 قول مالك إذا لبس الثياب لبساً واحداً أجعلت عليه كفارة واحدة مثل الذي قال نعم
 ﴿قلت﴾ فإن لم يكن به أذى ولكنه نوى أن يلبس الثياب جاهلاً أو جرأة أو حقاً في
 أحرامه عشرة أيام فلبس النهار ثم خلع الليل ثم لبس أيضاً لما ذهب الليل (قال) ليس
 عليه أيضاً إلا كفارة واحدة لأنه على نيته التي نوى في لبس الثياب ﴿قلت﴾ لابن
 القاسم أرأيت الطبيب إذا فعله مرة بعد مرة ونيته أن يتعالج بدواء فيه طيب ما دام في
 أحرامه حتى يبرأ من جرحه أو قرحته (قال ابن القاسم) عليه كفارة واحدة (قال)
 مالك فإن فعل ذلك مرة بعد مرة ولم تكن نيته على ما فسرت لك فعليه لكل مرة الفدية

﴿قال ابن القاسم﴾ سأل رجل مالكا وأنا عنده قاعد في أخت له أصابتها حمى
 بالجحفة فمالجوها بدواء فيه طيب ثم وصف لهم شيء آخر فمالجوها به وكل هذه
 الادوية فيها الطيب وكان ذلك في منزل واحد (قال) فسمعت مالكا وهو يقول ان
 كان علاجكم إياها أسرا قريبا بعضه من بعض وهو في فور واحد فليس عليها إلا
 فدية واحدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا أفرد الحج فطاف بالبيت
 الطواف الواجب عندمالك أول ما دخل مكة وسمى بين الصفا والمروة وهو على غير
 وضوء ثم خرج الى عرفات فوقف المواقف ثم رجع الى مكة يوم النحر فطاف طواف
 الافاضة على وضوء ولم يسع بين الصفا والمروة حتى رجع الى بلاده وقد أصاب النساء
 ولبس الثياب وأصاب الصيد والطيب (قال) قال مالك يرجع ان كان قد أصاب
 النساء فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وعليه أن يمتري ويهدى بعد ما يسمى
 بين الصفا والمروة وليس عليه في لبس الثياب شيء لانه لما رمى الجمرة وهو حاج حل
 له لبس الثياب قبل أن يطوف بالبيت فليس عليه في لبس الثياب شيء وهو اذا رجع
 الى مكة رجع وعليه الثياب حتى يطوف ولا يشبه هذا المعتمر لأن المعتمر لا يحل له
 لبس الثياب حتى يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة ﴿وقال﴾ فيما تطيب به هذا الحاج
 هو خفيف لانه انما تطيب بعد ما رمى جرة العقبة فلا دم عليه وأما ما أصاب من
 الصيد فان عليه لكل صيد أصابه الجزاء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾
 أفيجلق اذا طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة حين يرجع (قال) لانه قد حلق
 بمنى وهو يرجع حلالا الا من النساء والطيب والصيد حتى يطوف ويسعى ثم عليه
 عمرة بعد سعيه ويهدى ﴿قلت﴾ فهل يكون عليه لما أخر من الطواف بالبيت حتى
 دخل مكة وهو غير مراهق دم أم لا في قول مالك (قال) لا يكون عليه في قول مالك
 الدم لما أخر من الطواف الذي طافه حين دخل مكة على غير وضوء وأرجو أن
 يكون خفيفا لانه لم يتعمد ذلك وهو عندى بمنزلة المراهق (قال) وقد جعل مالك
 على هذا الحاج العمرة مع الهدى وجل الناس يقولون لا عمرة عليه فالعمرة مع

الهدى تجزئه من ذلك وهو رأيي

﴿فيمن آخر طواف الزيارة﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت من آخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق (قال) سألت مالكاً عن آخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق قال ان عجله فهو أفضل وأن آخر فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك بلغني أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يأتون مراهقين فينفذون لحجهم ولا يطوفون ولا يسمعون ثم يقدمون منى فلا يفيضون من منى الى آخر أيام التشريق فيأتون فينخون بأبهم عند باب المسجد فيدخلون يطوفون بالبيت ويسعون ثم ينصرفون فيجزئهم طوافهم ذلك لدخولهم مكة ولا فاضتهم ولوداعهم البيت ﴿قلت﴾ أ رأيت من دخل مكة بحجة فطاف في أول دخوله ونسى أشواطاً وبقي الشوط السابع فصلى ركعتين وسعى بين الصفا والمروة (قال) ان كان ذلك قريباً فليعد فيطوف الشوط الباقي ويركع ويسعى بين الصفا والمروة (قال) فان تناول ذلك أو انتقض وضوءه استأنف الطواف من أوله ويصلى الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ﴿قلت﴾ فان هو لم يذكر هذا الشوط الذي نسيه من الطواف بالبيت الا في بلاده أو في الطريق وذلك بعد ما وقف بعرفات وفرغ من أمر الحج الا أنه لم يسع بين الصفا والمروة الا بعد طوافه بالبيت ذلك الطواف الناقص (قال) قال مالك يرجع فيطوف بالبيت سبوعاً ويصلى الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويفعل كما وصفت لك قبل هذه المسئلة فان كان قد جامع بعد ما رجع فعل كما وصفت لك قبل هذه المسئلة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ كان مالك يكره التزويق في القبلة (قال) نعم كان يكرهه ويقول يشغل المصائب (قال مالك) وكان عمر بن عبد العزيز قدّم أن يقلع التذهيب الذي في القبلة فقل له انك لو جمعت ذهبه لم يكن شيئاً فتركه (قال مالك) وأكره أن يكون المصحف في القبلة ليصلى اليه فاذا كان ذلك موضعه حيث يعلق فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلاً دخل مكة

فطاف أوله ما دخل مكة لا ينوي بطوافه هذا فريضة ولا تطوعاً ثم سمي بين الصفا والمروة (قال) لا يجزئ سعيه بين الصفا والمروة الا بعد طواف ينوي به طواف الفريضة (قال) فان فرغ من حجه ورجع الى بلاده وتباعد أوجامع النساء رأيت ذلك مجزئاً عنه ورأيت عليه الدم والدم في هذا خفيف عندى (قال) وان كان لم يتباعد رأيت أن يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ﴿قلت﴾ أتحمض عن مالك هذا (قال) لا ولكنه رأي لان مالكا قال في الرجل يطوف طواف الافاضة على غير وضوء قال أرى عليه أن يرجع من بلاده فيطوف طواف الافاضة الا أن يكون قد طاف تطوعاً بعد طوافه الذي طافه للافاضة بغير وضوء فان كان قد طاف بعده تطوعاً أجزأه من طواف الافاضة ﴿قلت﴾ وطواف الافاضة عند مالك واجب قال نعم

— فيمن طاف بعض طوافه في الجحير —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من طاف بعض طوافه في الجحير فلم يذكر حتى رجع الى بلاده (قال) قال مالك ليس ذلك بطواف فليرجع في قول مالك وهو مثل من لم يطف ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل سألت مالكا عن طاف بالبيت منكوساً ما عليه (قال) ذلك لا يجزئ ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من طاف بالبيت محمولاً من غير عذر (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك من طاف محمولاً من عذر أجزأه (قال ابن القاسم) وأرى أن يعيد هذا الطواف الذي طاف من غير عذر محمولاً (قال) فان كان قد رجع الى بلاده رأيت أن يهريق دماً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من طاف بالبيت في حج أو عمرة طوافه الواجب فلم يستلم الحجر في شيء من ذلك أيكون عليه لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكره مالك الحديث في الطواف (قال) كان يوسع في الامر الخفيف من ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان يوسع في انشاد الشعر في الطواف (قال) لا خير فيه وقد كان مالك يكره القراءة في الطواف فكيف الشعر

﴿وقال مالك﴾ ليس من السنة القراءة في الطواف ﴿قلت﴾ فان باع أو اشترى
 في طوافه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا يعجني ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول
 مالك فمين كان في الطواف فوضعت جنازة فخرج فصلي عليها قبل أن يتم طوافه
 (قال) قال مالك لا يخرج الرجل من طوافه الى شيء من الاشياء الا الى الفريضة
 ﴿قال ابن القاسم﴾ في قوله هذا ما يدلنا على أنه يستأنف ولا يبنى ولقد سألنا مالكا
 عن الرجل يطوف بعض طوافه فيذكر نفقة له قد كان نسيها فخرج فأخذها ثم رجع
 (قال) يستأنف ولا يبنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يؤخر الرجل ركعتي الطواف حتى
 يخرج الى الحل (قال) قال مالك ان طاف بالبيت في غير إبان الصلاة فلا بأس أن
 يؤخر صلاته وان خرج الى الحل فليركعها في الحل ويجزئاه ما لم ينتقض وضوءه
 فان انتقض وضوءه قبل أن يركع وقد كان طوافه هذا طوافا واجبا فليرجع حتى
 يطوف بالبيت ويركع الركعتين لان من انتقض وضوءه بعد الطواف قبل أن يصلي
 الركعتين رجع فطاف لان الركعتين من الطوف يوصلان بالطواف (قال مالك)
 الا أن يتباعد ذلك فليركعها ولا يرجع وليهد هديا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أي ذلك
 أحب الى مالك الطواف بالبيت أم الصلاة (قال ابن القاسم) لم يكن مالك يحب
 في مثل هذا قال وأما الغرباء فالطواف أحب اليهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت
 رجلا طاف سبوعا فلم يركع الركعتين حتى دخل في سبوع آخر (قال) قال مالك
 يقطع الطواف الثاني ويصلي الركعتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان لم يصل الركعتين
 حتى طاف سبوعا تاما من بعد سبوعه الاول أيصلي لكل سبوع ركعتين (قال) نعم
 يصلي لكل سبوع ركعتين لانه أمر قد اختلف فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يكره
 أن يطوف الرجل بالبيت وعليه خفاء أو نعلان قال لا لم يكن يكره ذلك ﴿قلت﴾
 لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يدخل البيت بالنعلين أو الخفين قال نعم ﴿قلت﴾
 فهل يكره أن يدخل الحجر بنعليه أو خفيه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا
 أرى به بأسا ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يكره أن يصعد أحداً على منبر

رسول الله صلى الله عليه وسلم بحقين أو نعلين للإمام أو غير الإمام

— رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة واستلام الأركان ومن —

﴿ طاف في سقائف المسجد ومن رمل في سعيه كله ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف بالبيت وفي ثوبه نجاسة أو في جسده الطواف الواجب أيعيد أم لا (قال) لا أرى أن يعيد وهو بمنزلة من صلى بنجاسة فذكر بعد ما مضى الوقت قال بلغني ذلك عن أثق به ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت الركن أيسلمه كلما مرّ به أم لا في قول مالك (قال) ذلك واسع أن شاء استلم وإن شاء ترك قال ويستلم ويترك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فهل يستلم الركبتين الآخرين عند مالك أم يكبر إذا حاذها (قال) قال مالك لا يستلمان . قال ابن القاسم ولا يكبر ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من دخل فطاف بالبيت أول ما دخل في حج أو عمرة فنتى أن يرمل الاشواط الثلاثة أيقضى الرمل في الاربعة الاشواط الباقية (قال) قال مالك من طاف أول ما دخل فلم يرمل رأيت أن يعيد إن كان قريبا وإن تباعد لم أر أن يعيد ولم أر عليه ترك الرمل شيئا ثم خفف الرمل بمد ذلك ولم ير عليه إعادة أصلا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت رجلا نسي أن يرمل حتى طاف الاشواط الثلاثة ثم ذكر وهو في الشوط الرابع كيف يصنع (قال) يمضي ولا شيء عليه لا دم ولا غيره ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من رمل الاشواط السبعة كلها أيكون عليه شيء في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ له أرأيت من طاف في سقائف المسجد بالبيت (قال) قال مالك من طاف وراء زمزم من زحام الناس فلا بأس بذلك (قال ابن القاسم) وإن كان يطوف في سقائف المسجد من زحام الناس فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فإن كان انما يطوف في سقائف المسجد فرارا من الشمس يطوف في الظل (قال) لا أدري ما أقول في هذا ولا يعجني ذلك وعلى من فعل ذلك لغير زحام أن يعيد الطواف ﴿ قلت ﴾ أرأيت من رمل في سعيه بين الصفا والمروة كله حتى فرغ من سعيه أجزئه ذلك في قول مالك (قال) يجزئه وقد أساء ﴿ قلت ﴾ أزايت إن يبدأ بالمروة

❦ رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على جنازة ❦
 ❦ وهو يسمى أو يحدث ومن أصابه حقن وهو يسمى ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم ما قول مالك فيمن جلس بين ظهرائي سعيه بين الصفا والمروة من غير علة (قال) قال مالك ان كان ذلك شيئاً خفيفاً فلا شيء عليه ❦ قال ابن القاسم ❦ وان تطاول ذلك حتى يصير تاركاً للسعي الذي كان فيه رأيت أن يستأنف ولا يبني ❦ قلت ❦ له فان لم يرمل في بطن المسيل بين الصفا والمروة هل عليه شيء (قال) لا شيء عليه كذلك قال مالك ❦ قلت ❦ رأيت من سمي بين الصفا والمروة ثم صلى على جنازة قبل أن يفرغ من سعيه أو اشترى أو باع أو جلس يتحدث أيدي في قول مالك أو يستأنف (قال) لا ينبغي له أن يفعل ذلك ولا يقف مع أحد يحدثه ❦ قلت ❦ فان فعل شيئاً من ذلك (قال) لا أدري ما قول مالك فيه ولكن ان كان خفيفاً لم يتطاول أجزأه أن يبني ❦ قال ❦ ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يصيبه الحقن وهو يسمى بين الصفا والمروة قال يذهب ويتوضأ ويرجع ويبني ولا يستأنف

❦ رسم فيمن لبس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وترك المبيت بني ❦

❦ قال ❦ وقال مالك اذا طاف المعتبر بالبيت وسمى ولم يقصر قال فأجب الي أن يؤخر لبس الثياب حتى يقصر فان لبس الثياب قبل أن يقصر فلا شيء عليه وان وطئ قبل أن يقصر فأرى أن يهريق دماً ❦ قلت ❦ لابن القاسم حتى متى يجوز للرجل أن يؤخر في قول مالك الطواف والسعي بين الصفا والمروة (قال) الى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر الافاضة اليه ❦ قلت ❦ رأيت ان هو أخر الافاضة والسمي بين الصفا والمروة بعد ما انصرف من منى أياماً ولم يطف بالبيت ولم يسع (قال) قال مالك اذا تطاول ذلك رأيت أن يطوف بالبيت ويسعى ورأيت عليه الهدى ❦ قلت ❦ فما حدث ذلك (قال) انما قال مالك اذا تطاول ذلك قال وكان مالك لا يرى بأساً ان هو أخر الافاضة حتى ينصرف من منى الى مكة وكان يستحب التعجيل ❦ قلت ❦ لابن القاسم

أرأيت لو أن حاجاً أحرم بالحج بمن مكة فأخر الخروج يوم التروية والليلة المقبلة فلم يبت بمنى وبات بمكة ثم عدا من مكة الى عرفات أ كان مالك يرى لذلك عليه شيئاً (قال) كان مالك يكره له ذلك ويراه قد أساء ﴿قلت﴾ فهل كان يرى عليه لذلك شيئاً (قال ابن القاسم) لا أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ وكان يكره أن يدع الرجل البيتوة بمنى مع الناس ليلة عرفة قال نعم ﴿قلت﴾ كما كره أن يبيت ليالى أيام منى اذا رجع من عرفات في غير منى (قال ابن القاسم) كان يكرهها جميعاً وليالي منى في الكراهية أشد عنده ويرى أن من ترك المبيت ليلة من ليالي منى بمنى أن عليه دماً ولا يرى في ترك المبيت بمنى ليلة عرفة دماً ﴿قلت﴾ له وهل كان يرى على من بات في غير منى ليالي منى الدم أم لا (قال) قال مالك ان بات ليلة كاملة أو جلها في غير منى فعليه لذلك الدم وان كان بعض ليلة فلا يكون عليه شيء ﴿قلت﴾ والليلة التي يبيت الناس بمنى قبل خروجهم الى عرفات ان ترك رجل البيتوة فيها هل يكون عليه في ذلك دم في قول مالك (قال) لا ولكن كان يكره له ترك ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل كان مالك يستحب للرجل مكاناً من عرفات أو منى أو المشعر الحرام ينزل فيه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً (قال ابن القاسم) وينزل حيث أحب

❦ في الاذان يوم عرفة متى يكون والامام اذا ذكر صلاة ❦

❦ وهو يصلى بالناس يوم عرفة ❦

﴿قلت﴾ له متى يؤذن المؤذن بعرفة أقبل أن يأتي الامام أو بعد أن يجلس على المنبر أو بعد ما يفرغ من خطبته (قال) سئل مالك عن المؤذن متى يؤذن يوم عرفة أ بعد فراغ الامام من خطبته أم وهو يخطب قال ذلك واسع ان شاء والامام يخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته ﴿قلت﴾ فهل سمعتم منه أنه يؤذن والامام يخطب أو بعد فراغه من الخطبة أو قبل أن يأتي الامام أو قبل أن يخطب (قال) ما سمعت منه في هذا شيئاً ولا أظنهم يفعلون هذا وانما الاذان والامام يخطب أو بعد فراغ

الامام من خطبته قال مالك ذلك واسع ﴿قلت﴾ رأيت الصلاة يوم عرفة في قول مالك أذان واحد واقامتين أو بأذنين واقامتين (قال) بأذنين واقامتين لكل صلاة أذان واقامة وكذلك المشعر الحرام اذنين واقامتين كذلك قال مالك لكل صلاة أذان واقامة (وقال) لي مالك في صلاة عرفة والمشعر الحرام أذان واقامة (قال) وقال مالك كل شأن الأئمة أذان واقامة لكل صلاة (قال) ولقد سئل مالك عن امام خرج على جنازة حضرت الظهر أو العصر وهو في غير المسجد في الصحراء أيكفيه الاقامة . قال بل يؤذن ويقيم وليس الأئمة كغيرهم ولو كانوا ليس معهم امام أجزأتهم الاقامة ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت الامام اذا صلى يوم عرفة الظهر بالناس ثم ذكر صلاة نسيها قبل ذلك كيف يصنع (قال) يقدم رجلا يصلي بهم العصر ويصلي هو الصلاة التي ندى ثم يعيد هو الظهر ثم يصلي العصر ﴿قلت﴾ فان ذكر صلاة نسيها وهو يصلي بهم الظهر قبل أن يفرغ منها (قال) قال مالك تنتقض صلاته وصلاتهم جميعا ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى أن يستخلف رجلا فيصلي بهم الظهر والعصر ويخرج هو فيصلي لنفسه الصلاة التي نسيها ثم يصلي الظهر والعصر ﴿قلت﴾ فان ذكر صلاة نسيها وهو يصلي بهم العصر (قال) ينتقض به وبهم العصر ويستخلف رجلا يصلي بهم العصر ويصلي هو الصلاة التي ندى ثم يصلي الظهر والعصر وأحب إلى أن يعيدوا ماصلوا معه في الوقت وانما هم بمنزلة في رأيي ينتقض عليهم ما ينتقض عليه لأن مالك سئل عن الامام يصلي جنبا أو على غير وضوء فقال ان أتم بهم صلاتهم قبل أن يذكر أعاد ولم يعيدوا وان ذكر في صلاته قدم رجلا قائم وانتقضت صلاته ولم تنتقض صلاتهم (وقال) في الذي ندى اذا ذكر في صلاته انتقضت صلاته وصلاتهم ولم يجعله مثل من صلى على غير وضوء أو جنبا فذكر وهو في الصلاة قال فرق مالك بينهما فكذلك أرى أن يعيدوا ماصلوا في الوقت ﴿قال ابن القاسم﴾ ولقد سأني رجل عن هذه المسألة ما يقول مالك فيها وكان من أهل الفقه فأخبرته أن مالكا يرى أن تنتقض عليهم كما تنتقض عليه فلا

أعلمه الا قال لي كذلك قال لي مالك مثل الذي عندي عنه وهذا مخالف لما في كتاب الصلاة وهذا آخر قوله

﴿ رِسم في الوقوف بعرفة والدفع والمغنى عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ له فاذا فرغ الناس من صلاتهم قبل أن يفرغ الامام يدفعون الى عرفات قبل الامام أو ينتظرون حتى يفرغ الامام من صلاته ثم يدفعون الى عرفات بدفعه (قال) لم أسمع هذا من مالك ولكن في رأي أنهم يدفعون ولا ينتظرون الامام لان خليفته موضعه فاذا فرغ من صلاته دفع بالناس الى عرفة ودفع الناس بدفعه ﴿ قلت ﴾ أرايت من دفع من عرفات قبل مغيب الشمس ماعليه في قول مالك (قال) ان رجع الى عرفات قبل انفجار الصبح فوقف ثم حجه (قال ابن القاسم) ولا هدى عليه وهو بمنزلة الذي أتى مفاوتا^(٢) ﴿ قال مالك ﴾ وان لم يعد الى عرفات قبل انفجار الصبح فيقف بها فعليه الحج قابلا والهدى ينحره في حج قابل وهو كمن فاته الحج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفع حين غابت الشمس قبل دفع الامام أيجزئه الوقوف في قول مالك (قال) لا أحفظه من مالك وأرى ذلك يجزئه لانه انما دفع وقد حل الدفع ولو دفع بدفع الامام كانت السنة وكان ذلك أفضل ﴿ قلت ﴾ أرايت من أغنى عليه قبل أن يأتي عرفة فوقف به بعرفة وهو مغنى عليه حتى دفعوا من عرفات وهو يحاله مغنى عليه (قال) قال لي مالك ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ له أرايت ان أتى الميقات وهو مغنى عليه فأحرم عنه أصحابه أيجزئه (قال) ان أفاق فأحرم قبل أن يقف بعرفات أجزأه حجه وان لم يبق حتى يقفوا به بعرفات وأصبحوا من ليأتهم لم يجزئه حجه ﴿ قلت ﴾ فان أفاق قبل انفجار الصبح فأحرم ووقف أيجزئه حجه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان مرّ به أصحابه بالميقات وهو مغنى عليه فأحرموا عنه ثم أفاق بعد ما جاوز الميقات فأحرم حين أفاق أيكون عليه الدم لترك الميقات (قال) لا أحفظ هذا عن مالك وأرجو أن لا يكون عليه شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان أصحابه أحرموا عنه بحج أو بعبرة أو قربوا عنه فلما أفاق أحرم بنسب ذلك (قال) ليس الذي أحرم عنه

أصحابه بشئ، وإنما أحرامه هذا الذي ينويه هو ﴿قلت﴾ آتخفظه عن مالك قال لا وهو رأي

﴿رسم فيمن وقف بعرفة جنباً أو على غير وضوء والرافض للحج﴾

﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن وقف بعرفات وهو جنب من احتلام أو على غير وضوء (قال) قد أساء ولا شئ عليه في وقوفه جنباً أو على غير وضوء ولأن يقف طاهراً أفضل وأحب إلى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت الرجل يكون حاجباً أو معتمراً فنوى رفض أحرامه أو يكون بنيته رافضاً لأحرامه ويكون عليه القضاء أم لا يكون رافضاً بنيته وهل يكون عليه لما نوى من الرفض أن لم يحمله رافضاً دم أم لا في قول مالك (قال) ما رأيت مالكا ولا غيره يعرف الرفض (قال) وأراه على أحرامه ولا أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت من ترك أن يقف بعرفات متعمداً حتى دفع الإمام أيجزئه أن يقف ليلاً في قول مالك ﴿قال﴾ لا أعرف قوله قال ولكن أرى أن وقف ليلاً أن يجزئه وقد أساء ﴿قلت﴾ ويكون عليه الهدى (قال) ابن القاسم نعم عليه الهدى

﴿فيمن قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما أو يكون عليه دم القرآن أم لا (قال) نعم عليه دم القرآن الفاسد وعليه أن يقضيهما قابلاً قارناً وليس له أن يفرق بينهما (قال) قال لي مالك وعليه من قابل هديان هدى لقارانه وهدي لفساد حجه بالجماع ﴿قلت﴾ فإن قضاها مفترقين العمرة وحدها والحج وحده أيجزئانه في قول مالك أم لا وكيف يصنع بدم القرآن أن فرقهما (قال) لا يجزئانه وعليه أن يقرن قابلاً بدم هذا الذي فرق وعليه الهدى إذا قرن هدي القرآن وهدي الجماع الذي أفسده بالحجة الأولى سوى هدى عليه في حجه الفاسدة يعمل فيها كما كان يعمل لو لم يفسدها وكل من قرن بين حج وعمرة فأفسدهما بإصابة أهله أو تمتع بعمرة

الى الحج فأفسد حجه لم يضع ذلك بعنه الهدى فيها جميعا وان كانا فاسدين .

فيمين وطىء بعد رمي جرة العقبة ومن مر بعرفة ماراً

ولم يقف ومن دخل مكة بغير احرام

قلت رأيت من جامع يوم النحر بعد رمي جرة العقبة قبل أن يحلق أن يكون حجه تاما وعليه الهدى في قول مالك (قال) نعم وعليه عمرة أيضاً عند مالك ينحر الهدى فيها الذى وجب عليه قلت له وما يهدى في قول مالك (قال) بدنة قال فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فشاء من النعم قال فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك قلت له فهل يفرق بين الايام الثلاثة والسبعة في هذه الحجة (قال) نعم ان شاء فرّقها وان شاء جمعها لانه انما يصومها بعد أيام منى اذا قضى عمرته وقد قال مالك فيمين كان عليه صيام من تمتع اذا لم يجد هديا انه يصوم أيام النحر بعد اليوم الاول من أيام النحر قلت وهل لمن ترك الصيام في تمتعه بالحج الى يوم النحر أن يصوم الثلاثة الايام بعد يوم النحر ويصل السبعة بها أم لا (قال) قال لى مالك قال الله تعالى وسبعة اذا رجعتم فاذا رجع من منى فلا أرى بأساً أن يصوم (قال ابن القاسم) يريد أقام بمكة أم لم يقيم وكذلك أيضاً من صام أيام التشريق ثم خرج الى بلاده جاز له أن يصل السبعة بالثلاثة ويصوم وصيام الهدى في التمتع اذا لم يجد هديا لا يشبه صيام من وطىء بعد رمي الجرة ممن لم يجد هديا لان قضاءها بعد أيام منى وانما يصوم اذا قضى والمتمتع انما يصوم بعد احرامه بالحج قلت رأيت من مر بعرفة ماراً ولم يقف بها بعد ما دفع الامام أبجزته ذلك من الوقوف أم لا (قال) قال لنا مالك من جاء ليلاً وقد دفع الامام أبجزاه أن يقف قبل طلوع الفجر ولم نكشفه عن أكثر من هذا وأنا أرى اذا مر بعرفة ماراً ينوى بمروره بها وقوفاً أن ذلك يجزئه قلت رأيت من دخل مكة بغير احرام من الميقات فلم يحرم حتى دخل مكة فأحرم من مكة بالحج هل عليه شئ في قول مالك (قال) ان كان جاوز الميقات وهو يريد الاحرام بالحج وترك ذلك حتى دخل مكة فأحرم من مكة فعليه دم لترك

الميقات وحجته تام وقد كان ابن شهاب يوسع له في أن يدخل مكة حلالا وإن كان جاوز الميقات حتى دخل مكة وهو لا يريد الاحرام فأحرم من مكة فلا دم عليه لترك الميقات لانه جاوز الميقات وهو لا يريد الاحرام وقد أساء حين دخل الحرم حلالا من أى الآفاق كان وكان مالك يكره ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يرى عليه لدخوله الحرم حلالا حجا أو عمرة أو هديا (قال) كان لا يرى عليه في ذلك شيئا

— رسم فيمن أدخل حجا على حج أو عمرة على عمرة ومن صلى المغرب ﴿﴾ والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة ﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت من وقف بعرفة فأحرم بحجة أخرى أو بعمرة أو لما رمى جرة العقبة أحرم بحجة أو بعمرة أخرى (قال ابن القاسم) من أحرم بعرفة بحجة أخرى على حجته فقد أخطأ ولا يلزمه الا الحجة التي كان فيها وإن أحرم بعمرة فليست له عمرة وقد أخبرتك أن مالكا قال من أردف العمرة الى الحج لم يلزمه ذلك وكان على حجه ﴿قلت﴾ لابن القاسم قد أعلمتنا أن مالكا كره العمرة في أيام التشريق كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق لاهل الموسم أفرايت من أحرم منهم في أيام التشريق هل يلزمه في قول مالك أم لا يلزمه (قال) لا أدري ما قول مالك في هذا ولا أوي أن يلزمه الا أن يحرم في آخر أيام التشريق بعد ما يرمي الجار ويحل من افاضته فإن ذلك يلزمه ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن صلى المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة (قال) قال مالك أما من لم يكن به علة ولا بدابة وهو يسير بسير الناس فلا يصلي الا بالمزدلفة (قال ابن القاسم) فأتى صلى قبل ذلك فعليه أن يعيد اذا أتى المزدلفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة أمألت (قال) ومن كان به علة أو بدابة فلم يستطع أن يمضي مع الناس أمهل حتى اذا غاب الشفق صلى المغرب ثم صلى العشاء يجمع بينهما حيثما كان وقد أجزأه ﴿قلت﴾ ما قول مالك ان أدرك الامام المشعر الحرام قبل أن يغيب الشفق أيصلى أم يؤخر حتى يغيب الشفق (قال) هذا ما لا أظنه يكون ﴿قلت﴾ فما يقول ان نزل (قال) لا أعرف ما قال مالك فيه قال

ولا أحب لاحد أن يصلي حتى يغيب الشفق لان الصلاتين يجمع بينهما فيؤخر
المغرب هناك الى العشاء

— رسم فيمن ترك الوقوف بالمزدلفة —

﴿قلت﴾ أ رأيت من ترك الوقوف بالمزدلفة غداة النحر أيكون عليه في قول مالك
شيء أم لا (قال) قال مالك من سرّ بالمزدلفة ما رآ ولم ينزل بها فعليه الدم ومن نزل
بها ثم دفع منها بعد ما نزل بها وان كان دفعه منها في وسط الليل أو أوله أو آخره
وترك الوقوف مع الامام فقد أجزأه ولا دم عليه ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يستحب
أن لا يتمجل الرجل وأن يقف مع الامام فيدفع بدفع الامام قال نعم ﴿قلت﴾ والنساء
والصبيان هل كان مالك يستحب لهم أن يؤخروا دفعهم حتى يكون دفعهم مع دفع
الامام من المشعر الحرام وأن يقفوا معه بالوقوف في المشعر الحرام (قال) قال مالك كل
ذلك واسع ان شاؤا أن يتقدموا تقدموا وان شاؤا أن يتأخروا تأخروا ﴿قلت﴾
أ رأيت من لم يقف بالمشعر الحرام وقد دفع الامام أن يقف بعد دفع الامام أم لا (قال)
قال مالك من دفع الى عرفات فوقف بها ليلاً ثم أتى المزدلفة وقد طلعت الشمس فلا
وقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الشمس (قال ابن القاسم) وان أتى قبل طلوع الشمس
فليقف ان كان لم يسفر ثم ليدفع قبل طلوع الشمس ﴿قلت﴾ فهل يكون من لم يقف
مع الامام حتى دفع الامام ممن بات بالمشعر الحرام بمنزلة هذا يقفون ان أحبوا بعد
دفع الامام قبل طلوع الشمس (قال) انما قال لنا مالك الذي ذكرت لك في الذي لم
يبث بالمشعر الحرام ولم يدرك وقوف الامام وانما سرّ بالمشعر الحرام بعد أن طلعت
الشمس فلم ير له مالك وقفها واستحسننا أن ان لم يسفر فانه يقف فأما من بات مع
الامام فلا يتخلف عن الامام ولا يقف بعده ﴿قال﴾ وقال لنا مالك لو أن الامام
أسفر بالوقوف بالمشعر الحرام فلم يدفع قال فليدفعوا وليتركوا الامام واقفاً (قال) وكان
ينهى أن يقف أحد بالمشعر الحرام الى طلوع الشمس أو الاسفار ويرى أن يدفع
كل من كان بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل الاسفار

❦ رسم في الوقوف بالمشعر الحرام قبل انفجار الصبح وبعده ❦
❦ ومن أتى المزدلفة مغمى عليه ❦

❦ قلت ❦ أرايت من وقف بالمشعر الحرام قبل صلاة الصبح وبعد ما انفجر الصبح
أيكون هذا وقوفا في قول مالك ❦ قال ❦ انما الوقوف عند مالك بمد انفجار الصبح
وبعد صلاة الصبح فمن وقف قبل أن يصلي الصبح وإن كان بعد انفجار الصبح فهو
كمن لم يقف ❦ قلت ❦ أرايت من لم يدفع من المشعر الحرام حتي طلعت الشمس
أيكون عليه شيء في قول مالك أم لا (قال) لا شيء عليه عند مالك الا أنه قد أساء
حين أخر الدفع منها الى طلوع الشمس ❦ قلت ❦ أرايت من أتى به الى المزدلفة وهو
مغمى عليه أيجزئه ولا يكون عليه الدم في قول مالك (قال) نعم لا دم عليه لان
مالك قال ان وقفوا به بعرفة وهو مغمى عليه حتى دفعوا منها وهو مغمى عليه أجزأه
ولا دم عليه

❦ رسم في دخول مكة ومن حلق قبل أن يري أبو ذئب ❦
❦ ومن ترك رمى جرة العقبة يوم النحر حتى الليل ❦

❦ قلت ❦ له من أين كان يستحب مالك أن يدخل الداخل مكة (قال) كان يستحب
لمن دخل مكة من طريق المدينة أن يدخل من كداء قال وأرى ذلك واسعا من حيث
ما دخل ❦ قلت ❦ فهل كان يستحب للرجل اذا طاف بالبيت وأراد الخروج الى
الصفاء والمروة أن يخرج من باب من أبواب المسجد يأمره به مالك (قال) لا لم يكن
يحد في هذا شيئا ❦ قلت ❦ له فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يري الجمرة (قال)
قال مالك عليه الفدية ❦ قلت ❦ له فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يذبح (قال) لا شيء
عليه وهو يجزئه ❦ قلت ❦ له فما يقول مالك فيمن ذبح قبل أن يري (قال) يجزئه ولا
شيء عليه ❦ قال مالك ❦ وان ذبح قبل أن يطلع الفجر أعاد ذبحته ❦ قال ❦ وقال
مالك وان رمى قبل أن يطلع الفجر أعاد الرمي ❦ قال ❦ وقال مالك اذا طلع الفجر

فقد حل النحر والرمي بمنى ﴿قال﴾ وقال مالك وجه النحر والذبح ضحوة ﴿قلت﴾ ومن كان من أهل الأفاق متى يذبحون ضحايهم في قول مالك (قال) قال مالك اذا صلى الامام وذبح ﴿قلت﴾ فان ذبح قبل ذبح الامام (قال) يعيد عند مالك وسنة ذبح الامام ان يذبح كبشه في المصلى ﴿قلت﴾ فاقول مالك فيمن ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى الليل (قال مالك) ^(١) من أصابه مثل ما أصاب صفية حين احتبست على ابنة أخيها فأنت بعدما غابت الشمس يوم النحر رمت ولم يلبثا أن ابن عمر أمرها في ذلك بشئ ﴿قال مالك﴾ وأما أنا فأرى اذا غابت الشمس من يوم النحر فأرى على من كان في مثل حال صفية يوم النحر ولم يرم حتى غابت الشمس ان عليه الدم ﴿قال﴾ وقال مالك من ترك رمي جرة العقبة حتى تغيب الشمس من يوم النحر فعليه دم ﴿قال﴾ وقال مالك في المريض الذي يرمى عنه أنه ان صح في أيام التشريق فرمى الرمي الذي رمى عنه في الايام الماضية ان عليه الدم ولا يسقط عنه ما رمى الدم الذي وجب عليه ﴿قلت﴾ وكان مالك يرى أن يرمي ما رمى عنه اذا صح في آخر أيام التشريق قال نعم ﴿قلت﴾ حتى متى يؤقت مالك لهذا المريض اذا صح أن يعيد الرمي (قال) الى مغيب الشمس من آخر أيام التشريق

— رسم فيمن نسي بعض رمي الجمار —

﴿قلت﴾ أرايت من ترك بعض رمي جرة العقبة من يوم النحر ترك حصاة أو حصاتين حتى غابت الشمس (قال) قال مالك يرمي ما ترك من رميته ولا يستأنف جميع الرمي ولكن يرمي ما نسي من عدد الحصى ﴿قلت﴾ فعليه في هذا دم (قال ابن القاسم) قد اختلف قوله في هذا وأحب الي أن يكون عليه دم ﴿قلت﴾

(١) في الموطن مانسه (مالك عن أبي بكر بن نافع) يعني مولى ابن عمر) عن أبيه أن ابنة أخ لصفية بنت أبي حبيد نكحت بالمزدلفة فتخلعت هي وصفية حتى أتممت بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فأمرها عبد الله بن عمر أن ترمي الجرة حين أتنا ولم ير عاينها شيئاً) اه وقوله نكحت بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما والضم أشهر أى ولدت كنبه مصححه

فيرمى ليلاني قول مالك هذا الذي ترك من رمي جرة العقبة شيئاً أو ترك الجرة كلها (قال) نعم يرميها ليلاني قول مالك ﴿قلت﴾ فيكون عليه الدم (قال) كان مالك مرة يرى عليه ومرة لا يرى عليه ﴿قلت﴾ فان ترك رمي جرة من الجمار في اليوم الذي يلي يوم النحر ما عليه في قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك مرة يقول من نسي رمي الجمار حتى تغيب الشمس فليرم ولا شيء عليه ومرة قال يرمي وعليه الدم وأحب الى أن يكون عليه دم ﴿قلت﴾ وكذلك في اليوم الذي بعده قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك ان ترك حصاة من الجمار أو جرة فصاعداً أو الجمار كلها حتى تمضي أيام مني (قال) أما في حصاة فليهرق دماً وأما في جرة أو الجمار كلها فبدنه فان لم يجد فبقرة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان لم يجد فشاة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يجد فصيام قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا مضت أيام التشريق فلا رمي ان لم يكن رمي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان كان رمي الجمار الثلاث بخمس خمس كيف يصنع ان ذكر في يومه (قال) يرمي الاولى التي تلي مسجد مني بحصاتين ثم يرمي الجرة التي تاليها بسبع ثم العقبة بسبع وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا دم عليه في قول مالك (قال) نعم لا دم عليه ان رمي في يومه ذلك ﴿قلت﴾ فان لم يكن ذكر ذلك الا من الفداء يرمي الاولى بحصاتين والجرتين بسبع بسبع قال نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وعليه دم (قال) نعم في رأي وقد أخبرتك باختلاف قوله ﴿قلت﴾ فان كان قد رمى من الفداء ثم ذكر قبل أن تغيب الشمس أنه قد كان نسي حصاة من الجرة التي تلي مسجد مني بالأمس (قال) يرمي التي تلي مسجد مني بالأمس بالحصاة التي نسيها ثم الجرة الوسطى ليومها الذاهب بالأمس بسبع ثم العقبة بسبع ثم يعيد رمي يومه لان عليه بقية من وقت يومه وعليه دم للامس (قال) فان ذكر بعد ما غابت الشمس من اليوم الثاني رمي الجرة التي تلي مسجد مني بحصاة واحدة وهي التي كان نسيها بالأمس ورمي الجرتين الوسطى والعقبه بسبع بسبع لليوم الذي ترك فيه الحصاة من الجرة التي تلي مسجد مني ولا يعيد رمي لليوم الذي

بعده اذا لم يكن ذكر حتى غابت الشمس وعليه لليوم الذي ترك فيه الحصاة من الجرة التي تلى المسجد الدم فان لم يذكر الحصاة التي نسي إلا بعد رمي يومين وذلك آخر أيام التشريق فذكر ذلك قبل أن تغيب الشمس أعاد رمي الحصاة التي نسي وأعاد رمي الجرتين الوسطى التي بعدها والعقبة لذلك اليوم وأعاد رمي يومه الذي هو فيه لان عليه بقية من وقت الرمي في يومه ولا يعيد رمي اليوم الذي بينهما لان وقت رميه قد مضى

— رسم فيمن رمى العقبة من أسفلها ورمى الجرتين —

﴿ ومن رمى الحصيات كلها جميعا ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت ان رمى جرة العقبة من فوقها (قال) قال مالك يرميها من أسفلها أحب الي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وتفسير حديث القاسم بن محمد أنه كان يرمي جرة العقبة من حيث تيسر قال مالك معناها من أسفلها من حيث تيسر من أسفلها (قال مالك) وان رماها من فوقها أجزأه ﴿ قلت ﴾ أ كان مالك يكبر مع كل حصاة يرميها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ كان مالك يقول يوالى بين الرمي حصاة بعد حصاة ولا ينتظر بين كل حصاة شيئاً (قال) نعم يرمي رمياً يترى بعضه خلف بعض يكبر مع كل حصاة تكبيرة ﴿ قلت ﴾ وان رمى ولم يكبر مع كل حصاة أ يجزئه الرمي (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وهو مجزئ عنه ﴿ قلت ﴾ فان سبج مع كل حصاة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً والسنة التكبير ﴿ قلت ﴾ فبن أين يرمي الجرتين في قول مالك (قال) يرمي الجرتين جميعا من فوقها والعقبة من أسفلها عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان رمى سبع حصيات جميعا في مرة واحدة (قال) قال مالك لا أرى ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ فأبي ثنى عليه في قول مالك (قال) قال مالك يرمي ست حصيات بعد رميته هذه وتكون تلك الحصيات التي رماهن جميعا موضع حصاة واحدة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان نسي حصاة من رمي الجار الثلاث فلم يدو من أتيهن ترك الحصاة (قال) قال مالك مرة انه يعيد على الاولى حصاة

ثم على الجرتين جميعا الوسطى والعقبه سبعا سبعا (قال) ثم سألته بعد ذلك عنها فقال يعيد رمي يومه ذلك كله على كل جمره بسبع سبع (قال ابن القاسم) وقوله الاول أحب اليّ لانه لا شك أنه اذا استيقن أنه انما ترك الحصاة الواحدة من جمره جعلناها كأنه نسبها من الاولى فبنى على اليقين وهذا قوله الاول وهو أحب قوله الى

— رسم فيمن وضع الحصاة وضعا أو طرحتها طرحا —

﴿قلت﴾ أرايت ان وضع الحصاة وضعا أيجزئه في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك يجزئه ﴿قلت﴾ فان طرحتها طرحا (قال) كذلك أيضا لا أحفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى أنه يجزئه ﴿قلت﴾ فان رمى فسقطت حصاة في حمل رجل أو في حجره فنفضها الرجل فسقطت في الجمره أو لما وقعت في الحمل أو في حجر الرجل طارت فوقت في الجمره (قال) انما سألتنا مالكا فقلنا له الرجل يرمي الحصاة فتقع في الحمل قال يعيد تلك الحصيات ﴿قلت﴾ فان رمى حصاة فوقت قرب الجمره (قال) ان وقعت في موضع حصى الجمره وان لم تبلغ الرأس أجزأه ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) هذا قوله (قال ابن القاسم) وأرى من رمى فأصاب حصاته الحمل ثم مضت حتى وقعت في الجمره أن ذلك يجزئه ولا تشبه عندي التي تقع في الحمل ثم ينفضها صاحب الحمل فان تلك لا تجزئه

— فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند الجرتين وفي الرمي عند الزوال —

﴿قلت﴾ أرايت ان نفذ حصاه فأخذ ما بقي عليه من حصى الجمره مما قد رمى به فرمى بها هل يجزئه (قال) قال مالك يجزئه ﴿قال﴾ وقال مالك ولا ينبغي أن يرمى بحصى الجمار لانه قد رمى به (قال ابن القاسم) ونزلت في فسأت مالكا عنها فقال لي مثل ما قلت لك وذلك أنه كانت سقطت مني حصاة فلم أعرفها فأخذت حصاة من حصى الجمار فرميت بها فسأت مالكا فقال لي انه يكره أن يرمى بحصاة قد رمى بها مرة قلت له قد فعلت فهل على شيء قال لا أرى عليك في ذلك شيئا ﴿قلت﴾

أرأيت ان لم يقيم عند الجرتين هل عليه في قول مالك شيء (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً (قال ابن القاسم) ولست أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يأمر بالمقام عند الجرتين قال نعم ﴿قلت﴾ وهل كان يأمر برفع اليدين في المقامين عند الجرتين (قال) لم يكن يعرف رفع اليدين هناك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من رمى جرة العقبة قبل أن تطلع الشمس بعد ما انفجر الصبح أم يجزئه قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ والرجال والنساء والصبيان في قول مالك في هذا سواء قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من رمى الجار الثلاث قبل الزوال من آخر أيام التشريق هل يجزئه ذلك في قول مالك (قال) قال مالك من رمى الجار الثلاث في الايام الثلاثة قبل زوال الشمس فليعد الرمي ولا رمي الا بعد الزوال في أيام التشريق كلها ﴿قلت﴾ أرأيت حصى الجار في قول مالك مثل أي شيء هو (قال) كان مالك يستحب أن يكون اكبر من حصى الخذف قليلاً ﴿قلت﴾ له فهل كان مالك يقول يؤخذ الحصى من المزدلفة (قال) كان يقول تأخذ من حيث شئت

— رسم في الرمي ماشياً أو راكباً —

﴿قلت﴾ فهل يرمي الرجل الجار راكباً أو ماشياً (قال) قال مالك أما الشأن يوم النحر فيرمي العقبة راكباً كما يأتي على دابته يمضي كما هو فيرمي وأما في غير يوم النحر فكان يقول يرمي ماشياً ﴿قلت﴾ له فان ركب في رمي الجار في الايام الثلاثة أو مشى يوم النحر الى جرة العقبة فرماها ماشياً هل عليه لذلك شيء في قول مالك (قال) لا أرى عليه لذلك شيئاً

— رسم في رمي الجار عن المريض والصبي —

﴿قلت﴾ كيف يصنع المريض في الرمي في قول مالك (قال) قال مالك ان كان ممن يستطيع حمله ويطلق الرمي ويجد من يحمله فليحمل حتى يأتي الجرة فيرمي وان كان ممن لا يستطيع حمله ولا يقدر على من يحمله ولا يستطيع الرمي رمي عنه وليتحرر حين رميهم فليكبّر سبع تكبيرات لكل جرة ولكل حصاة تكبيرة

(قال مالك) وعليه الهدى لانه لم يرم وانما رمي عنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم لو أنه صح في بعض أيام الرمي أرمي ما رمي عنه في قول مالك (قال) قال لى مالك نم ﴿قلت﴾ ويسقط عنه الدم (قال) لا قال مالك عليه الدم كما هو ﴿قلت﴾ فان كانوا رموا عنه جرة العقبة وحدها ثم صح من آخر النهار قبل مغيب الشمس فرمى أعليه في قول مالك الهدى أم لا (قال) لا هدى على هذا في رأيي لانه صح في وقت الرمي ورمى عن نفسه في وقت الرمي ﴿قلت﴾ فان كان انما صح ليلا (قال) يرمي ما رمي عنه ليلا ولا يسقط عنه الدم عند مالك لان وقت رمي ذلك اليوم قد ذهب ﴿قلت﴾ أرايت الصبي أرمي عنه الجمار (قال) قال مالك أما الصغير الذي ليس مثله يرمي فانه يرمي عنه (قال) وأما الكبير الذي قد عرف الرمي فانه يرمي عن نفسه ﴿قلت﴾ فان ترك الذي يقوى على الرمي الرمي أو تركوا أن يرموا عن الذي لا يقدر على الرمي أعليهم الدم لهما جميعا في قول مالك (قال) نم قال مالك ومن رمى عن صبي لم يرم عنه حتى يرمي الجمار كلها عن نفسه ثم يرمي عن الصبي وكذلك الطواف لا يطوف به حتى يطوف لنفسه ثم يطوف بالصبي

— في احرام الصغير والصبي يصيد صيدا —

﴿قلت﴾ لابن القاسم فا قول مالك في الصغير اذا أحرم به (قال) قال مالك يجتنب به ما يجتنب الكبير وان احتاج الى شئ من الدواء أو الطيب صنع ذلك به وفدي عنه ويطاف بالصبي الذي لا يقوى على الطواف محمولا ويسمى به ولا يصلى عنه ركعتا الطواف اذا لم يكن يعقل الصلاة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يسمى الذي يطوف بالصبي في المسيل بين الصفا والمروة ويرمل في الاشواط الثلاثة باليت في قول مالك (قال) انه يفعل ذلك بالصبي اذا طافوا به وسعوا بين الصفا والمروة قال مالك ويسمى بنفسه والصبي معه بين الصفا والمروة سعيا واحدا يحمله في ذلك ويجزئها جميعا ﴿قلت﴾ فان أصاب الصبي صيدا أمحكم عليه في قول مالك قال نم ﴿قلت﴾ ويلزم ذلك والده أم يؤخر حتى يكبر الصبي في كل شئ وجب على الصبي من الدم في الحج (قال) ما

سمعت من مالك فيه شيئاً والذي أستحب من ذلك أن يكون على والده لأن والده هو الذي أحجه فلزم الصبي الاحرام بفعل الوالد فعل الوالد ما يصيب هذا الصبي في حجه قال ولو لم يكن ذلك على الوالد ثم مات الصبي قبل البلوغ بطل كل ما أصاب الصبي في خجته فهذا ما لا يحسن ﴿قلت﴾ له فهل يصوم الوالد في جزاء الصيد والفدية عن الصبي قال لا ﴿قلت﴾ فيطعم (قال) نعم له أن يطعم أو يهدي أى ذلك شاء ﴿قلت﴾ أرايت المجنون اذا أحجه والده أ يكون بمنزلة الصبي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المغنى عليه في رمي الجمار أسبيله سبيل المريض في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المريض هل يرمي في كف غيره فيرمي عنه هذا الذي رمى في كفه في قول مالك (قال) لا أعرف هذا ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا من أحد من أهل المدينة (قال) ولا أرى ذلك لأن مالكا قد وصف لنا كيف يرمي عن المريض ولم يذكر لنا هذا ﴿قلت﴾ فهل يقف عند الجرتين الذي يرمي عن المريض يقف عن المريض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يقف الذي يرمي عن المريض في المتقامين عند الجرتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يتحرى هذا المريض حال وقوفهم عنه عند الجرتين فيدعوكما يتحرى حال رميهم عنه ويكبر (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى ذلك حسناً مثل التكبير في رميهم عنه عند الجمار يتحين ذلك في الوقت فيدعو

— رسم في أخذ الرجل من شعره —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا قصر يأخذ من جميع شعره أو يحزئه بعضه دون بعض (قال) يأخذ من شعر رأسه كله ولا يحزئه الا أن يأخذ من جميعه ﴿قلت﴾ فان جامع في عمرته بعد ما أخذ بعض شعره وبقي بعض لم يأخذ منه أ يكون عليه الدم أم لا (قال) عليه الهديي ﴿قلت﴾ والنساء والصبيان في ذلك بمنزلة الرجال قال نعم (قال ابن القاسم) قال مالك من وطئ النساء ولم يقص من شعره في عمرته فعليه الهدي فهذا عندى مثله ﴿تم كتاب الحج الاول من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه عليه كتاب الحج الثاني﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الابي وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ كتاب الحج الثاني ﴾

﴿ من المدونة الكبرى راية الامام سيحون ﴾

﴿ فيمن عبت بذكره فأنزل الماء ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن محرماً عبت بذكره فأنزل الماء أفسد ذلك حجه (قال) قال مالك اذا كان راكباً فبهزته دابته فترك ذلك استدامة له حتى أنزل فقد أفسد حجه أو تذكر فأدام ذلك في نفسه تلذذاً بذلك وهو محرم حتى أنزل قال مالك فقد أفسد حجه وعليه الحج من قابل ﴿ قلت ﴾ فان كانت امرأة فعلت مايفضل شرار النساء في احرامها من العبث بنفسها حتى أنزلت أترأها قد أفسدت حجها قال نعم في رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك ان هو لمس أو قبل أو باشر فأنزل فعليه الحج قابلاً وقد أفسد حجه وان نظر فأنزل الماء ولم يدم ذلك فجاءه ماء دافق فأهراقه ولم يتبع النظر تلذذاً بذلك فحجه تام وعليه الدم (قال) وان أدام النظر واشتهى بقلبه حتى أنزل فعليه الحج قابلاً والهدى وقد أفسد حجه (قال) قال مالك ومن قبل أو غمز أو باشر أو جس أو تلذ بشئ من أهله فلم ينزل ولم تعب الحشفة منه في ذلك منها فعليه لذلك الدم وحجه تام

﴿ رسم فيمن أحصر بعدو في بعض المناهل ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن محرماً حجج أحصر بعدو في بعض المناهل هل يلبث حراً ما حتى يذهب يوم النحر أو يئأس من أن يدخل مكة في أيام الحج أو يحل

ويرجع (قال) إذ أحصر بعدد غالب لم يعجل بالرجوع حتى يأس فإذا أمس حل مكانه وزجع ولم ينتظر فإن كان معه هدى ثم حره وحلق وحل ورجع إلى بلاده وكذلك في العمرة أيضاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا قوله (قال) وقال مالك من أحصر بعدد ثم حر أن كان معه هدى وحلق أو قصر ورجع ولا قضاء عليه إلا أن يكون ضرورة ويحل مكانه حيث أحصر حيثما كان من البلاد وينحر هديه هناك ويحلق هناك أو يقصر ويرجع إلى بلاده ﴿قلت﴾ فإن أخر الحلاق حتى يرجع إلى بلاده (قال) يحلق ولا شيء عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ ومن أحصر فيئس من أن يصل إلى البيت لفتنة نزلت أو لعدو غلبوا على البلاد وحالوا بينه وبين الذهاب إلى مكة خاف على نفسه فهو محصور وإن كان عدواً يزجو أن ينكشف قريباً رأيت أن يتلو ﴿فان انكشف ذلك والا صنع ما يصنع المحصور ورجع إلى بلاده﴾

ما جاء في الاقارع

﴿قلت﴾ كيف يصنع الاقارع الذي ليس على رأسه شعر إذا أراد الحلاق في حج أو عمرة (قال) قال مالك يمرّ موسى على رأسه ﴿قلت﴾ فإن حلق الرجل رأسه عند الحلاق بالنورة (قال) لا أحفظه عن مالك وأراه مجزأ عنه ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للرجل أن يفسل رأسه بالخطمي إذا حلّ له الحلاق قبل أن يحلق (قال) لا لم يكن يكره ذلك له وكان يقول هو الشأن أن يفسل رأسه بالخطمي قبل الحلاق (قال) مالك وسمعت ذلك من بعض أهل العلم أنه لا بأس به ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم والصائم الحلال أن يقطس في الماء وبنياً رؤسهما في الماء (قال) نعم كان يكره ذلك لهما ﴿قلت﴾ فهل كان يرى عليهما شيئاً أن فعلاً ذلك (قال) كان يرى على المحرم إذا غيب رأسه في الماء أن يطعم شيئاً وهو رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في الصائم أن لم يدخل حلقه شيء فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك أكره للمحرم أن يفسل ثوبه خشية أن يقتل الدواب إلا أن تصيبه جنازة فيفسله

بالماء وحده ولا يغسله بالحرض^(١) خشية أن يقتل الدواب ﴿قال مالك﴾ ولا أرى للمحرم أن يغسل ثوب غيظه خشية أن يقتل الدواب ﴿قال مالك﴾ ولا يحلق المحرم رأس الحلال ﴿قلت﴾ فإن فعل هل عليه لذلك في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك يفتدى (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يتصدق بشيء من طعام لموضع الدواب التي في الثياب والرأس

— ﴿رسم في تقليم أظفار المحرم﴾ —

﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في محرم قلم أظفار حلال (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن قلم أظفار حرام (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً ولكن المحرم الذي قلمت أظفاره لا ينبغي له أن يقلم أظفاره وهو محرم فإن كان الذي قلمت أظفاره أمره بذلك فلي الذي قلمت أظفاره الفدية لأنه أمره بذلك وإن كان إنما فعل ذلك به حلال أو حرام أكرهه أو وهو نائم فأرى على الذي فعل ذلك به الفدية عنه وقد بلغني عن مالك أنه قال ذلك في النائم

— ﴿في الحرم الحجام يحلق حراماً أو حجام محرم حلالاً﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن حجاماً محرماً حلق حلالاً فخلق موضع الحجام أيكون على هذا الحجام شيء في قول مالك أم لا لما خلق من موضع حجام هذا الحلال (قال) قال مالك إن حلق الشعر من موضع يستيقن أنه لم يقتل الدواب فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ فإن كان هذا الحجام وهو محرم خلق محرماً (قال) لا ينبغي لهذا المحرم أن يخلق موضع الحجام من الحرم فإن اضطر المحرم إلى الحجام فخلق فعليه الفدية ﴿قلت﴾ ولا يكره لهذا الحجام المحرم أن يحجم المحرمين ويخلق منهم فواضع الحجام إذا أيقن أنه لا يقتل من الدواب شيئاً (قال) لا أكره ذلك له إذا كان المحرم المحتجم

(١) (الحرض) بضم الحاء المهملة وسكون الراء وبضمها هو الاثنان وقد فرئ بهما في قوله تعالى حتى تكون حرصاً اه كتبه مصححه

انما احتج لموضع الضرورة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان هذا الحجام محرماً فدعاه محرم الى أن يسوي شعره أو يحلق قفاه ويعطيه على ذلك جعلاً والحجام يعلم أنه لا يقتل من الدواب في حلقه الشعر من قفاه شيئاً أكره للحجام أن يفعل ذلك (قال) نعم لان المحرم الذي سأل الحجام ذلك لا ينبغي له أن يفعل ذلك فأكره للخضام أن يعينه على ذلك ﴿قلت﴾ فان فعل (قال) لا أرى على الحجام شيئاً وأرى على الآخر القدية ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكنه رأي

❦ رسم فيمن أخر الحلاق ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان كان أخر الزجل الحلاق حتى رجع من منى ولم يحلق أيام التشريق أ يكون عليه لذلك الدم أم لا في قول مالك وكيف بمن حلق في الحل ولم يحلق في الحرم في أيام منى أو أخر الحلاق حتى رجع الى بلاده (قال) أما الذي أخر حتى رجع الى مكة فلا شيء عليه وأما الذي ترك الحلاق حتى رجع الى بلاده ناسياً أو جاهلاً فمليه الهدى وتقصر أو يحلق وأما الذي حلق في الحل في أيام منى فلا أرى عليه شيئاً

❦ فيمن أحصر بعمدٍ وليس معه هدى ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان أحصر بعمدٍ وليس معه هدى أيحلق ويحل مكانه ولا يكون عليه هدى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المحصر بمرض يكون معه الهدى أبعث به اذا أحصر في قول مالك أم يؤخره حتى اذا صح ساق هديه معيه (قال) يجبسه حتى ينطلق به معه الا أن يصيبه من ذلك مرض يتناول عليه ويخاف على الهدى قال فليبعث بهديه ولينظر هو حتى اذا صح مضى (قال مالك) ولا يحل هودون البيت وعليه اذا حل ان كان الحج قد فات هدى آخر ولا يجزئه الهدى الذي بعث به عن الهدى الذي وجب عليه من فوات الحج (قال مالك) وان كان لم يبعث بهديه وفاته الحج فلا يجزئه أيضاً ذلك الهدى من فوات حجه ﴿قال﴾ قال مالك وانما يكون هدى فوات الحج مع حجة القضاء ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن امرأة

دخلت بعمرة ومعها هدي فاضت بعد ما دخلت مكة قبل أن تطوف بالبيت أو قفت هديها معها حتى تطهر ولا ينبغي لها أن تنحر هديها وهي حرام ولكن تحبسه حتى اذا طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة ثم نحر هديها وقصرت من شعرها ثم قد حلت ﴿قال مالك﴾ فان كانت ممن يريد الحج وخافت النفوت ولا تستطيع الطواف لحبستها أهات بالحج وسألت هديها معها الى عرفات فأوقفتها ولا تنحره الا بئى وأجزأ عنها هديها من قرانها وسبيلها سبيل من قرن

﴿ في الطيب قبل الافاضة وما ينبغي للمعتمر ﴾

﴿ اذا حل أن يأخذ من شعر جسده وأظفاره ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يتطيب الرجل اذا رمى جرة العقبة قبل أن يفيض قال نعم ﴿قلت﴾ فان فعل أترى عليه الفدية (قال) قال مالك لا شيء عليه لما جاء فيه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يوجب على المحرم اذا حل من إحرامه أن يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره (قال) لم يكن يوجبه ولكن كان يستحب اذا حلق أن يقلم وأن يأخذ من شاربه ولحيته وذكر مالك أن ابن عمر كان يفعل

﴿ في محرم أخذ من شاربه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً حراماً أخذ من شاربه ما يجب عليه في قول مالك (قال) قال مالك من نتف شرة أو شعرات يسيرة فأرى عليه أن يطعم شيئاً من طعام ناسيا كان أو جاهلاً وإن نتف من شعره ما أماط به عنه الاذى فليطه الفدية (قال مالك) ومن قص أظفاره ناسياً أو جاهلاً فليقتد ﴿ قلت ﴾ فان كان إنما قلم ظفراً واحداً (قال) لم أسمع من مالك في الظفر الواحد شيئاً ولكن أرى ان كان أماط به عنه أذى فليقتد وان كان لم يبط به عنه أذى فليطعم شيئاً من طعام ﴿ قلت ﴾ فهل حدث لكم مالك فيما دون اماطة الاذى كم ذلك الطعام (قال) لم أسمعه يحد أقل من حفنة في شيء من الأشياء قال لان مالكا قال لنا في قلة حفنة من طعام قال وفي

فلات حفنة من طعام أيضاً (قال ابن القاسم) قال مالك والحفنة يد واحدة (قال)
وقال مالك لو أن محرماً جعل في أذنيه قطنه شئ وجده فيهما رأيت أن يفتدي كان
في القطن طيب أو لم يكن (قال ابن القاسم) سألتنا مالكا عن الرجل يتوضأ وهو محرم
فيرم يده على وجهه أو يخلل لحيته في الوضوء أو يدخل يده في أنفه شئ ينزعه من
أنفه أو يمسح رأسه أو يركب دابة فيحلق ساقيه إلا كاف أو السرج (قال) قال مالك
ليس عليه في ذلك شئ وهذا خفيف ولا بد للناس من هذا قلت لا ابن القاسم
أرأيت قول مالك في القارن إذا حلق رأسه من أذى أهو في الفدية والمفرد بالحج
سواء (قال) قال مالك هو سواء كالمفرد بالحج في الفدية

— رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء الصيد —

قلت أرأيت الطعام في الأذى أو الصيام أ يكون بغير مكة (قال) نعم حيث
شاء من البلدان قلت أرأيت جزاء الصيد في قول مالك أ يكون بغير مكة
(قال) قال لي مالك كل من ترك من نسكه شيئاً يجب عليه فيه الدم وجزاء الصيد
أيضاً فإن ذلك لا ينحر ولا يذبح إلا بمكة أو بمكة فإن وقف به بعرفة نحر بمكة وإن لم
يوقف بعرفة سبق من الحل ونحر بمكة قلت له وإن كان قد وقف به بعرفة ولم
ينحره أيام النحر بمكة نحره بمكة ولا يخرج به إلى الحل ثانية قال نعم قلت وهذا
قول مالك قال نعم قلت أرأيت إن أراد أن يحكم عليه بالطعام في جزاء الصيد أو
بالصيام (قال) قال مالك يحكم عليه في جزاء الصيد في الموضع الذي أصاب فيه الصيد
(قال) فقيل له فإن حكم عليه في الموضع الذي أصاب فيه الصيد بالطعام فأراد أن
يطعم في غير ذلك المكان (قال) قال مالك لا أرى ذلك وقال يحكم عليه بالطعام
بالمدينة ويطعمه بمصر إنكاراً لمن يفعل ذلك يريد بقوله أن هذا ليس يجزئه إذا فعل
هنا وأما الصيام في جزاء الصيد فحيثما شاء من البلاد والنسك كذلك قلت
لا ابن القاسم فالطعام في الفدية من الأذى في قول مالك أ يكون حيثما شاء من البلاد قال
نعم قلت والصيام أيضاً (قال) نعم (قال ابن القاسم) لأن الطعام كفارة بمنزلة كفارة اليمين

— ﴿فِيمَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ﴾ —

﴿قُلْتُ﴾ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ رَمَى الْحَاجَّ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَبَدَأَ قَطْعَ أَظْفَارِهِ وَأَخَذَ مِنْ لَحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ وَاسْتَجَدَّ وَاطْلَى بِالنُّورَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَلِمَ أَظْفَارَ يَدِهِ الْيَوْمَ وَهُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَلِمَ أَظْفَارَ يَدِهِ الْآخَرَى مِنْ الْغَدِ أَيْ كَوْنٍ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَوْ فِدْيَتَانِ (قَالَ) عَلَيْهِ فِدْيَتَانِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ لَبَسَ الثِّيَابَ وَطَيَّبَ وَحَاقَ شَعْرَهُ وَقَلِمَ أَظْفَارَهُ فِي فُورٍ وَاحِدٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ لِنَدَاكَ كُلَّهُ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَعَلِيهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَعْلُهُ مِنْ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ كَفَّارَةٌ

— ﴿رَسَمَ فِيمَنْ مَرَضَ قَتَعَ لِحْيَتَهُ﴾ —

﴿قَالَ﴾ فَقَالَ لِمَالِكٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِنَّا نَزَلْنَا بِالْجُحْفَةِ وَمَعِيَ أُخْتِي أَصَابَتْهَا جَمْعٌ فَوَصَفَ لِي دَوَاءً فِيهِ طَيِّبٌ فَعَالَجْتُهَا بِهِ ثُمَّ وَصَفَ لِي دَوَاءً آخَرَ فِيهِ طَيِّبٌ فَعَالَجْتُهَا بِهِ ثُمَّ عَالَجْتُهَا بِشَيْءٍ آخَرَ فِيهِ طَيِّبٌ وَذَلِكَ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (قَالَ) إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَرِيبًا بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَلَا أَرَى عَلَيْهَا إِلَّا فِدْيَةً وَاحِدَةً لِنَدَاكَ كُلَّهُ (قَالَ) وَقَدْ يَتَعَاطَى الرَّجُلُ الْحَرَمَ يَوْصِفُ لَهُ الْأَلْوَانَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ فِي كُلِّهَا الطَّيِّبُ فَيَقْدِمُهَا كُلِّهَا ثُمَّ يَتَعَاطَى بِهَا كُلِّهَا يَتَعَاطَى بِوَاحِدٍ مِنْهَا ثُمَّ يَدْعُ ثُمَّ يَتَعَاطَى بِالْآخَرِ بَعْدَهُ حَتَّى يَتَعَاطَى بِجَمِيعِهَا كُلِّهَا فَانَّمَا عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ لِنَدَاكَ كُلَّهُ ﴿قُلْتُ﴾ فَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الظُّفْرِ إِذَا انْكَسَرَ (قَالَ) يَقْلِمُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ أَصَابَتْ أَصَابِعُهُ الْقُرُوحُ فَاحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَدَاوِيَ تِلْكَ الْقُرُوحَ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَدَاوِيَ قُرُوحَهُ تِلْكَ إِلَّا أَنْ يَقْلِمَ أَظْفَارَهُ (قَالَ) أَرَى عَلَيْهِ فِي هَذَا الْفِدْيَةَ ﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ وَالْكَفَّارَةُ فِي الْأَظْفَارِ فِدْيَةٌ كَالْكَفَّارَةِ فِي إِطَاةِ الْأَذَى مِنَ الشَّعْرِ

— ﴿فِيمَنْ قَتَلَ صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا﴾ —

﴿قُلْتُ﴾ لَوْ أَنَّ مُحْرَمًا دَلَّ عَلَى صَيْدٍ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا فَقَتَلَهُ هَذَا الْمُدْلُولُ أَيْ كَوْنٍ عَلَى

الدال شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يستغفر الله ولا شيء عليه ﴿قلت﴾
 أ رأيت لو أن نفرًا اجتمعوا على قتل صيد وهم محرمون ما عليهم في قول مالك (قال)
 قال مالك على كل واحد منهم الجزاء كاملاً ﴿قلت﴾ وكذلك قول مالك لو أن مجلين
 اجتمعوا في قتل صيد في الحرم أيكون على كل واحد منهم الجزاء كاملاً (قال) نعم
 هم بمنزلة المحرمين ﴿قلت﴾ وكذلك قول مالك لو أن محرماً وحللاً قتل صيداً في
 الحرم (قال) قال مالك على كل واحد منهما الجزاء كاملاً ﴿قلت﴾ فهل كان يزيد
 على المحرم لأحرامه شيئاً (قال) ما علمت أنه يزيد عليه فوق الجزاء شيئاً ﴿قلت﴾ فلو
 أن محرمين اجتمعوا على صيد فجرحوه جرحه كل واحد منهم جرحاً (قال) قال
 مالك من جرح صيداً وهو محرم فغاب الصيد عنه وهو مجروح فعليه الجزاء كاملاً
 ﴿قال﴾ وقال مالك في محرم أمر غلامه أن يرسل صيداً كان معه فأخذه الغلام
 فظن أن مولاه قال له اذبجه فذبجه الغلام (قال) قال مالك على سيده الجزاء ﴿قلت﴾
 لابن القاسم فهل يكون على العبد أن كان مخزماً أيضاً الجزاء في قول مالك (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى على العبد الجزاء ولا يضع ذلك عنه خطؤه ولو أمره
 بالذبح فأطاعه فذبجه رأيت أيضاً عليهما الجزاء جميعاً ﴿قال ابن القاسم﴾ كنت عند
 مالك سنة خمس وستين ومائة فأتني بنفر أتهموا بدم فيما بين الإبواء والجحفة وهم
 محرمون فردوا إلى المدينة فسنجنا فأتني أهلهم إلى مالك يسألونه عن أمرهم
 ويخبرونه أنهم قد حصروا عن البيت وأنهم قد منعوا وأن ذلك يشتد عليهم (قال
 مالك) لا يحلهم إلا البيت ولا يزالون محرمين في حبسهم حتى يخرجوا فيقتلوا أو
 يجلوا فيأتوا البيت فيجلوا بالبيت ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن قرن الحج
 والعمرة فأصاب الصيد وهو محرم قارن (قال) قال مالك عليه جزاء واحد

— رسم فيمن أصاب الصيد كيف يقوم ومن طرد صيداً —

﴿قلت﴾ له فما قول مالك فيما أصاب المحرم من الصيد كيف يحكم عليه (قال) سألنا
 مالكا عن الرجل يصيب الصيد وهو محرم فيريد أن يحكم عليه بالطعام أيقوم الصيد

دراهم أو جلعاما (قال) الصواب من ذلك أن يقرّ طعاما ولا يقرّ دراهم ولو قرّ الصيد دراهم ثم اشترى بها طعاما لرجوت أن يكون واسعا ولكن الصواب من ذلك أن يحكم عليه طعاما فإن أراد أن يصوم نظر كم ذلك الطعام من الإمداد فيصوم مكان كل مدة يوما وإن زاد ذلك على شهرين أو ثلاثة ﴿قلت﴾ له فإن كان في الطعام كسر المدة (قال) ما سمعت من مالك في كسر المدة شيئا ولكن أحب إلى أن يصوم له يوما (قال ابن القاسم) ولم يقل لنا مالك أنه ينظر إلى جزاء الصيد من النعم فيقرّ هذا الجزاء من النعم طعاما ولكنه قال ما أعلمتك ﴿قلت﴾ وكيف يقرّ هذا الصيد طعاما في قول مالك أمي أم مذبح أم ميت (قال) بل يقرّ حيا عند مالك على حاله التي كان عليها حين أصابه (قال) قال مالك ولا ينظر إلى فرايته ولا إلى جماله ولكن إلى ما يساوي من الطعام بنير فرايته ولا جمال وشبه ذلك بفراية الباز لا ينظر إلى قيمة ما يباع به أن لو صيد لفرايته (قال ابن القاسم) قال مالك إن الفاره من الصيد وغير الفاره والبراة إذا أصابها الحرام عليه في الحكم سواء ﴿قلت﴾ فكيف يحكم عليه أن أراد أن يحكم عليه بالنظر من النعم (قال) قلنا لمالك أيحكم بالنظر في الجزاء من النعم بما قد مضى وجاءت به الآثار أم يستأنف الحكم فيه (قال) بل يستأنف الحكم فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فأنما فيه الاجتهاد عند مالك إذا حكم عليه في الجزاء قال نعم (قال مالك) ولا أرى أن يخرج مما جاء فيه الاجتهاد عن آثار من مضى ﴿قال﴾ وقال مالك لا يحكم في جزاء الصيد من النعم والابل والبقر إلا بما يجوز في الضحايا والهدي التي فصاعدا لا من الضأن فإنه يجوز الجذع . وما أصاب الحرم بما لا يبلغ أن يكون مما يجوز أن يكون في الضحايا والهدى من الابل والبقر والنعم فعليه فيه الطعام والصيام ﴿قال مالك﴾ ولا يحكم بالجفرة ولا بالعناق ولا يحكم بدون المسن ﴿قلت﴾ وما قول مالك فيمن طرد صيدا فأخرجته من الحرم أيكون عليه الجزاء أم لا (قال) لا أحفظ عنه فيه شيئا وأرى عليه الجزاء

— رينم فيمن رمى صيدا —

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن رمى صيدا من الحل والصيد في الحرم فقتله (قال) قال مالك عليه الجزاء وكذلك قوله لو أن رجلا في الحرم والصيد في الحل فرماه فقتله قال نعم عليه أيضاً في قوله جزاؤه ﴿ قلت ﴾ فإن رمى صيدا في الحل وهو في الحل فأصابه في الحرم هرب الصيد الى الحرم وتبعته الرمية فأصابته في الحرم (قال) قال مالك من أرسل كلبه على صيد في الحل وهو في الحل أيضاً إذا كان ذلك قرب الحرم فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم فأصابه في الحرم فعلى صاحب الكلب الذي أرسله الجزاء لانه غرر فأرسل كلبه على صيد قرب الحرم (قال ابن القاسم) فأرى الرمية بمنزلة الكلب الذي أرسله قرب الحرم. قال ولم أسمع في مسألتك في الرمية بعينها من مالك شيئاً ولكن ذلك عندي مثل الذي يرسل كلبه قرب الحرب ﴿ قلت ﴾ فقول مالك في الذي يرسل بازه قرب الحرم مثل قوله في الذي يرسل كلبه قرب الحرم قال نعم ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك ان أرسل كلبه وليس بقريب من الحرم فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم فقتله (قال) قال مالك لا شيء على الذي أرسل الكلب لانه لم يفرر بالارسال (قال مالك) ولا يؤكل ذلك الصيد ﴿ قلت ﴾ وكذلك الباز في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك ان أرسل كلبه أو بازه قرب الحرم وهو والصيد جميعاً في الحل فأخذ الكلب الصيد في الحل (قال) لا شيء عليه عند مالك لانه قد سلم مما كان غرر به ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أرسل كلبه على صيد في الحل قرب الحرم وهو في الحل أيضاً فطلب الكلب الصيد حتى أدخله الحرم ثم أخرجه من الحرم أيضاً الى الحل فأخذه في الحل أياكون على صاحبه الجزاء أم لا في قول مالك وكيف ان قتله بعد ما أخرجه الى الحل أيحل أكله في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك في مسألتك هذه شيئاً ولكن رأي أن لا يأكله وأن يكون عليه فيه الجزاء لانه لما دخل الحرم والكلب في طلبه من فوره ذلك حتى أخرجه الى الحل فكأنه أرسله في الحرم لانه انما أرسله قرب الحرم مغرراً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أرسل كلبه

أو بازه في الحل وهو بعيد من الحرم فطاب الكلب أو الباز الصيد حتى أدخله الحرم ثم أخرجه من الحرم طالبا له فقتله في الحل أيؤكل أم لا في قول مالك وهل يكون على صاحبه الجزاء في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يؤكل ولا أرى على الذي أرسل الكلب الجزاء ولا على الذي أرسل الباز جزاء لانه لم يغرب بقرب الحرم

— في محرم ذبح صيدا أو أرسل كلبه أو بازه على صيد —

قلت لابن القاسم أرأيت لو أن محرما ذبح صيدا أو أرسل كلبه على صيد فقتله أو بازه فقتله أيأكله حلال أو حرام (قال مالك) لا يأكله حلال ولا حرام قال وهو ميتة ليس بذكي قال وهو مثل ذبيحته قلت فما ذبح للمحرم من الصيد وان ذبحه رجل حلال الا أنه انما ذبحه من أجل هذا المحرم أمره المحرم بذلك أم لم يأمره (قال) قال مالك ما ذبح للمحرم من الصيد فلا يأكله حلال ولا حرام وان كان الذي ذبحه حلالا أو حراما فهو سواء لا يأكله حلال ولا حرام لان هذا انما ذبحه لهذا المحرم ومن أجله (قال مالك) وسواء ان كان أمره هذا المحرم أن يذبحه له أو لم يأمره فهو سواء اذا كان انما ذبح الصيد من أجل هذا المحرم فلا يؤكل (قال ابن القاسم) وكان مالك لا يأخذ بحديث عثمان بن عفان حين قال لأصحابه كلوا وأبى أن يأكل وقال عثمان لأصحابه انما صيد من أجلى قلت ما قول مالك في محرم ذبح صيدا فأدى جزاءه ثم أكل من لحمه أيكون عليه جزاء آخر أم قيمة ما أكل من لحمه (قال) قال مالك لا قيمة عليه ولا جزاء في لحمه وانما لحمه جيفة غير ذكي فانما أكل حين أكل منه لحم ميتة وما لا يحل

— فيما أصاب المحرم من بيض الطير الوحشي والصيد —

قلت أرأيت ما أصاب المحرم من بيض الطير الوحشي ما عليه لذلك في قول مالك (قال) قال مالك على المحرم اذا كسر بيضا من بيض الطير الوحشي أو الحلال

في الحرم اذا كسره عشر ثمن أمه كجنين الحرة من دية أمه ﴿قلت﴾ لإين القاسم وسواء في قول مالك ان كان فيه فرخ أو لم يكن فيه فرخ (قال) نعم ما لم يستهل الفرخ بعد الكسر صارخاً فان استهل الفرخ من بعد الكسر صارخاً فأرى أن يكون فيه الجزاء كاملاً كجزاء كبير ذلك الطير (قال) وإنما شبه مالك البيض بجنين الحرة فلو أن رجلاً ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً لم يكن عليه الا عشر دية أمه اذا خرج ميتاً قال فان خرج حياً فاستهل صارخاً فالدية كاملة فعلى الجنين فقس البيض في كل ما يرد عليك منه ﴿قلت﴾ ويكون في الجنين قسامة اذا استهل صارخاً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يستهل صارخاً فلا قسامة فيه قال نعم ﴿قلت﴾ فان كسر البيضة فخرج الفرخ حياً يضطرب ماعليه في قول مالك (قال) قال مالك من ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً حياً يضطرب فأت قبل أن يستهل صارخاً فأتا فيه عشر دية أمه فكذلك البيض هو عندى مثله اتما فيه عشر ثمن أمه فان خرج الفرخ منه حياً فأتا فيه عشر ثمن أمه الا أن يستهل صارخاً فاذا استهل صارخاً ففيه ما في كباره

في محرم ضرب بطن عتر من الظباء

﴿قلت﴾ أرايت لو أن محرمًا ضرب بطن عتر من الظباء فألقت جنينها ميتاً وسألت الام (قال) عليه في جنينها عشر قيمة أمه (قال) ولم أسمع في جنين العتر من الظباء من مالك شيئاً ولكنه في رأيي مثل جنين الحرة ﴿قلت﴾ فأي قول مالك في جنين الحرة لو ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً ثم ماتت بعده (قال) قال مالك ان عليه عشر دية أمه للجنين ودية كاملة للمرأة ﴿قلت﴾ وكذلك العتر من الظباء ان ضربها فألقت جنينها ثم ماتت بعد ما طرحت جنينها (قال) نعم هكذا أرى أن يكون عليه في جنين العتر عشر ثمن أمه ويكون عليه في العتر الجزاء أيضاً كاملاً ﴿قلت﴾ فأي قول مالك في الحرة يضرب الرجل بطنها فتطرح جنينها حياً فيستهل صارخاً ثم يموت وتموت الام (قال) مالك عليه إن كان ضربها خطأ الدية للمرأة والدية للجنين كاملة تحمل العاقلة جميع ذلك وفي الجنين قسامة ﴿قلت﴾ وكذلك

ان ضربه يظن هذه المنز فألقت جنيها حيا فاستهل صارخا ثم مات وماتت أمه انه
 ينبغي أنت يكون عليه جزاء للام وجزاء للجنين كاملا قال نعم ﴿قلت﴾ ويحكم في
 الجنين في قول مالك إذا استهل صارخا كما يحكم في كبار الأطباء (قال) قال مالك
 يحكم في صغار كل شيء أصابه المحرم من الصيد والطير الوحشي مثل ما يحكم في كباره
 وشبههم صغار الاحرار وكبارهم في الدية سواء قال فكذلك الصيد ﴿قلت﴾ فهل ذكر
 لكم مالك في جراحات الصيد أيحكم فيها إذا هي سلمت أنفسها من بعد الجراحات
 كما يحكم في جراحات الاحرار أو مثل جراحات العبيد ما نقص من أثمانها (قال)
 ما سمعت من مالك فيه شيئا وما أرى فيها شيئا إذا استيقن أنها سلمت ﴿قلت﴾ فما
 ترى أنت في جراحات هذا الصيد إذا هو سلم (قال) لا أرى عليه شيئا إذا هو سلم
 من ذلك الجرح ﴿قلت﴾ أرأيت إذا ضرب المحرم فسطاطا فتعلق بأطنابه صيد
 فقطب أي يكون على الذي ضرب الفسطاط الجزاء في قول مالك أم لا (قال) لا أحفظه
 من مالك ولكن لا شيء عليه لأنه لم يصنع بالصيد شيئا. إنما الصيد هو الذي صنع
 ذلك بنفسه (قال) وإنما قتله لأن مالكا قال في الرجل يحفر البئر في الموضع الذي يجوز
 له أن يحفر فيه فيقع فيها انسان فيهلك إنه لا دية له على الذي حفر البئر في الموضع
 الذي يجوز له أن يحفر وكذلك هذا إنما ضرب فسطاطه في موضع لا يمنع من أجل
 الصيد ﴿قلت﴾ وكذلك الذي يحفر بئرا للماء وهو محرم فقطب فيه صيد (قال)
 كذلك أيضا في رأي لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك أيضا ان رأى الصيد وأنا محرم
 ففزع مني فأحصر^(١) فأنكسر من غير أن أفعل به شيئا فلا جزاء علي (قال) أرى
 عليك الجزاء إذا كان انما كان عطبه ذلك لانه نفر من رؤيتك ﴿قلت﴾ أرأيت اذا
 فزع صيد من رجل وهو محرم فحصر الصيد فمطب في حصره ذلك أي يكون عليه
 الجزاء في قول مالك قال نعم

(١) (فأحصر) من الحصر وهو التضيق والحبس أي حبس ومنع من أن يفر منه ويفوته

﴿ في محرم نصب شركاً للذئب أو لل سبع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن نصب محرم شركاً للذئب أو لل سبع خافه على غنمه أو على دابته أو على نفسه فوقه فيه صيد ظلي أو غيره فمطب هل تحفظ عن مالك فيه شيئاً (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يضمن لانه فعل شيئاً ليصيده به فمطب به الصيد ﴿ قلت ﴾ له انما فعله لل سبع لا للصيد فكيف يكون عليه الجزاء وقد كان جائزاً له أن يجعله لل سبع والذئب (قال) لان مالكاً قال لو أن رجلاً حفر بئراً في منزله لسارق أو عمل في داره شيئاً ليتاف به السارق فوقه فيه انسان سوى السارق رأيت ضامناً لذئبه ﴿ قلت ﴾ وهل يرى مالك أن يضمن دية السارق ان وقع فيه فئات (قال) قال مالك نعم يضمن

﴿ فيمن أ حرم وفي يده صيد أو في بيته ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن أ حرم وفي بيته صيد (قال) لا شيء عليه فيه ولا يرسله ﴿ قلت ﴾ فان أ حرم وفي يده صيد (قال) قال مالك يرسله ﴿ قلت ﴾ فان أ حرم والصيد معه في قفص (قال) قال مالك يرسله ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أ حرم وهو يقود صيداً أ يرسله (قال) نعم يرسله اذا كان يقوده ﴿ قلت ﴾ فالذي في بيته من الصيد اذا أ حرم لم قال مالك لا يرسله (قال) لان ذلك أسيره وقد كان ملكه قبل أن يحرم فأ حرم وليس هو في يده (قال) وقال مالك انما يجب عليه أن يرسل من الصيد اذا هو أ حرم ما كان في يده حين يحرم فأرى ما في قفصه أو ما يقوده بمنزلة هذا (قال) وقال مالك اذا أ حرم أرسل كل صيد كان معه فالذي في قفصه والذي في يده في غير قفص والذي يقوده سواء عندنا ﴿ قلت ﴾ فكل صيد صاده المحرم فعليه أن يرسله (قال) قال مالك نعم عليه أن يرسله ﴿ قلت ﴾ فان لم يرسله حتى أخذه حلال أو حرام من يده فأرسله أ يضمنان له شيئاً أم لا في قول مالك (قال) لا يضمنان له شيئاً في رأيي لانهما انما فعلا في الصيد ما كان يؤمر هذا الذي صاده

أن يفعله ويحكم عليه بارساله ﴿قلت﴾ فلو أن الصيد كان قد ملكه وهو حلال ثم
 أحرم وهو في يده فأناؤه حلال أو حرام فأرسله من يده أبيضن له شيئاً أم لا (قال)
 أرى أن لا يضمن له شيئاً لأن مالكاً قال لو أن رجلاً أخذ صيداً فأقلت منه الصيد
 فأخذه غيره من الناس (قال) قال مالك إن كان ذلك بحدثنان ذلك رأيت أن يرد
 على سيده الأول وإن كان قد ذهب ولحق بالوحش واستوحش فهو لمن ضاده ولم ير
 مالك أن ملكه ثابت عليه إذا فاته ولحق بالوحش فهذا المحرم حين أحرم ينبغي له أن
 يرسل الصيد ولا يجوز له أخذه إذا أرسله حتى يحل من إحصائه فهو إذا أقرته أن
 يرسله ولم أجز له أن يأخذه بعد ما يرسل حتى يحل من إحصائه فقد زال ملكه عنه
 حين أحرم فلا شيء على من أرسله من يده بعد إحصائه لأن ملكه زال عن الصيد
 بالأحرام ألا ترى أنه لو حبسه معه حتى يحل من إحصائه وجب عليه أن يرسله أيضاً
 وإن كان قد حل أولاً ترى أن ملكه قد زال عنه أو لا ترى أنه لو بعث به إلى بيته
 بعد أن أحزم وهو في يده ثم حل من إحصائه لم يجوز له أن يحبسه بعد ما حل وكان
 عليه أن يرسله فهذا الدليل على أن ملكه قد زال عنه وقد اختلف الناس في هذا أن
 يرسله أولاً لا يرسله فقال بعض الناس يرسله وإن حل من إحصائه لأنه كان صاده وهو
 حلال وقال بعض الناس لا يرسله وليحبسه لأنه قد حل من إحصائه ولا شيء عليه
 (قال) والذي أخذ به أن يرسله وكذلك المحرم إذا صاد الصيد وهو حرام لم يجب له
 فيه الملك فليس على من أرسل هذا الصيد من يدهذين ضمان لهما ﴿قلت﴾ لابن
 القاسم أرايت أن صاد محرم صيداً فأناؤه حلال أو حرام ليرسله من يده فنتازجاه
 فقتلاه بينهما ماذا عليهما في قول مالك (قال) أرى عليهما في قول مالك أن كانا حرامين
 الجزاء على كل واحد منهما وإن كان الذي نازعه حلالاً فعلى المحرم الجزاء ولا قيمة
 لهذا المحرم على الحلال لأن هذا المحرم لم يملك هذا الصيد ﴿قلت﴾ وكذلك إن أحرم
 وهو في يده قد كان صاده وهو حلال (قال) نعم هو مثل الأول لا ينبغي أن يضمن
 له شيئاً لأنه زال ملكه عن الصيد الذي هو في يده حين أحرم ﴿قلت﴾ فهل

يضمنان هذا الجزاء لهذا المحرم اذا نازعاه في الصيد الذي هو في يده حتى قبله (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكن لا أرى أن يضمن له الجزاء لأنهما إنما أرادا أن يرسلوا الصيد من يده فنازعهما فمنعهما ما لم يكن ينبغي له أن يمنعهما فأتى الصيد من ذلك فلا يضمنان له شيئاً لان القتل جاء من قبله ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن بازاً لرجل أفلت منه فلم يقدر على أخذه بحضرة ذلك حتى فات بنفسه ولحق بالوحش أكان مالك يقول هو لمن أخذه قال نعم ﴿قلت﴾ فهل تحفظ عنه في النحل شيئاً ان هي هربت من رجل فقاتت من فورها ذلك ولحقت بالجبال أتكون لمن وجدها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية فهي بمنزلة ما قد وصفت لك من الوحش في رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في النحل يخرج من جيب^(١) هذا الى جيب هذا ومن جيب هذا الى جيب هذا (قال) ان علم ذلك واستطاعوا أن يردوها الى أصحابها ردوها والا فهي لمن ثبتت في أجباحه (قال) مالك) وكذلك حمام الأبرجة

رسم في الحكمين في جزاء الصيد

﴿قال﴾ وسئل مالك عن الحكمين اذا حكما في جزاء الصيد فاختلفا أيؤخذ بأرفقهما أم يتبدأ الحكم بينهما (قال) يتبدئ الحكم فيه غيرهما حتى يجتمعا على أمر كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد غير فقيهين اذا كانا عدلين في قول مالك (قال) لا يكونان الا فقيهين عدلين ﴿قلت﴾ أرايت ان حكما فأخطأ - حكما خطأ فيما فيه بدنة بشاة أو فيما فيه بقرة بشاة أو فيما فيه شاة بدنة أيقض حكمهما ويستقبل الحكم في هذا الصيد قال نعم ﴿قلت﴾ أحفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان حكم حكمان في جزاء صيد أصابه محرم فحكمما عليه فأصابا الحكم وكان أمرهما أن يحكما عليه بالجزاء من النعم ففعلتا ثم بداله أن ينصرف الى الطعام أو الصيام بعد ما حكما عليه بالنظر من النعم وأن يحكم عليه غيرهما أو هما (قال)

(١) التبيخ بالميم والباء الموحدة ويثك خلية العسل جمعه أجبع واجباح اه قانوس

ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى له ذلك أذ يرجع الى أي ذلك شاء ﴿قلت﴾
 فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد دون الامام (قال) نعم من اعترض من المسلمين
 ممن قبله معرفة من ذوى العدل بالحكم والعلم باذن ذلك الذى أصاب الصيد فحكموا
 عليه فذلك جائز عليه

— ﴿وما يجوز له أن يقتل سباع الوحش من غير أن تؤذيه﴾ —

﴿وما يجوز له أن يقتل منها﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المحرم اذا قتل سباع الوحش من غير أن يتبدئه (قال)
 قال مالك لا شيء عليه في ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك لا شيء عليه وذلك
 في السباع والنور التي تعدو أو تفرس فأما صغار أولادها التي تعدو ولا تفرس فلا
 ينبي المحرم قتلها (قال مالك) ولا بأس أن يقتل المحرم السباع يتبدئها وان لم يتبدئه
 ﴿قلت﴾ له فهل يكره مالك للمحرم قتل الهر الوحشي والثعلب قال نعم ﴿قلت﴾
 والضبع قال نعم ﴿قلت﴾ فان قتل الضبع كان عليه الجزاء في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ له فان قتل الثعلب والهر أيكون عليه الجزاء في قول مالك أم لا (قال)
 قال مالك نعم عليه الجزاء في الثعلب والهر ﴿قلت﴾ فان ابتدأ في الثعلب والهر والضبع
 وأنا محرم فقتلهم أعل في قول مالك لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليك وهو
 رأيي ﴿قلت﴾ أرايت سباع الطير ما قول مالك فيها للمحرم (قال) كان مالك يكره
 قتل سباع الطير كلها وبغير سباعها للمحرم ﴿قلت﴾ فان قتل المحرم سباع الطير
 أ كان مالك يرى عليه فيها الجزاء قال نعم ﴿قلت﴾ فان عدت عليه سباع الطير غففا
 على نفسه فدفع عن نفسه فقتلها أيكون عليه فيها الجزاء في قول مالك (قال) لا شيء
 عليه وذلك لو أن رجلا عدا على رجل فأراد قتله فدفعه عن نفسه فقتله لم يكن عليه
 شيء فكذا سباع الطير ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أكل كل ذي
 مخلب من الطير (قال) لم يكن مالك يكره أكل كل شيء من الطير سباعها وبغير
 سباعها ﴿قلت﴾ والغراب لم يكن مالك يرى به بأساً (قال) نعم لا بأس به عنده

﴿قلت﴾ وكذلك الهدهد عنده والخطاف (قال) جميع الطير كلها فلا بأس بأكلها عند مالك ﴿قلت﴾ له فهل كان يوسع في أكل الحيات والعقارب (قال) لم يكن يرى بأكل الحيات بأساً وقال لا يؤكل منها الا الذي (قال) ولا أحفظ في المقرب من قوله شيئاً ولا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ له وكان مالك يكره أكل سباع الوحش قال نعم ﴿قلت﴾ أفكان يرى مالك الهر من السباع (قال) قال مالك لا أحب أن يؤكل الهر الوحشي ولا الأهلي ولا الثعلب ﴿قلت﴾ فهل تحفظه عن مالك أنه كره أكل كل شيء سوى سباع الوحش من الدواب الخيل والبغال والحمير وما حرم الله في التنزيل من الميتة والدم ولحم الخنزير (قال) كانت ينهى عما ذكرت فنه ما كان يكرهه ومنه ما كان يحرمه (قال) وكان مالك لا يرى بأساً بأكل القنفذ واليربوع والضب والصرب والارنب وما أشبه ذلك (قال) ولا بأس بأكل البقرة عند مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الضب واليربوع والارنب وما أشبه هذه الاشياء اذا أصابها الحرم (قال) قال مالك عليه الجزاء يحكم فيها قيمتها طعاماً فان شاء الذي أصاب ذلك أطعم كل مسكين مداً وان شاء صام لكل مد يوماً هو عند مالك بالخيار

— رسم فيمن أصاب حمام الحرم —

﴿قلت﴾ له ما قول مالك في حمام الحرم يصيبها الحرم (قال) قال مالك لم أزل أسمع أن في حمام مكة شاة شاة (قال مالك) وحمام الحرم بمنزلة حمام مكة وفيها شاة شاة ﴿قلت﴾ فكيف على من أصاب بيضة من حمام مكة وهو محرم أو غير محرم في الحرم في قول مالك (قال) عشر ذية أمه وفي أمه شاة ﴿قلت﴾ فما قول مالك في غير حمام مكة اذا أصابها الحرم (قال) حكومته ولا يشبه حمام مكة وحمام الحرم (قال) وكان مالك يكره للمحرم أن يذبح الحمام اذا أحرم الوحشي وغير الوحشي لأن أصل الحمام عنده طير يطير ﴿قال﴾ فقيل للمالك ان عندنا حماماً يقال له الرومية لا يطير وانما يتخذ للفراخ (قال) لا يعجبني لأنها تطير ولا يعجبني أن يذبح الحرم شيئاً مما يطير ﴿قال﴾ فقيل للمالك أفيدبح للمحرم الاوز والدجاج قال لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم

أليس الاوز طيراً يطير فما فرق ما بينه وبين الحمام (قال) قال مالك ليس أصله مما يطير وكذلك الدجاج ليس أصله مما يطير (قال) قلت لمالك فما أدخل مكة من الحمام الانسي والوحشي أترى للحلال أن يذبح فيها (قال) نعم فلا بأس بذلك وقد يذبح الحلال في الحرم الصيد اذا دخل به من الحل فكذلك الحمام في ذلك وذلك أن شأن أهل مكة يطول وهم محلون في ديارهم فلا بأس أن يذبحوا الصيد وأما الحرم فانما شأنه الايام القلائل وليس شأنهما واحداً (قال) وسئل مالك عن الجراد يقع في الحرم (قال) لا يصيده حلال ولا حرام (قال مالك) ولا أرى أن يصاد الجراد في حرم المدينة (قال ابن القاسم) وكان مالك لا يرى ما قتل في حرم المدينة من الصيد أن فيه جزاء وقال لا جزاء فيه ولكن ينهى عن ذلك (قال) ولا يحل ذلك له لنهي النبي صلى الله عليه وسلم (قال) مالك ما أدركت أحداً اقتدى به يرى بالصيد يدخل به الحرم من الحل بأساً الا عطاء بن أبي رباح قال ثم ترك ذلك وقال ولا بأس به (قلت) فما قول مالك في دبى الحرم (قال) لا أحفظ من مالك في ذلك شيئاً الا أن مالكا قال في حمام مكة شاة وان كان الدبسي والقمري من الحمام عند الناس ففيه ما في حمام مكة وحمام الحرم (قال ابن القاسم) وأنا أرى فيه شاة (قال ابن القاسم) واليمام مثل الحمام ولم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال) وقال مالك في حمام الحرم شاة قال ابن القاسم قال مالك وانما الشاة في حمام مكة وحمام الحرم (وقال مالك) وكل ما لا يبلغ أن يحكم فيه مما يصيبه الحرم بشاة ففيه حكومة صيام أو اطعام .

— فيمن حلف بهدي ثوب أو شيء بعينه —

قلت (أرأيت من قال لله علي أن أهدى هذا الثوب أي شيء عليه في قول مالك (قال) قال مالك يبيعه ويشتري بتمنه هدياً فيهديه (قلت) من أين يشتريه في قول مالك (قال) من الحل فيسوقه الى الحرم ان كان في ثمنه ما يبلغ بئنة فبئنة والا فبقرة والا فشاة ولا يشتري الا ما يجوز في الهدى التي من الابل والبقر والمعز والجذع من

الضأن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فأقول مالك في هذا الثوب إذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدي (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال يبعث بثمنه فيدفع إلى خزان مكة فينفقونه على الكعبة ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب إلى أن يتصدق بثمنه ويتصدق به حيث شاء ألا ترى أن ابن عمر كان يكسو جلال بذنه الكعبة فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها ﴿قلت﴾ فإن لم يبعوه وبعثوا بالثوب نفسه (قال) لا يعجبني ذلك لهم ويبيع هناك ويشترى بثمنه هدي ألا ترى أن مالكاً قال يبيع الثوب والحمار والفرس والعبد وكل ما جعل من العروض هكذا ﴿قال﴾ وقال مالك إذا قال ثوبي هذا هدي فباعه فاشترى بثمنه هدياً وبثمه ففضل من ثمنه شيء بعث بالفضل إلى خزان مكة إذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدي ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب إلى أن يتصدق به ﴿قال﴾ وقال مالك من قال لرجل حرأنا أهديك إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا فحنت فعليه أن يهدي هدياً وإن قال لا يل لي هدي إن فعلت كذا وكذا فحنت أهداها وإن كانت ماله كله ﴿قال﴾ وقال مالك وإن كان قال لشيء مما يملك من عبد أو دار أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه فإنه يبيعه ويشترى بثمنه هدياً فهديه (قال) وإن قال لما لا يملك من عبد غيره أو مال غيره أو دار غيره هو يهديه فلا شيء عليه ولا هدي عليه فيه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في هذه الأشياء مثل قول مالك سواء

❦ رسم في صيد المحرم مافي البحر ❦

﴿قال مالك﴾ ولا بأس بصيد البحر كله للمحرم والانهار والغنر والبرك وإن أصاب من طير الماء شيئاً فعليه الجزاء ﴿قال﴾ وقال مالك يؤكل كل مافي البحر الطافي وغير الطافي من صيد البحر كله ويصيده المحرم ﴿قال﴾ وقال مالك الضفدع من صيد البحر ﴿قال﴾ وقال مالك ترس الماء من صيد البحر ﴿قال وسئل﴾ مالك في ترس الماء إذا مات سولم يذبح أيؤكل (قال) أني لأراه عظيماً أن يترك ترس الماء فلا

يؤكل الابذكاة ﴿قال﴾ وقال مالك في جرة فيها صيد أو ما أشبهه وجدوا فيها
ضفادع ميتة (فقال) لا بأس بذلك لأنها من صيد الماء ﴿قلت﴾ فما قول مالك في
ترس الماء هذه الساحفة التي تكون في البراري (قال) ما سألت مالكا عنها وما
يشك أنها اذا كانت في البراري ليست من صيد البحر وإنما من صيد البر فاذا ذكيت
أكلت ولا تحل الابذكاة ولا يصيدها المحرم ﴿قلت﴾ له أرايت المحرم اذا صاد
طارا فنتفه ثم حبسه حتى نسل^(١) فطار (قال) بلغني عن مالك أنه قال اذا نسل وطار
فلا جزاء عليه ﴿قلت﴾ له أرايت لو أن محرما أصاب صيدا خطأ أو عمدا وكان أول
ما أصاب الصيد أو قد أصابه قبل ذلك (قال) قال مالك يحكم عليه في هذا كله
﴿قال﴾. وقال مالك ليس على من قطع من شجر الحرم جزاء يحكم فيه الا أن مالكا
يكره له ذلك ويأمره بالاستغفار ﴿قلت﴾ له أرايت من وجب عليه الجزاء فذبحه
بنير مكة (قال) قال مالك لا يجزئه ما كان من هدى الابكة أو بني ﴿قلت﴾
فان أطمع لحمه المساكين وذلك يبلغ سبع عدد قيمة الصيد من الامداد لو أطمع
الامداد (قال) لا يجزئ في رأيي ﴿قلت﴾ له أرايت ان وجب عليه جزاء صيد فقوم
عليه طعاما فأعطى المساكين ثمن الطعام دراهم أو عرضا من العروض (قال) لا يجزئه
في رأيي ﴿قلت﴾ له أرايت ما كان من هدى واجب من نذر أو جزاء صيد أو
هدي تمتع أو فساد حيح أو ما أشبه ذلك سرق من صاحبه بعد ما قلده بني أو في
الحرم أو قبل أن يدخله الحرم (قال) قال مالك كل هدي واجب ضل من صاحبه
أو مات قبل أن ينحره فلا يجزئه وعليه البدل وكل هدي تطوع مات أو ضل أو
سرق فلا بدل على صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت ان ذبح هديا واجبا عليه فسرق منه بعد
ما ذبحه أيجزئه في قول مالك (قال) نعم يجزئه في رأيي (قال مالك) يؤكل من الهدي كله
الا ثلث جزاء الصيد والفدية وكل هدي نذر للمساكين وبأكل ما وراء هذا من
الهدي (قال مالك) وان أكل من هدي جزاء الصيد أو الفدية فعليه البدل وان كان

الذي أكل قليلاً أو كثيراً فعليه يدهله ﴿قلت﴾ فإن أطعم من جزاء الصيد أو القدية نصرانياً أو يهودياً أجزأته ذلك (قال) قال مالك لا يطعم من جزاء الصيد ولا من القدية نصارى ولا يهود ولا مجوساً ﴿قلت﴾ فإن أطعم هؤلاء اليهود أو النصارى أكون عليه البدل (قال) أرى عليه البدل لأن رجلاً لو كانت عليه كفارة فأطعم المساكين فأطعم فيهم يهودياً أو نصرانياً لم يجزه ذلك ﴿قلت﴾ فنذر المساكين أن أكل منه أكون عليه البدل (قال) لم يكن هدى نذر المساكين عند مالك بمنزلة جزاء الصيد ولا بمنزلة القدية في ترك الأكل منه إلا أن مالكاً كان يستحب أن يترك الأكل منه ﴿قلت﴾ له فإن كان قد أكل منه أكون عليه البدل في قول مالك (قال) لا أدري ما قول مالك فيه وأرى أن يطعم المساكين قدر ما أكل ولا يكون عليه البدل ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم الاغنياء من جزاء الصيد أو القدية أكون عليه البدل أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرجو أن يجزئ إذا لم يكن تعمد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الصيام في كفارة الصيد أم يتابع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يجزئه أن لم يتابع وإن تابع فذلك أحب إلى

﴿رسم في الرجل يطأ ببعيره على ذباب أو ذر أو نمل﴾

﴿أو يطرح عن بعيره القراد أو غير ذلك﴾

﴿قال﴾ وكان مالك يقول في الرجل المحرم يطأ ببعيره على ذباب أو ذر أو نمل فيقتلهن أرى أن يتصدق بشئ من طعام ﴿قال﴾ وقال مالك إن طرح الحلمة أو القراد أو الحنظل أو البرغوث عن نفسه لم يكن عليه شيء (قال) وإن طرح الحنظل والحلم والقراد عن بعيره فعليه أن يطعم (قال مالك) وإن طرح الملقعة عن بعيره أو دابته أو دابة غيره فلا شيء عليه أو عن نفسه ﴿قلت﴾ له أرايت البيض البيض النعام إذا أخذه المحرم فشواه أيسباح أكله لحلال أو حرام في قول مالك (قال) لا يصلح أكله لا لحلال ولا لحرام في رأيي (قال) وكذلك لو كسره فأخرج جزاءه لم يصلح لأحد أن يأكله بعد ذلك أيضاً في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت المحرم إذا أصاب الصيد على وجه الاحلال

والرفض لا يخرامه فانقلت وترك احرامه فأصاب الصيد والنساء والطيب ونحو هذا في مواضع مختلفة (قال) أما ما أصاب من الصيد فيحكم عليه جزاء بعد جزاء لكل صيد وأما اللباس والطيب كله فعليه لكل شيء لبسه وتطيب كفارة واحدة وأما في جماع النساء فأنما عليه في ذلك كفارة واحدة وإن فعله مراراً ﴿قلت﴾ له أرايت من أصاب صيدا بمد ما رمى جرة العقبة في الحل أيكون عليه الجزاء أم لا في قول مالك (قال) نعم عليه الجزاء عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كان قد طاف طواف الافاضة إلا أنه لم يأخذ من شعره فأصاب الصيد في الحل ماذا عليه في قول مالك (قال) لا شيء عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك وكذلك المعتبر إذا أصاب الصيد في الحل فيما بين طوافه بالبيت وسعيه بين الصفا والمروة فإن عليه الجزاء فإن أصابه بعد سعيه بين الصفا والمروة قبل أن يخلق رأسه في الحل فلا جزاء عليه ﴿قلت﴾ له أيتصدق من جزاء الصيد على أب أو أخ أو ولد أو زوجة أو ولد أو مكتوبة أو مدبرة أو أم ولد (قال) لا يتصدق على أحد ممن ذكرت من جزاء الصيد شيئاً قال لأنه لا ينبغي أن يعطى هؤلاء من زكاة ماله عند مالك فكذلك جزاء الصيد أيضاً عندي ﴿قلت﴾ أفتصدق من جزاء الصيد أو من الهدى الواجب أو التطوع على فقراء أهل الذمة (قال) لا يتصدق بشيء من الهدى على فقراء أهل الذمة عند مالك

❦ في تقويم الطعام في جزاء الصيد ❦

﴿قلت﴾ أي الطعام يقوم في جزاء الصيد إن أراد أن يقوموه عليه أحنطة أم شعير أم تمر (قال) حنطة عند مالك ﴿قلت﴾ فإن قوموه شعيراً أيجزئ في قول مالك (قال) إذا كان ذلك طعام ذلك الموضع أجزأه ﴿قلت﴾ فكم يتصدق على كل مسكين في قول مالك من الشعير أمداً أو مدين (قال) قال مالك مدياً مثل الحنطة ﴿قلت﴾ فإن قوموه عليه تراً أيجزئ (قال) لم أسمع من مالك في التمر شيئاً ولكن إن كان ذلك طعام تلك البلدة أجزأه ويتصدق على كل مسكين بمد وهو عندي مثل زكاة الفطر ﴿قلت﴾ فهل يقوم عليه حمصاً أو عدساً أو شيئاً من القطاني إن

كان ذلك طعام القوم الذين أصاب للصيد بينهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يجزئ فيه ما يجزئ في كفارة الايمان بالله ولا يجزئ في تقويم الصيد ما لا يجزئ أن يؤدي في كفارة اليمين ﴿قلت﴾ أفيقوم عليه أقطاً أو ذيباً (قال) هو مثل ما وصفت لك من كفارة الايمان ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الطعام في جزاء الصيد وفدية الاذن أيطعم بالمد الهشامي أم بمد النبي صلى الله عليه وسلم (قال) بمد النبي صلى الله عليه وسلم وليس يطعم بالهشامي الا في الظهار وحده ﴿قلت﴾ أرأيت ان حكم عليه في جزاء الصيد بثلاثين مداً فأطعم عشرين مسكيناً فلم يجز العشرة تمام الثلاثين أيجزئه أن يصوم عشرة أيام مكان ذلك (قال) انما هو طعام كله في رأيي أو صيام كله كما قال الله تبارك وتعالى وهو مثل الظهار لانه لا يجزئه أن يصوم في الظهار شهراً ويطعم ثلاثين مسكيناً انما هو الصيام أو الطعام ﴿قلت﴾ له فهل له أن يذبح جزاءه اذا لم يجد تمام المساكين (قال) نعم اذا أنفذ بقيته على المساكين ﴿قلت﴾ أرأيت جزاء الصيد وما كان من الهدى عن جماع وهدى ما نقص من حجه أيشمره ويقلده قال نعم الا النعم (قال) وهذا قول مالك قال ولا ينجره اذا كان في الحج اذا أدخله الحج عند مالك الا يوم النحر بمعى (قال) فان لم ينجره بمعى يوم النحر نجره بمكة بعد ذلك ويسوقه الى الحل ان كان اشتراه من الحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ واذا أدخله من الحل معه الى مكة ونجره بمكة أجزأ ذلك عنه (قال مالك) وما كان من هدى في غمرة نجره بمكة اذا حل من عمرته اذا كان ذلك الهدى من شيء نقصه من عمرته فوجب عليه أو هدي نذر أو هدى تطوع أو جزاء صيد فذلك كله سواء ينجره اذا حل من عمرته فان لم يفعل لم ينجره الا بمكة أو بمعى الا ما كان من هدى الجماع في العمرة فانه لا ينجره الا في قضائها أو بعد قضائها بمكة ﴿قلت﴾ لرأيت من فاته أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وهو متمتع بالعمرة الى الحج ومضت أيام النحر أيجزئه أن يهريق دماً موضع الدم الذي لزمه أم لا يجزئه في قول مالك الا الصيام (قال) مالك يجزئه أن يهريق دماً (قال) وقال مالك وذلك اذا كان لم يصم حتى قدر على التمس فانه لا يجزئه الصيام وان كان ذلك بعد

الحج وان كان في بلاده ﴿قلت﴾ فهل يبلغ بشئ من هدى جزاء صيد في قول مالك دمين (قال) لا ليس شئ من الصيد الا وله نظير من النعم ﴿قلت﴾ فان اصاب من الصيد شيئاً نظيره من الابل فقال احكموا على من النعم ما يبلغ ان يكون مثل البعير أو مثل قيمته (قال) لم أسمع في هذا شيئاً قال ولا أرى أن يحكم عليه الا بنظير ما اصاب من الصيد ان كان من الابل فن الابل وان كان من النعم فن النعم وان كان من البقر فن البقر وكذلك قال الله تبارك وتعالى جزاء مثل ما قتل من النعم فانما ينظر الى مثله من النعم في نحوه وعظمه

﴿فمن أحصر بمرض ومعه هدي﴾

﴿قلت﴾ أرايت من أحصر بمرض ومعه هدي أينجره قبل يوم النحر أم يؤخره حتى يوم النحر وهل له أن يعث به ويقيم هو حراماً (قال) ان خاف على هديه لطول مرضه بعث به فنحر بمكة وأقام هو على احرامه (قال) وان كان لا يخاف على الهدى وكان أمراً قريباً حبسه حتى يسوقه معه قال وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان فاته الحج متى ينحر هدي فوات الحج في قول مالك قال في القضاء من قابل ﴿قلت﴾ فان بعث به قبل أن يقضى حجه أيجزئه (فقال) سألت مالكاً عن ذلك فقال لا يقدم هديه ولا ينجره الا في حجاج قابل (قال) فقلت له فانه يخاف الموت وان خاف الموت فلا ينجره الا في حجاج قابل ﴿قلت﴾ فان اعتذر بمد ما فاته حجه فنحر هدي فوات حجه في عمرته هل يجزئه (قال) أرى أن يجزئه في رأيي وانما رأيت ذلك لانه لو هلك قبل أن يحج أهدي عنه لمكان ذلك ولو كان ذلك لا يجزئه الا بمداء قضاء ما أهدي عنه بعد الموت ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد بلغني أن مالكا قد كان خففه ثم استثقله بعداً وأنا لا أحب أن يفعل الا بعد فان فعل وحج أجراً عنه ﴿قلت﴾ أرايت المحصر بمرض اذا اصابه أذى خلق رأسه فأراد ان يفندي أينجره هدي الاذى الذي أماط عنه بموضعه حيث هو أم يؤخر ذلك حتى يأتي مكة في قول مالك (قال) قال مالك ينجره حيث أحب

فمن جامع أهله وقد أفرد الحج

قلت ﴿أرأيت إن أفرد رجل الحج بجامع في حجه فأراد أن يقضى أله أن يضيف العمرة الى حجته التي هي قضاء لحجته التي جامع فيها في قول مالك (قال) لاني رأيت ﴿قلت ﴿فإن أضاف إليها عمرة أتجزئه من حجته التي أفسد أم لا في قول مالك حين أضاف إليها العمرة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى أنا أن يجزئه الا أن يفرد الحج كما أفسده قال لان القارن ليس حجه تاماً كتمام حج المفرد الا بما أضاف اليه من الهدى ﴿قال ﴿وقال مالك يقلد الهدى كله ويشعر (قال) وفدية الاذى انما هو نسك ولا يقلد ولا يشعر (قال) ومن شاء قلده وجعله هدياً ومن شاء ترك (قال) والاشعار في الجانب الايسر والبقر تقلد وتشعر ان كانت لها اسنمة وان لم يكن لها اسنمة فلا تشعر والغنم لا تقلد ولا تشعر والاشعار في الجانب الايسر من اسنمتها (قال) وسألت مالكا عن الذي يجهل ان يقلد بدنته او يشعرها من حيث سافها حتى نحرها وقد أوقفها قال يجزئه ﴿قلت ﴿هل كان مالك يكره ان يقلد بالآوتار (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أحب لاحد أن يفعله (قال ابن القاسم) بلغني عن مالك انه قال يشعر في اسنمتها عرضاً (قال) وسمعت أبا مالكا يقول يشعر في اسنمتها في الجانب الايسر (قال) ولم أسمع منه عرضاً

رسم في قطع شجر الحرم والرعي فيه

﴿قال مالك ﴿لا يقطع أحد من شجر الحرم شيئاً فان قطع فليس فيه كفارة الا الاستغفار ﴿قال ﴿وقال مالك كل شيء أنبت الناس في الحرم من الشجر مثل النخل والمان والفاكهة كلها وما يشبههما فلا بأس بقطع ذلك (قال) وكذلك البقل كله مثل البكرات والخس والسلق وما أشبه ذلك ﴿قال ﴿وقال مالك ولا بأس بالسنا والاذخر أن يقطع في الحرم (قال مالك) ولا بأس بالرعي في حرم مكة وحرم المدينة في الحشيش والشجر ﴿قال ﴿وقال مالك أكره للحلال والحرام ان يحترقا في الحرم

مخافة ان يقتلا الدواب والحرام في الحل مثل ذلك فان سلما من قتل الدواب اذا احتشالم أرا عليها شيئاً وأنا اكره ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك مر النبي صلى الله عليه وسلم وهو خارج في بعض مغازيه ورجل يربى غنماً له في حرم المدينة وهو يخطب شجرة فبعث اليه فارسين ينهيانه عن الخطب (قال) وقال النبي صلى الله عليه وسلم هسوا أو ارعوا (قال) فقلنا لما لك ما الهس قال يضع المحجن في العنق فيحركه حتى يسقط ورقه ولا يخطب ولا يعضد ومعنى العضد الكسر ﴿قلت﴾ فهل يقطع الشجر اليابس في الحرم (قال) لا يقطع في الحرم من الشجر شيء يبنس أو لم يبنس ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال هو قوله ﴿قال﴾ وقال مالك يلتقي أن عمر بن الخطاب لما ولي وحج ودخل مكة أخر المقام الى موضعه الذي هو فيه اليوم وقد كان ملصقاً بالبيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وقبل ذلك وكانوا قدموه في الجاهلية مخافة أن يذهب به السيل فلما ولي عمر أخرج أخيوطة كانت في خزانه الكعبة فد كانوا قاسوا بها ما بين موضعه وبين البيت اذ قدموه مخافة السيل فقاسه عمر فأخرجه الى موضعه اليوم فهذا موضعه الذي كان فيه في الجاهلية وعلى عهد ابراهيم قال وسأل عمر في أعلام الحرم واتبع رعاة قدماء كانوا مشيخة من مكة كانوا يراعون في الجاهلية حتى تتبع أنصاب الحرم فحدده فهو الذي حدد أنصاب الحرم ونصبه ﴿قال مالك﴾ وبلغني ان الله تبارك وتعالى لما أراد أن يري ابراهيم مواضع المناسك أوحى الى الجبال أن تنحي له فتنحت له حتى أراه مواضع المناسك فهو قول ابراهيم في كتاب الله تبارك وتعالى وأرانا مناسكنا ﴿قال﴾ وقال مالك من قتل بازاً معلماً وهو محرم كان عليه جزاؤه غير معلم ﴿قال مالك﴾ وعليه قيمته معلماً لصاحبه

﴿رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي﴾

﴿قلت﴾ فما قول مالك في المرأة تريد الحج وليس لها ولي (قال) تخرج مع من تنحب به من الرجال والنساء

﴿ رَسَمَ فِيمَنْ بَعَثَ مَعَهُ الْهَدْيُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ ﴾

﴿ قَالَ ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ مَنْ بَعَثَ مَعَهُ هَدْيًا قَلِيًّا كُلَّ مَنْ لَدَيْهِ بَعَثَ بِهِ مَعَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَدْيًا نَذْرًا لِلْمَسَاكِينِ صَاحِبِهِ أَوْ جِزَاءً صَيْدًا أَوْ فِدْيَةً لِذِي الْإِذَى فَلَا يَأْكُلُ هَذَا الْمَبْعُوثُ مَعَهُ مِنْهُ شَيْئًا ﴿ قُلْتُ ﴾ لَا بِنِ الْقَاسِمِ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْمَبْعُوثُ مَعَهُ مَسْكِينًا (قَالَ) لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ إِنْ كَانَ مَسْكِينًا ﴿ قُلْتُ ﴾ لَا بِنِ الْقَاسِمِ أَيْجُوزُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ ذَوَاتِ الْعُورِ قَالَ لَا ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَالْفِدْيَةُ أَيْجُوزُ فِيهَا ذَوَاتُ الْعُورِ قَالَ لَا ﴿ قُلْتُ ﴾ أَيْجُوزُ فِيهَا الْجَنْعُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْمَعْزِ (قَالَ) لَا يَجُوزُ فِي الْفِدْيَةِ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا وَالْهَدْيِ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ جَلُودُ الْهَدَايَا فِي الْحِجِّ وَالْعَمْرَةِ وَفِي الْأَضَاحِيِّ كُلِّ ذَلِكَ سَوَاءٌ (قَالَ) نَعَمْ جَلُودُهَا بِمَنْزِلَةِ لَحْمِهَا يَصْنَعُ بِجَلُودِهَا مَا يَصْنَعُ بِلَحْمِهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ ﴿ قَالَ ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ لَا يَطْعَى الْجِزَارُ عَلَى جِزَارَةِ الْهَدْيِ وَالضَّحَايَا وَالنَّسِكَ مِنْ لَحْمِهَا وَلَا مِنْ جَلُودِهَا شَيْئًا مِنْهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ لَا بِنِ الْقَاسِمِ وَكَذَلِكَ خَطْمُهَا وَجَلَالُهَا عِنْدَكَ قَالَ نَعَمْ

﴿ رَسَمَ فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدَ مَا طَافَ وَسَعَى ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مَكَّةَ مُفْرَدًا بِالْحِجِّ وَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الطَّائِفِ فِي حَاجَةٍ لَهُ قَبْلَ أَيَّامِ الْمَوْسَمِ ثُمَّ أَحْصَرَ أَيْجِزَتْهُ طَوَافُهُ الْأَوَّلُ عَنْ أَحْصَارِهِ (قَالَ) لَا يَجِزُ بِهِ ذَلِكَ الطَّوَافُ الْأَوَّلُ قَالَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ﴿ قَالَ مَالِكٌ ﴾ وَكَذَلِكَ لَوَ أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَحْصَرَ بِمَكَّةَ فَلَمْ يَشْهَدْ الْمَوْسَمَ مَعَ النَّاسِ لَمْ يَجِزْهُ طَوَافُهُ الْأَوَّلُ مِنْ أَحْصَارِهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ طَوَافًا آخَرَ يَحِلُّ بِهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِذَا طَافَ طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ مَا قَاتَهُ الْحِجُّ لِيَحِلَّ بِهِ أَيْسَرُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَمْ لَا (قَالَ) نَعَمْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ﴿ قَالَ ﴾ وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَحْصَرَ بَرَضَ فَنَاقَهُ الْحِجُّ فَقَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ فَعَلِمَ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ (قَالَ) وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَحْصَرَ بَرَضَ أَنْ يَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَحِلُّ

رسم فيمن آخر الحلاق أو أحصر بعد ما وقف بعرفة ٥

﴿قلت﴾ أ رأيت من آخر الحلاق في الحج أو العمرة حتى خرج من الحرم الى الحل فضت أيام التشريق أيكون عليه لذلك دم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من آخر الحلاق من الحاج حتى رجع الى مكة حلق بمكة ولا شيء عليه وإن نسي حتى يرجع الى بلاده فإن مالكا قال يحلق وعليه الهدي وهو رأيي ﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن أحصر بعد ما وقف بعرفة (قال) قال مالك من وقف بعرفة ثم نسي رمي الجمار كلها حتى ذهبت أيام منى قال فإن حجه تام وعليه أن يهدي بدنة . وإذا وقف بعرفة فقد تم حجه وعليه أن يطوف بالبيت طواف الإفاضة ولا يحل من إحرامه حتى يطوف طواف الإفاضة وعليه لكل ما ترك من رمي الجمار ولترك المزدلفة وابتكر المبيت ليالي منى بمنى هدي واحد يحزته من ذلك كله

رسم فيمن جامع أهله في الحج ٥

﴿قلت﴾ أ رأيت إذا حج رجل وامرأته فجامعا متى يفترقان في قول مالك في قضاء حجهما (قال) قال مالك إذا حجبا قابلا افترقا من حيث يحزمان فلا يجتمعان حتى يحلا ﴿قلت﴾ أ رأيت أن جامع امرأته يوم النحر يعني قبل أن يرمي جرة العقبة (قال) قال مالك فقد أفسد حججه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى زالت الشمس أو كان قريبا من مغيب الشمس وهو تارك لرمي جرة العقبة فجامع امرأته في يومه ذلك (قال) قال مالك من وطئ يوم النحر فقد أفسد حججه إذا كان وطؤه قبل رمي الجرة وعليه حج قابل ولم يقل الى مالك قبل الزوال ولا بعده وذلك كله عندي سواء لأن الرمي له الى الليل (وقال مالك) من وطئ بعد يوم النحر في أيام التشريق ولم يكن رمي الجرة فحجه مجزي عنه ويعتمر ويهدي (قال ابن القاسم) إلا أن يكون أفاض قبل أن يطأ فإن كان أفاض قبل أن يرمي في يوم النحر وغيره ثم وطئ بعد الإفاضة وقبل الرمي فأتا عليه الهدي وحجه تام ولا حصة عليه ﴿قلت﴾

أرأيت من قرن الحج والعمرة فطاف بالبيت أول ما دخل مكة وسعى بين الصفا والمروة ثم جامع أيكون عليه الحج والعمرة قابلاً أو الحج وحده (قال) بل يكون عليه الحج والعمرة قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم لا تكون عمرته قدمت حين طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة (قال) لأن ذلك الطواف وذلك السعي لم يكن للعمرة وحدها وإنما كان للعمرة والحج جميعاً فلذلك لا يجزئه من العمرة ألا ترى أنه لو لم يجمع ثم مضى على القران صحيحاً لم يكن عليه إذا رجع من عرفات أن يسعى بين الصفا والمروة لحجته وأجزأه السعي الأول فهذا يستدل على أن السعي بين الصفا والمروة في أول دخوله إذا كان قارناً إنما هو للحج والعمرة جميعاً ليس للعمرة وحدها ﴿قلت﴾ أرأيت من تمتع بالعمرة في أشهر الحج ثم حل من عمرته فأحرم بالحج ثم جامع في حجته أسقط عنه دم المتعة أم لا (قال) لا يسقط عنه دم المتعة عندي وعليه الهدى ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً طاف طواف الأفاضة ونسى الركعتين حتى جامع امرأته أو طاف ستة أشواط أو خمسة فظن أنه قد أتم الطواف فصلى ركعتين ثم جامع ثم ذكر أنه إنما كان طاف أربعة أو خمسة أو ذكر في الوجه الآخر أنه قد أتم الطواف ولم يصل الركعتين (قال) هذا يمضي فيطوف بالبيت سبعا ويصل الركعتين ثم يخرج إلى الحل فيعتمر وعليه الهدى ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ له أرأيت رجلاً أحرم بعمرة فجامع فيها ثم أحرم بالحج بعد ما جامع في عمرته أيكون قارناً أم لا (قال) لا يكون قارناً ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا يردف الحج على العمرة الفاسدة

— رسم في الحرم يدهن أو يشم —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن محرماً دهن رأسه بالزيت غير المطيب أيكون عليه دم أم لا (قال) قال مالك عليه الفدية مثل فدية الأذى ﴿قلت﴾ له أرأيت إن دهن رأسه بالزيت^(١) أو بالبان أو بالبنفسج أو بشيرج الجبلان^(٢) أو بزيت الفجل أو ما أشبهه (١) (الزيتي) كجفر دهن الياسمين وورداه قاموس (٢) (بشيرج الجبلان) بجيمين مضمومتين

ذلك أهو عنده مالك بمنزل واحدة في الكفارة المطيب منه وغير المطيب اذا ادهن به
 (قال) نعم ذلك كله عنده في الكفارة سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك من دهن
 شقوا في يديه أو في رجله زيت أو شحم أو ودك فلا شيء عليه. وإن دهن ذلك
 يطيب فإن عليه الفدية ﴿قلت﴾ له هل يجوز مالك للمحرم أن يأتمم بدهن الجاجلان
 في طعامه قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو مثل السمن عندى ﴿قلت﴾ وكذلك زيت
 الفجل قال نعم ﴿قلت﴾ له أرايت أن أراد أن يأتمم ببعض الادهان المطيبة مثل
 البنفسج والزنبق أ كان مالك يكره له ذلك (قال) كلن مالك يكره أن يستسقط
 المحرم بالزنبق والبنفسج وما أشبهه فاذا كره له أن يستسقط به فهو يكره له أيضاً
 أن يأكله ﴿قلت﴾ له وكان مالك لا يرى بأساً للمحرم أن يستسقط بالسمن والزيت
 (قال) نعم لم يكن يرى بذلك بأساً لانه لا بأس بأن يأكله ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت
 مالكا عن الرجل المحرم يجعل في شرابه الكافور أبشر به المحرم فكرهه وقال لا خير
 فيه ﴿قلت﴾ له أ كان مالك يكره للمحرم شم الطيب وإن لم يمسه بيده قال نعم ﴿قلت﴾
 له فإن شمه تعمد ذلك ولم يمسه بيده أ كان مالك يرى عليه الفدية في ذلك (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه فيه شيئاً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره
 للمحرم أن يمر في مواضع العطارين (قال) سئل مالك عنه فكرهه ورأى مالك أن يقام
 العطارون من بين الصفا والمروة أيام الحج وكان مالك يكره للمحرم أن يتجر بالطيب
 يريد اذا كان قريباً منه يشمه أو يمسه ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم شم الياسمين
 والورد والخيلى^(١) والبنفسج وما أشبه هذا (قال) كان مالك يكره للمحرم شم الرياحين
 وهذا كله من الرياحين ويقول من فعله فلا فدية عليه فيه ﴿قال﴾ وكان مالك يكره
 للمحرم أن يتوضأ بالريحان أو يشمه ويقول إن شمه رأيت خفيفاً ولا شيء عليه فإن
 توضأ به فلا فدية عليه (قال) وكان لا يرى بأساً أن يتوضأ بالجرض (قال) وكان مالك
 يكره الدقة التي فيها الزعفران ﴿قلت﴾ فإن أكلها أفتندي في قول مالك قال نعم

بينهما لام ساكنة هو تمر الكبربرة وحب السمسم وشيرجه زيتة اهـ (١) نبت ذو زهره رائحة طيبة اهـ

﴿قلت﴾ له هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في ثوب يحمد فيه ريح المسك أو الطيب (قال) سألت مالكا عن الرجل يكون في ثابوته المسك فيكون فيه ملحفته فيخرجها ليحرم فيها وقد علق بها ريح المسك (قال مالك) لا يحرم فيها حتى ينسلها أو ينشرها حتى يذهب ريحها منها ﴿قلت﴾ له هل كان مالك يكره للمحرم أن يبدل ثيابه التي أحرم فيها (قال) لا بأس أن يبيعها وأن يبدلها ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أكل طعاما قد مسته النار فيه الورس والزعفران (قال) قال مالك إذا مسته النار فلا بأس به وإذا لم تمسه النار فلا خير فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت المحرم يمس الطيب ولا يشمه أ يكون عليه الفدية قال نعم ﴿قلت﴾ وسواء إن كان هذا الطيب يلصق بيده أو لا يلصق بيده (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أن مالكا قال لنا إذا مس الطيب فعليه الفدية ﴿قال﴾ وقال مالك في الذين يمسهم من خلوق الكعبة (قال) أرجو أن يكون ذلك خفيفا وأن لا يكون عليهم شيء لأنهم إذا دخلوا البيت لم يكادوا أن يسلموا من ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان يكره مالك أن يتخلق الكعبة في أيام الحج (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن لا يتخلق ﴿قلت﴾ أ رأيت أن نعد المحرم شم الطيب ولم يمسه أ يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى فيه شيئا .

— رسم في المحرم يكتحل أو يتداوى أو يختضب —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في المحرم يكتحل (قال) قال مالك لا بأس أن يكتحل المحرم من حرّ يحمد في عينه ﴿قلت﴾ بالأمم وغير الأمم من الأحكام الصبر والمرّ وغير ذلك (قال) نعم لا بأس به للرجل عند مالك إذا كان من ضرورة يحمد بها إلا أن يكون فيه طيب فإن كان فيه طيب اقتدى ﴿قلت﴾ فإن اكتحل الرجل من غير حرّ يحمد في عينه وهو محرم لزينة (قال) كان مالك يكره له أن يكتحل لزينة ﴿قلت﴾ فإن فعل اكتحل لزينة (قال) أرى أن يكون عليه الفدية ﴿قلت﴾ فالمرأة (قال) قال مالك لا تكتحل المرأة لزينة ﴿قلت﴾ أفتكتحل بالأمم في قول

مالك لنير زينة (قال) قال مالك الاثمء هو زينة فلا يتكحل المحرمة به ﴿قلت﴾ فان اضطرت الى الاثمء من وجع تجده في عينها فاكثلت ايكون عليها في قول مالك الفدية (قال) لا فدية عليها كذلك قال مالك لان الاثمء ليس بطيب ولانها انما اكتثلت به لضرورة ولم تكثل به لزينة ﴿قلت﴾ فان اكتثلت بالاثمء لزينة أيكون عليها الفدية في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فابال الزجل والمرأة جميعا اذا اكتثلا بالاثمء من ضرورة لم يجعل مالك عليهما الفدية وإذا اكتثلا لزينة جعل عليهما الفدية (قال) ألا ترى أن المحرم اذا دهن يديه أو دجله بالزيت في قول مالك للزينة كانت عليه الفدية وان دهن شقوفا في يديه أو دجله بالزيت لم يكن عليه الفدية فالضرورة عند مالك مخالفة لنير الضرورة في هذا وان كان الاثمء ليس بطيب فهو مثل الزيت عند مالك لان الزيت ليس بطيب ﴿قلت﴾ أرايت ان أصاب المحرم الرمد فداواه بدواء فيه طيب مراراً أيكون عليه كفارة واحدة في قول مالك أم كفارة لكل مرة (قال) بل كفارة واحدة لجميع ما داوى به رمده ذلك (قال) فان انقطع رمده ذلك ثم رمد بعد ذلك أيضاً فداواه فعليه فدية أخرى لان هذا وجع غير الاول وأمر مبتدأ وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ وكذلك القرحة تكون في الجسد فداويها بدواء فيه طيب مراراً (قال) نعم في قول مالك اذا أراد أن يداويها حتى تبرأ فليس عليه الا فدية واحدة (قال) فان ظهرت به قرحة أخرى في جسده فداوها بذلك الدواء الذي فيه الطيب فان عليه كفارة مستقبله لهذه القرحة الحادثة لان هذا دواء تداوى به مبتدأ فيه طيب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان شرب المحرم دواء فيه طيب أيكون عليه الفدية أم لا في قول مالك (قال) عليه الفدية في قوله وهذا رأيي (قال) وذلك أني سألت عن الرجل المحرم يشرب الشراب فيه الكافور فكرهه (قال ابن القاسم) وهذا عندي بمنزلة الزعفران يأكله بالملح وما أشبهه فقد كرهه وجعل مالك عليه الفدية وهو رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من ربط الجبائر على كسر أصابه وهو محرم (قال) قال مالك عليه الفدية ﴿قلت﴾ أرايت كل ما

تداوى به القارن مما احتاج اليه فيه الطيب أ يكون عليه كفارة واحدة أم كفارتان
في قول مالك (قال) قال مالك لا يكون على القارن في شيء من الأشياء مما تطيب به
أو نقص من حجه إلا كفارة واحدة ولا يكون عليه كفارتان. ﴿قلت﴾ فما قول
مالك فيمن غسل رأسه ولحيته بالخطمي أ يكون عليه الفدية قال نعم ﴿قلت﴾
وكذلك ان خضب رأسه أو لحيته بالحناء أو الوسم قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت
امرأة تفضت يديها أو رجليها أو رأسها (قال) نعم عليها الفدية عند مالك ﴿قلت﴾ فإن
طرفت أصابعها بالحناء (قاله) قال مالك عليه الفدية ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا خضب
أصبعاً من أصابعه بالحناء لخرج أصابعه أ يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) ان
كانت رقعة كبيرة فعليه الفدية في قول مالك وان كانت صغيرة فلا شيء عليه عند
مالك ﴿قلت﴾ وكان مالك يرى الحناء طيباً قال نعم ﴿قلت﴾ فان داوى جراحاته
بدواء فيه طيب برقعة صغيرة أ يكون عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فما
فرق ما بين الحناء والطيب اذا كان الحناء انما هو شيء قليل الرقعة ونحوها فلا فدية فيه
ولا طعام ولا شيء وقد جعل مالك الحناء طيباً فاذا كان الدواء فيه طيب فعليه الفدية
وان كان ذلك قليلاً قال لان الحناء انما هو طيب مثل الريحان ليس بمنزلة المؤنث من
الطيب انما هو شبه الريحان والمذكر من الطيب وانما يختص به للزينة فلذلك لا يكون
بمنزلة المؤنث من الطيب ولقد قال مالك في المحرم يشم الريحان أ كره ذلك له ولا
أرى فيه فدية ان فعل ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمرأة المحرمة التفازين قال نعم
﴿قلت﴾ فان فعلت أ يكون عليها الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك البرقع
للرأة قال نعم ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم أن يصب على جسده ورأسه
الماء من حر يحمده (قال) لا بأس بذلك للمحرم عند مالك ﴿قلت﴾ فان صب على
رأسه وجسده الماء من غير حر يحمده (قال) لا بأس به أيضاً عند مالك ﴿قلت﴾
وكان مالك يكره للمحرم دخول الحمام (قال) نعم لان ذلك يتقوى وسخه (قال مالك)
ومن فعله فعليه الفدية اذا تدلك وأنتى الوسخ ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم

أن يغيب رأسه في الماء قال نعم ﴿قلت﴾ لم كره له مالك أن يغيب رأسه في الماء (قال) مالك) أكره له ذلك لقتل الدواب ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمحرم أن يدخل منكبيه في القباء من غير أن يدخل يديه في كفيه ولا يزره عليه قال نعم ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره له أن يطرح قميصه على ظهره يتردى به من غير أن يدخل فيه قال لا ﴿قلت﴾ فلم كره له أن يدخل منكبيه في قباذه إذا لم يدخل يديه ولم يزره (قال) لأن ذلك دخول في القباء ولباس له فذلك كرهه

— رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره —

﴿قلت﴾ فهل كان يوسع مالك في الخبز للحلال أن يلبسه (قال) كان مالك يكره الخبز الرجال لموضع الحرير ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في العصب عصب اليمن أوفى شيء من ألوان الثياب غير الزعفران والورس (قال) لم يكن مالك يكره شيئاً ما خلا الورس والزعفران والمصفر المقدم الذي يفتنض ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للصبيان الذكور لبس الخبز كما يكره للرجال (قال) لم أسمع من مالك في الخبز شيئاً ولكن قال لنا مالك أكره لبس الحرير والذهب للصبيان الذكور كما أكرهه للرجال وأرجو أن يكون الخبز للصبيان خفيفاً ﴿قلت﴾ أرايت هذه الثياب الهروية أيحرم فيها الرجال (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وأنا أرى أن كانت إنما صبغها بالزعفران فلا تصالح فإن كان بغير الزعفران فلا بأس بها لأن الممشق قد وسع فيه ﴿قال﴾ وقال مالك إذا احتاج المحرم إلى لبس الثياب فلبس خفين وقلنسوة وقميصاً وسراويل وما أشبه هذا من الثياب (قال) إن كانت حاجته إلى هذه الثياب جميعاً في فور واحد ثم لبسها واحداً بعد واحد وكانت حاجته إليها قبل أن يلبسها احتاج إلى الخفين لضرورة والقميص لضرورة والقلنسوة لضرورة وما أشبه هذا لضرورة فلبسها في فور واحد فاما عليه في هذه الثياب كلها كفارة واحدة (قال) وإن كانت حاجته إلى الخفين فلبس الخفين ثم احتاج بعد ذلك إلى القميص فلبس القميص فعليه بلبس القميص كفارة أخرى لأن حاجته إلى القميص إنما كانت

بعد ما وجبت عليه الكفارة في الخفين فلي هذا فقس جميع أمر اللباس ﴿قلت﴾
 لابن القاسم ما قول مالك هل يتوشح المحرم (قال) نعم لا بأس به ما لم يعقد ذلك
 (قال) فقلنا لما لك فهل يحتج المحرم (فقال) نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان
 عقد المحرم على عنقه ثوبه الذي يتوشح به أيكون عليه الفدية في قول مالك (قال)
 قال مالك ان ذكر ذلك مكانه فخله أو صاح به رجل فخله فلا شيء عليه وان تركه
 حتى تطاول ذلك وانضع به فعلية الفدية ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم أن
 يخلل عليه كساءه (قال) مسئل مالك عن ذلك فقال أكره للمحرم أن يخلل عليه
 كساءه ﴿قلت﴾ فان خلل أكان مالك يرى عليه الفدية (قال ابن القاسم) هو
 عندى مثل العقد يعقد ازاره أو يلبس قميصه انه ان ذكر مكانه فنزعه أو صاح به
 أحد فنزعه فلا شيء عليه وان طال ذلك حتى انضع به فعلية الفدية ﴿قلت﴾ له
 أرأيت لو أن محرمًا غطى وجهه أو رأسه ما قول مالك فيه (قال) قال مالك ان نزعه
 مكانه فلا شيء عليه وان تركه لم ينزعه مكانه حتى انضع به اقتدي ﴿قلت﴾
 وكذلك المرأة اذا غطت وجهها (قال) نعم الا أن مالكا كان يوسع للمرأة أن تسدل
 رداءها من فوق رأسها على وجهها اذا أرادت ستر آفات كانت لا تريد ستر آفات
 تسدل (قال) مالك وما جر النائم على وجهه وهو محرم من الحافة فاستنبه فنزعه
 فلا فدية عليه فيه ولم أره يشبه عنده المستيقظ وان طال ذلك عليه وهو نائم ﴿قلت﴾
 فهل كان مالك يأمرها اذا أسدلت رداءها أن نجافيه عن وجهها (قال) ما علمت انه
 كان يأمرها بذلك ﴿قلت﴾ فان أصاب وجهها الرداء (قال) ما علمت أن مالكا
 ينهاها عن أن يصيب الرداء وجهها اذا أسدلته ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره
 للمحرمة أن ترفع خملها من أسفل الى رأسها على وجهها (قال) لم أسمع من مالك
 في هذا شيئاً ولا يشبه هذا السدل (قال) لان هذا لا يثبت اذا رفعت حتى تفقده قال
 فعليها ان فعلته الفدية ﴿قلت﴾ أرأيت ان غطى وجهه المحرم من عذر أو من غير
 عذر فنزعه مكانه أهو عند مالك سواء (قال) قال مالك من غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً

فنزعه مكانه فلا شيء عليه وإن تركه حتى ينتفع به فعليه الفدية ﴿قلت﴾ وفديتهما إذا وجبت عليهما عند مالك سواء قال نعم ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمرأة المحرمة لبس الحرير والخز والعصب (قال) قال لا بأس به للمحرمة ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن أعصب على الجراح خرقه وأنا محرم (قال) لم يكن يكرهه إذا كانت به جراح وكان يرى عليه إذا فعل ذلك الفدية ﴿قلت﴾ أرايت المحرم إذا عصب رأسه من صداع أو جراح هل عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن عصب على رأسه من صداع أو جراح أو عصب على شيء من جسده من جرح أو جراح أكان عليه في ذلك الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ والجسد والرأس عند مالك سواء قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن عصب على بعض جسده من غير علة (قال) عليه الفدية أيضا عند مالك (قال) ويفتدى بما شاء إن شاء بطعام وإن شاء بصيام وإن شاء بنسك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره للمحرمة وغير المحرمة لبس القباء (قال) نعم كان يكره لبس القباء للخواري وأفنى بذلك وقال انه يصفهن ويصف أعجازهن ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للنساء الحرائر (قال) قد أخبرتك بقول مالك في الاماء فإذا كرهه مالك للاماء فهو للحرائر أشد كراهية عنده ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرمة لبس السراويل وغير المحرمة (قال) لم يكن يرى لبس السراويل للمحرمة بأسا ﴿قال ابن القاسم﴾ فغير المحرمة عندى أخرى ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرمة أن تحرم في الخلق أو تلبسه بعد ما تحرم (قال) لم يكن مالك يكره للمحرمة لبس الخلق

— رسم في تغطية الرأس والوجه والذقن للمحرم والمحرمة —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة تنطى ذفنها أعليها لذلك شيء في قول مالك أم لا (قال) ذلك للرجل المحرم لا بأس به في قول مالك فكيف المرأة ﴿قلت﴾ لابن القاسم احرام الرجل في وجهه ورأسه عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ واحرام المرأة في وجهها قال نعم ﴿قلت﴾ وذقن المرأة وذقن الرجل في ذلك سواء (قال) نعم في رأبي ﴿قلت﴾ أرايت

المحرمة تبرقع وتجنفيه عن وجهها هل يكرهه مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرى فيه الكفارة ان فعلت قال نعم

— ﴿رسم الكفارة في فدية الأذى﴾ —

﴿قلت﴾ أرأيت الطعام في فدية الأذى كم هو عند مالك (قال) لسته مساكين مدين مدين لكل مسكين ﴿قلت﴾ وهو من الشعير والحنطة من أى ذلك شاء (قال) اذا كان ذلك طعام البلد في قول مالك أجزأه ان يعطى المساكين منه (قال) وان أعطاهم شعيراً اذا كان ذلك طعام تلك البلدة اذا أطم منه فانما يطعم مدين مدين ﴿قلت﴾ فهل يجزئه في قول مالك أن يفتدى ويعشى ستة مساكين (قال) لأرى أن يجزئه ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وانما رأيت أن لا يجزئه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال النسك شاة أو اطعام ستة مساكين مدين مدين أو صوم ثلاثة أيام فلا أرى أن يجزئه أن يطعم وهو في كفارة اليمين لا بأس أن يطعم وكفارة اليمين انما هو مدم مدم لكل مسكين فهو يفتدى منه ويعشى وهذا هو مدان مدان فلا يجزئه أن يفتدى ويعشى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يكره أن يزر الحرم الطيلسان على نفسه قال نعم

— ﴿في لبس المحرم الجورين والنعالين والخفين وحمله على رأسه﴾ —

﴿وتغطية رأسه وهو نائم﴾

﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم لبس الجورين قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت المحرم اذا لم يجد النعالين ووجد الخفين فقطعهما من أسفل الكعبين (قال) قال مالك لاثى عليه ﴿قلت﴾ فان كان يجد النعالين واحتاج الى لبس الخفين لضرورة بقدميه فقطعهما من أسفل الكعبين (قال) قال مالك يلبسهما ويفتدى ﴿قلت﴾ لم جعل عليه في هذا اذا كان بقدميه ضرورة الفدية وترك أن يجعل على الذي لا يجد نعالين الفدية (قال) لان هذا اذا كان انما يلبس الخفين لضرورة فانما هذا يشبه الدواء والذي

لا يجذ النعلين ليس بمتداو وقد جاء في ذلك الاثر **قلت** هل كان مالك يكره
 للمحرم أن يحمل على رأسه الاطباق والقلال والغرائر والاخرجة وما أشبه هذا
 (قال) سألنا مالكا عن المحرم يحمل على رأسه خرجه فيه زاده مثل هؤلاء الرجال
 أو جراه قال لا بأس بذلك وإنما كره أن يحمل لغير منفعة للناس يتطوع به لهم أو
 يؤاجر نفسه يحمل على رأسه فلا خير فيه فإن فعل فعلية الفدية وإنما رخص له
 حاجته اليه كما رخص له في حمل منطقته لنفسه يحرز فيها نفقته ولم يرخص له في حمل
 منطقة غيره **قلت** أرايت إن كان هذا المحرم يشتري البز بمكة فيحمله على رأسه
 أو يبيع البز أو السقط (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا وما أحب لهذا أن
 يفعل هذا لأن هؤلاء ليسوا بمنزلة أولئك الذين سألنا مالكا عنهم هؤلاء يتجرون
 فلا ينبغي أن يتجروا بما يفتون به رؤسهم في أحرامهم **قلت** أرايت محرما
 غطاء رجل وهو نائم قطي وجهه ورأسه فاستنبه وهو منطى كذلك فكشف عن
 وجهه كيف يصنع في قول مالك (قال) الكفارة على الذي غطاء وليس على هذا النائم
 شيء **قلت** أرايت إن كان المحرم نائما فتقلب على جراد أو دباً فقتله أو على صيد
 أو على فرخ حمام أو غير ذلك من الصيد فقتله أ يكون عليه الكفارة أم لا في قول
 مالك (قال) نعم عليه الكفارة عند مالك **قلت** أرايت محرما طيب وهو نائم
 ما عليه في قول مالك (قال) أرى الكفارة على من طيبه وهو نائم ويفسل هذا المحرم
 عنه الطيب ولا شيء عليه **قلت** أرايت محرما حلق رأسه وهو نائم (قال) أرى
 الكفارة على من حلقه ولا شيء عليه **قلت** أرايت الصبي إذا أحرمه أبوه فأصاب
 الصبي الصيد ولبس القميص وأصاب الطيب على من الفدية والجزاء في قول مالك
 (قال) على الأب في رأيي **قلت** أرايت إن كان للصبي مال أعلى الأب أن يخرج
 جزء ذلك الصيد وتلك الفدية من مال الصبي أم لا في قول مالك أم ذلك على الأب
 (قال) بل على الأب لأنه هو الذي حجب به إذا كان صغيراً لا يعقل

﴿ في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يقول على المشي الى بيت الله ان كنت فلانا فكلمه ماعليه في قول مالك (قال) قال مالك اذا كلمه وجب عليه أن يمشي الى مكة ﴿ قلت ﴾ ويجعلها في قول مالك ان شاء حجة وان شاء عمرة قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان جعلها عمرة فحتى متى يمشي (قال) حتى يسعي بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ فان ركب قبل أن يحلق بعد ما سعى في عمرته هذه التي حلف فيها أن يكون عليه شيء في قول مالك (قال) لا وإنما عليه المشي حتى يفرغ من السعي بين الصفا والمروة عند مالك ﴿ قلت ﴾ وان جعلها حجة فالى أي موضع يمشي في قول مالك (قال) حتى يقضى طواف الافاضة كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فاذا قضى طواف الافاضة أيركب راجعا الى منى في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جعل المشي الذي وجب عليه في حجة فشي حتى لم يسبق عليه الاطواف الافاضة فأخر طواف الافاضة حتى رجع من منى أيركب في رمي الجمار وفي حوائجه بمنى في قول مالك (قال) لا يركب في رمي الجمار (وقال) قال مالك لا بأس أن يركب في حوائجه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا لا أرى به بأسا وإنما ذلك بمنزلة أن لو مشى فيما قد وجب عليه من حج أو عمرة فأتى المدينة فركب في حوائجه أو رجع من الطريق في حاجة له ذكرها فيما قد مشى فلا بأس أن يركب فيه وهو قول مالك الذي أحب وأخذ به ﴿ قلت ﴾ له ما قول مالك فيه اذا هو خرج ماشيا في مشي وجب عليه أنه أن يركب في المناهل في حوائجه (قال) قال مالك نعم (قال ابن القاسم) لا أرى بذلك بأسا ليس حوائجه في المناهل من مشيه ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك ان ذكر حاجة نسيها أو سبقت بعض متاعه أيرجع فيها راكبا قال لا بأس به ﴿ قلت ﴾ فهل يركب اذا قضى طواف الافاضة في رمي الجمار بمنى (قال) نعم وفي رجوعه من مكة اذا قضى طواف الافاضة الى منى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هو ركب في الافاضة وحدها وقد مشى حجه كله أيجب عليه لتلك في قول مالك دم أم يجب عليه العودة ثانية حتى يمشي ما ركب (قال) أرى أن يجزئه ويكون عليه

الهدى (قال) لأن مالك قال لو أن رجلاً مرض في مشيه فركب الاميال أو البريد أو اليوم ما رأيت عليه الرجوع ثانية لمشيئه ذلك ورأيت أن يهدي هدياً ويجزئ عنه (وقال مالك) لو أن رجلاً دخل مكة حاجاً في مشى عليه فلما فرغ من سعيه بين الصفا والمروة خرج الى عرفات راكباً وشهد الناسك وأفاض راكباً (قال مالك) أرى أن يجحجج الثانية راكباً حتى اذا دخل مكة وسعى بين الصفا والمروة خرج ماشياً حتى يفيض فيكون قد ركب ما مشى ومشى ما ركب ولم يره مثل الذي ركب في الطريق الاميال من مرض ﴿قلت﴾ أرايت ان مشى هذا الذي حلف بالمشى فحنت فيجزئ عن المشى كيف يصنع في قول مالك (قال) يركب اذا عجز فاذا استراح نزل فمشى فاذا عجز عن المشى ركب أيضاً حتى اذا استراح نزل ويحفظ المواضع التي مشى فيها والمواضع التي ركب فيها فاذا كان قابلاً خرج أيضاً فمشى ما ركب وركب ما مشى واهراق لما ركب دماً ﴿قلت﴾ فان كان قد قضى ما ركب من الطريق ماشياً أي يكون عليه الدم في قول مالك (قال) قال مالك نعم عليه الدم لانه فرق مشيه في أول مرة ﴿قلت﴾ فان هو لم يتم المشى ثانية أعليه أن يعود الثالثة في قول مالك (قال) ليس عليه أن يعود بعد المرة الثانية وله يرق دماً ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فان كان من حين مشى في المرة الاولى الى مكة مشى وركب فعلم أنه ان أعاد الثانية لم يقدر على أن يتم ما ركب ماشياً (قال) قال مالك اذا علم أنه لا يقدر على أن يمشى المواضع التي ركب فيها في المرة الأولى فليس عليه أن يعود ويجزئه الذهاب الاول ان كانت حجة فحجة وان كانت عمرة فعمرة وبهريق لما ركب دماً وليس عليه أن يعود ﴿قلت﴾ فان كان حين حلف بالمشى فحنت يعلم أنه لا يقدر على أن يمشى الطريق كله الى مكة في ترده الى مكة أيركب في أول مرة ويهدي. ولا يكون عليه شيء غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك يمشى ما أطاق ولو شيئاً ثم يركب ويهدي بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل حلف بالمشى الى بيت الله فحنت فمشى في حج ففاته الحج (قال مالك) يجزئه المشى الذي مشى ويجعلها عمرة ويمشي حتى يطوف بين الصفا

والمروة وعليه قضاء الحج قابلاً وإكبا والهدى لفوات الحج ولا شيء عليه غير ذلك
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن حنث فلزمه المشى فخرج فمشى ففجز ثم ركب وجعلها عمرة ثم
 خرج قابلاً ليمشى مباركاً ويركب مامشياً فأراد أن يجعلها قابلاً حجة أله ذلك أم ليس
 له أن يجعلها الا عمرة أيضاً في قول مالك (قال) قال مالك نعم يحمل المشى الثاني ان
 شاء حجاجاً وان شاء عمرة ولا يبالي وان خالف المشى الاول الا أن يكون نذر المشى
 الاول في حج فليس له أن يجعل الثاني عمرة وان كان الاول نذره في عمرة فليس له
 أيضاً أن يجعل المشى الثاني في الحج (قال) وهذا الذي قال لى مالك ﴿قلت﴾ وليس
 له أن يجعل المشى الثاني ولا الاول فريضة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن
 هو مشى حين حنث ففجز عن المشى فركب ثم رجع من قابل ليقضي مباركاً فيه
 ماشياً فقوي على أن يمشى الطريق كله أوجب عليه أن يمشى الطريق كله أم يمشى
 مباركاً ويركب مامشياً (قال) ليس عليه أن يمشى الطريق كله ولكن عليه أن يمشى
 مباركاً ويركب مامشياً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن حلف بالمشى فحنث
 وهو شيخ كبير قد يئس من المشى (قال) قال مالك يمشى ما أطاق ولو نصف ميل ثم
 يركب ويهدى ولا شيء عليه بعد ذلك ﴿قلت﴾ فان كان مريضاً هذا الحالف فحنث
 كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ان كان مريضاً قد يئس من البرء فسيب له سبيل
 الشيخ الكبير وان كان مريضاً يطعم بالبرء منه وهو ممن لو صح كان
 يجب عليه المشى ليس بشيخ كبير ولا امرأة ضعيفة فلينتظر حتى اذا برأ وضع مشى
 الا أن يكون يعلم أنه وان برأ وصح لا يقدر على أن يمشى أصلاً الطريق كله
 فليمش ما أطاق ثم يركب ويهدى ولا شيء عليه في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت أن يحجز عن
 المشى فركب كيف يحصى مازكب في قول مالك أ يحصى عدداً لا يام أم يحصى ذلك في ساعات
 النهار والليل أم يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض فاذا رجع ثانية مشى مباركاً
 وركب مامشياً (قال) انما يأمره مالك بأن يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض
 ولا يلتفت الى الايام والليالي فان عاد ثانية مشى تلك المواضع التي ركب فيها ﴿قلت﴾

ولا يجزئه عند مالك أن يمشي يوما ويركب يوما أو يمشي أياما ويركب أياما فإذا عاد ثانية قضى عدد تلك الأيام التي ركب فيها (قال) لا يجزئه عند مالك لأن هذا إذا كان هكذا يوشك أن يمشي في الموضع الواحد المرتين جميعاً ويركب في الموضع الواحد المرتين جميعاً فلا يتم المشي إلى مكة فليس قول مالك على عدد الأيام وإنما هو على المواضع من الأرض ﴿قلت﴾ والرجال والنساء في المشي سواء قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن قال على المشي إلى بيت الله حافياً راجلاً عليه أن يمشي وكيف أن اتمل (قال) ينتمل وإن أهدي فحسن وإن لم يهد فلا شيء عليه وهو خفيف ﴿قلت﴾ هل يجوز لهذا الذي حلف بالمشي فحش فشئ وجعلها عمرة أن يحج حجة الاسلام من مكة (قال) قال مالك نعم يحج حجة من مكة ويجزئه من حجة الاسلام ﴿قلت﴾ ويكون متمتاً إن كان اعتمر في أشهر الحج قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن قرن الحج والعمرة يريد بالعمرة عن المشي الذي وجب عليه وبالحج حجة الفريضة أيجزئه ذلك عنهما من حجة الاسلام في قول مالك (قال) لا يجزئه ذلك عندي من حجة الاسلام ﴿قلت﴾ ويكون عليه دم القران في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم لا يجزئه من حجة الاسلام في قول مالك (قال) لأن عمل الحج والعمرة في هذا واحد ولا تجزئه من فريضة ومن شيء أوجه على نفسه ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه مشي فشئ في حجه وهو ضرورة يريد بذلك وفاء بذرعيته وأداء الفريضة عنه قال لنا مالك لا تجزئه من الفريضة وهي للنذر الذي عليه من المشي وعليه حجة الفريضة قابلاً وقابلها غير مرة

— رسم في الشركة في الهدى والضحايا —

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يشترك في جزاء الصيد إذا وجب عليه في جزاء الصيد شاة فشارك بسبع بئر أو شارك في سبع بئر في فدية وجبت عليه أو شارك في هدى التطوع أو في شيء من الهدى أو البدن تطوعاً أو فريضة (قال) قال مالك لا يشترك في شيء من الهدى ولا البدن ولا النسك في الفدية ولا في شيء من هذه الأشياء كلها

﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً لزمه الهدى هو وأهل بيته وكان ذلك الذي لزم كل واحد منهم شاة فأراد أن يشتري بغيراً فيشركهم جميعهم فيه عما وجب عليهم من الهدى (قال) لا يجوزهم في رأيي ﴿ قلت ﴾ فأهل البيت والاجنيبون في الهدى والبدن والنسك عند مالك سواء (قال) نعم كلهم سواء لا يشترك في النسك ولا في الهدى عنده وإن كانوا أهل بيت واحد ﴿ قلت ﴾ والهدى التطوع لا يشترك فيه أيضاً عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن كان الرجل يشتري الهدى التطوع فيريد أن يشرك أهل بيته في ذلك لم يجزه في قوله مالك (قال) نعم لا يجوز في قول مالك أن يشترك في شيء من الهدى لافي تطوعه ولا في واجبه ولا في هدى نذر ولا في هدى نسك ولا في جزاء صيد ﴿ قلت ﴾ فالضحايا هل يشترك فيها في قول مالك (قال) قال مالك لا يشترك فيها إلا أن يشتريها رجل فيذبحها عن نفسه وعن أهل بيته وأما ما سوى هؤلاء من الاجنيبين فلا يشتركون في الضحايا ﴿ قلت ﴾ فإن كانوا أهل بيت أكثر من سبعة أنفس أيجزئ عن جميعهم شاة أو بعير أو بقرة (قال) تجزئ البقرة والبعير والشاة في الضحايا إذا ضحى بها عنه وعن أهل بيته وإن كانوا أكثر من سبعة أنفس ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً اشتراها فأراد أن يذبحها عن نفسه وعن ناس أجنيين معه ولا يأخذ منهم الثمن ولكن يتطوع بذلك (قال) قال مالك لا ينبغي ذلك وإنما ذلك لأهل البيت الواحد (قال) ولقد سئل مالك عن قوم كانوا رفقاء في الغدو في بيت واحد فحضر الاضحى وكانوا قد تخرجوا نفقتهم فكانت نفقتهم واحدة فأرادوا أن يشتروا من تلك النفقة كبشاً عن جميعهم فقال لا يجوزهم ذلك وإنما هؤلاء عندي شركاء أخرج كل واحد منهم من الدراهم قدر نصيبه في الكبش فلا يجوز ذلك

❦ في الاستثناء في الحلف بالمشي الى بيت الله وغير ذلك ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت من قال على المشي الى بيت الله إلا أن يبدو لي ولا أن أرى خيراً من ذلك ما ذاعليه في قول مالك (قال) عليه المشي وليس استثناءه في هذا شيء في رأيي لأن مالك قال لا استثناء في المشي الى بيت الله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال على المشي

الى بيت الله ان شاء فلان (قال) هذا لا يكون عليه شيء الا ان يشاء فلان وليس
 هذا باستثناء وانما مثل هذا مثل الطلاق ان يقول الرجل امرأتى طالق ان شاء فلان
 أو غلامى حر ان شاء فلان فلا يكون عليه شيء الا ان يشاء فلان ولا استثناء في
 طلاق ولا عتاق ولا مشى ولا صدقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى بيت الله
 ينوي مسجداً من المساجد أتكون له نيته في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 ان قال على المشى الى بيت الله وليست له نية ماعليه في قول مالك (قال) عليه المشى
 الى مكة اذا لم يكن له نية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى الصفا والمروة (قال)
 لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يلزمه المشى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على
 المشى الى المسجد الحرام (قال) قال مالك عليه المشى الى بيت الله ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 ان قال على المشى الى الحرم (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا أرى عليه
 شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى منى أو الى عرفات أو الى ذى طوى
 (قال) أرى ان قال على المشى الى ذى طوى أو منى أو عرفات أو غير ذلك من
 مواضع مكة أن لا يكون عليه شيء ولا يكون المشى الا على من قال مكة أو بيت
 الله أو المسجد الحرام أو الكعبة فاعدا أن يقول الكعبة أو البيت أو المسجد أو
 مكة أو الحجر أو الركن أو الحجر فذلك كله لا شيء عليه فان سمي بموضع ما سميت
 لك من هذه الاشياء لزمه المشى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان كلمتك فعلى السير الى
 مكة أو قال على الذهاب الى مكة أو قال على الانطلاق الى مكة أو على أن آتى
 مكة أو على الركوب الى مكة (قال) أرى أن لا شيء عليه الا أن يكون أراد أن يأتيها
 حاجاً أو معتمراً فيأتيها ركباً الا أن يكون نوى ماشياً والا فلا شيء عليه أصلاً
 وقد كان ابن شهاب لا يرى بأساً أن يدخل مكة بغير حج ولا عمرة ويذكر أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم دخلها غير محرم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال على
 المشى ولم يقل الى بيت الله (قال) ان كان نوى مكة مشى وان لم يكن نوى مكة
 فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ وان قال على المشى الى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد

كان ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت قوله على حجة أو لله على حجة
أهو سواء في قول مالك وتلزمه الحجة قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك من قال لله على
أن آتي المدينة أو بيت المقدس أو المشي إلى المدينة أو إلى بيت المقدس فلا شيء عليه
إلا أن يكون نوى بقوله ذلك أن يصلي في مسجد المدينة أو في مسجد بيت المقدس
فإن كانت تلك نيته وجب عليه الذهاب إلى بيت المقدس أو إلى مسجد المدينة راكباً
ولا يجب عليه المشي إليه وإن كان حلف بالمشي ولا دم عليه ﴿ قال ﴾ وقال مالك
وان قال لله على المشي إلى مسجد بيت المقدس أو إلى مسجد المدينة وجب عليه
الذهاب إليهما وأن يصلي فيهما (قال) وإذا قال على المشي إلى مسجد المدينة أو مسجد
بيت المقدس فهو مخالف لقوله على المشي إلى المدينة أو على المشي إلى بيت المقدس
فهو إذا قال على المشي إلى بيت المقدس فلا يجب عليه الذهاب إلا أن ينوى الصلاة
فيه وإذا قال على المشي إلى مسجد المدينة أو إلى مسجد بيت المقدس وجب عليه
الذهاب راكباً والصلاة فيهما وإن لم ينو الصلاة فيهما وهو إذا قال على المشي إلى
هذين المسجدين فكأنه قال لله على أن أصلي في هذين المسجدين

— في حمل الحرم نفقته في المنطقة أو نفقة غيره —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قوله في المنطقة للمحرم التي فيها نفقته (قال) قال مالك
لا بأس بالمنطقة للمحرم التي تكون فيها نفقته ﴿ قلت ﴾ ويربطها في وسطه (قال) قال
مالك يربطها من تحت أزاره ولا يربطها من فوق أزاره ﴿ قلت ﴾ فإن ربطها من فوق
أزاره أفتدى (قال) لم أسمع من مالك في الفدية شيئاً ولكني أرى أن يكون عليه
الفدية لأنه قد اجترأ من فوق أزاره (قال) قال مالك إذا احتزم الحرم فوق أزاره
بحيط أو بحبل ففدية الفدية ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يدخل السور في
الثقب التي في المنطقة ويقول بعقده (قال) قال مالك يشد الحرم المنطقة التي فيها
نفقته على وسطه ويدخل السور في الثقب ولا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك
يكره أن يجعل المنطقة في عضده أو نخذه (قال) نعم لم يكن يوسع أن يحمل منطقة

نفقته إلا في وسطه ﴿قلت﴾ فإن جعلها في عضده أو في ثغذه أو في ساقه أ يكون عليه
 الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع منه في الفدية شيئاً إلا الكراهية لذلك (قال ابن
 القاسم) وأرجو أن يكون خفيفاً ولا يكون عليه الفدية (قال) ولقد سئل مالك عن
 الحرم يحمل نفقة غيره في وسطه ويشدها على بطنه (قال) لا خير في ذلك وإنما وسع
 له أن يحمل نفقة نفسه ويشدها على وسطه لموضع الضرورة ولا يجوز له أن يربط نفقة
 غيره ويشدها في وسطه ﴿قلت﴾ فإن فعل أ يكون عليه الفدية في قول مالك (قال)
 لم أسمع من مالك في الفدية في هذا شيئاً وأنا أرى أن يكون عليه الفدية في هذا
 لأنه إنما أُرخص له أن يحمل نفقة نفسه (قال) والذي أرى لو أن محرماً كانت معه
 نفقته في هيمان قد جعله في وسطه وشده عليه فاستودعه رجل نفقته فجعلها في نفقته
 في هيمانه ذلك وشد الهيمان على وسطه أنه لا يرى عليه شيئاً لأن أصل ما شد
 الهيمان على وسطه لنفسه لا لغيره

— فيمن قال ان كملت فلانا فأنا محرم بحجة أو بعمره فحنت متى يجرم —

﴿قلت﴾ أ رأيت رجلاً قال ان كملت فلانا فأنا محرم بحجة أو بعمره (قال) قال
 مالك أما الحجة فإن حنت قبل أشهر الحج لم تلزمه حتى تأتي أشهر الحج فيحرم بها إذا
 دخلت أشهر الحج إلا أن يكون نوى أو قال في يمينه أنا محرم حين أحنت فأرى عليه
 ذلك حين حنت وإن كان في غير أشهر الحج ﴿قال﴾ وقال مالك وأما العمرة فإني
 أرى الاحرام يجب عليه فيها حين حنت إلا أن لا يتخذ من يخرج معه ويخاف على
 نفسه ولا يحد من يصحبه فلا أرى عليه شيئاً حتى يحد أنساً وصحابة في طريقه قال
 فإذا وجدهم فعليه أن يحرم بالعمرة ﴿قلت﴾ فمن أين يحرم أين الميقات أم من موضعه
 الذي حنت فيه في قول مالك (قال) من موضعه ولا يؤخره إلى الميقات فعند مالك
 ولو كان له أن يؤخر إلى الميقات في الحج لكان له أن يؤخر ذلك في العمرة (ولقد
 قال) لي مالك يحرم بالعمرة إذا حنت إلا أن لا يحد من يخرج معه ويستأنس به فإن لم
 يحد أخره حتى يجد فهذا يدل في الحج أنه من حيث حنت إذا جعله مالك في العمرة

غير مزمة من حيث حنث الا ان يكون نوى من الميقات أو غير ذلك فهو على نيته
﴿قلت﴾ أرايت ان قال حين أكل فلانا فأنا محرم يوم أكله فلكمه (قال) أرى
ان يكون محرما يوم يكلمه ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في الرجل يخلف بالمشي الى
بيت الله فيحنث (قال) قال مالك يمشی من حيث حلف الا أن تكون له نية فيمشي
من حيث نوى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم
بحجة أهو في قول مالك مثل الذي قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة (قال) نعم
هو سواء في قوله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان قال ان فعلت كذا وكذا فأنا
أحج الى بيت الله (قال) أرى قوله ان فعلت كذا وكذا فأنا أحج الى بيت الله أنه اذا
حنث فقد وجب عليه الحج وهو بمنزلة قوله فعلى حجة ان فعلت كذا وكذا وهذا مثل
الرجل يقول ان فعلت كذا وكذا فأنا أمشي الى مكة أو فعلى المشي الى مكة فهو سواء
وكذلك قوله فأنا أحج أو فعلى الحج هو مثل قوله فأنا أمشي أو فعلى المشي ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك (قال) قال مالك من قال على المشي الى بيت الله ان فعلت كذا
وكذا أو أنا أمشي الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنث ان عليه المشي وهما سواء
(قال) ورأيت قوله فأنا أحج أو فعلى الحج على هذا ﴿قلت﴾ وكذلك قوله أنا أهدي
هذه الشاة ان فعلت كذا وكذا فحنث أيكون عليه أن يهديها في قول مالك (قال)
نعم عليه ان يهديها عند مالك اذا حنث الا أن يكون بموضع بعيد فيبيعها ويشتري
بثمنها شاة بمكة ويخرجها الى الجبل ثم يسوقها الى الحرم عند مالك اذا حنث ﴿قلت﴾
لابن القاسم ما قول مالك في الرجل يقول أنا أحج بفلان الى بيت الله ان فعلت كذا
وكذا فحنث (قال) قال مالك اذا قال الرجل أنا أحمل فلانا الى بيت الله فاني أرى أن
ينوى فإن كان أراد تعب نفسه وحمله على عنقه فاني أرى أن يحج ماشيا ويهدي ولا شيء
عليه في الرجل ولا يحجه وان لم ينو ذلك فليحج راكباً وليحج بالرجل معه ولا هدى
عليه فان أبي الرجل أن يحج فلا شيء عليه في الرجل وليحج هو راكباً ﴿قال ابن
القاسم﴾ وقوله أنا أحج بفلان الى بيت الله هو عندي أوجب من الذي يقول أنا أحمل

فلاناً الى بيت الله لا يريد بذلك على عنقه لان إحتجاجة الرجل الى بيت الله من طاعة الله فأرى ذلك عليه الا أن يأبى الرجل فلا يكون عليه في الرجل شيء ﴿١﴾ قال ابن القاسم ﴿٢﴾ وقال لنا مالك في الرجل يقول أنا أحمل هذا العمود الى بيت الله أو هذه الطنفسة أو ما أشبه هذا من الاشياء انه يحج ماشياً ويهدي لموضع ما جعل على نفسه من حملان تلك الاشياء وطلب مشقة نفسه وليضع المشقة عن نفسه ولا يحمل تلك الاشياء وليهد ﴿٣﴾ قلت ﴿٤﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلاً قال ان فعلت كذا وكذا فعلى أن أهدي دورى أو رقيق أو أرضى أو دوابى أو بقرى أو غنى أو ابلى أو دراهمى أو دنائيرى أو ثيابى أو عروضى لعروض عنده أو قنجرى أو شعيرى فحنت كيف يصنع في قول مالك وهل هذا كله عنده سواء إذا حلف به أم لا (قال) هذا كله عند مالك سواء إذا حلف فحنت أخرج ثمن ذلك كله فبعث به فاشتري له به هدى الا الدراهم والدنانير فانهما بمنزلة الثمن يبعث بذلك ليشتري بها بدن كما وضفت لك (وقال مالك) إذا قال الرجل ان فعلت كذا وكذا فان على أن أهدي مالى فحنت فان عليه أن يهدي ثلث ماله ويجزئه ولا يهدي جميع ماله ﴿٥﴾ قلت ﴿٦﴾ وكذلك لو قال على أن أهدي جميع مالى أجزأه من ذلك الثلث في قول مالك قال نعم ﴿٧﴾ قال ﴿٨﴾ وقال مالك إذا قال الرجل ان فعلت كذا وكذا فله على أن أهدي بعيرى وشاتى وعبدى وليس له مال سواهم فحنت وجب عليه أن يهديهم ثلاثهم بعيره وشاته وعبده يبيعهم ويهدي ثمنهم وأن كانوا جميع ماله فليهدهم ﴿٩﴾ قلت ﴿١٠﴾ فان لم يكن له الا عبد واحد ولا مال له سواه فقال لله على أن أهدي عبدى هذا ان فعلت كذا وكذا فحنت (قال) قال مالك عليه أن يهدي عبده يبيعه ويجعل ثمنه في هدى وان لم يكن له مال سواه ﴿١١﴾ قلت ﴿١٢﴾ فان لم يكن له مال سوى هذا العبد فقال ان فعلت كذا وكذا فله على أن أهدي جميع مالى فحنت (قال) قال مالك يجزئه أن يهدي ثلثه ﴿١٣﴾ قلت ﴿١٤﴾ وكذلك لو قال لله على أن أهدي جميع ما ملىك أجزأه من ذلك الثلث قال نعم ﴿١٥﴾ قلت ﴿١٦﴾ فإذا سمي فقال لله على أن أهدي شاتى وبعيرى وبقرى فعدد ماله حتى سمي جميع ماله فعليه اذا سمي

أن يهدي جميع ماسمى وإن أتى بذلك على جميع ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾
 فإن لم يسم ولكن قال الله على أن أهدى جميع مالى خنث فأنما عليه أن يهدي ثلث
 ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فما فرق ما بينهما عند مالك إذا سمى فأتى على
 جميع ماله أهدى جميعه وإذا لم يسم وقال جميع مالى أجزاءه الثلث ﴿قال﴾ قال مالك
 إنما ذلك مثل الرجل يقول كل امرأة أنكحها فى طالق فلا شئ عليه وإن سمى
 قبيلة أو امرأة بعينها لم يصلح له أن ينكحها فكذلك هذا إذا سمى لزمه وكان أوكد
 في التسمية ﴿قلت﴾ فلو قال الله على أن أهدى بعيرى هذا وهو بأفريقية أبيع
 وبعث ثمنه يشتري به هدى من المدينة أو من مكة في قول مالك (قال) قال مالك
 الأبل يبعث بها إذا جعلها الرجل هدياً يقدّها ويشعرها ولم يقل لنا مالك من بلد من
 البلدان بعد ولا قرب ولكنه إذا قال بعيرى أو ابلى هدى أشعرها وقلدّها وبعث
 بها ﴿قال ابن القاسم﴾ أرى ذلك لازماً من كل بلد إلا من بلدة يخاف بُدّها وطول
 السفر والتلف في ذلك فإذا كان هكذا رجوت أن يجزئه أن يبيعها وبعث بأثملها
 فيشتري له بها هدى من المدينة أو من مكة من حيث أحب ﴿قلت﴾ فإن لم يخلف
 على ابل بأعينها ولكن قال الله على أن أهدى بدنة أن فعلت كذا وكذا خنث (قال)
 يجزئه عند مالك أن يبعث بالثمن فيشتري البدنة من المدينة أو من مكة فتوقف بعرفة
 ثم تنحر بمنى. فإن لم توقف بعرفة أخرجت إلى الحل أن كانت اشترت بمكة ونحرت
 بمكة إذا ردت من الحل إلى الحرم (قال مالك) وذلك دين عليه وإن كان لا يملك
 ثمنها ﴿قلت﴾ فلو قال الله على أن أهدى بقري هذه خنث وهو بمصر أو بأفريقية
 ما عليه في قول مالك (قال) البقر لا يبلغ من هذا الموضع فعليه أن يبيع بقره هذه
 وبيعث بالثمن يشتري بثمنها هدى من حيث يبلغ ويجزئه عند مالك أن يشتري له من
 المدينة أو من مكة أو من حيث أحب من البلدان إذا كان الهدى يشتري يبلغ من
 حيث يشتري ﴿قلت﴾ أرايت أن قال الله على أن أهدى بقري هذه وهو
 بأفريقية فباعها وبعث بثمنها أيجزئه أن يشتري بثمنها بعيراً في قول مالك (قال) يجزئه

أن يشتري بها إلا فيهديها لاني لما أجزت البيع لبعد البلد ضارت البقر كأنها دنائير
 أو دراهم فلا أرى بأساً أن يشتري بالثمن بعيراً وان قصر عن البعير فلا بأس أن يشتري
 غنماً (قال) ولا أحب له أن يشتري غنماً إلا أن يقصر الثمن عن البعير والبقر ﴿قلت﴾
 فلو قال لله عليّ أن أهدي غنماً هذه أو بقري هذه فحنت وذلك في موضع يبلغ
 البقر والغنم منه وجب عليه أن يبيعها بأعيانها ولا يبيعها ويشتري مكانها في قول مالك
 قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك وإذا حلف بصدقة ماله فحنت أو قال مالى في سبيل الله
 فحنت أجزأه من ذلك الثلث (قال) وإن كان سعي شيئاً بعينه وكان ذلك الشيء جمع
 ماله فقال ان فعلت كذا وكذا لله عليّ أن أتصدق على المساكين بعبدى هذا وليس
 له مال غيره أو قال فهو في سبيل الله وليس له مال غيره فعليه أن يتصدق به ان كان
 حلف بالصدقة وإن كان قال هو في سبيل الله فليجعله في سبيل الله ﴿قلت﴾ أبيعث
 به في سبيل الله في قول مالك أم يبيعه ويبعث بثمنه (قال) بل يبيعه فيدفع ثمنه الى من
 يفرز في سبيل الله من موضعه ان وجد فإن لم يجد فليبعث بثمنه ﴿قلت﴾ فإن حنت
 وعينه بصدقته على المساكين أبيعته في قول مالك ويتصدق بثمنه على المساكين
 قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان فرساً أو سلاحاً أو سروجاً أو أداة من أداة الحرب
 فقال ان فعلت كذا وكذا فهذه الاشياء في سبيل الله يسميها بأعيانها ثم يجعلها
 في سبيل الله في قول مالك (قال) بل يجعلها في سبيل الله بأعيانها ان وجد من
 يقبلها اذا كان سلاحاً أو دراباً أو أداة من أداة الحرب إلا أن يكون بموضع لا يبلغ
 ذلك الموضع الذى فيه الجهاد ولا يجد من يقبله منه ولا من يلبه له فلا بأس بأن يبيع
 ذلك ويبعث بثمنه فيجعل ثمنه في سبيل الله ﴿قلت﴾ فيجعل ثمنه في مثله أم يعطيه
 دراهم في سبيل الله في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن يجعل
 في مثلها من الاداة والكرع ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذا وبين البقر اذا جعلها هدياً
 جاز له أن يبيعها ويشتري بأثمانها الا بل اذا لم تبلغ (قال) لانه البقر والابل انما هي
 كلها للابل وهذه اذا كانت كراعاً أو سلاحاً فاتهاى قوة على أهل الحرب ليس

للكل فينبغي أن نجعل الثمن في مثله ﴿ قلت ﴾ فإن كان حلف بصدقته هذه الخيل
وهذا السلاح وهذه الأداة باعه وتصدق به في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك
إن كانت قيمته أن يهديه باعه وأهدى ثمنه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وإذا
حلف الرجل فقال إن فعلت كذا وكذا فإلى في سبيل الله فأنما سبيل الله عند مالك في
مواضع الجهاد والرباط (قال) قال مالك سبيل الله كثير وهذا لا يكون إلا في
الجهاد (قال مالك) فأيضا في السواحل والثغور (قال) فقيل للمالك أفيعطى في
جدة (قال) لا ولم ير جدة مثل سواحل الروم الشام ومصر (قال) فقيل له أنه قد كان
بجدة أي خوف (قال) إنما كان ذلك مرة واحدة ولم ير جدة من السواحل التي هي
مرابط ﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا حلف بالصدقة وفي سبيل الله وبالهدى فهذه الثلاثة
الآيمان سواء إن كان لم يسم شيئا من ماله بعينه صدقة أو هديا أو في سبيل الله أجزاء
من ذلك الثالث وإن كان سمي وأتى في التسمية على جميع ماله وجب عليه أن يسم
بجميع ماله إن كان في سبيل الله أو في الهدى وإن كان في الصدقة تصدق بجميع
ماله ﴿ قلت ﴾ كلو قال إن فعلت كذا وكذا فأنما أهدى عبدي هذا أو أهدى جميع
مالي فحلت ماعليه في قول مالك (قال) أرى أن يهدي عبده الذي سمي وثلاث مائة
من ماله ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في الصدقة وفي سبيل الله قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال
مالك من قال لله على أن أهدى بدنة فعليه أن يشتري بعيرا فإن لم يجد بعيرا بقررة
فإن لم يجد بقررة فسبعاً من النعم ﴿ قلت ﴾ أرايت إن كان يجد الإبل فاشتري بقررة
فنصرها وقد كانت وجبت عليه بدنة أتجزئه في قول مالك (قال) قال لنا مالك فإن
لم يجد الإبل اشتري البقر (قال) قال لي مالك والبقر أقرب شيء من الإبل (قال)
ابن القاسم (وأما ذلك عندي إن لم يجد بدنة أي إذا قصرت النفقة فلم تبلغ نفقته
بدنة وسع له من البقر فإن لم تبلغ نفقته البقر اشتري النعم (قال) ولا يجوز في قول
مالك أن يشتري البقر إذا كانت عليه بدنة إلا أن لا تبلغ نفقته بدنة لأنه قال فإن لم

يحد فهو اذا جلغت نفقته فهو يحد (قال ابن القاسم) وكذلك قال سعيد بن المسيب وخارجة بن زيد وقطيع من العلماء منهم أيضاً سالم بن عبد الله قالوا فان لم يحد بدنة فبقرة (قلت) فان لم يحد الغنم أيجزئه الصيام (قال) لا أعرف الصيام فيما نذر على نفسه الا أن يحب أن يصوم فان أيسر يوماً ما كان عليه ما نذر على نفسه فان أحب الصيام فعشرة أيام (قال) ولقد سألنا مالكا عن الرجل ينذر عتق رقبة ان فعل الله به كذا وكذا أترى أن يصوم ان لم يحد رقبة (قال) قال لي مالك ما الصيام عندي بمجزئ الا أن يشاء أن يصوم فان أيسر يوماً ما أعتق فهذا عندي بمثلثة (قال) وسألنا مالكا عن الرجل يقول مالي في رتاج الكعبة (قال) قال مالك لا أرى عليه في هذا شيئاً لا كفارة يمين ولا يخرج فيه شيئاً من ماله (قال مالك) والرتاج عندي هو الباب فأنا أراه خفيفاً ولا أرى فيه شيئاً (قال) وقاله لنا غير عام (قلت) لابن القاسم أرايت من قال مالي في الكعبة أو في كسوة الكعبة أو في طيب الكعبة أو في حطيم الكعبة أو ان أضرب به حطيم الكعبة أو أن أضرب به الكعبة أو أن أضرب به أستار الكعبة (قال) ماسمعت من مالك في هذا شيئاً وأرى أنه اذا قال مالي في كسوة الكعبة أو في طيب الكعبة أن يهدي ثلث ماله فيدفع الى الحجابة وأما اذا قال مالي في حطيم الكعبة أو في الكعبة أو في رتاج الكعبة فلا يكون عليه شيء لأن الكعبة لا تنقض فتبني بمال هذا ولا ينقض الباب فيجعل مال هذا فيه (قال) وسمعت مالكا يقول رتاج الكعبة هو الباب وكذلك اذا قال مالي في حطيم الكعبة لم يكن عليه شيء في رأيي وذلك أن الحطيم لا يبنى فتجعل نفقة هذا في بنيانه (قال ابن القاسم) وبلغني أن الحطيم فيما بين الباب الى المقام قال وأخبرني به بعض الحجابة (قال) ومن قال أنا أضرب بمالي حطيم الكعبة فهذا يجب عليه الحج أو العمرة ولا يجب عليه في ماله شيء. وكذلك لو أن رجلاً قال أنا أضرب بكذا وكذا الركن الاسود فانه يحج أو يعتمر ولا شيء عليه اذا لم يرد حملات ذلك الشيء على عنقه (قال ابن القاسم)

فكذلك هدم الاشياء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت ما يبعث به الى البيت من الهدايا من الثياب والدراهم والدنانير والعروض أ يدفع ذلك الى الحجة في قول مالك (قال) بلغني عن مالك قمين قال لشيء من ماله هو هدى قال يبعه . ويشترى بثمه هديا فان فضل شيء لا يكون في مثله هدى ولا شاة رأيت ان يدفع الى خزان الكعبة يحملونه فيما تحتاج اليه الكعبة (قال) ولقد سمعت مالكا وذكر له أنهم أرادوا أن يشتروا مع الحجة في الخزانة فأعظم ذلك وقال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دفع المفتاح الى عثمان بن طلحة رجل من بين عبد الدار فكانه رأى هذه ولاية من النبي صلى الله عليه وسلم فأعظم أن يشرك معهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت من قال لله على أن أخرج بدنة أين ينجرها قال بمكة ﴿ قلت ﴾ وكذلك اذا قال لله على هدى قال يخرجه ايضا بمكة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال لله على أن أخرج جزورا أين ينجره أو لله على جزور أين ينجره (قال) ينجره في موضعه الذي هو فيه . قال لي مالك ولونوى موضعا فلا يخرجها اليه ولنيجر بموضعه ذلك (قال ابن القاسم) كان الجزور بعينه أو بغير عينه فذلك سواء ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك وان نذر مساكين البصرة أو مصر وكان من غير أهل البصرة أو من غير أهل مصر قال نعم (قال مالك) وان نذر مساكين البصرة أو مصر فلينجره بموضعه وليتصدق به على مساكين من عنده اذا كانت بعينها أو بغير عينها أو نذر أن يشتريه من موضعه فيسوقه الى مصر (قال مالك) وسوق البدن الى غير مكة من الضلال ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت من ساق معه الهدى يؤم البيت متى يقلده ويشعره (قال) سئل مالك عن الرجل من أهيل مضر أو من أهل الشام يشتري بدنة بالمدينة يريد أن يقلدها ويشعرها بذى الخليفة ويؤخر احرامه الى الحجة قال لا يجزئ ذلك اذا كان يريد الحج أن يقلده ويشعره الا عند ما يريد ان يحرم الا أن يكون رجلا لا يريد أن يحج فلا أرى بأسا أن يقلده بذى الخليفة ﴿ قال ﴾ وبلغني أن مالكا سئل عن رجل بعث بهدى

تطوعا مع رجل حرام ثم بدا له بعد ذلك أن يحج ففج ونخرج فأدركه هديه (قال)
مالك أن أدركه قبل أن ينحر رأيت أن يوقفه حتى يحل وإن لم يدركه فلا أرى عليه
شيئا (قلت) لا بن القاسم ما كان مالك يكره القطع من الأذن في الضحايا والهدى
(قال) كان يوسع فيها إذا كان الذي بأذنها قطعا قليلا مثل السمة تكون في الأذن
(قلت) وكذلك الشق في الأذن (قال) نعم كان يوسع إذا كان في الأذن الشيء القليل
مثل السمة ونحوها (قلت) فإن كان القطع من الأذن شيئا كبيرا (قال) لم يكن
يجزها إذا كانت مقطوعة الأذن أو قد ذهب من الأذن الشيء الكبير (قال) وإنما
كان يوسع فيما ذكرت لك من السمة أو ما هو مثل السمة (قلت) فاقول مالك
في الخصى أيهدى قال نعم (قلت) وكذلك الضحايا قال نعم (قلت) فاقول مالك
في الذي قد ذهب بعض عينه أيجوز في الضحايا والهدى والبدن والنسك (قال)
قال مالك وبلغني عنه أنه وسع في الكوكب يكون في العين إذا كان يبصر بها
ولم يكن على الناظر (قلت) أ رأيت المريض أيجوز في الهدى والضحايا أم لا (قال)
الحديث الذي جاء العرجاء البين عرجها والمريضة البين مرضها وقال لا يجوز البين
عرجها ولا البين مرضها وبهذا الحديث يأخذ في العرجاء والمريضة (قلت) لا بن
القاسم أ رأيت من ساق هديا تطوعا فمطب في الطريق أو ضل أعليه البذل في قول
مالك قال لا (قلت) فإن أصابه بعد ما ذهبت أيام النحر قال ينحره بمكة (قلت)
وهذا قول مالك قال نعم (قلت) وإن كانت أضحيته ضلت منه فأصاها قبل يوم النحر
أو في أيام النحر أينحرها في قول مالك (قال) نعم الآن يكون ضحي فلا شيء عليه وإن
أصاها في يوم النحر إذا كان قد ضحى بيد لها وهذا قول مالك (قلت) فإن أصاها
بعد ما ذهبت أيام النحر أينبحها (قال) لا ولكن يصنع بها ما شاء (قلت) فما فرق
ما بينها وبين الهدى في قول مالك (قال) لأن الهدى يشعر ويقلد فلا يكون له أن
يصرفه إلى غير ذلك والضحايا لا تشعر ولا تقلد وهو أن شاء أبدلها بخير منها

والهدي والبدن ليست بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرأيت أن ساق هديا واجبا من جزاء الصيد أو غير ذلك مما وجب عليه فضل في الطريق فأبدله فنحر البدل يوم النحر ثم أصاب الهدي الذي ضل منه بعد أيام النحر أينحره أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ينحره أيضاً ﴿قلت﴾ ولم ينحره في قول مالك وقد يخرج بدله (قال) لانه قد كان أوجه فليس له أن يردّه في ماله ﴿قلت﴾ فإن اشترى هديا تطوعا فلما قلده وأشعره أصابه أعور أو أعمى كيف يصنع في قول مالك (قال مالك) يمضي به هديا ويرجع على صاحبه بما بين الصحة والداء فيجمله في هدي آخر أن بلغ ما رجع به على البائع أن يشتري به هديا ﴿قلت﴾ فإن لم يبلغ ما يرجع به على البائع أن يشتري به هديا (قال) قال مالك يتصدق به ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الهدي الذي قلده وأشعره وهو أعمى عن أمر واجب عليه وهو مما لا يجوز في الهدي لم أوجه مالك وأمره أن يسوقه (قال) قول مالك عندي لو أن رجلا اشترى عبداً وبه عيب فأعتقه عن أمر واجب عليه وهو أعمى مما لا يجوز في الرقاب الواجبة ثم ظهر على العيب الذي به فانه يرجع على بائعه بما بين الصحة والداء فيستعين به في رقبة أخرى ولا تجزئه الرقبة الاولى التي كان بها العيب عن الأمر الواجب الذي كان عليه وليس له أن يرد الرقبة الاولى رقيقا بعد عتقها وإن لم تجزئه عن الذي أعتقها عنه (قال) لي مالك وإن كان العيب مما تجزئه الرقبة به جعل ما يسترجع بذلك العيب في رقبة أو في فطاعة مكاتب يتم به عتقها وإن كانت تطوعا صنع به ما شاء فالبدنة إذا أصاب بها عيلا لم يستطع أن يردّها تطوعا كانت أو واجبة وهي إن كانت واجبة فعليه بدلها ويستين بما يرجع به على البائع في ثمن بدنته الواجبة عليه وإن كانت بدنته هذه التي أصاب بها العيب تطوعا لم يكن عليه بدلها وجعل ما أخذ من بائعه لعيبها الذي أصابه بها في هدي آخر فإن لم يبلغ هديا آخر تصدق به على المساكين ﴿قلت﴾ أرأيت أن جنى على هذا الهدي رجل فقفا عينيه أو أصابه شيء يكون له أرض فأخذه صاحبه ما يصنع به في قول مالك

(قال) أرى ذلك بمنزلة الذي رجع بعيب أصابه في الهدى بعد ما قلده
﴿قلت﴾ والضحايا لو أن رجلا جنى عليها فأخذ صاحبها لجنايتها أرشاً
وكيف يصنع بها إن أصاب بها عيباً حين اشتراها أصابها
عمياء أو عوراء كيف يصنع (قال) الضحايا في قول مالك
ليست بمنزلة الهدى الضحايا إذا أصاب بها عيباً
ردها وأخذ ثمنها فاشتري به بدلها وكذلك
إن جنى على هذه الضحايا جان أخذ
صاحبها منه عقل ما جنى وأبدل
هذه الضحية واشترى
غيرها ولا يذبح هذه
التي دخلها
العيب

تم كتاب الحج الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه

وبليه كتاب الحج الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب الحج الثالث﴾

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم رأيت كل هدى قلده رجل من جزاء الصيد أو نذر أو هدي القران أو غير ذلك من الهدى الواجب أو التطوع اذا قلده أو أشعره وهو صحيح يجوز في الهدى ثم عطب بعد ذلك أو عمي أو أصابه عيب فحمله صاحبه أو ساقه حتى أوقفه بمرفة فنحره بمنى (قال) قال مالك يجوزنه ﴿قلت﴾ فان ساقه الى منى وقد فاتته الوقوف بمرفة أيحزنه أن ينحره بمنى أو حتى يرده الى الحل ثانية فيدخله الحرم في قول مالك (قال) ان كان أدخله من الحل فلا يخرجها الى الحل ثانية ولكن يسوقه الى مكة فينحره بمكة (قال) قال مالك كل هدي فاتته الوقوف بمرفة فحمله مكة ليس له محل دون ذلك وليس منى له بمحل ﴿قلت﴾ فان فاتته الوقوف بهذا الهدى فساقه من منى الى مكة فعطّب قبل أن يبلغ مكة (قال) لا يجوزنه وهذا لم يبلغ محله عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت من اشترى أضحية عن نفسه ثم بذلها بعد أن نواها لنفسه أن يشرك فيها أهل بيته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لانه كان يجوز له ان يشركهم أولاً (قال) والهدى عند مالك مخالف للضحايا ﴿قلت﴾ رأيت البقرة أو الناقة أو الشاة اذا نتجت وهي هدى كيف يصنع بولدها في قول مالك (قال) يحمل ولدها معها الى مكة ﴿قلت﴾ أعليها أم على غيرها (قال) ان كان له محمل حمله على غيرها عند مالك وان لم يكن له محمل غير أمه حمله على أمه ﴿قلت﴾ فان لم يكن في أمه ما يحمله عليها كيف يصنع بولدها في قول مالك (قال ابن القاسم) أرى ان يكلف حمله ﴿قلت﴾ فهل يشرب من لبن الهدى في

قول مالك (قال) قال مالك لا يشرب من لبن الهدى شيء من الأشياء ولا ما فضل
 عن ولدها (قلت) (قلت) أرايت ان شرب من لبنها ماعليه في قول مالك (قال) لا أحفظ
 من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه شيئاً لانه قد جاء عن بعض من مضى فيه
 رخصة اذا كان ذلك بعد رى فصليها (قلت) (قلت) لابن القاسم أرايت ان بعثت هدياً
 تطوعاً وأمرت الذي بعثت به معه ان هو عطب ان يحلب بين الناس وبينه فعطب
 فتصدق به أبيضته أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكي
 لا أرى على هذا ضماناً وأراه قد أجزأ عنه لان صاحبه لم يتصدق به وانما هذا كانه
 رجل عطب هديه تطوعاً خفى بين الناس وبينه فأقرب رجل أجنبي قسمه بين الناس
 وجعل يتصدق به على المساكين ولا يكون على صاحبه الذي خلى بين الناس وبينه
 شيء ولا أرى على الذي تصدق به ضماناً لان الآخر قد خلى بين الناس وبينه (قلت) (قلت)
 أرايت ان احتاج الى ظهر هديه كيف يصنع في قول مالك (قال) اذا احتاج
 الى ظهر هديه ركه (قلت) (قلت) فان ركه أينزل اذا استراح أم لا في قول مالك (قال)
 ابن القاسم لا أرى عليه النزول لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اركبها
 ويحك في الثانية أو الثالثة وانما استحسن الناس أن لا يركبها حتى يحتاج اليها فان
 احتاج اليها ركبها (قلت) (قلت) أرايت اذا أطعم الاغنياء من هدي جزاء الصيد أو
 الفدية أ يكون عليه البدل أم لا في قول مالك (قال) أرى أن يكون عليه البدل
 لان مالك قال ان أعطى زكاته الاغنياء وهو يعرفهم لم يجزه فكذلك هذا (قلت) (قلت)
 أرايت ان لم يلم أنهم اغنياء (قال) لا أدري ماقول مالك ولكن أرى اذا اجتهد فأخطأ
 فأعطي منه الاغنياء فلا أرى ذلك مجزئاً عنه في الزكاة والجزاء والفدية ولا يضع
 عنه خطؤه ما أوجب الله عليه من ذلك للمساكين والفقراء من جزاء الصيد وما
 يشبهه (قلت) (قلت) أرايت ان كنا رفقاء وقد سقنا كلنا الهدى كل واحد منا قد ساق
 هديه وقلده فلما كان النحر وقع الخطأ بيننا فنحرت هدي صاحبي ونحر صاحبي
 هدي أيجزئ عنا في قول مالك (قال) نعم يجزئ عندي في قوله مالك لأن الهدى

إذا أشعر وقلد فن نجره بعد أن يبلغ محله فهو مجزئ عن صاحبه ﴿قلت﴾ كان ضحايا فأخطوا فنحر هذا ضحية هذا ونحر هذا ضحية هذا المجزئ ذلك عنهم في قول مالك أم لا (قال) لا يجزئ ذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ فافرق ما بين الضحايا والهدى في قول مالك (قال) لأن الهدى إذا أشعر وقلد لم يرجع لصاحبه في مال والضحايا لصاحبها أن يسدها بنجر منها فهذا فرق ما بينهما

❦ كيف ينحر الهدى ❦

﴿قلت﴾ كيف ينحر الهدى في قول مالك (قال) قال لنا مالك قياما ﴿قلت﴾ أم معقولة أم مصفوفة أيديها (قال) قال مالك الشأن أن تنحر قياما ولا أقف على حفظ ذلك الساعة في المعقولة ان امتنعت ولا أرى أنا بأسا أن تنحر معقولة ان امتنعت ﴿قلت﴾ فتنحر الابل في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالنحر في قول مالك كيف يصنع بها أننحر أم تذبح (قال) قال مالك تذبح ﴿قلت﴾ فيأمر بها أن تنحر بعد أن تذبح قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك الابل اذا نحرها لا يأمر مالك بذبحها بعد نحرها (قال) نعم لا يأمر بذبحها بعد نحرها

❦ اذا ذبح الضحية أو الهدى غير صاحبه أو يهودى أو نصراني ❦

﴿قلت﴾ فهل يكره مالك للرجل أن ينحر هديه غيره (قال) نعم كراهية شديدة وكان يقول لا ينحر هديه الا هو بنفسه وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك هو بنفسه ﴿قلت﴾ فالضحايا أيضاً كذلك قال نعم ﴿قلت﴾ فان ذبح غيرى هدى أو أضحيى أجزأتني ذلك في قول مالك الا أنه كان يكرهه لى قال نعم ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن يذبح النسك والضحايا والهدى نصراني قال نعم ﴿قلت﴾ فان ذبحها نصراني أو يهودى أجزأت في قول مالك وقد أساء فيما صنع (قال) قال مالك لا تجزئه وعليه بدلها وكذلك قال مالك في الضحايا والهدى عندي مثله ﴿قلت﴾ فاذا ذبح أيقول بسم الله والله أكبر اللهم تقبل من فلان (قال) قال مالك

ان قال ذلك فحسن وان لم يقل ذلك وسمى الله أجزأه ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 ما قول مالك فيمن نحر هديه بنى قبل طلوع الفجر يوم النحر جزاء صيد أو متعة
 أو نذرا أو غير ذلك (قال) قال مالك اذا حلّ الرمي فقد حلّ النحر ولكن لا ينحر حتى
 يرى قال مالك ومن رمى بعد ما طلع الفجر قبل أن تطلع الشمس ثم نحر هديه فقد
 أجزأه ومن رمى قبل الفجر أو نحر لم يجزئه ذلك وعليه الابداء ﴿قلت﴾ فمن سوى
 أهل منى هل يجزئهم أن ينحروا قبل صلاة العيد ونحر الامام في قول مالك (قال)
 لا يجزئهم الا بعد صلاة العيد ونحر الامام ﴿قلت﴾ وأهل البوادي كيف يصنعون في
 قول مالك الذين ليس عندهم امام ولا يصلون صلاة العيد جماعة (قال) يتحرون أقرب
 أئمة القرى اليهم فينحرون بعده ﴿قلت﴾ أرايت أهل مكة من لم يشهد الموسم منهم متى
 يذبح أضحيته في قول مالك (قال) هم مثل أهل الآفاق في ضحاياهم اذا لم يشهدوا الموسم
 ﴿قال﴾ وقال مالك كل شئ في الحج انما هو هدي وما ليس في الحج انما هو أضاحي
 ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا اشتري بمنى يوم النحر شاة أو بقرة أو بغيرها ولم يؤفقه بمعرفة ولم
 ينحرجه الى الحل فدخله الحرم وينوي به الهدي وانما أراد بما اشتري أن يضحي أيجوز
 له أن يذبحه قبل طلوع الشمس أو يؤخره ويكون أضحية ويذبح اذا ذبح الناس
 ضحاياهم في الآفاق في قول مالك أم كيف يصنع (قال) يذبحها ضحوة وليست
 بضحية لان أهل منى ليس عليهم أضاحي في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت من أوقف هديه
 من جزاء صيد أو متعة أو غير ذلك أوقفه بمعرفة ثم قدم به مكة فنحره بمكة جاهلا
 وترك منى متمعدا أيجزئه ويكون قد أساء أم لا يجزئه (قال) قال مالك في الهدي
 الواجب اذا أوقفه بمعرفة فلم ينحره بمنى أيام منى ضلّ منه فلم يحجده الا بعد أيام منى
 (قال) لا أرى أن يجزئ عنه وأرى أن ينحر هذا وعليه الهدي للذي كان عليه كما هو
 ﴿قال﴾ وقد أخبرني بعض من أثق به عن مالك أنه كان يقول قبل الذي سمعت
 منه انه ان أصاب الهدي الذي ضلّ منه أيام منى بعد ما أوقفه بمعرفة أصابه بعد أيام
 منى فانه ينحره بمكة ويجزئ عنه (قال ابن القاسم) وقوله الاول الذي لم أسمع منه

أحب إلي من قوله للذي سمعت منه وأرى في مسألتك أن يحزني؛ لذا نحره بمكة
﴿قلت﴾ هل بمكة أو بمرقات في أيام التشريق جمعة أم هل يصلون صلاة العيد أم لا
في قول مالك (قال) لا أدري ماقول مالك في هذا إلا أن مالكا قال أرى في أهل
مكة إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يجب عليهم الجمعة وعلى أهل مكة صلاة العيد
ويجب على من كان بها من الحاج ممن قد أقام قبل يوم التروية أربعة أيام أجمع على مقامها
أنه يصلي الجمعة إذا زالت الشمس وهو بمنى إذا أدركته الصلاة قبل أن يخرج إلى منى.

— من لا تجب عليهم الجمعة —

﴿قال﴾ وقال مالك لا جمعة بمنى يوم التروية ولا يوم النحر ولا أيام التشريق ولا
يصلون صلاة العيد ولا جمعة بمرقة يوم عرفة

— ما نحر قبل الفجر —

﴿قلت﴾ أ رأيت ما كان من هدى ساقه رجل فنحره ليلة النحر قبل طلوع الفجر
أيحزنه أم لا وكيف أن كان وجب عليه إذا نحره قبل طلوع الفجر في قول مالك أم لا
وهل هدى ألتمة في هذا أو هدى القرآن كغيرها من الهدايا أم لا في قول مالك
(قال) قال مالك الهدايا كلها إذا نحرها صاحبها قبل انفجار الصبح يوم النحر لم يحزنها
وان كان قد ساقها في حجه فلا يحزنها وان هو قد نسك الأذى فلا يحزنها أن ينحره
إلا بمنى بعد طلوع الفجر والسنة أن لا ينحر حتى يزني. ولكن ان نحره بعد انفجار
الصبح قبل أن يرى أجزاءه ﴿قلت﴾ أ رأيت الهدى هل يذبح ليالي أيام النحر أم لا في
قول مالك (قال) قال مالك لا تذبح الضحايا والهدايا إلا في أيام النحر ولا تذبح ليلا
﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وتأول مالك هذه الآية ليدكروا اسم الله في أيام معلومات على
ما رزقهم من بهيمة الأنعام﴾ (قال) فاما ذكر الله الأيام في هذا ولم يذكر الليالي (قال)
وقال مالك من ذبح أضحيته بالليل في ليالي أيام الذبح أعاد بأضحية أخرى ﴿قلت﴾
أ رأيت لو أن رجلا قلد هديه فضل منه وقد قلده وأشعره فأصابه رجل وهو ضال

فأوقفه بعرفة فأصابه ربه الذي قلده يوم النحر أو بعد ذلك أيجزئه ذلك إلتوقيت أم لا
يجزئه (قال) يجزئه في رأيي ﴿قلت﴾ ولم يجزئه وهو لم يوقفه وقد قال مالك فيما يوقف
التجار أنه لا يجزئ عمن اشتراه (قال) قال مالك ما أوقف التجار فليس مثل هذا لأن
هذا لا يرجع في ماله أن أصابه وعليه أن ينحره وما أوقف التجار إن لم يصيبوا من
يشتريه ردوه فباعوه وجاز ذلك لم فليس توقيف التجار مما يوجب هدياً وهذا قد وجب
هدياً^(٢) فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً نحر هديه من جزاء صيد أو
منعة أو هدى قران أو فوت حج أو نسك في فدية الأذى أيجزئه أن يطعم مساكين
أهل الذمة (قال) قال مالك لا يطعم منها مساكين أهل الذمة ﴿قلت﴾ فإن أطعم
مساكين أهل الذمة منها ما عليه (قال) إن أطعم من جزاء صيد أو فدية فعليه البدل في
ذلك وإن كان أطعم من هدى غير هذين قال فهو خفيف غندي ولا أرى عليه في
ذلك القضاء ولا أحفظه عن مالك وقد أساء فيما صنع

— عيوب الهدى —

﴿قلت﴾ أ رأيت المكسورة القرن هل تجوز في الهدى والضحايا في قول مالك
(قال) قال مالك المكسورة القرن جائزة إذا كان قد برأ فإن كان القرن يدي فلا
تصلح ﴿قلت﴾ فاقول مالك هل يجوز الجروح أو الدبر في الهدى (قال) قال
مالك لا يجزئ الدبر من الأبل في الهدى وذلك في الدبرة الكبيرة (قال) ابن
القاسم فأرى الجروح بتلك الميزة إذا كان جرحاً كبيراً ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن
قوماً أخطوا في ضحاياهم فذبح هؤلاء ضحايا هؤلاء وضحايا هؤلاء أنه يضمن
كل واحد منهم ضحيته لصاحبه الذي ذبحها بنير أمره (قال) ولا يجزئهم من الضحايا
وعليهم أن يشتروا ضحايا فيضحوا عن أنفسهم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا لم يكن مع
الرجل هدى فأراد أن يهدي فيما يستقبل فله أن يحرم ويؤخر الهدى وإذا كان معه
الهدى فليس له أن يقلده ويشعره ويؤخر الأحرار وإنما يحرم عند ما يقلده ويشعره
بعد التقليد والاشعار وكذلك قال لي مالك

من لا يجحد نعلين ويجحد دراهم

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل لا يجحد نعلين ويجحد دراهم أهو ممن لا يجحد نعلين حتى يجوز له لبس الخفين ويقطعهما من أسفل الكعنين (قال) نعم قال قلنا لمالك رأيت أن يوجد نعلين فسام بهما صاحبهما ثمتا كثيرا (قال) أما ما يشبه ثمن النعال أو فوق ذلك قليلا فاني أرى ذلك عليه أن يشتري وأما ما يتفاحش من الثمن في ذلك مثل أن يسام بالنعلين الثمن الكثير فاني لا أرى عليه أن يشتري وأرجو أن يكون في سعة

فيمن نسي ركعتي الطواف

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن رجل دخل مكة حاجا أو معتمرا فطاف بالبيت ونسى الركعتين للطواف وسمى بين الصفا والمروة وقضى جميع حجه أو عمرته فذكر ذلك في بلده أو بعد ما خرج من مكة (قال) ان ذكر ذلك بمكة أو قريبا منها بعد خروجه رأيت أن يرجع فيطوف ويركع ركعتي الطواف ويسمى بين الصفا والمروة (قال) فاذا فرغ من سعيه بعد رجوعه فان كان في عمرة لم يكن عليه شيء الا أن يكون قد لبس الثياب وتطيب وان كان في حج وكانت الركعتان هما للطواف الذي طاف حين دخل مكة الذي وصل به السعي بين الصفا والمروة وكان قريبا رجوع فطاف وركع ركعتين وسمى وأهدى وان كانتا في الطواف الآخر فكان قريبا رجوع فطاف وركع ركعتين اذا كان وضوءه قد انتقض ولا شيء عليه وان كان قد بلغ بلده وتياعد ركع الركعتين ولا ينال من أي الطوافين كانتا وأهدى وأجزأت عنه ركعته ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت اذا دخل مرأها قلم يطف بالبيت حتى يخرج الى عرفة فلما زار البيت لطوافه الا فاضة طاف طواف الا فاضة ونسى ركعتي الطواف وسمى بين الصفا والمروة ثم فرغ من أمر الحج ثم ذكر بعد ما خرج وهو قريب من مكة أو بمكة (قال) يرجع فيطوف ويصلي الركعتين ويسمى بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه الدم في قول مالك (قال) لا لان هاتين الركعتين انما تركهما من طواف

هو بعد الوقوف بعرفة وذلك الاول انما تركهما من طواف هو قبل الخروج الى عرفة
فذلك الذي جعل مالك فيه دما وهذا رجل مرأق فلا دم عليه للطواف الاول لانه
مرأق ولا دم عليه لما أخر من الركعتين بعد الطواف الذي بمد الوقوف بعرفة لانه
قد قضاه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت اذا لم يذكر هاتين الركعتين من الطواف
الاول الذي قبل الوقوف أو من الطواف طواف الافاضة دخل مرأقا ولم يكن
طاف قبل ذلك بالبيت فذكر ذلك بعد ما بلغ بلاده أو تباعد من مكة (قال) قال مالك
يمضى ويركع الركعتين حيث ذكرها ولهرق لذلك دما ومجل هذا الدم مكة ﴿قلت﴾
لابن القاسم أرأيت ان أوقفت هدي بعرفة فضل مني فوجده رجل فخرجه بمنى لانه
رأه هديا يخرى عني في قول مالك اذا أصبته وقد نحره (قال) بلغني عن مالك أنه
قال يخرى اذا نحره الذي نحره من أجل أنه رأى هديا قال وأرى ذلك ولم أسنعه من
مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت العبد اذا أذن له سيده بالحج فأحرم فأصاب النساء
وتطيب وقد أصاب الصيد وأماط عنه الاذى أيكون عليه الجزاء أو الفدية أو الهدي
لما أصاب كما يكون على الحر المسلم ام لا في قول مالك وهل يكون ذلك على سيده
أم عليه (قال) قال مالك على العبد الفدية لما أصابه من الاذى فمما احتاج فيه العبد
الى الدواء أو اماطة الاذى (قال) وليس له أن يطعم أو ينسك من مال سيده الا أن
يأذن له سيده فان لم يأذن له سيده في ذلك صام (قال ابن القاسم) ولا أرى لسيده
أن يمنعه الصيام ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن كل ما أصاب العبد من الصيد
خطأ لم يعمد له أو فوات حج أصابه لم يتخلف له عامداً أو كل ما أصابه خطأ بما
يجب عليه فيه الهدي ان سيده لا يمنعه من الصيام في ذلك اذا لم يهد عنه سيده
أو يطعم عنه لانه أذن له بالحج ولان الذي أصابه خطأ لم يعمده فليس للسيد أن يمنعه
من الصيام الا أن يهدي أو يطعم عنه وان كان أصاب ما وجب عليه به الهدي عمداً
أو الفدية عمداً فليس له أن يمنعه من أن يقتدى بالنسك وبالصدقة ولسيده أن يمنعه من
الصيام اذا كان ذلك مضراً به في عمله فان لم يكن مضراً به في عمله لم أر أن يمنع لان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار . وبما يبين ذلك أن البعد اذا
 ظاهر من امرأته فليس له سبيل الى امرأته حتى يكفر وليس له أن يصوم الا برضى
 سيده اذا كان ذلك مضراً بسيده في عمله لانه هو الذى أدخل على سيده ما يضره
 وليس له أن يمتنع الصيام اذا لم يكن مضراً به في عمله وكذلك قال مالك في الظهار
 مثل الذى قلت لك ﴿ قلت ﴾ فالذى أصاب الصيد متعمداً أو وطئ النساء أو صنع في
 حجه ما يوجب عليه الدم أو الطعام أو الصيام انما رأيت مثل الظهار من قول مالك قال
 نعم ﴿ قلت ﴾ ارايت اذا أذن السيد لعبده في الاحرام السيده أن يمتنع ويحمله في قول
 مالك (قال) قال مالك ليس لسيده أن يحمله بعد ما أذن له في الاحرام ﴿ قلت ﴾ لابن
 القاسم ما قول مالك في رجل كبر فينس ان يبلغ مكة لكبره وضعفه أنه أن يحج
 أحداً عن نفسه ضرورة كان هذا الشيخ أو غير ضرورة (قال) قال مالك لأحبه ولا
 أرى أن يفعل

باب في الوصية بالحج

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن مات وهو ضرورة فلم يوص بأن يحج عنه
 أيحج عنه أحد تطوعاً بذلك عنه ولد أو والد أو زوجة أو أجنبي من الناس (قال) قال
 مالك يتطوع عنه بغير هذا أو يتصدق عنه أو يعتق عنه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 ما قول مالك في الرجل أوصى عند موته أن يحج عنه أوصىة أحب اليك أن يحج
 عن هذا الميت أم من قد حج (قال) قال مالك اذا أوصى أنفذ ذلك ويحج عنه من قد
 حج أحب الى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب الى اذا أوصى أن ينفذ ما أوصى به
 ولا يستأجر له الا من قد حج وكذلك سمعت أنا منه (قال ابن القاسم) وان جهلوا
 واستأجروا من لم يحج أجراً ذلك عنه ﴿ قلت ﴾ ارايت ان أوصى هذا الميت فقال
 يحج عنى فلان بشئى وفلان ذلك وارث أو غير وارث كيف يكون هذا في قول مالك
 (قال) قال مالك ان كان وارثاً دفع اليه قدر كرائه ونفقته ورد ما بقى على الورثة وان
 كان غير وارث دفع الثلث اليه فحج به عن الميت فان فضل من المال عن الحج شئ

فهو له يصنع به ما شاء ﴿قلت﴾ لم جعل مالك لهذا الرجل ما فضل عن الحج (قال)
سألنا مالكا عن الرجل يدفع اليه النفقة ليحج عن الرجل ففضل عن حجه من النفقة
فضل لمن تراه (قال) قال مالك ان استأجره استجاراً فله ما فضل وان كان أعطي
على البلاغ رد ما فضل ﴿قلت﴾ لابن القاسم فسر لي ما الاجارة وما البلاغ (فقال)
اذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان فهذه اجارة له ما زاد وعليه
ما نقص . واذا قيل له هذه دنائير تحج بها عن فلان على أن علينا ما نقص عن البلاغ
أو يقال له خذ هذه فحج عن فلان فهذه على البلاغ ليست اجارة ﴿قال ابن القاسم﴾
والناس يعرفون كيف يأخذون ان أخذوا على البلاغ فهو على البلاغ وان أخذوا على
أنهم ضمنوا الحج فقد ضمنوا الحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في رجل دفع
اليه مال ليحج به عن ميت من بعض الآفاق فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت من
مكة (قال) أرى أن ذلك مجزئ عنه الا أن يكون اشترط على الذي يحج عن الميت
أن يحج من أفق من الآفاق أو من المواقيت فأرى ذلك عليه ضامناً ويرجع ثانية
فيحج عن الميت ثم رجع ابن القاسم عنها فقال عليه أن يحج ثانية وهو ضامن ﴿قلت﴾
فان قرن وقد أخذ مالا ليحج به عن الميت فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه ضامناً للمال لانه أخذ نفقتهم وأشرك في عملهم غير
ما أمروا به ﴿قال ابن القاسم﴾ في رجل اعتمر عن نفسه ثم حج عن ميت فعليه
الهدى ﴿قلت﴾ له أرايت ان حج رجل عن ميت فأغى عليه أو ترك من المناسك
شيئاً يجب عليه فيه الدم (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن تجزئه
الحجة عن الميت اذا كان هذا الحاج عن الميت لو كانت الحجة عن نفسه أجزأته فكذلك
اذا حج عن الميت وكذلك قال مالك فيمن حج عن نفسه فأغى عليه إن ذلك مجزئ
عنه ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعوا وصية هذا الميت الى عبد ليحج عن هذا الميت أيجزئ
عن الميت (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن العبد لا يجب له فذلك رأيت
أن لا يحج عن هذا الميت وكذلك الصبيان ﴿قلت﴾ فالمرأة تحج عن الرجل والرجل

عن المرأة (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالمكاتب
والمعتق بعه وأم الولد والمدير في هذا سواء عندك بمنزلة العبد لا يحجبون عن ميت
أوصى قال نعم ﴿قلت﴾ فمن يضمن هذه النفقة التي حج بها عن العبد (قال) الذي
يدفع اليهم المال ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك فأوصى أن يحج عنه فأنفذ الوصي
ذلك ثم أتى رجلا فاستحق رقبة الميت هل يضمن الوصي أو الحاج عن الميت المال
وكيف بما قد بيع من مال الميت وأصابه قاتلًا بعينه (قال) أرى إذا كان الميت حرًا
عند الناس يوم بيع ماله فلا يضمن له الوصي شيئًا ولا الذي حج عن الميت يأخذ
ما أدرك من مال الميت وما أصاب مما قد باعوا من مال الميت قاتلًا بعينه فليس له أن
يأخذه إلا باليمن ويرجع هو على من باع تلك الأشياء فيقبض منه ثمن ما باع من
مال عبده (قال) لأن مالكا قال في رجل شهد عليه أنه مات فباعوا رقيقه ومتاعه
وتزوجت امرأته ثم أتى الرجل بعد ذلك قال ان كانوا شهدوا بزور ردت اليه امرأته
وأخذ رقيقه حيث وجدتم أو الثمن الذي به باعوه ان أحب ذلك (قال) مالك وان
كانوا شبه عليهم وكانوا عدولا ردت اليه امرأته وما وجد من متاعه أو رقيقه لم
يغير عن حاله وعند بيع أخذه بعد أن يدفع الثمن الى من ابتاعه وليس له أن يأخذ
ذلك حتى يدفع الثمن الى من ابتاعه وما تحول عن حاله فبات أو كانت جارية وضمت
فحملت من سيدها أو اعتقت فليس له إلا الثمن وإنما له الثمن على من باع الجارية فأرى أن
يفعل في العبد مثل ذلك (قال ابن القاسم) وأنا أرى العتق والتدبير والكتابة فوتا فيما
قال لي مالك والصغير اذا كبر فوتا فيما قال لي مالك لأن مالكا قال لي اذا لم تغير عن
حالتها فهذه قد تغيرت عن حالها والذي أراد مالك تغيير بدنها ﴿قلت﴾ لابن القاسم
فكيف يتبين شهودهم الزور ههنا من غير شهود الزور كيف نفرهم في قول مالك
(قال) اذا أتوا بأمر يشبه أن يكون انما شهدوا بحق مثل ما لو حضروا معركة فصرع
فنظروا اليه في القتل ثم جاء بعد ذلك أو طعن فنظروا اليه في القتل ثم جاء بعد ذلك
أو صمق به فظنوا أنه قد مات فخرجوا على ذلك ثم حي بعدهم أو أشهدهم قوم على

موته فتشهدوا بذلك عند القاضي فهو لا يعلم أنهم لم يعمدوا الزور في هذا وما أشبهه
 وأما الزور في قول مالك فهو إذا لم يأتوا بأمر يشبه وعرف كذبهم ﴿قَالَ﴾ وقال
 مالك إذا شهدوا بزور رد إليه جميع ماله حيث وجدته ﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ وأرى إن
 كانوا شهدوا زور أنه يرد إليه ما أعتق من رقيقه وما دبر وما كوتب وما كبر وأم
 الولد وقيمة ولدها أيضاً (قَالَ مَالِكُ) ويأخذ المشتري ولدها بالقيمة . وكذلك قال لي
 مالك في الذي يباع عليه بشهادة زور أنه يأخذها ويأخذ قيمة ولدها أيضاً إذا شهدوا
 على سيدها بزور أنه مات عنها فباعوها في السوق وقد قال مالك في الجارية المسروقة
 إن صاحبها يأخذها ويأخذ قيمة ولدها وهو أجب قوله الي (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) قال
 مالك وإنما يأخذ قيمة ولدها يوم يحكم فيهم ومن مات منهم فلا قيمة له ﴿قُلْتُ﴾
 لابن القاسم أرايت أن حج عن ميت وإنما أخذ المال على البلاغ لم يؤاجر نفسه
 فأصابه أذى فوجبت عليه الفدية على من تكون هذه الفدية (قَالَ) لا أحفظ عن
 مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن تكون هذه الفدية في مال الميت ﴿قُلْتُ﴾ لابن القاسم
 أرايت أن هو أغمى عليه أيام مني فرمي عنه الجار في أيام مني على من يكون هذا الهدي أفي
 مال الميت أم في مال هذا الذي حج عن الميت (قَالَ) كل شيء لم يتعمده هذا الحاج عن
 الميت فهو في مال الميت مثل الفدية وما ذكرت من الأنعماء وما يشبه ذلك وكل شيء
 يتعمده فهو في ماله إذا كان إنما أخذ المال على البلاغ وإن كان أجيراً فكل شيء أصابه
 فهو في ماله من خطأ وعمد ﴿قُلْتُ﴾ لابن القاسم أرايت أن أخذ هذا الرجل مالا ليحج
 به عن الميت على البلاغ أو على الاجارة فصده عدو عن البيت (قَالَ) إن كان أخذه على
 البلاغ رد ما فضل عن نفقته ذهاباً وراجعاً وإن كان أخذه على الاجارة رد المال وكان
 له من اجارته بحساب ذلك الى ذلك الموضع الذي صد عنه ﴿قُلْتُ﴾ وهبنا قول
 مالك (قَالَ) هذا رأيي وقد قال مالك في رجل استؤجر ليحج عن ميت فمات قبل
 أن يبلغ ففشل عنه فقال أرى أن يحاسب فيكون له من الاجارة بقدر ذلك من الطريق
 ويره ما فضل ﴿قُلْتُ﴾ لابن القاسم أرايت أن دفع الى رجل مال ليحج به عن ميت

فأحصر بمرض وقد كان أخذ للمال على البلاغ أو على الاجارة (قال) أما اذا أخذه على البلاغ فلا شيء عليه وله نفقته في مال الميت ما أقام مريضاً لا يقدر على الذهاب وإن أقام إلى حج قابل أجراً ذلك عن الميت فإن لم يتم إلى حج قابل وقوى على الذهاب إلى البيت قبل ذلك فله نفقته ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت هذا الذي حج عن الميت أن سقطت منه النفقة كيف يصنع (قال) لا أحفظ عن مالك في هذه المسألة هكذا بمنها شيئاً ولكني أرى أن كان إنما أخذ ذلك على البلاغ فإنه حيث سقطت نفقته يرجع ولا ينفق ويكون عليهم ما أنفق في رجته وإن مضى ولم يرجع فقد سقط عنهم نفقته فهو متطوع في الذهاب ولا شيء عليهم في ذهابه إلا أن يكون أحرم ثم سقطت منه النفقة فليمش ولينفق في ذهابه ورجعته ويكون ذلك على الذي دفع إليه المال ليحج به عن الميت لأنه لما أحرم لم يستطع الرجوع (قال) وهذا إذا أخذ المال على البلاغ فإنما هو رسول لهم. قال وإذا أخذه على الاجارة فسقط فهو ضامن للحج أحرم أو لم يحرم وهو رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً مات فقال حجوا عني بهذه الأربعين دينار فدفعوها إلى رجل على البلاغ ففضلت منها عشرون (قال) أرى أن يرد إلى الورثة ما فضل عنه وإنما ذلك مثل ما لو قال رجل اشتروا غلام فلان بمائة دينار فاعتقوه عني فاشتروه بثمانين (قال) قال مالك يرد ما بقي إلى الورثة فعلى هذا رأيت أمر الحج. وإن كان قال أعطوا فلاناً أربعين ديناراً يحج بها عني فاستأجروه بثلاثين ديناراً فحج وفضلت عشرة فاني أرى أيضاً أن ترد البشارة ميراثاً بين الورثة لاني سمعت مالكا غير مرة وسألته عن الرجل يوصي أنه يشتري له غلام فلان بمائة دينار ليعتق عنه فيشتريه الورثة بثمانين ديناراً لمن ترى العشرين قال مالك أرى أنه يرد إلى الورثة فيقتسموها على فرائض الله فرأيت أنا الحج إذا قال ادفعوها إلى رجل بمئته على هذا. وقد سمعت مالكا وسئل عن رجل دفع إليه أربعة عشر ديناراً يتكاري بها من المدينة من يحج عن الميت فتكاري بعشرة كيف يصنع بالأربعة قال يردّها إلى من دفعها إليه ولم يرها للذي حج عن الميت ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل

كان ملك يؤسع أن يعتمر أحد عن أحد اذ كان يؤسع في الحج (قال) نعم ولم أسمع منه
 وهو رأي إذا أوصى بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن حج عن ميت
 أيقول لييك عن فلان أم النية تجزئه (قال) النية تجزئه ﴿قلت﴾ له أرايت من أصاب صيداً
 في حجه فقال احكموا على بجزائه فحكم عليه بجزائه فأراد أن يؤخر الجزاء الي حج قابل
 أو الى أبعد من ذلك حتى يحل أو حتى يجعل ذلك في عمرة هل يجوز له ذلك في قول
 بالاك (قال) نعم يجوز له أن يهدي هديه هذا متى شاء ان شاء أهدها وهو حرام وان
 شاء أهدها وهو حلال ولكن ان قلده وهو في الحج لم ينجره الا بتى وان قلده وهو
 معتمر أو بعث به نحر بمكة ﴿قلت﴾ أرايت من أوصى فقال حجوا عنى حجة الاسلام
 وأوصى بعتق نسمة بعينها وأوصى أن يشتري عبد بعينه فيعتق عنه وأعتق عبداً في
 مرضه فبطله ودبر عبداً وأوصى بعتق عبد له آخر وأوصى بكتابة عبد له آخر وأوصى
 بركة بقيت عليه من ماله وأقر بديون للناس في مرضه (قال ابن القاسم) قال مالك
 الديون مبدأة كانت لمن يجوز اقراره له أو لمن لا يجوز له اقراره ثم الزكاة ثم العتق
 بتلا والمدير جميعا معاً لا يبدأ أحدهما على صاحبه . قال مالك ثم النسمة بعينها
 والذي أوصى أن يشتري بعينه جميعا لا يبدأ أحدهما على صاحبه . قال ثم المكاتب
 ثم الحج . فان كانت الديون لمن يجوز له اقراره أخذها وان كانت لمن لا يجوز له
 اقراره رجعت ميراثاً الا أنه يبدأ بها قبل الوصايا ثم الوصايا في ثلث ما بقي بعدها
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً قال أحجوا فلانا حجة في وصيته ولم
 يقل عنى أعطى من الثلث شيئاً ثم لاقى قول مالك (قال) يعطى من الثلث قدر ما يحج
 به ان حج فان أبى أن يحج فلا شيء له ولا يكون له أن يأخذ المال ثم يقعد ولا
 يحج فان أخذ المال ولم يحج أخذ منه ولم يترك له الا أن يحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 هل تحج المرأة عن الرجل في قول مالك (قال) نعم كان يحيزه ولم يكن يرى بذلك
 بأساً ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل أوصى أن يمشى عنه (قال) لا أرى
 أن يمشى عنه وأرى أن يهدي عنه هديان فان لم يجدوا فهدى واحداً ﴿قال﴾ ولقد

سألنا مالكاً عن امرأة أوصت بأن يحج عنها ان حمل ذلك ثلثا فان لم يحبل ذلك
الثلث أعتق به رقبة ان وجدوها بذلك الثمن فحمل الثلث ان يحج عنها (قال) أرى ان
يمتق عنها رقبة ولا يحج عنها ﴿قلت﴾ هل يجزئ ان يدفعوا الى عبد أو الى صبي
بأن يحج عن الميت في قول مالك (قال) مسموع من مالك فيها شيئاً وأرى ان دفعوا
ذلك الى عبد أو الى صبي ضمنوا ذلك في رأيي الا أن يكون عبداً ظنوا أنه حر ولم
يعرفوه ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى أن يحج عنه هذا العبد بعينه أو هذا الصبي بعينه
(قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً ولكني أرى أن يدفع اليهما فيحجان عن
الرجل اذا أذن السيد للعبد أو أذن الوالد للولد ولا ترد وصيته ميراثاً لان الحج بر
وان حج عنه صبي أو عبد لان حجة الصبي والعبد تطوع فالتى لو لم يكن ضرورة
فأوصى بحجة تطوعاً أنفذت ولم ترد وصيته الى الورثة فكذلك هذا ﴿قلت﴾
أرايت الصبي اذا لم يكن له أب وأذن له الولي أن يحج عن الميت أيجوز اذنه (قال)
لا أرى بذلك بأساً الا أن يخاف عليه في ذلك ضيعة أو مشقة من السفر فلا أرى
ذلك يجوز لأن الولي لو أذن له أن يتجر وأمره بذلك جاز ذلك ولو خرج في
تجارة من موضع الى موضع باذن الولي لم يكن بذلك بأس في رأيي فاذا كان هذا
له جائزاً فخائر له بأن يحج عن الميت اذا أوصى اليه الميت بذلك وأذن له الولي وكان
فوتاً على الذهاب وكان ذلك نظراً له ولم يكن عليه في ذلك ضرورة ﴿قلت﴾ أرايت
ان لم يأذن له الولي (قال) أرى ان يوقف المال حتى يبلغ الصبي فان حج به الصبي
والا رجع ميراثاً ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال لا (قال ابن القاسم) وهذا الذي
أوصى ان يحج عنه هذا الصبي علمنا انه انما أراد التطوع ولم يرد الفريضة (قال) ولو
أنه كان ضرورة وقصد قصد رجل بعينه فقال يحج عنى فلان فأبى فلان أن يحج عنه أعطى
ذلك غيره قال وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وليس التطوع عندى بمنزلة الفريضة
(قال) وهذا أوصى بحجة تطوعاً أن يحج بها عنه رجل بعينه فأبى ذلك الرجل أن
يحج عنه رد الى الورثة ومثل ذلك مثل رجل قصد قصد مسكين بعينه فقال تصدقوا

عليه بمائة دينار من ثلثي فوات المسكين قبل الموصى أو أبى أن يقبل منها ترجع ميراثا
الى ورثته أو قال اشترى عبد فلان فأعتقوه عني في غير عتق عليه واجب فأبى أهله
أن يبيعوه فإن الوصية ترجع ميراثا ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة أهلبت بالحلج بفيراذن
زوجها وهي صرورة ثم أن زوجها حللها ثم أذن لها من عامها فحبت أن تجزئها خجتها
عن التي وجبت عليها من التي حللها زوجها منها وعن حجة الإسلام (قال) أزوجو ذلك
ولا أحفظه عن مالك ﴿قلت﴾ وكذلك الأمة والعبد يحرمان بفيراذن سيدهما
فيحللها السيد ثم يمتقان فيحجان عن التي حللها السيد منها وعن حجة الإسلام
أتجزئها هذه الحجة منهما جميعا قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي لاني
سمعت مالكا يقول في عبد نذر أن أعتق الله رقبة فعليه المشي الى بيت الله في حج
قال يحج حجة الاسلام ثم النذر بعدها وهذا حين أحرم فقد نذرها فلا تجزئ خجته
حين أعتق عنها ﴿قلت﴾ أرأيت السيد يأذن لعبده أو لأتمته أو الزوج لزوجته
بالاحرام فأراد أن يحلهم بعد ذلك أله ذلك في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فإن
خاصموه قضى لهم عليه أن لا يحلهم في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع
عبده أو أتمته ومما حرمان أيجوز بيعه أم لا في قول مالك (قال) نعم في قول مالك
يجوز بيعه اياهما وليس للذي اشتراهما أن يحلها ويكونان على احرامهما ﴿قلت﴾
فإن لم يعلم باحرامهما أبراه عيا يردهما به ان أحب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا
وأراه عيا يردهما به ان لم يكن أعلمه باحرامهما الا أن يكون ذلك قريبا ﴿قلت﴾
أرأيت ان أحرم العبد بفيراذن سيده فخله من احرامه ثم أذن له في أن يحج قضاء
عن حجته التي حللها منها بعد ما مضى عامه ذلك أيجزئ من التي حللها منها في قول
مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ ويكون على العبد المقتدى أو الصيام أو الإطعام
لموضع ما حلل السيد من احرامه (قال) اذا أهدي عنه السيد أو أطعم أجزأه والا صام
هو وأجزأ عنه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت
الرجل يهل بحجة ففقوته أهل فيها حين فاتته بالعمرة اهلالا مستقبلا في قول مالك

أم لا (قال) يمضي على اهلاله الاول ولا يهل بالعمرة اهلالا مستقبلا ولكن يعمل
 فيها عمل العمرة وهو على اهلاله الاول ويقطع التلبية اذا دخل الحرم لان الحج قد
 فاته فصار عمله فيما بقي منها في قول مالك مثل عمل العمرة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 رأيت رجلا حج ففاته الحج فجاء بعد ما فاته الحج وتطيب وأصاب الصيد ما
 عليه في قول مالك (قال) عليه في كل شيء صنعه من ذلك مثل ما على الصحيح الحج
 الا أنه يهريق دم الفوات في حجة القضاء وما أصاب الصيد وتطيب ولبس فيها
 فليهرقه متى ما شاء والهدى عليه عن جماعه قبل ان يفوته الحج أو بعد أن فاته هدى
 واحد ولا عمرة عليه ولو كان يكون عليه العمرة اذا وطئ بعد ان فاته الحج لكان
 عليه عمرة لما وطئ وهو في الحج ثم فاته الحج لان الذي فاته قد صار الى عمرة فعليه
 هديان هدى لوطه وهدى لما فاته وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ رأيت الرجل
 يحرم بالحج فيفوته الحج أنه أن ثبت على احرامه في قول مالك الى قابل أم لا (قال)
 قال مالك من أجزم بالحج ففاته الحج فله أن يثبت على احرامه الى قابل ان أحب
 ذلك (قال مالك) وأحب الى أن يمضي لوجهه فيحل من احرامه ذلك ولا ينتظر
 قابلا (قال) وانما له ان يثبت على احرامه الى قابل ما لم يدخل مكة فان دخل مكة فلا
 أرى له ان يثبت على احرامه وليمض الى البيت فليطف ويسع بين الصفا والمروة
 وليحل من احرامه فاذا كان قابلا فليقض الحجة التي فاته: وليهرق دما ﴿قلت﴾ فان
 ثبت على احرامه بعد ما دخل مكة حتى حج باحرامه ذلك قابلا أجزئه أم لا من حجة
 الاسلام (قال) نعم يجزئه ﴿قلت﴾ رأيت من أهل بحجة ففاته فأقام على احرامه حتى
 اذا كان من قابل في أشهر الحج حل منها ثم حج من عامه أن يكون متمما في قول مالك
 أم لا (قال) لا أحفظ من ذلك في هذا شيئا ولكن لا أرى لاحد فاته الحج فأقام
 على احرامه حتى يدخل في أشهر الحج أن يفسخ حجته في عمرة فان فعل رأيت متمما
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت المرأة اذا أحمرت بغير اذن زوجها ثم حلها أو العبد
 اذا أحرم بغير اذن سيده ثم حلها ثم أعتقه ثم حج العبد بعد ما أعتقه عن التي حلها

سيده وعن حجة الاسلام (قال) لا تجزئه واذا حجته المرأة اذا اذن لها زوجها عن
 حجة الاسلام وعن الحجة التي حلها منها زوجها (قال) تجزئها هذه الحجة عنهما جميعاً
 (قال) لأن المرأة حين فرضت الحج لحللها زوجها منها ان كانت فريضة فهذه
 تجزئها من تلك وهذه قضاء تلك الفريضة وهي تجزئها من الفريضة التي عليها (قال)
 وان كانت حين حلها زوجها انما حلها من تطوع فهذه قضاء عن ذلك التطوع الذي
 حلها زوجها منه (قال) والعبد ليس مثل هذا حين أعتق لان العبد حين حلله سيده
 انما حلله من التطوع فان أعتق ثم حج حجة الاسلام ينوي بها عن الحجة التي أحله
 سيده منها وحجة الفريضة فلا تجزئه حجة واحدة من تطوع وواجب وتكون
 حجة هذا العبد التي حجها بعد عتقه اذا نوى بها عنهما جميعاً عن التي حلها سيده منها
 وعليه حجة الفريضة مثل ما قال مالك في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت وهو
 ضرورة فيمشي في حجة فريضة ينوي بذلك نذره وحجة الفريضة لم تجزئه من حجة
 الفريضة وأجزاء من نذره وكان عليه حجة الفريضة فشدلة العبد عندي مثل هذا
 ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مكياً قرن الحج والعمرة من ميقات من المواقيت أ يكون
 عليه دم القران في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عليه دم القران كذلك قال مالك
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من أتى وقد فاتته الحج في قول مالك متى يقطع التلبية
 (قال) اذا دخل الحرم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من أتى وقد فاتته الحج أيرمل
 بالبيت ويسعى في المسيل بين الصفا والمروة في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك
 وكذلك من اعتمر من الجمرات أو التمتع فاذا طاف بالبيت فأحب الى أن يرمل فاذا
 سعى بين الصفا والمروة فأحب الى أن يسعى بطن المسيل ﴿قلت﴾ أفكان
 مالك يخفف ويوسع لهذا الذي اعتمر من الجمرات أو التمتع ان لا يرمل وأبى لا يسعى
 بطن المسيل بين الصفا والمروة (قال) كان يستحب لهما ان يرملوا وان يسعيا
 ويأمرهما بذلك ولم أره يوجب عليهما الرمل بالبيت كما يوجب ذلك على من حج أو
 اعتمر من المواقيت وأما السعي بين الصفا والمروة فكان يوجب على من اعتمر من

التنعم وغير ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت طواف الصدر ان تركه رجل فهل عليه عند مالك طعام أو دم أو شيء من الاشياء (قال) لا الا ان مالكا كان يستحب له ان لا يخرج حتى يطوف طواف الوداع ﴿قلت﴾ فلو انه طاف طواف الوداع ثم اشترى وباع بعد ما طاف أيعود فيطوف طواف الوداع أم لا (قال) سالت مالكا عن الرجل يطوف طواف الوداع ثم يخرج من المسجد الجرام يشتري بعض جهازه أو طعامه يقيم في ذلك ساعة يدور فيها ثم يخرج ولا يعود الى البيت فقال لا شيء عليه ولا أرى عليه في هذا عودة الى البيت ﴿قال﴾ فقلت له ولو أن كرهم أراد بهم ان يخرج في يوم فبرز بهم الى ذى طوى فطافوا طواف الوداع ثم أقام كرهم بذي طوى يومه وليلته وبات بها أكنت ترى عليهم ان يرجعوا فيطوفوا طواف الوداع قال لا وليخرجوا (قال) فقلت للمالك أرايت اذ هم بذي طوى بعد ما خرجوا أيقصرون الصلاة أم يتنعمون وقد رحلوا من مكة الى ذى طوى وهم على رحيل من ذى طوى الى بلادهم (قال) يتنعمون بذي طوى حتى يخرجوا منها الى بلادهم لان ذا طوى عندي من مكة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أقام بمكة بعد طواف الوداع يوما أو بعض يوم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى ان يعود فيطوف ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت طواف الصدر أهو على النساء والصبيان والبيد في قول مالك (قال) نعم هو على كل أحد ﴿قلت﴾ أرايت من خرج من مكة ولم يطف طواف الوداع (قال) قال مالك ان كان ذلك قريبا رجعا الى مكة فطاف طواف الوداع وان كان قد تباعد مضى ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فهل قال لكم مالك انه يعود من مر الظهران ان هو ترك طواف الوداع (قال) لم يحذ لنا مالك في ذلك شيئا وأرى ان كان لا يحبشى قوته أصحابه ولا منعه من كرهه ان يقيم عليه فأرى ان يعود فان خاف أن لا يقيم عليه الكرى أو أن يفوته أصحابه فأرى ان يمضى ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في امرأة طافت طواف الافاضة ثم حاضت أتخرج قبل ان تطوف طواف الوداع قال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت لم تطف طواف الافاضة ثم حاضت أتخرج

(قال) قال مالك لا تخرج حتى تطوف طواف الافاضة ﴿قال﴾ وقال مالك يحبس عليها كرها أقمى ما كان يمسكها الدم ثم تستظهر بثلاث ولا يحبس عليها كرها أكثر من ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك في النساء أيضا يحبس عليها كرها أكثر ما يمسك النساء دم النفاس من غير سقم ثم لا يحبس عليها بعد ذلك إذا كانت لم تطف طواف الافاضة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ يكون على أهل مكة إذا حجوا طواف الوداع أم لا (قال) لا أحفظه عن مالك ولا أرى عليهم طواف الوداع ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يفرغ من حجه فيريد العمرة من التعميم أو من الجمرات أعليه أن يطوف طواف الوداع (قال) قال مالك لا أرى ذلك عليه (قال) وقال مالك وإن هو خرج إلى منقبات من المواقيت مثل الجحفة وغيرها من المواقيت ليعتمر منها فأرى عليه إذا أراد الخروج أن يطوف طواف الوداع ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكل من دخل مكة حاجا يريد أن يستوطنها أ يكون عليه أن يطوف طواف الوداع (قال) لا هذا سبيله سبيل أهل مكة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت من حج من أهل بحر الظهران أ يكون عليه طواف الوداع أم لا إذا خرج في قول مالك (قال) أرى أن عليه طواف الوداع لأن مالكا قال فيمن أراد الخروج من مكة إلى سفر من الأسفار أنه يطوف طواف الوداع إذا أراد الخروج (قال) فأرى هذا بمنزلة المكي إذا أراد الخروج ﴿قلت﴾ وأهل عرفات عندك بهذه المنزلة في طواف الوداع (قال) نعم ولم أسمع من مالك في هذا شيئا وهو رأيي وليس من يخرج من مكة إلى منزله يريد الإقامة إن كان منزله قريبا بمنزلة من يخرج إلى موضع قريب ثم يعود ﴿قلت﴾ أ رأيت العمرة هل فيها طواف الوداع في قول مالك (قال) نعم إذا أقام ثم أراد الخروج طاف طواف الوداع وقد قال مالك في المكي إذا أراد الخروج إلى سفر من الأسفار أنه يطوف طواف الوداع فهذا مثله فإن خرج من مكانه فلا شيء عليه وبجزئه طوافه ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك من فاته الحج ففسخه في عمرة أو أفسد حجه فكذلك أيضا عليهم طواف الصدر (قال) نعم مثل قول مالك في المكي إذا أراد الخروج إذا أقام

هذا المفسد حجه بمكة لان جملة قد صار الى عمل عمرة فان خرج مكانه فلا شيء عليه
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت من تعدى الميقات فأحرم بعد ما تعدى الميقات ثم فاته
 الحج أ يكون عليه الدم لترك الميقات في قول مالك (قال) لا أحفظه عن مالك ولكني
 لا أرى عليه الدم ﴿قلت﴾ فان تعدى الميقات ثم جامع فقبض عليه حجه أ يكون عليه
 الدم لترك الميقات قال نعم ﴿قلت﴾ ما فرق ما بينهما (قال) لان الذي فاته الحج انما
 اسقط عنه الدم لترك الميقات لان عليه قضاء هذه الحجة ﴿قلت﴾ والذي جامع
 أيضاً عليه قضاء حجته (قال) لا يشبه الذي فاته الحج الذي جامع في تركه الميقات لان
 الذي فاته الحج كان عمله في الحج فلما فاته الحج كان عمله عمل العمرة فلا أرى عليه الدم
 لانه لم يقيم على الحج الذي أحرم عليه انما كان الدم الذي وجب عليه لترك الميقات فلما
 حال عمله الى عمل العمرة سقط عنه الدم وأما الذي جامع في حجه فهو على عمل الحج
 حتى يفرغ من أحرامه فلذلك رأيت عليه الدم لانه لم يخرج من أحرامه الى أحرام
 آخر مثل الذي فاته الحج فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت من قلد
 هديه أو بدنته ثم باعه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان يعرف
 موضعه ردّه ولم يجز البيع فيه فان ذهب ولم يعرف موضعه كان عليه أن يشتري مكانه
 بدنة ثمنه الا أن لا يجز بدنة فعليه أن يزيد على ثمنه لانه قد ضمنه حتى يشتري بدنة
 وليس له أن ينقص من ثمنه وان أصاب بدنة بأقل من ثمنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 ما قول مالك فيمن دل على صيد وهو محرم أو أشار أو أمره بقتله هل عليه في قول
 مالك لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه الا أن يكون الذي أمره بقتله عبده فيكون
 عليه جزاء واحد الا أنه قد أساء وعلى الذي قتله ان كان محرماً الجزاء وان كان خلالاً
 فلا شيء عليه الا أن يكون في الحرم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت ان أفسد المحرم
 وكر الطير أ يكون عليه شيء أم لا (قال) لا شيء عليه ان لم يكن في الوكر فراخ أو
 بيض ﴿قلت﴾ أحفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان كان في الوكر فراخ أو بيض
 فأفسد الوكر (قال) أرى عليه في البيض ما يكون على المحرم وفي الفراخ وذلك من

قبل أنه لما أئتمنت الوكر فقد عرض الفراخ والبيض للهلاك ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أرسل كلبه على صيد في الحرم فأشلاه رجل آخر فأخذ الصيد أيكون على المشي شيء أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن ان انشلي الكلب فأشلاه الرجل الذي أشلاه فأرى على الذي أشلاه الجزء أيضاً ﴿قلت﴾ فان أرسل كلبه على ذئب في الحرم فأخذ صيداً أيكون عليه الجزاء أم لا (قال) قال مالك من غرر بقرب الحرم فأرسل كلبه على صيد في الحل قرب الحرم فأخذه في الحرم كان عليه الجزاء (قال) وأرى من أرسل كلبه في الحرم على ذئب فأخذ صيداً فسيب له سبيل من غرر بقرب الحرم فعليه الجزاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن محرماً أمسك صيداً فقتله حرام أو حلال أمسكه له حتى قتله أو أمسكه ولم يرد أن يمسه للقتل فقتله القاتل (قال) إن أمسكه وهو لا يريد قتله إنما يريد أن يرسله فمدا عليه حرام فقتله فعلى القاتل جزاؤه وإن قتله حلال فعلى الذي أمسكه جزاؤه لأن قتله كان من سببه وإن أمسكه لأحد يريد قتله فقتله فإن كان الذي قتله حراماً فعليهما جميعاً جزاءً وإن قتله حلال فعلى الحرم جزاؤه وليس على الحلال جزاؤه وليستغفر الله تعالى

تم كتاب المجلع الثالث وبه يتم الجزء الثاني من المدونة الكبرى

بسم الله وعونه

ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب الجهاد

